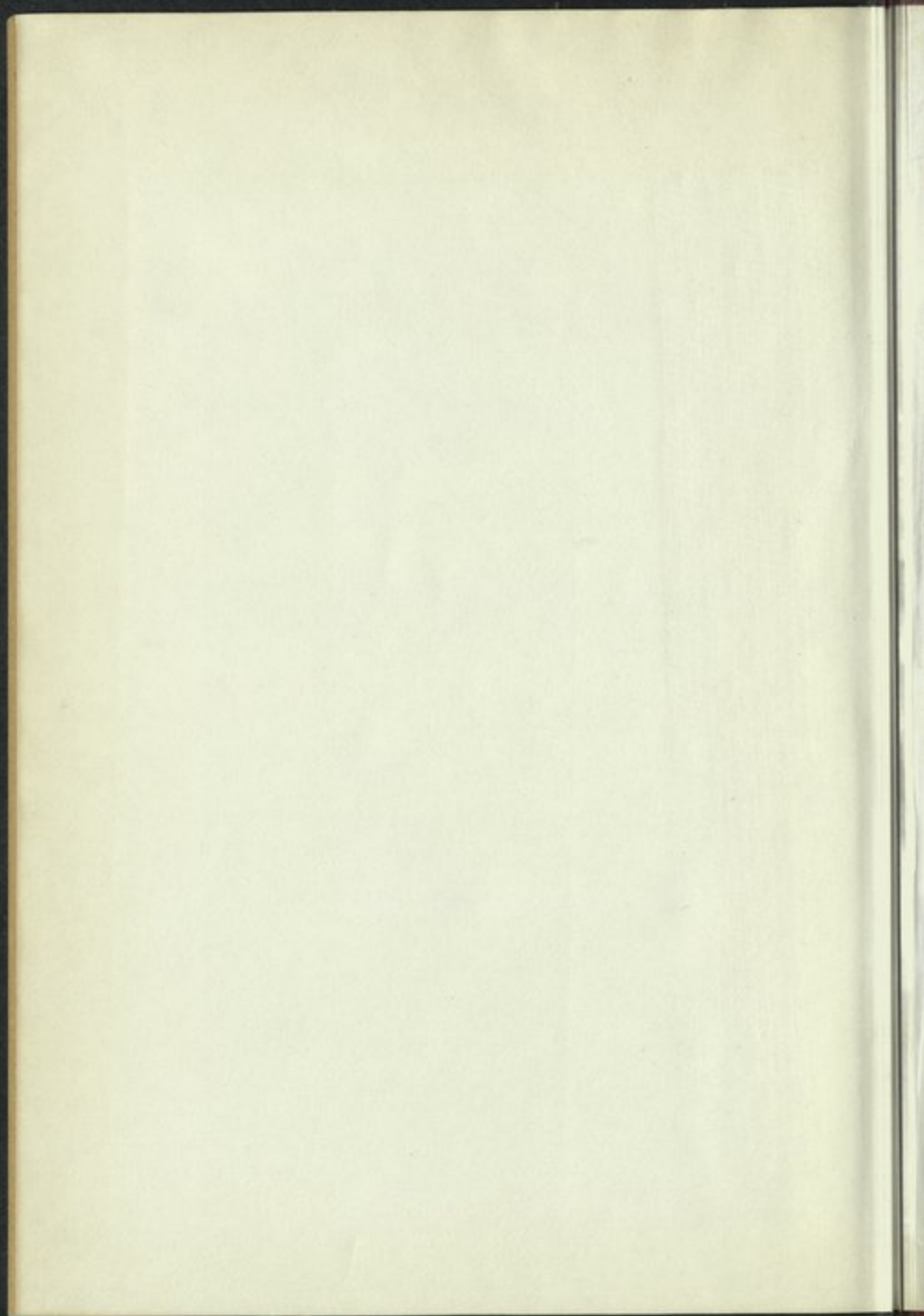
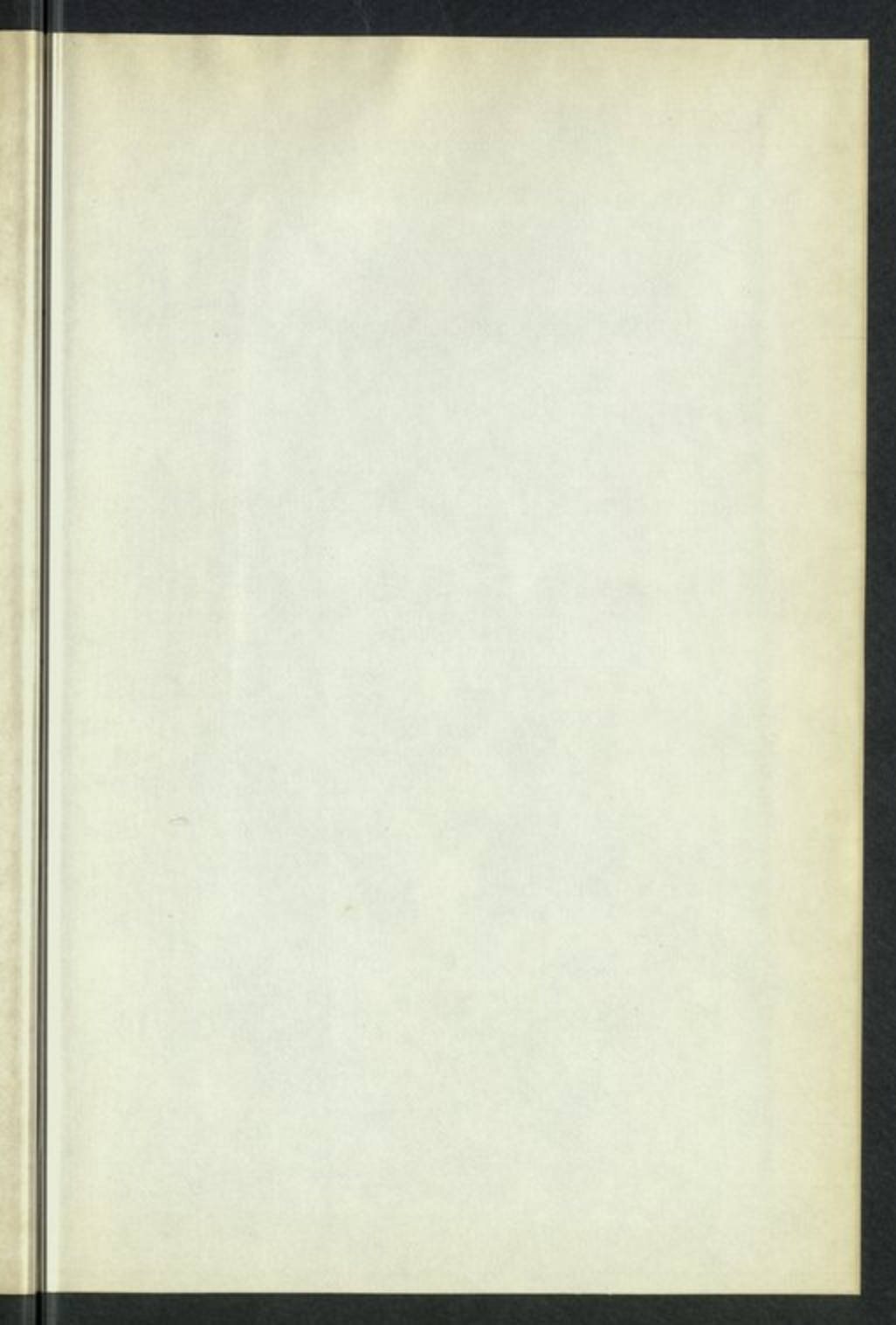


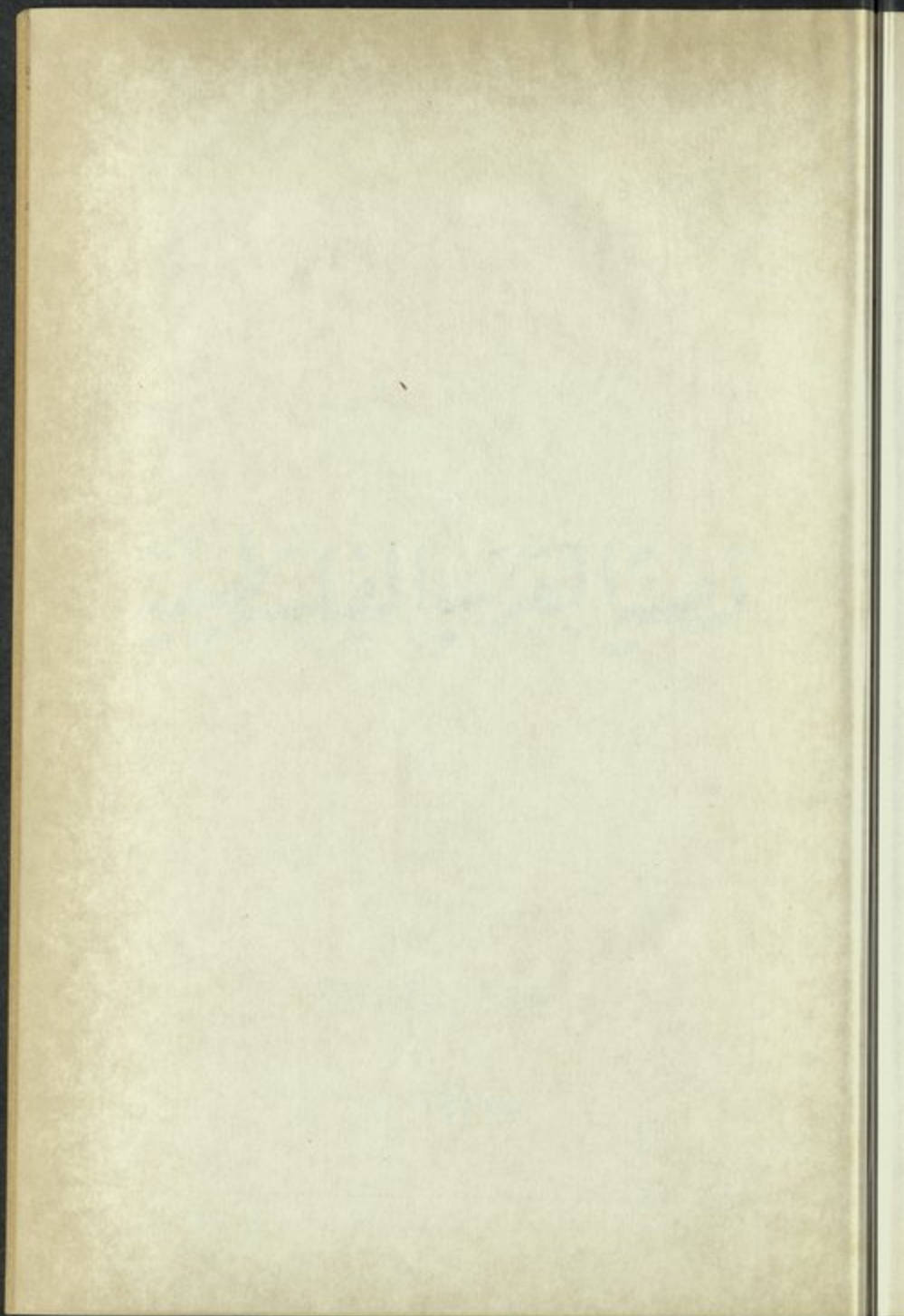
A. U. S. LIBRARY

AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT









9
1/2

Cart. Jour. 52

إلى مجلة الأديب تقدم نفاذ هذا
روزنامة عمدة جمعية الرسالة القومية التي
تؤيد لأجل العروبة :

956.9

B366

C.I

ندية بيطار

الذات :

١٧ حزيران ١٩٤٧

قضية العرب الفلسطينية

أذار ١٩٤٧

حقوق الطبع والنشر محفوظة

78067

مطابع صادر ريجاني - بيروت ، لبنان - تلفون ٦٢ - ٦٨

East. Asia. 52



1808



مهلة الملك فيصل الثاني

1
9
e
T
y
7
0
9
1
1
e
9
3
9
i

الاهداء

مولاي صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني المعظم :

اليكم يامن تمثلون القطر العربي للمقي على عاتقه مهمة القيام بتحقيق الوحدة العربية اليكم يامن تمثلون القطر الشقيق ، الذي ننظر اليه لاسباب جغرافية واقتصادية وسياسية وعسكرية ومعنوية ، كنوانة للوحدة العربية ، اليكم يامن تمثلون قطراً عربياً يجب عليه ان يحقق الامل العربي كما حققت بروسيا آمال الامة الالمانية وكما حققت بيمونتي آمال الامة الايطالية ، اليكم ياسليل النبي العربي وحفيد النسر الكبير ، اتشرف برفع كتابي هذا

مولاي :

وبجانب هذه الاعتبارات الالفة الذكر ، اعتبارات اخرى ادبية جد مهمة ورئيسية تربطنا بشخصكم المحبوب ، كليك للعرب بأسرهم وكممثل لقطر هو بنظرنا نواة للوحدة العربية ، فليس من عربي تنبه ضميره الوطني ، ليس من عربي استيقظ ففتح وجدانه القومي الا ويعلم ان جلاتكم من سلالة موحد العرب ، من سلالة من لولاه لما كانت عروبة وامة عربية ، من سلالة من كان مصدراً للنور الذي اشرق في وسط الامة العربية ، فاهتدى به ابناء العرب وعلى اساسه بنوا مدنيتهم الاوروبية الحديثة ، من سلالة من جمع شتات العرب فكان سبباً لامبراطوريتنا الفانية ومدنيتنا الماضية وحضارتنا الخالية ، من سلالة من ندين له بوجودنا وبقائنا وبقيادتنا للعالم وتفوقنا عليه في القرون الفائتة ، من سلالة خير من سعت به قدم النبي العربي محمد صلى الله عليه وسلم ، وليس من عربي الا ويعلم انكم يا صاحب الجلالة حفيد الشهداء الثلاثة ، ابطال نهضتنا القومية الحديثة ، المغفور لهم الحسين وفضل وغازي ، حفيد الشهداء الثلاثة

الذين قادوا الامة العربية طيلة ثمان وعشرين سنة ، فكانوا نعم القادة الامناء المخلصين
حفيد الشهداء الثلاثة الذين ذهبوا ضحية اخلاصهم وتفانيهم في سبيل اسعاد شعبهم
وتحقيق آمال واماني امتهم من وحدة تامة ورسالة خالدة وزعامة ثابتة

مولاي

هذا من جهة ومن جهة ثانية ، فنحن عرب سورية ، لم ننس وان ننس أبداً أننا
قد بايعنا المغفور له الملك فيصل وذريته من بعده ملوكا على عرش هذه البلاد ، فهذه
البيعة التي اصبحتم اصحابها الشرعيين ، والتي لا تزال تحملها منذ خمس وعشرين سنة ،
هي امانة مقدسة في اعناقنا نرقب الفرصة السانحة الملائمة لارجاعها لجلالتكم ؛ نحافظ
عليها بدمائنا وارواحنا ، والعربي الحر يقوم بوعدده ويفي بعهده .

فبانظار ذلك الوقت الذي به تتحقق اهداف وغايات واماني الامة العربية ، بانتظار
ذلك الوقت الذي به نقدر ان نرجع البيعة التي في اعناقنا لجلالتكم بانتظار ذلك الوقت
الذي نستطيع به توحيد هذين القطرين العربيين واتخاذهما قاعدة لتحرير بقية الاقطار
وتحقيق الوحدة العربية ، بانتظار ذلك الوقت الذي نستطيع به أن نرفع علم الوحدة
الشامل بأخضره واسوده وابيضه واحمره من مراکش الى الحجاز فاليمن ، ارفع كتابي
هذا لجلالتكم راجياً قبوله من شاب لا يعيش ولا يجيئ الا لهذه الاهداف والمبادي .
يا سليل النبي العربي ، والشهداء الثلاثة يا جلالة مليك العرب المعظم

المخلص

نديم يطار



فريخ البيطار

يا شباب العرب : اعملوا اننا كنا للعالم قادة واساتذة نلقنه الحضارة والهداية تلقيناً ، فاعلموا اننا طيلة القرون الوسطى كنا نتربع على مركز القيادة العالمية بدون منازع .
اعلموا انه لولا مدنيتنا الحالية لما كانت هذه المدينة الحديثة . اعلموا ذلك واعلموا اننا يجب ان نسترجع هذه القيادة وهذه الزعامة . اذكروا ذلك واذكروا اننا عصب اممتنا العربية ، مصدر الحياة والوجود في هذه الامة . اذكروا ذلك واذكروا ان للعروبة وللعروبة وحدها ، عزها ووحدة رسالتها يجب ان نحيا ونعيش ونموت لاجلها .

كلمة تمهيدية

لكي نفهم القضية الفلسطينية . . .

« قبل سيطرة الإنكليز على فلسطين ، كانت هذه البلاد العربية اهدأ بلاد بالشرق الاوسط باجمعه »^(١) ولكن ما وضع الإنكليز اقدامهم في هذه البلاد حتى تحول ذلك الهدوء الى ثورات وقلق ، فكانت الاضطرابات الدموية ظاهرة عادية من ظواهر الحياة الفلسطينية ، فما هي يا ترى تلك السياسة التي اتبعتها انكلترا فتحوّلت هذه البلاد الهادئة الى بلاد هائجة ثائرة ؟ . .

وعند ما جاء اللورد نورثكليف ، صاحب جريدة التيمس الى فلسطين في عام ١٩٢٢ أعلن « أنه عندما جاء هذه البلاد منذ عشرين عاما ، وجدها ترتع في سلام وهدوء ما بعدهما من سلام وهدوء ، ولكنه الان قد وجد بدلا من ذلك السلام وذلك الهدوء اضطرابات وثورات كان سببها الاوحد السياسة الانكليزية الصهيونية ، ثم أعلن لليهود ان هذه السياسة سياسة شاذة ليس فيها من الحكمة شي .^(٢) وعندما رجع الى انكلترا اخذ يحارب هذه السياسة على صفحات جريدته معلنا انها سياسة خاطئة خطيرة يجب على الحكومة الانكليزية التخلص منها باسرع ما يمكن ، وقد وافقت جريدتا الديلي اكسپرس « والمورننغ بوست » على هذه السياسة وايدتاها^(٣) فما هي يا ترى هذه السياسة التي كانت سبباً لهذه الاضطرابات والثورات ؟ ولماذا قال صاحب التيمس ان هذه السياسة سياسة شاذة ليس فيها من الحكمة شي . . ؟ وما هو عدم قانونية هذه

(١) ستوتوفسكي : الانتداب لفلسطين : صفحة ٢١٤

(٢) نورمن نيتوميش : انكلترا في فلسطين : صفحة ٨١

(٣) نيتوميش : صفحة ٨٢

السياسة حتى تجارها « التيمس » و « الديلي اكسبرس » و « المورننغ بوست » ؟
 وقد جاء في تقرير لجنة الانتدابات في عصبة الامم عن حوادث عام ١٩٢٩ منتقداً
 سياسة الحكومة المنتدبة في فلسطين^(١) فلماذا ياتى انتقدت لجنة الانتدابات هذه
 السياسة ؟ وماذا انتجت هذه السياسة من مساوي. وما هو عدم مشروعيتها حتى
 تنتقدها لجنة الانتدابات ؟

« وقد اعلنت حكومة لندن على اثر تقريرى سمسون وشون عن ثورات ١٩٢٩
 ان حقوق العرب مهضومة »^(٢) فما هي هذه السياسة التي هضمت حقوق العرب ؟ وما هي
 اهداف وغايات ومبادئ وأسس هذه السياسة ؟ ما روح هذه السياسة التي هضمت
 حقوق العرب وطمسها ؟ . . .

والكي نجيب على هذه الاسئلة العديدة فنفهم هذه السياسة الصهيونية ونستوعب
 مبادئها واهدافها وغاياتها ، يجب علينا ان نسأل انفسنا ثلاثة اسئلة اخرى وهي :

- ١ - ما هي الاسانيد التي ارتكزت عليها هذه السياسة الصهيونية ؟
- ٢ - ما هي أسس هذه السياسة الصهيونية ؟
- ٣ - هل راعت انكلترا أسس هذه السياسة الصهيونية ، هذه الاسس التي اكدت
 انها ستسير سياستها الفلسطينية تبعاً لها وبوجوبها ؟

في هذه الاسئلة الثلاث والجواب عليها اجوبة صريحة صحيحة ينحصر فهم القضية
 الفلسطينية واستيعابها استيعاباً تاماً كاملاً . والكي يكون هذا الفهم سهلاً حيناً فيأخذ
 القاري بدون مشقة او صعوبة فقد خصصنا للجواب على كل سؤال من هذه الاسئلة
 الثلاث باباً يواف من فصول تبحث بحثاً علمياً سياسياً تاريخياً فتشرح شرحاً وافياً هذه
 الاسئلة المذكورة ، هذه الاسئلة التي على فهمها فيها صحيحاً يتوقف فهم القضية الفلسطينية
 التام وفهم روح السياسة الانكليزية الصهيونية ، مبادئها وغاياتها واهدافها .

ان هذه القضية الفلسطينية لها اعظم مشكلة تواجهها ، فنحن العرب في نهضتنا
 القومية الحديثة ، فسياسة الاجنبي تجاه هذه المشكلة هي سياسة تستهدف اضمحلال

(١) نورمن بنتوميش : انكلترا فلسطين : صفحة ٢٠٧

نورمن بنتوميش انكلترا في فلسطين : صفحة ٢١١

العروبة الفلسطينية وتهدد الكيان العربي بشر مستطير ، فهي تمثل المقام الاول من الاخطار التي نواجهها في جهادنا ونضالنا في سبيل حريتنا ووحدةنا المنشودة المبتغاة ، فيجب على كل عربي يود تحرير امته العربية من يد الاجنبي وأغلال عبوديته واستبداده ان يطلع اطلاقا وافيا على هذه القضية ليكون على بينة تامة من اهداف وغايات الاستعمار في بلاده وليفهم فيها حقيقياً دقيقاً فحوى هذه القضية وروح سياستها الصهيونية ؛ ويجب علينا نحن الشباب خاصة ، نحن الشباب العربي المؤمن بعروبتهم ونجحهم في الحياة من حرية واستقلال ، نحن الشباب الذي منه ومنه فحسب يطالب تحرير الامة العربية ، نحن الشباب المجاهد المناضل لاجل حريته ، لاجل وحدته الكهوى برسالتها العظمى ، نحن الشباب الذي فيه وفيه فقط ترجى المقاومة فالتغلب على سياسة الاجنبي الصهيونية الذي لا راحة له الا بتنظيف البلاد منه ومن الجرثيم اليهودية وتحليلها من كل الاخطار الصهيونية ، الذي على عاتقه وعلى عاتقه فقط ثلثي مهمة القيام وتحقيق الوحدة العربية نعم يجب علينا نحن الشباب خاصة المسؤولين امام ضميرنا وامام التاريخ عن تحرير امتنا ان نتفهم هذه السياسة الصهيونية ونطلع عليها اطلاقا كافيا لتبين الاخطار التي تهددنا وتهدد كياننا فنتخذ موقفا صلبا ، موقفا عدائيا شديدا ضد كل سياسة صهيونية ترمي الى تلم كرامتنا وتشثيت شملنا وزرع النفور والانقسام والتجزئة فيما بيننا ، فتظهر بذلك بلادنا العربية المحبوبة من الحشرات اليهودية ونعمل على نجاة اخواننا عرب فلسطين ؛ الذين امهم المنا وعذابهم عذابنا ووجعهم وجعنا ، والذين هناؤهم هناؤنا ورفاهيتهم رفاهيتنا وسعادتهم سعادتنا ومنتهى املنا .

الباب الاول

اسانيد السياسة الصهيونية

الفصل الاول

فلسطين من الوعود والمعاهدات

ان الاسانيد التي أنتجت السياسة الصهيونية تنحصر في ادعاء انكلترا ان فلسطين ليست ضمن البلاد التي وعد باستقلالها العرب أولاً ، وفي الحق التاريخي لليهود بفلسطين ثانياً .^(١)

فقد ادعت انكلترا انها ما سمحت لليهود بانشاء وطنهم القومي في فلسطين الا لان هذه البلاد لم تكن ضمن الوعود التي قطعتها للملك حسين في اثناء الحرب الكهري بل كانت خارجة عنها ، فلما والحالة هذه الحرية المطلقة بالتصرف بها لانها بلاد اعداء افتتحتها بجد السيف . فهل يا ترى هذا الادعاء صحيح ؟ فتوصلا للجواب المجرد الناصع الحق تعرض هنا بايجاز تلك المحاورات التي دارت بين الملك حسين والسيد هنري مكماهون ، معتمد بريطانيا في مصر .

كانت مظاهر المودة والصداقة بين الاتراك والالمان تظهر جلياً وترداد وضوحاً يوماً بعد يوم . ولما تأكدت انكلترا من اكتساب الالمان لهودة التركية باعلان هذه الاخيرة الحرب بجانب الدول الوسطى وجدت ان مركرها في الشرق قد أصبح حرجاً ، فعمدت عندئذ الى اكتساب عطف العرب في شخص الشريف حسين .

ففي عام ١٩١٣ ، عندما مر الامير عبدالله بالقاهرة آتياً من الاستانة الى مكة التي كان يمثلها في مجلس النواب العثماني ، انتهز معتمد بريطانيا في مصر اللورد كاتشر فرصة مروره هناك فزاره زيارة شبه رسمية واخبر الامير انه اغتتم فرصة مروره بمصر فأتى

(١) أمين سعيد : الثورة العربية : الجزء الاول : ص : ١٣٧

ليبلغه شكر حكومته على ما يلقاه رعاياها من الحجاج المنود من عناية ابيه ورعايته ، فشكره الامير على مجاملته ووعده بأن يوصل ذلك الى والده .

وأعلنت الحرب والامير عبدالله واخوه الامير فيصل في الاستانة ، فرجعا عن طريق مصر قاصدين الحجاز . وعندما وصلا الى القاهرة زارهما المستر ستورس ، معتمد بريطانيا في مصر وقتئذ ، وسلمها كتاباً من حكومته الى شريف مكة تشكره فيه على حسن قيامه بواجباته الدينية تجاه الاماكن المقدسة وعلى عظيم عنايته برعاياها المنود الذين يزورون مكة وتقول فيه انها لا تعارض في ارجاع الخلافة الى العرب !

وفي ايلول سنة ١٩١٤ وصل الى مكة تاجر مصري يحمل كتاباً من المستر ستورس الى الشريف عبدالله يقول فيه :

لقد وصلتني رسالة من اللورد كاتشر ، وزير الحربية البريطانية ومعتمد بريطانيا في مصر سابقاً يأمرني فيها ان اكتب اليكم والى سيادة والدكم لاسألكم رأيكم في خصوص الدفاع عن العرب وفيما اذا كنتم لا تزالون مصممين على رأيكم الاول من استخلاص الحقوق العربية من الامة التركية . وقد سبق للوزير ان اوضح لكم لما تقابلتم وذلك لحرصها على ابقاء علاقاتها ودية مع تركيا ، أما الآن وقد صممت هذه الاخيرة على الدخول في حقوق الاعداء فان بريطانيا مستعدة ان تقدم لكم كل مساعدة واحتياجات لازمة (١)

لم يجيب الشريف حسين على هذا الكتاب وكل ما فعله انه أمر بعدم الدعاء للخليفة في مساجد المدينتين المكرمتين (٢) .

ولما اعلنت تركيا الحرب بجانب المانيا جاءه الكتاب الثاني من مستر ستورس يقول فيه : بما ان تركيا دخلت الحرب بجانب الدول الوسطي فان بريطانيا مستعدة لتقدم كل ما يحتاج اليه من مساعدة للقيام ببغيته . فأجاب الشريف ، وكان جوابه حقاً شريفاً نبيلاً : ليس في استطاعتي أن أعمل شيئاً قبل ان أستشير وآخذ رأي العرب (٣) .

(١) أمين سعيد : الثورة العربية الكبرى : الجزء الاول : ص ١٢٧

(٢) تقريريل : صفحة : ٢٢

(٣) أمين سعيد : الثورة العربية الكبرى : الجزء الاول : ص : ٧٧

ثم ارسل الشريف ولده الامير فيصل الى سوريا ليستشير الزعماء العرب في الثورة فوجدهم كلهم موافقين راضين ووجد العرب بأجمعهم مستعدين للثورة والنضال ضد الاتراك ، فكتب عندئذ الى المستر ستورس يخبره برضى العرب وتصميمهم على اعلان الثورة والحرب بجانب الدولة البريطانية ، فابتدأت بعدئذ المراسلات الرسمية في ١٤ تموز سنة ١٩١٥ بين الشريف ومعتمد بريطانيا في مصر الذي كان وقتئذ السيد هنري مكماهون . وفي رسالته الاولى التي يشها بتاريخ ١٤ تموز سنة ١٩١٥ طالب الشريف مساعدة بريطانيا الحربية مع اعترافها هي وحلفاؤها باستقلال انبلاذ العربية بكل معنى من معاني الاستقلال وذلك ضمن الحدود الآتية :

شمالا خط بيتدي ، من مرسين - اطنه حتى الدرجة ٢٧ من خط العرض الذي يقع عليه بيره جك واورفه وماردين ومديان وجزيرة آماديه حتى حدود فارس . وشرقا حدود فارس حتى خليج البصرة ، جنوبا المحيط الهندي يستثنى من ذلك عدن التي تبقى كما هي وغربا البحر الاحمر والبحر المتوسط حتى مرسين ^(١)

ولكن الحكومة الانكليزية بعثت اليه تقول ان مسألة الحدود سابقة لاوانها وخصوصاً لان الجيوش التركية لا تزال تمثل القسم الكبير من الاراضي العربية ، ولكن صراحة الحسين وتصميمه وقف حائلا دون استرسالها في هذه المطالعة والمراوغة ، فقد كتب بتاريخ ٩ ايلول سنة ١٩١٥ يقول ان هذا التواني والتردد في مسألة الحدود باعتبار البحث فيها في الوقت الحاضر ليس الا مضيعة للوقت قد يتخذ دليلا على فتور او نفور او ما شابه ذلك وأبان ان مناقشة مسألة الحدود هي النقطة الاساسية في المفاوضات كما اوضح انها ضرورية جدا لان ما عرضه من حدود فيما سبق ليس ارادة شخص واحد وأمنية رجل فرد يمكن اسكاته بعد الحرب ، وانما هي مطالب امة بأسرها هي امانى الامة العربية بكاملها التي لا ترفع سيفاً ولا تطلق رصاصة الا بتأمين هذه الحدود التي لا تتنازل عنها والتي تعتبرها في الدرجة الاولى من الحيوية والاهمية لاسلامتها السياسية والاقتصادية ، فان لم يفصل في هذا الامر نهائياً ويبت فيه فلا امل بتقدم المفاوضات قيد شعرة

(١) امين سعيد صفحة ١٢٧ تقرير بيل : صفحة ٢٤

وبعد مضي مدة ارسل السيد هنري مكماهون كتابه المؤرخ في ٢٤ تشرين الاول سنة ١٩١٥ يقول فيه بعد الاسف والاعتذار عما تركه كتابه السابق من الاثر ، انه قد ادرك ان سيادته يرى في مسألة الحدود مسألة لا تحتل التأجيل وان العرب يعلقون اهمية عظيمة على الحدود ويرون فيها ضرورة حيوية كهوى ، ولهذا فانه يادر فابلق حكومة جلالتها بما جاء في كتابه طالبا بعض التعليقات فيما يتعلق بهذه المسألة ، وانه ليسره ان يبلغه عنها التعليقات الآتية التي يشق انها ستفوز برضاه :

ان حكومة صاحب الجلالة تعتبر ارضية مرسين واسكندرونه وبعض المقاطعات السورية الواقعة بالغرب من ارضية دمشق وحمص وحماه وحباب غير عربية بحتة فيلزم والحالة هذه اخراجها من ضمن الحدود التي اتيمت على ذكرها . وبهذه التعديلات نقبل بتلك الحدود التي اقترحتموها ^(١)

اماما يتعلق بالبلاد الواقعة ضمن هذه الحدود ، أي البلاد التي لانكلترا حرية التصرف التام بها من دون الحاق اقل اجعاف بنا خليقتها فرنسا من مصالح . فأنتني مفوض من قبل حكومة صاحب الجلالة ان ادخل معكم في الميثاق التالي :

- ١ - ان بريطانيا مستعدة على اساس التعديلات المتقدم بيانها ان تعترف باستقلال العرب وان تؤيد هذا الاستقلال ضمن الحدود الذي اقترحها شريف مكة
- ٢ - تتكفل بريطانيا بحماية الاراضي المقدسة ضد كل اعتداء اجنبي
- ٣ - في الاحوال المناسبة تقدم بريطانيا مشورتها الى العرب في اقامة احسن اشكال الحكم وافضلها في هذه البلاد
- ٤ - على العرب ان يقتصروا باستمداد المشورة والارشاد على بريطانيا وحدها فيكون جميع المستشارين الاروروبيين والموظفين المحتاج اليهم لتنظيم دوائر مملكتهم من الهريطانيين فقط

٥ - اما ولايتا بغداد والبصرة فيعترف العرب بأن ما ابريطانيا فيهما من مركز ومصالح يستوجب تدابير خاصة وشكلا اداريا خاصا لتأمين هذه الاوساط من

الاعتداء الخارجي وضمن حسن الحال للسكان وصيانة مصالحنا الاقتصادية المشتركة (١)
 فاجاب الشريف في ٥ تشرين الثاني سنة ١٩١٠ بأنه ليس بمقدوره ولا باستطاعته
 ان يتنازل عن البلاد الواقعة غربي اقصية دمشق وحمص وحماء وحلب لانها بلاد عربية
 محضة وليس هناك من اقل فرقة بين المسلم والمسيحي العربي ، فكلاهما من نسل واحد
 ينحدرون من جد أعلى واحد . ولكنه حبا في القضاء على الصعوبات والعراقيل وتسهيل
 أمر الاتفاق يرجع عن اصداره فيتنازل عن ضم ولاية مرشين واطنه الى المملكة العربية
 اما فيما يتعلق بالعراق فقد اجاب الملك حسين بان العرب لا يتنازلون عن شبر واحد من
 هذا القطر الذي كان مسرحا لمدينتهم وحضارتهم ومهدا لغزهم وسطورتهم ، المتربع على
 عرش قلب كل عربي ، غير انه تسهلا للاتفاق وحبا للمصلحة المشتركة يوافق على ترك
 الاراضي التي احتلتها الجيوش الانكليزية تحت ادارة انكلترا في اثناء الحرب فقط ،
 وختم جوابه قائلا :

اننا نعلم ان نصيينا من هذه الحرب اما ان يكون انتصارا وظفراً يكفل للعرب
 حياة حرة لائقة بما كان لهم من مركز ممتاز في ماضيهم واما اقل حالا وانكساراً
 يعيشون في بلاد اذلاء حيارى . ولولا انني متأكد كل التأكيد وموقن كل اليقين من
 توطيند عزائم العرب واتحادهم قلبا وقالبا في سبيل ادراك هذه الغاية نفضت البقاء على
 قمة جبل ولكن العرب هم الذين طالبوني ملحين وارادوني على ان اتولى توجيه هذه
 النهضة شطر هذه الغاية النبيلة والله المسؤول ان يطيل بقاءكم ويتوج ايامكم فينصرم
 وهو من نضع فيه الامل والرجاء .

وفي ١٣ كانون الاول سنة ١٩١٥ كتب السير مكماهون الى الشريف حسين ان
 الحكومة البريطانية متهجة من موافقته على اخراج ولاية مرشين واطنه من حدود
 البلاد العربية ، اما فيما يتعلق بالبلاد الواقعة غربي اقصية دمشق وحمص وحماء وحلب
 فانها اخذت بعين الاعتبار والتقدير ما جاء في تحرير الشريف بخصوصها ولكن بما ان هذه
 المسألة تتعلق بجلبقتها فرنسا لما لهذه الاخيرة من مصالح في هذه البلاد فان انكلترا
 ستنظر الى الامر بامعان وروية وتتصرف فيه تبصراً دقيقاً ثم تجيب الشريف بما وصلت اليه

من حاول في الوقت المناسب وفي فرصة اخرى . وضمت في رسالتها هذه تأكيدها انها لا تنوي ابرام اية معاهدة كانت وأي صلح معها كان بشأنه الا اذا كان ضمن شروطه الاساسية استقلال البلاد العربية وحريتها من السيطرة التركية الالمانية

وفي اوائل كانون الثاني سنة ١٩١٦ كتب الشريف حسين الى السير هنري مكماهون يقول مؤكداً شيئاً ان ما ذكره في كتابه السابق بخصوص البلاد الواقعة غربي اقسية دمشق وحمص وحماه وحلب كان اقصى ما يمكن التوصل اليه من تعديلات لانه بغض النظر عن اطلنه ومرسين فاشعب العربي لا يتنازل عن أقل جزء . من هذه البلاد لانه يعدها جزءاً من كيانه وعضواً من اعضائه ٠٠٠ ولكن سعياً وراء تلك الاماني التي يشوقنا ليلها وحبا في تجنب ما يخشى ان يضر بالتحالف البريطاني الفرنسي وبما بينها من اتفاقات مبرمة في هذه الحرب فان الشعب العربي يتجنب في اثناء هذه الحرب كل ما من شأنه ان يضر بتحالف أو تعاقد بين الفرنسيين والانكليز وأكد في رسالته هذه بان العرب سيطلبون في اول فرصة تسنح بعد الحرب بما يصرفون عنه النظر في تلك الاتناء في بيروت وسواحلها .

وفي ٣٠ كانون الثاني سنة ١٩١٦ كتب السير هنري مكماهون الى الشريف حسين ان الحكومة البريطانية قد قبلت جميع مطالبه وأن كل ما يريد من مال وعتاد حربي سيصله وحتم رسالته بقوله :

والان قد قررت البلاد العربية ان تجاهد معنا وتناضل في صفوفنا في سبيل نيل حقوقها وحرقاتها فاننا نرجو الله ان تكون نتيجة هذه الجهود المشتركة وهذا التعاون الاامين فاتحة عصر جديد بيننا وبداية روابط متينة من الصداقة والولاء . تعود علينا جميعا بالخير الاكبر والفضل العظيم ، وقد حصل تثبيت ما جاء في هذه العهود بصورة رسمية ايضاً عام ١٩١٨ فقد ارسل وزير خارجيتها المستر بلفور الى الملك حسين برقية يقول فيها ان حكومة صاحب الجلالة مع كافة دول الحلفاء . تثبت عهدها السابقة المتعلقة بالاعتراف

باستقلال البلاد العربية .

هذه المراسلات التي تمت بين العرب والانكليز ، ومنسها يستنتج نقطتان

بخصوص فلسطين تؤيدان دخولها في البلاد التي وعد الحسين باستقلالها ووحدها
 فالنقطة الاولى في الرسالة التي حددت بها انكسار الاقسام المستثناة من الحكومة
 العربية المنتظرة بانها هي البلاد الواقعة غربي اقصية دمشق وحمص وحماه وحلب ، تلك
 الرسالة التي بعثت بها الى الملك حسين في ٢٤ تشرين الاول سنة ١٩١٥ وبها طلبت ان
 تكون هذه البلدان خارجة عن نطاق المملكة العربية محافظة على مصالح حليفها فرنسا
 في هذه الاقسام . فيا ترى ما هي التقسيمات الادارية التي كانت تخضع لها هذه البلاد في
 زمن الدولة التركية ؟ وأين هي اقصية دمشق وحمص وحماه وحلب ؟ وما هي البلدان
 الواقعة غربي هذه الاقصية ؟ وهل فلسطين تقع غربي هذه الاقصية ؟ وهل فلسطين
 كانت ضمن هذه البلاد المستثناة ام ضمن المملكة العربية ؟ لكي نصل الى الجواب
 الحق ، الى الجواب الفاصل المجرد لهذه الاسئلة ، اليك انبا القاري . بالتفصيلات التالية :
 « ان البلاد التي هي موضع البحث كانت في عهد الدولة التركية مقسومة الى
 ثلاث مناطق ادارية هي ولاية حلب وولاية سورية وولاية بيروت ؛ وقد كانت ولاية
 سورية تمثل جنوبا بحيث تشمل على المنطقة المعروفة بشرق الاردن في حين ان ولاية
 بيروت كانت تمثل جنوبا حتى تصل الى مكان على مقربة من يافا . اما القسم الباقي من
 فلسطين ، بما فيه مدينة القدس فلم يكن تابعاً لولاية من هذه الولايات بل كان يؤلف
 سنجقاً مستقلاً^(١) وكانت كل ولاية من هذه الولايات تحتوي على سناجق واقصية ،
 وكان لكل ولاية مركز هو عبارة عن سنجق يشمل عدة اقصية ، ولم يكن معنى اسم
 المركز انه يشمل الولاية كلها . ولئن نظرنا الى البلاد التي اراد الانكليز اخراجها
 لنجدن كلمة قضاء فقط وليس كلمة ولاية ، هذه الكلمة التي لم يرد ذكرها في كل
 المحادثات ، فالانكليز في محابراتهم قصدوا قضاء وليس ولاية ، وذلك لان الكتاب
 المرسل الى الملك حسين يقول : « اقصية دمشق وحمص وحماه وحلب » ، وهذا يعني ان
 البلاد الواقعة غربي هذه الاقصية ، وغربي هذه الاقصية فقط ، هي البلاد المستثناة ولو
 كان الانكليز يريدون اخراج كل البلاد التي تقع غربي ولاية سوريا التي من ضمنها شرق
 الاردن ؛ أي اخراج لبنان وفلسطين وليس لبنان فقط ، ولما قالوا اقصية دمشق وحمص

وحماه وحلب ؛ لان هذه الاقضية تؤلف جزءاً من ولاية سوريا ، اذ لاكتفوا اذاً بان
يطلبوا اخراج الاقسام التي تقع غربي ولاية سوريا

وهنا ربما يجيب البعض ، ان انكلترا بدلا من ان تقول ولاية سوريا فإنها ذكرت
اقضيةها فقط بما يرجع الى نفس الشيء . ، فعلى حد القول لو أن انكلترا قصدت هذا حقا
لوجب عليها ان تذكر الاقضية التي تؤلف القسم الجنوبي من ولاية سوريا وهي اقضية
الكرك وعجلون وعمان التي تؤلف بلاد شرق الاردن وعلى مقربة منها في غربيها فلسطين
وليس بالقرب من اقضية دمشق وحمص وحماه وحلب ، ولكن مع كل هذه الدلائل
الناصعة فقد استوسل مستر تشرشل وزملاؤه الانكليز في سياستهم الضالة فتكلموا عن
ولاية دمشق وقالوا انها تشمل بلاد شرق الاردن التي تقع الى غربيها فلسطين ، وعلى
الرغم من انه ليس هناك شيء يدعى ولاية دمشق ، وعلى الرغم من ان كلمة
ولاية لم يرد لها ذكر في المراسلات العربية الانكليزية ، وان كل ما ورد في تلك
المراسلات هو كلمة قضاء ، وهي الكلمة التي تقابلها في الانكليزية (district) كلمة
مطابقة ذات معنى مراوغ يراد به ما يحيط بمدينة احاطة مباشرة . فكان المستر تشرشل
بعمله هذا حائكاً حاك ونسج من التمويه والتضليل خيطا مده جنوب دمشق مراعيها
بذلك المصالح والاغراض الهريطانية ؛ ناسياً ان هناك شيئاً حقيقة وعدلا وانصافا يرغمه
على عدم « طمس » الحقائق « وهضم » الحقوق .

فلو أن هذا الخط التشرشلي الذي يضم شرق الاردن خطأ حقيقياً ، فان كل القسم
الواقع غربي ولاية سوريا يكون منخرجا . ولكن العقل والمنطق الصحيحين يقولان
انه لو ارادت بريطانيا حقا اخراج القسم الغربي من سوريا كلها لقات صراحة وبدون
« لف ودوران » ولاية سوريا . ولو شاء أي انسان له مسكة من العقل القويم وذرة
من التفكير الصحيح اخراج انكلترا من حكمهم عهد فهل يقول : انه يخرج البلاد الواقعة
الى الغرب من اقضية دوفر ولتون وأيسويك وسيكنجس وممل وستندلند وبرويك ؟
لا والله لا فانه يقول يخرج انكلترا .

لقد قلنا ان الانكليز ارادوا اخراج القسم الواقع غربي اقضية دمشق وحمص وحماه
وحلب أي القسم الواقع غربي شمال ولاية سوريا فخذ أيها القاري . خارطة وانظر الى هذه

الاقسام و اوضاعها موضعا موضحاً يتضح لك ان دمشق تحتل قسماً من قلب سوريا وان حمص و حماه و حلب تقع كلها في الشمال في اتجاه واحد مع دمشق محاذية الصحراء في اتجاهها

فيا ترى أين تلك البلدان المخرجة والتي تقع غربي هذه المدن ١٠٠٩ . انها تلك البلدان المواجهة لجزيرة قبرص والتي تشمل صيدا في بيروت و طرابلس و اللاذقية شبالا الى الاسكندرونة و مرسين و سائر البلدان المخرجة فنحن ان مددنا خطأ مستقيماً من اول الاقضية التي اخرجت في غربيها تلك الاقسام ، لتلتقي هذا الخط بالساحل ما بين صور و صيدا في موضع يدعى رأس الناقورة . اما فلسطين و مدنها فانها واقعة جنوبي هذا الخط و هي و الحالة هذه (سليمة) من الاخراج الذي اراده الانكليز .

اما لماذا لم تعلن انكلترا نواياها هذه في اخراج فلسطين عن العهد المقطوع للعرب في بدء الامر للملك حسين ، فذلك يرجع الى سببين . الاول لانها علمت علماء اكيداً انها لو صرحت بذلك وطلبت اخراج فلسطين لما سار العرب بجانبها و حاربوا معها . ثانياً انها لم تكن تفكر في ذلك الوقت باعطاء فلسطين لليهود ، وذلك لان وعد بلفور لم يعط الا نتيجة للوضعية العسكرية الخطرة التي خضعت لها في عام ١٩١٧ والتي اصبحت معها على قيد غلوة من الانكسار ، وذلك لاستمالة اليهود وخاصة القسم الذي يسكن منهم اوربا الوسطى

و النقطه الثانية في هذه المراسلات التي يجتج بها العرب على ان فلسطين من ضمن الحدود التي وعد بها الحسين ، هي ما جاء في هذه المراسلات من جانب الانكليز من انهم ان ارادوا اخراج هذه الاقسام ثم ارادوا استثناء هذه البلدان ، من المملكة العربية ، فانهم يعملون ذلك لغاية واحدة لا غير الا وهي المحافظة على مصالح فرنسا حليفهم فلا يجنون حقها ولا يضررون بصالحها ، وذلك في الكتاب الذي ارسله السيد هنري مكماهون في ٢٥ تشرين الاول و به يقول : اما فيما يتعلق بالبلاد ضمن هذه الحدود ، أي البلاد التي للانكليز حرية التصرف فيها من دون الحاق اقل اجحاف باحليقتها فرنسا من مصالح ، فاني مفوض . . . راجع المراسلات »

اذن فالبلاد التي اخرجت من اليهود لم تكن الا تلك البلدان التي لفرنسا فيها

مصالح ، تلك البلدان التي لا تقدر ان تصرف بها لان حليفتها فرنسا تريدها ، والتي تؤلف ما يسمى اليوم لبنان ومن هذا يستتج نتيجة واحدة ونتيجة واحدة فقط وهي ان كل بلد ليس لفرنسا فيه مصالح فهو من ضمن المملكة العربية . اما فلسطين التي ليست تحت السيطرة الفرنسية ، فلسطين التي لا تريدها الدولة الفرنسية ، فلسطين التي لم تطالب بها الحكومة الفرنسية ، فلسطين التي ليس لفرنسا فيها مصالح او منافع ، فكانت اذن بموجب هذه العهود من الحدود التي وعد بها الحسين في تلك المكاتبات الرسمية . وهكذا يثبت بدون ادنى ريب او شك ان فلسطين واقعة ضمن نطاق العهد وانها خارجة عن البلاد الواقعة غربي الاقضية المتقدم ذكرها فن حقا ان يعترف بجريبتها واستقلالها . وقد افهم الوفد العربي ذلك للوزير عندما جاء لندن في سنة ١٩٢٢ ولكنه يرد ان يفهم .

ولست هذه المعاهدات هي الوحيدة من نوعها التي يرتكز عليها عرب فلسطين في دعواهم . فقد وعد العرب ليس مرة او مرتين فحسب بل مرارا عدة بالاستقلال وبوحدة تكون حكومتها حسب رغبات السكان فمن ذلك ان الجنرال اللنبي لما دخل فلسطين ذاع بيانا على الاهالي في ٧ تشرين الثاني سنة ١٩١٨ في جميع الملل الفلسطينية وقراها جاء فيه . « ان الغاية التي يقصدها الحلفاء من الاشتراك في عمرات هذه الحرب انما هي تحرير الشعوب التي ترزخ تحت نير عبودية الاتراك وتأسيس حكومات وطنية لها تستمد سلطتها من ارادة السكان الوطنيين و كامل اختيارهم ، وان بريطانيا العظمى وحليفها فرنسا ليس لها اقل قصد في سيطرة او نفوذ على هذه الحكومات او في وضع نظمات خاصة لها ^(١) وقد صرح الجنرال اللنبي للوفد العربي الفلسطيني في لندن سنة ١٩٢٢ بأن فلسطين كانت مقصودة في هذا البيان مثل سائر البلاد العربية الاخرى وهذا عدا البيانات المدينة التي كانت تلقيا الطائرات وينشرها القواد الانكليز كاقادة مود وغيره باسم حكومة جلالة الملك ، والتي كانت تضمن استقلال العرب وحريةهم

واللجنة الثالثة التي يرتكز عليها العرب في دعواهم هي ان تركيا لما حاولت ان تدخل بمعاهدة منفردة مع العرب في سنة ١٩١٨ على أساس اعتراف تركية باستقلال البلاد

(١) نورمن بتوش : انكلترا في فلسطين : ص ٣٣

العربية أبرق الملك حسين بذلك الى الحكومة البريطانية ، فاجابه وزير خارجيتها
المستر بلفور بواسطة المعتمد البريطاني في جدة الكولونيل « رابست » بكتاب جاء
فيه : « ان السياسة التركية لا تنقطع عن خطتها التي ترمي الى خلق الشكوك والريبة
بين العرب والخلفاء ، وإيهام العرب بأن للدول الخليفة مطامع في أراضيهم ، ولهذا
فحكومة صاحب الجلالة البريطانية تصرح من جديد انها مستعدة لتأييد الامة العربية
في جهادها لاعادة بناء امبراطورية عربية يسود فيها الحق والشرعية بدلا من الظلم
التركي . وان الحكومة البريطانية تكرر وعودها السابقة المتعلقة بتحرير الشعوب
العربية ، وهي قد عازمت على الاستمرار على هذه الخطة بشرف وقررت عدم السماح
باعداء العرب المحررين الى لجة الاستعباد ثانية ، كما قررت مساعدة العرب الباقين تحت
النير على نيل حريتهم^(١) » . . . هكذا !! . . .

واللجنة الرابعة التي يرتكز عليها عرب فلسطين هي ما جاء في معاهدة سيكس
بيكو في المادة الحادية عشرة ؛ وهاك نصها : « ان المفاوضات التي تجري مع العرب
بما يتعلق بحدود الدولة العربية أو اتحاد الدول العربية - لبنان ، سوريا ، فلسطين
شرق الاردن ، العراق - تستمر جارية مع العرب في السبل عينها التي جرت فيها فيما
مضي باسم الحكومتين الانكليزية والفرنسية .

فلو لم يكن للعرب سوى هذا البند الوحيد من اتفاق ليس لهم فيه أقل رأي أو
كلمة ، في الدفاع عن حقهم في الاستقلال ، ككفاهم ذلك مستنداً قانونياً يثبت ان الخلفاء
كانوا يفاوضون أبا علي - رحمة الله عليه - على انه يمثل العنصر الذي يملك الاقطار
المذكورة في هذا البند وليس لانه شريف مكة فحسب .

واللجنة الخامسة هي تلك التصريحات والاقوال التي نادى بها رجال الخلفاء
الشعوب المستعبدة المظلومة لتثور معهم وتقف بجانبهم زاعمين ان حربهم حرب تحرير
وحرية تقرير المصير^(٢) .

(١) ذكرها يوسف يزبك في كتابه : النقط مستعد الشعوب « صفحة : ٢١٧ - ٢١٨

(٢) راجع يوسف يزبك : النقط مستعد الشعوب ، صفحة ١٨٨ - ١٩٤ ، ٢ - ٢٥ « ففيها
الكثير من هذه الاقوال التي كان ينادي بها الخلفاء

والحجة السادسة هي أن انكلترا لم تنشر المراسلات التي دارت بينها وبين الملك حسين وذلك على الرغم من الطامح الكثيرين من النواب بضرورة نشرها وعلى الرغم من أن أعداء الملحين بنشرها كان السيد ادوارد غراي . أما السبب الذي عاق انكلترا عن نشرها فلا يخفى على القارى ، فهو يعني ابضاح الحقيقة ، وابطضاح الحقيقة يعني ان فلسطين من ضمن البلاد التي وعد العرب باستقلالها .

واكن كل هذا ليس له من قيمة بل ليس الا كبات فارغة خاوية لا وزن لها ولا قدر ، ليس الا وعود تعتمها بريطانيا جهراً على ورق ، ليس الا وعود أرخص من «الترمس» يعطيك منها العرب ما تشاء وتريد طالما لا يكلف انتاجها أقل خسارة مادية ، ليس الا بضاعة رخيصة الثمن ، بخسة القيمة ، تستطيع ان تعرف منها ما تريد طالما ليس من شرف يعطيها وزناً وقدرأً ولا من شهامة وناموس يملئ شأنها ويرفع مقامها وقيمتها .

فيا أخي العربي : رجائي اليك ان تتمعن وتبصر في هذه المهزلة التي كان أرويتها شعبك العربي الكريم ، وان تنظر الى هذا الموقف الذي وقفه الاسد البريطاني تجاه بلادك واستقلالها ، وكيف انه اختلق ولاية اختلاقاً ، وابتدع ارضاً ابتداءً ، وبطلأً ما اختلق وبطلأً ما ابتدع ، وكل ذلك ليسهل عليه حكم اخوانك عرب فلسطين وتقديمهم لقمة سائفة لليهود المشنتين . تمن بتلك الاقوال المعسولة التي قام ينادي بها المتحاربون ، والتي لم تكن الا احبولة وشباكا اصطيد بها شعبك العربي الكريم الذي ضحى بخيرة رجاله وزهرة شبابه بغية حريته واستقلاله ، فكانت النتيجة انه سعى الى حثفه بظلفه وحفر قبره بيده ، تمن في كل هذا تلمس لمس اليد وتجلى الحقيقة الحرة التي ذهبنا ضحيتها وهي انه ليس من حق ، ليس من حياة للشعوب الضعيفة في الحياة ، وان الحق دائماً وابدأً للسير والمدفع . تبصر في كل هذا تجد انه ان كنت تريد الحرية والبقاء والحياة فملك يا أخي ان لا تتكلم على عهود ومعاهدات ، بل عليك ان تتمسك بالمبدأ الطبيعي الذي سارت عليه الانسانية منذ أمد الأزمنة ، والذي تسير عليه في الحاضر ، والذي سرف تسير عليه في المستقبل ألا هو مبدأ القوة ، فجلبب حقلك يا أخي بجلباب القوة ان كنت تريد حياة حرة مستقلة :

ومما يجدر ذكره في هذا المقام هو ان فرنسا زعمت انها كانت جاهلة بهذه المعاهدات والاتفاقات التي وقعت بين حليفتها والملك حسين ، وحجتها بذلك ان الانكليز هم الذين اجروها بواسطة معتمدهم هنري مكماهون ، فهي والحالة هذه بريئة مما لحق العرب من نكث لتلك العهود والاتفاقات ، ولكن ليس هذا الكلام الناعم مما يرضي الضمير ويهدر موقف فرنسا تجاه العرب اعلنت فرنسا هذا وتناست . يساون والزعيم فيصل والدروز ودمشق . تناست وجهت ان ذلك محفور في قلوب العرب باحرف من نار الى يوم يستطيعون فيه ان يفرجوا كربتهم ويأخذوا ثأرهم . فكل من له اقل اطلاع بجري الاحداث السياسية يعلم ان الحقيقة الواقعة غير ما زعمته فرنسا المعاصرة التي تريد بزعمها هذا ان تثبت سوء نية حلفائها الانكليز ومساوئهم فتظهور عفتها وحسنات حكمها واستعمارها

ادعت فرنسا هذا لاكتساب مودة العرب دون الانكليز ، ولكن بما يؤسف له ان الحقيقة الواقعة تظهر انها ليست اكثر عفة واعظم انسانية ونبلا ، بل اكثر ضرراً واعظم شراً وجامت وقائع استعمارها في لبنان وسوريا البقعتين العربيتين ، تجهن باجلى برهان على انها سبقت باستعمارها وما ينطوي عليه من كل استعمار عرفه التاريخ^(١)

(١) وهنا لا بد من توجيه نظر القاري الى امر مهم وهو ان الواقع السياسي الاولي يلائمنا كل الملائمة ويتوافق معنا كل الموافقة لاجلاء الفرنسيين من البلاد وتطيف الكيان العربي من السموم التي نقشوها بيننا طيلة خمسة وعشرين من السنين ، ولكن ما يؤسف له ان قادتنا يتركون هذه الفرصة تمر دون انتهازها واستغلالها وهم لو كانوا اقوياء لصدوا الفرنسيين منذ مدة وراجلوهم منذ حين بعيداً ، فيجب عليهم ان لم يكن عندنا اسباب الاصطدام ان نخلق هذه الاسباب ونبتدعها ، فانه كما تقدمت الظروف مال الواقع السياسي والظروف الدولية الى الفرنسيين والفرنسيون يملكون هذا ولذا فهم يماطلون . ويسترضون قادتنا وقادتنا يرضخون ويسايرون ، ولا عجب وهم في معضهم قادة ضعفاء تحوجهم القوة لا يستطيعون اقل اشراف على مقدرات امة ومصير شعب ولذا فان ترك هؤلاء القادة في سوريا ولبنان ، هذه الساعة تمر دون ان نستفيد منها افادة كلية يسجل لهم بالتاريخ صفحة سوداء .

واليك ايها القاري. بعض الادلة التي تظهر فساد ادعاءات فرنسا وبطلانها :

ففي معاهدة سيكس - بيكو ، يقول البند الحادي عشر : ان المفاوضات التي ابتدأت بين الانكليز والعرب لاجل تحديد الدولة العربية المنوي انشاؤها تظل جارية كالمسابق وبدون اقل ابطاء . او تعديل باسم الحكومتين الانكليزية والفرنسية فإذا يفهم من هذا يا اخي العربي ؟ : اليس يفهم جلياً وبكل وضوح ان فرنسا كانت عازمة بما كان يجري من مفاوضات بشأن « افتراس » البلاد العربية وابنان منها « اخواننا بقايا الامم المنقرضة » وانها تقبل ان تظل المفاوضات جارية باسم الحكومتين الفرنسية والانكليزية ، وانها تعترف بتلك الاتفاقات التي جرت سابقاً بين الانكليز والملك حسين ، رحمة الله على الحسين ؟ . . . وليس هذا بالبرهان الرسمي الوحيد الذي نستشهد به ، بل هناك عدة اقوال وبراهين نأخذ منها ما نشرته جريدة (الديلي تلغراف) في مقال جاء فيه « ان الذين يجادلون الاتفاق الذي تم بين الحكومة الانكليزية والشريف حسين يؤكدون ان المسيو بيكو كان يجمل هذا الاتفاق عندما وقع على معاهدة سيكس بيكو ، وهذا ليس بالحقيقة ، فقد عرض الانكليز جميع التفاصيل المتعلقة بتحديد المملكة العربية على فرنسا حسب الواجب عليها ، وقد قبل الفرنسيون بهذه الاتفاقات في معاهدة سيكس بيكو ^(١) وقد علق الكونت دي غونتهريون على هذا المقال ، فقال « ان مقالات الديلي تلغراف كانت تكتب في ذلك الوقت بوحى من الوزير الاول لويد جورج ، فهي من تعاليمه ان لم يكن قد كتبها بخط يده » ^(٢)

والان ايها القاري. الكريم انتقل بك الى تلك الادعاءات الباطلة التي يقوم بها ابناء سارة ، وهي ان عرب فلسطين لم يشتركوا في الحرب مع الحلفاء . ولم يناضلوا بجانبهم ، فجواباً على هذا واطهاراً للحقيقة الناصعة وبرهاناً على ان الادعاءات اليهودية لا تقوم الا على التضليل والبهتان والاحتيال نقول :

لقد كانت الثورة العربية ثورة شاملة عمّت الشرق العربي بأسره ولم تكن اقليمية تختص باقليم عربي دون الاخر . اعلن الشرق العربي ثورته الكهري بجانب الحلفاء

(١) عدد ١١ ايلول سنة ١٩١٩

(٢) الكونت دي غونتهريون : كيف استقرت فرنسا في سوريا : ص ٣٠٥

واخذ يحارب الترك سعياً وراء استقلال ووحدة فلسطين وسوريا والعراق والاقطار العربية الاخرى ، فكان لهذه الثورة اثر عميق في نفسية الذين اخذوا يتلقون النشرات التي كانت الطائرات الانكليزية تلقيها في فلسطين والتي كانت تدعو العرب للالتحاق بجيوش الثورة العربية بابتهاج وحماس عظيم . وكان كلما تقدم الزمن بالثورة يزداد نطاق الالتحاق بجيوش الحلفاء . وجيش الثورة توسعاً وانتشاراً حتى اخذ يشمل شباب العرب ورجال الجمعيات المدنيين علاوة على الجنود والضباط العرب الذين كانوا يتركون الجيش التركي ويتحقون بجيوش الثورة العربية . لم تكن هذه الثورة تختص باهل الحجاز وحدهم بل اشترك فيها جميع العرب من فلسطينيين وسوريين وعراقيين . ثم ان العرب لم يكونوا يومئذ مقسومين الى فلسطينيين وعراقيين وسوريين وما شاكل ذلك من هذه التسميات النكراء ، بل كانوا كلهم عربا اولاً وآخراً . وكانت الجمعيات التي قام بتأسيسها قادة الفكر عندهم تعمل لنيل حقوق العرب السياسية بكونهم عربا وليس بكونهم فلسطينيين وعراقيين وحجازيين . وكانت تضم بين صفوفها رجالاً من جميع البلدان العربية . فالفكرة الاقليمية التي نواجهها اليوم بجرارة والم هي نتيجة سياسة الحلفاء . « فرق تسد » هذه السياسة التي عادت عليهم بالنفع الجزيل وعلى العرب بالنوبل الوبيل

فلسطين اشتركت بالثورة العربية مثلما اشتركت فيها بقية الاقطار العربية ، اذ ان كل مجاهد عربي كان يناضل ويجاهد سعياً وراء استقلال البلاد العربية بأجمعها وليس لاستقلال اقليم واحد منها . « وكانت فلسطين في ذلك الوقت بدون أقل ريب احدى البلاد العربية ، وكان سكانها العرب يؤفون ٩٣ بالمئة من مجموع السكان ، وعلى الرغم من وجود الجيوش التركية فيها فان مفاتيحها كانت في ايديهم ، وقد قدموا جيش اللنبي مساعدات عظيمة في اثناء تقدمه ^(١) . وقد كان كثير من العرب في فلسطين في عداد الجمعيات والمؤسسات العربية السياسية وفي مقدمة حاملي لواء الثورة . وقد أعدم منهم وسجن ونفي العدد الكثير . « ففي اثناء الحرب العظمى كان لدى القواد الترك ما يدعوهم الى الشك في اخلاص الرعايا الفلسطينيين ؛ ولذلك اتخذوا ضدهم اجراءات شديدة الوطأة فعدا أحكام الاعدام التي كانت تتوالى فتتغذ عنانية ضدهم ،

فقد جردوا القرى من الحيوانات والوقود والمؤونة^(١) . اما عدد الفلسطينيين الذين التحقوا بالثورة فقد كان كبيراً جداً وقد ذهب منهم مئات الشهداء صرعى في ساحات الوغى ؛ « وعندما تقدم النبي الى القدس تركت جماعات كبيرة من العرب صفوف الاتراك ، فانتقل قسم منها الى جيش الانكليز ، وتوجه الباقي الى العقبة ليلتحق بالجيش العربي . وبينما كان الانكليز يتقدمون نحو القدس وجدوا انفسهم يحاربون في بلد صديق ، بينما وجد الاتراك الذين كانوا يدافعون عن بلادهم الخاصة يقاتلون في وسط شعب محاصم^(٢) » . ولما احتل الانكليز القدس « قوبلوا بفرح زائد واستقبال باهر لم يسبقه مثيل قام به شعبها المنهكة قواه من الظلم والاستبداد التركي^(٣) » . « وقد كان يرحب بهذه الجيوش بفلسطين والبلدان العربية الاخرى بصفتها منقذة للبلاد من تلك الحالة التي سادت فيها الفوضى والضيق ، وبما لا ريب فيه ان موقف العرب في فلسطين، السلمي منه والايجابي قد ساعد على فوز هذه الجيوش^(٤) » . وعلى الرغم من الحالة البائسة التي كان يزرع تحتها عرب فلسطين ، « فقد تطوع منهم في جيش الثورة عدد وفير بلغ ألفي رجل ، ومع حالة البلاد الميادية اثر الحرب فقد كان هذا العدد بازياد دائم وارتفاع مستمر^(٥) » . « وقد ظل التجنيد قائماً في فلسطين حتى شهر حزيران سنة ١٩١٨ وأفهم الذين جنّدوا بأنهم ان كانوا يحاربون ، فان حربيهم تكون في سبيل وحدتهم وتحرير بلادهم من الترك ، وقد اشترك هؤلاء الجنود في الهجوم على الترك^(٦) » .

هذه هي الوضعية الفلسطينية في الحرب الكبرى ، وهذه هي اقوال صرح بها كبار رجال الانكليز لبيان اشتراك فلسطين اشتراكاً فعلياً في الثورة العربية ، ومنها يتضح ان الادعاءات اليهودية لا تقوم الا على اساس من التضليل والترريف . . .

(١) تقرير بيل : صفحة : ٢٠٠

(٢) جورج اطلونيوس : بقطة العرب : ص : ٢٢٧

(٣) جورج اطلونيوس : بقطة العرب : ص : ٢٢٩

(٤) بيل : صفحة ٢٠٠

(٥) جورج اطلونيوس : بقطة العرب : ص : ٢٣٠

(٦) تقرير شقر : ص : ١٦٧

الفصل الثاني

الحق التاريخي

أقد طبقت الدعاية الصهيونية أقطار العالم بأجمعه منادية مؤكدة ان لليهود حق التملك لفلسطين ، فالبلاد بلادهم والارض أرض أجدادهم وأسلافهم . « وانخدع » الرأي العام الغربي بتلك الدعاية الواسعة المنظمة فأخذ يعتقد أن أصل اليهود من فلسطين وأنهم قتلوا هذه البلاد بكاملها وقامها ؛ ففيها ولدوا وترعرعوا ونشأوا ، فهل هذا الادعاء ياترى صحيح ؟ وهل التاريخ يحكم لهم بذلك ؟ . فمتى ابتدأ تاريخ اليهود بفلسطين ؟ ومتى ابتدأ تاريخ العرب بهذه البلاد ؟ ومن كان أسبق الى استيطانها العرب أم اليهود ؟ وهل كانت يهودية في كل شي . أم كانت عربية في كل شي . ؟ . فإظهاراً للحقيقة وخدمة للواقع نرى من الافادة أن نعرض تاريخاً موجزاً لفلسطين يتضح منه للقاري . الكريم مبلغ صحة الادعاء اليهودي بفلسطين ومبلغ حقيقته ويسمع حكم التاريخ العادل وقوله الفصل فيما يدعيه أبناء الصهيونية من حقوق . هذا اذا كانت هذه البدعة وأعني بها « الحق التاريخي » يصح أن تؤخذ حجة يستند عليها .

١

نظرات تاريخية

العرب وفلسطين : - لم تكن فلسطين في الادوار التاريخية التي مرث عليها في العصور القديمة تابعة لامة واحدة ، بل كانت مرتبطة المصير بتاريخ الامم التي كانت تجاورها وتحيط بها ، وذلك يرجع الى صغرها وموقعها الجغرافي ؛ فهي لا تقدر ان تؤلف وحدة جغرافية وسياسية ، اذ كانت في سائر ادوارها ، اما مندجة بسوريا واما ملحقه بصر ، وقد قطنتها أمم متعددة ، منها الامم العربية ، واليك أهم الاقوام العربية التي توطنتها وسكنتها .

من الشعوب القديمة التي يذكرها التاريخ بين صفحاته والتي سكنت فلسطين قبيلة

عربية تدعى قبيلة «مغان» توطنت القسم الجنوبي من فلسطين . وقد ورد ذكر هذه القبيلة في آثار بابل فقبل أن ترام سين بن سرجون حارب تلك القبيلة في جزيرة سيناء عام ٣٧٥٠ ق م . فأمر أميرها ونقل بعض الاحجار منها الى بلده .

والكنعانيون الذين سميت فلسطين أرض كنعان نسبة اليهم ، كانوا من قبائل العرب التي تركت الجزيرة العربية وجاءت فلسطين . فقد احتل الكنعانيون العرب الارض الفلسطينية قبل اليهود بزمن طويل فأسسوا فيها حكومة منظمة تمتد أطرافها حتى حدود حماة . ولما دخل اليهود البلاد غازين ناصبين « كما يفعلون اليوم » قاومهم الكنعانيون مقاومة عنيفة وحاربهم حروباً متواصلة ، وظلوا على الرغم من نضضهم أعداءاً ألداء لليهود ينتهزون الفرص السائحة للانقضاض عليهم . والمعاقبة ، أولئك العرب الاقدمون الذين كانوا مستوطنين شمالي الحجاز وجزيرة سيناء والذين افتتحوا مصر ، فكانوا تارة يدعون بالبدو او الرعاة وتارة يطلق عليهم اسم الهيكسوس ، لعبوا دوراً هاماً في تاريخ فلسطين . فقد كانوا أولاً يشتغلون بالتجارة ، وذلك حوالي سنة ٢٥٠٠ قبل المسيح ، وكانوا يتنقلون بضائعهم الى مدينة بابل . ثم انتقلوا بعدئذ فكان موقعهم بين المصريين والفلسطينيين والكنعانيين . وعندما دخل أبناء اسرائيل الى فلسطين لم يكن لهم مع المعاقبة ذلك الحظ الذي حالفهم في حروبهم ضد اخوانهم الكنعانيين . فقد حاربهم المعاقبة وهزمهم ومدوا سلطنتهم الى نابلس وتغلبوا على جدعون وشارول . وعندما عاد اليهود من القطر المصري بعد غياب طويل الى فلسطين تحت قيادة يشوع بن نون فاحتلوا قسماً منها وسيطروا عليه كان اليوسيون وهم عرب يسكنون القدس وما جاورها . ولما أراد اليهود الاعتداء عليهم « كما هي عادتهم » قاومهم اليوسيون بشدة وعنف حتى انتصروا عليهم وردوهم على أعقابهم خاسرين خائبين وظل اليوسيون العرب محافظين على القدس ومسيطرين عليها وعلى ما جاورها حتى حاربهم داود وكانت دلائل الضعف قد اخذت تظهر عليهم ، فانتصر اليهود في هذه المرة ودخلوا القدس عنوة وجعلها داود مركزاً له وعاصمة مملكته وذلك في سنة ١٠٤٩ ق م ومن القبائل العربية التي كان لها القسط الاوفر في تكوين تاريخ فلسطين قوم الانباط الذين اتوا من الجزيرة فأسسوا في جنوب وشرق البحر الميت حكومة عربية

كان يتعاقب عليها ماوك وكان لها وزارات وادارات منظمة ، أما العاصمة فكانت مدينة بطراء وكانت هذه المملكة العربية متسعة الأطراف تشمل سيناء والقسم الجنوبي من فلسطين وشرق الاردن وتمتد الى سوريا الداخلية مع دمشق حتى بلاد العراق . وكان الأنباط يشتغلون بالتجارة فهدروا فيها وساعدتهم مركز بلادهم الجغرافي فأصبحت مملكتهم تعد مركزاً تجارياً عظيم الأهمية بين أمهات المدن التجارية في ذلك العصر . وظل نفوذ هذه المملكة العربية يزداد ونجمها يتصاعد حتى القرن الثاني قبل الميلاد ، فقد أخذت منذ ذات الوقت في الانحطاط والتأخر والتدهور . وعندما جاء طيفس ، القائد الروماني فهدر القدس ، قدم له الانباط كل مساعدة ممكنة واشتركت فرقة منهم مع الجيوش الرومانية في هجومها على اليهود وتشتيتهم وتدمير منازلهم ومساكنهم . والقبائل العربية الاخرى التي سكنت فلسطين فكانت تارة تسود وتسيطر وتارة تتأخر وتنحط كثيرة جداً وأشهرها الحديانيون الذين كانوا في حرب مستمر مع اليهود والعمونيون والمؤابيون الذين سكنوا شرق الاردن وظلوا في حروب متواصلة مع اليهود الذين على الرغم مما بذلوه من جهود لم يقروا على ان يكسروهم ويسيطروا عليهم ويخضعوهم لحكمهم ونفوذهم .

أهم دلة عربية قبل الفتح الإسلامي
 وذكر بعض المؤرخين ان العرب كانوا يؤلفون حامية مدينة غزة في تاريخ فتح الاسكندر المقدوني لفلسطين سنة ٣٣٣ قبل المسيح . وبعد الميلاد وقبل الفتح العربي الاسلامي كان أهم الاقوام العربية التي كان لها صلة وثقى بفلسطين القبائل الفسانية التي جاءت من الجزيرة العربية فأسست دولة يمتد حكمها على حوران وشرق الاردن وجنوب فلسطين وشمال الشام ، (٣٥٠ - ٦٣٠) بعد المسيح .

هذه هي ايها القاري . نبذة مختصرة من تاريخ العرب القداماء في فلسطين ومنها يتضح لك ان العرب جاؤا فلسطين قبل اليهود وظلوا طوال هذه المدة التي سبقت الفتح العربي يسيطرون ان لم نقل على فلسطين كلها فعلى بعض اجزائها سيطرة تامة كاملة وانهم كانوا دائماً في نزاع مستمر مع اليهود الدخلاء على البلاد وعلى الحكم والسيادة هذه هي الادوار التي مرت على العنصر العربي في فلسطين فكان فيها اما سائداً أو مسوداً ، كان فيها يؤلف دائماً وأبداً جزءاً من السكان الذين يستوطنوها . واليك

الفتح العربي

تقويته : الا ان الكيفية التي اصبحت فيها فلسطين عربية محضة خاصة
 ففي بدء العصر السابع بعد الميلاد ترعرعت في الحجاز دولة عربية عظيمة كان لها
 الدور الاول والكلمة النافذة التي لا ترد طيلة العصور الوسطى فنفتحت العالم بعربية
 كهى ليس لها من مثيل ما زال الى اليوم يستقي من ينابيعها وينهل من افاريقها .
 ففي سنة ٦٣٧ جاءت جيوشها القدس بقيادة خالد بن الوليد وعبيدة بن الجراح فحاصرتها
 ثم افتحتها سلمية وأخضعت بعدها البلاد بكاملها ، وبعد هذا الفتح توطلت الجحافل
 العربية فلسطين وسكنتها فاندمج بها من كان في البلاد من غير العناصر العربية
 واصبحت فلسطين منذ ذلك الوقت الى يومنا هذا عربية في روحها وشعبها وقلبها
 وقالبها . ولما دالت دولة العروبة ودخلت هذه البلاد تحت لواء الجامعة العثمانية ، لم يغير
 هذا الانقلاب شيئاً من وضعية السكان العرب بفلسطين اذ ان الشعب التركي لم يسكن يوماً
 من الايام البلاد الفلسطينية ، فبقي السكان والحالة هذه عرباً يتمتعون بكافة حقوقهم
 فلسطين وغير العرب : - لم يقتصر تاريخ فلسطين في هذا الدور على العرب وحدهم
 بل تعداه الى غير العرب من العناصر الاخرى التي جاءت فلسطين غازية فاتحة فاستوطنتها
 واليك اجمالاً بعض منها :

عندما انقرضت دولة الحثيين الذين أسسوا دولة قوية في سوريا قبلت أوجها عام
 ٤٥٠ قبل المسيح ، جاء فوريق منهم الى فلسطين فسكن ما بين القدس والخليل وظلوا
 مدة طويلة سائدين على هذه البقاع الفلسطينية وسيطرين .

ومن اهم القبائل التي سكنت فلسطين في العصر القديم قبيلة الادوميين الذين
 كانوا يقطنون البلاد الواقعة الى الجنوب من البحر الميت ، فكانوا اعداء الداء لليهود
 وبما يجدر ذكره في هذا المقام ان هيرودوس الذي عينه اغسطس قيصر اميراً على
 اليهودية فحارب الدولة المكابية وقضى على سلطانها وبه ابتدأ تاريخ الدولة الهيرودوسية
 في فلسطين كان من هذه القبائل الادومية .

واعل اهم شعب سكن فلسطين غير العرب واليهود هم الفلسطينيون الذين هاجروا
 اليها من جزيرة كريت فاحتلوا القسم الواقع ما بين يافا وغزه فدعت البلاد بالبلاد
 الفلسطينية نسبة اليهم واعل اعظم منافسة حصلت بين الشعوب التي سكنت هذه

البلاد في هذا الدور هي هذه المنافسة التي اندلع فيها بين الفلسطينيين واليهود ، فقد ظل الفلسطينيون في حروب متواصلة متتابعة مع غير انهم اليهود ، وحالفهم الحظ فاخذوا يتقدمون في الممتلكات اليهودية حتى وصلوا مرج بن عامر ، وهناك حاربوا اليهود فهزموهم شر هزيمة ، وقتل عندئذ شاول نفسه من شدة الغيظ والحقد ، خوفاً من الاعتقال والاسر . وقصة شمشون ودود مع الفلسطينيين شهيرة جداً ، فكل منا يعلم عنها شيئاً ويعلم ما تنطوي عليه من الحقد والبغض المتأصلين بين هذين الشعبين

* * *

اليهود وفلسطين : - لعل كان للدعاية الواسعة المنظمة التي قام بها اليهود اثر فعال على الرأي العام الغربي ، فاخذ قسم كبير يعتقد ان اصل اليهود من فلسطين على الرغم من ان الحقيقة والصواب ينطقان بغير ذلك

فاليهود جاؤا فلسطين من بوادي الشمال القاحلة مخترقين صحراء العرب في اتجاه البحر الميت حتى وصلوا الى فلسطين فعرفوا فيها بالعميرانيين^(١) وهكذا يظهر انه من الخطأ الفادح انه يقال بأن اصل اليهود من فلسطين ، فهم قبيلة كانت تسكن بقعة تدعى أور الكلدانيين في جهات العراق ، ولما هاجر ابراهيم واهله الى سورية ثم سار الى الجنوب يرعى ماشيته في سهول سوريا الخصبه انتهت مرحلته الى فلسطين حيث سكن في ارض تدعى بوادي الخليل حيث اخذ واهله يرعون ماشيتهم في هذا الوادي الكبير ثم اطلق على هذه القبائل التي انحدرت من صلب يعقوب حفيد ابراهيم الاوري لقب الاسرائيليين نسبة الى يعقوب او اسرائيل حفيد ابراهيم^(٢)

وعندما حصل القحط والجفاف في ارض فلسطين تابع اولاد يعقوب او « الاسرائيليون » سيرهم تجاه مصر حيث اخصب والمراعي الطيبة الزاهية . ولكنهم على اثر ذلك الاضطهادات التي نالتهم من المصريين عادوا الى فلسطين حوالي سنة ١٤٠٠ قبل المسيح وبذلك ابتداء تاريخ الاسرائيليين بتكوين صفحة من تاريخ الارض الكنعانية . وقد بقوا مدة تقرب من خمسة قرون بعد رجوعهم من مصر وهم يعيشون في منطقة الخليل

(١) تقرير بيل : ص ٢

(٢) تقرير بيل : ص ٢٠

عيشة البداوة لاشأن لهم ولا مقام ، بل كان جل همهم ان يردوا غارات اعدائهم الذين كانوا يحيطونهم من كل جانب ، وقد كانت هذه المرحلة من تاريخ اليهود التي تدعى بعصر القضاة مرحلة تناوب وشحناء بين الاسباط الاثني عشر ، وحرب وقتال مع الاعداء المجاورين

ولكن على اثر هذا العصر الذي دعي بعصر القضاة جاء عصر اليهود الذهبي وهذا العصر الذهبي الذي تمتع به اليهود في فلسطين كان قصيراً جداً بلغ مئة وعشرين عاماً فقط ، وهو يقسم الى ثلاث حلقات ، الاولى شاول والثانية داود والثالثة سليمان ، وهالك ايها القاري ، نبذة موجزة عن هذه الحلقات :

فعند ما دخل اليهود الى فلسطين وجدوا ان الكنعانيين الذين يسكنونها قد بلغوا درجة عالية في الرقي والحضارة فاخذوا يقلدونهم ويقبسون عنهم . وبعد ان مضى عليهم ما يقرب من الخمسة قرون وهم يعيشون تلك المعيشة البدوية التي قضاها في حروب خارجية وثورات داخلية شعر اليهود بضرورة توحيد صفوفهم واتفقوا على تنصيب ملك يحكمهم ، فاخاتروا لذلك شاول ، وكان هذا في سنة ١٠٩٥ قبل المسيح فلم يتخذ شاول عاصمة له ، لان حياته كانت سلسلة نضال وقتال ضد الاعداء الذين كانوا يحيطون بهم .

ولما انتحر شاول ، اراد سبطا يهوذا وبنيامين تنصيب داود ملكا عليهم ، والاسباط العشرة الباقين ارادوا تنصيب ابن شاول . ولكن لما وقعت الحرب ورأى انصار ابن شاول كفة داود راجحة ، خانوا ملكهم وقدموا راسه الى داود الذي توج ملكا عاما على بني اسرائيل ، وفي سنة ١٠٤٩ افتتح القدس من البيوسيين وجعلها عاصمة ملكه . وورث سليمان ملك ابيه داود في سنة ١٠١٥ قبل المسيح ، فكان عهده عهد سلام وصفاء ، عقد فيه المحالفات السلمية مع اعدائه المجاورين وبني الهيكل بمساعدة حلفائه الفينيقيين

وتبع هذا العصر الذهبي عصر الاضطهاد والانهيار . فقد كان سليمان من الملوك الذين يضحون بصحة الشعب في سبيل مطامعهم ولذتهم الشخصية . فكان المال الذي ينقده يتطلب زيادة في الضرائب من وقت الى آخر مما أثقل كاهل الشعب وأقره .

وما مات سليمان حتى كان الاستياء قد بلغ أشده بين طبقات الشعب الذي انقسم الى مملكتين ، مملكة ~~الجنوب~~ ^{الشمال} ودعيت بمملكة اسرائيل ، ومملكة ~~يهوذا~~ ^{الشمال} في الشمال . ولم يكتف اليهود بهذا الانشقاق الذي وقعوا فيه بل اخذت هاتان المملكتان تتحاربان وتحالفان مع الدول المجاورة ضد بعضهما بعضاً الى ان جاءت مملكة آشور فقضت على مملكة اسرائيل بعد حياة دامت ما يقرب من المائتي سنة قضتها في الانقسامات والحروب الداخلية ، فدمرت السامرة عاصمتها وأبعد اصحاب النفوذ والثروة من اهلها الى بلاد نائية ، الى نينوى في العراق . ولكن مملكة يهوذا نجت من هذه المحنة التي قضت على شقيقتها في الجنوب لانها تالفت الامر قبل وقوعه فأدت الطاعة للاشوريين وخضعت لسيادتهم .

وقد كانت المملكة اليهودية في الشمال اثنا المائة والخمسة وعشرين عاماً التي عاشتها بعد سقوط مملكة اسرائيل عرضة للثورات والحروب التي كانت تهددها من كل جانب ومكان . فالشعوب التي كانت تسكن فلسطين قبل مجي اليهود اليها ، كانت تبغضها وتنظر اليها سائبة لحرقها مغتمنة الغرض الملائمة لاسترداد القسم الذي استولى عليه اليهود الدخلاء . من البلاد . وكان لهذه الدولة الصغيرة اعداء خارجيون أشد خطراً وأعظم وطأة من اعدائها الداخليين ، وهم حكومتا مصر وبابل . فكل واحدة منهما كانت تطمح بالسيادة على فلسطين لموقعها الجغرافي العظيم الاهمية ولاقامتها حاجزاً تقني به غارات وغزوات الدولة الأخرى عليها . وكانت البلاد على الرغم من وجود مملكة يهوذا خاضعة تارة لدولة بابل وتارة لدولة مصر . وأخيراً عندما عصى اليهود ملك بابل والتجأوا الى ملك مصر ، غضبت بابل عليهم فجاء « نبوخذ نصر » الى القدس ودخلها عنوة في سنة ٥٨٦ قبل المسيح ، وهدم الهيكل وحرق المدينة وأخذ معظم السكان اليهود سبايا الى بابل .

ولكن هذه المرحلة الاولى من التشتيت لم تدم طويلاً ففي سنة ٥٣٩ قبل الميلاد احتل كورش ، مؤسس الامبراطورية الفارسية ، بابل وسمح لليهود بالرجوع من السبي الى اليهودية ليستند عليهم في فتح مصر . وقدر ؟ الذين رجعوا الى فلسطين من اليهود باربعين ألفاً اخذوا يعملون على اعادة بناء الهيكل وتنظيم حياتهم في دولة داخلية

ولما احتل الرومان فلسطين بعد انتصارهم على اليونانيين ، اخذ اليهود يقومون
بشغبات وقلال و فجاجهم بومبي القائد الروماني واكنسح القدس وسنت أهاليها . وفي
سنة ٦٤ بعد الميلاد ثار اليهود على الدولة الرومانية ، فقدم طيطس من روما الى القدس
فحاصرها وبمساعدة العرب الانباط دخلها عنوة فشرذ أهاليها ودمر مساكنهم وهدم
منازلهم وحرث الموقع الذي كان قائما فيه الهيكل ، وقتل عددا كبيرا وسبي عددا
يتجاوز عدد القتلى وأسلمه الى العبودية . وبعد ذلك بسنين قلائل تشتت اليهود وتبعثر
شملهم وانقرض اسمهم من الارض الفلسطينية .

هذه هي أيها القاري . نبذة موجزة ونظرة سهلية شاملة من تاريخ فلسطين ومنها
يتضح لك ثلاث نقط مهمة :

فالنقطة الاولى هي ان اليهود جاؤا البلاد العربية الفلسطينية غزاة وبعد حروب
متتابة طويلة الامد تغلبوا على من كان يسكنها من العناصر العربية وغيرها فأسسوا
فيها حكومة يهودية لم تكن حكومة بالمعنى السياسي الامدة تقرب من الاربعة قرون
وان هذه المدة التي كان لليهود فيها كيان سياسي لم تكن متتابة متواصلة ، بل كان
يتخللها التسلط الاجنبي والنفوذ الخارجي

والنقطة الثانية هي ان العنصر العربي كان موجودا قبل العناصر اليهودية في
فلسطين وفي اثنا وجودها وبعد تشتيتها وانقراضها من فلسطين .

والنقطة الثالثة هي ان اصل اليهود ليس من فلسطين ، وان فلسطين لم تكن في
يوم من الايام يهودية في كل شيء . ، واكنها بعد الفتح العربي ، ابتداء من عام ٦٣٧ بعد
الميلاد اصبحت عربية في كل شيء . ، عربية بجملة خاصة ، وظلت هكذا حتى الاحتلال
الانكليزي ، اي مدة تزيد على الثلاثة عشر قرنا

وهكذا يرى القاري . بجلا . ووضوح ما بعدهما من جلا . ووضوح اننا اذا اردنا
حكم التاريخ العادل في ملكية فلسطين ، فانه يحكمم بذلك لابناء العروبة
الذين استوطنوها قبل جميع الناس وظلوا فيها حتى جاءهم يوم استطاعوا فيه ان يصغفوها
كاه حكومة وشعبا بالصيغة العربية ، فظلت كذلك عربية الى يومنا هذا .

ولكن على الرغم من هذه الحقائق التاريخية الناصعة فاليهود والانكليز يخلقون
بدعا عجيبة غريبة وكل ذلك طمعا في بلادنا

- ٢ -

بدعة فارغة

كلام هراء . وادعاءات فارغة وحقوق باطلة خاوية تلك التي نادى بها اليهود وطالبوا
بتحقيقها . فاني لا اعلم كيف تدعي العصابات الصهيونية مؤيدة بالحكومة الانكليزية
حق ملكية فلسطين . واصلمهم كما رأينا ليس من فلسطين ، وعندما جاؤوا فلسطين
كانت البلاد مأهولة بالاقوام العربية وغيرها . كيف يدعون ذلك والمدة التي اقاموها
بفلسطين هي اقصر من المدة التي اقامت فيها بقية الامم واقل بكثير من المدة التي
اصبحت بها فلسطين عربية في كل شي

فكل من له مسكة من العقل وذرة من التفكير الصحيح اذا اراد حكم التاريخ
الفصل في هذه القضية فانه يحكم بان فلسطين عربية وهي من حق العرب ، والعرب
وهدمهم ، لانهم كما شرحنا واوردنا كانوا بفلسطين منذ ابتداء تاريخها وبقوا فيها عندما
هاجمت البلاد بعض العناصر الخارجية وما زالوا فيها تارة سائدين وتارة مسودين الى ان
اصبحت فلسطين عربية في كل شي . ، منذ ثلاثة عشر قرنا الى يومنا هذا . فهم كانوا
فيها قبل العنصر اليهودي وفي اثنا . وجوده وبعد تشتته وتبعته ابعد هذا يجت
لنسل اسرائيل ان يدعوا ملكية فلسطين ولكن هو الباطل والبهتان المحتمان
بظل المدفع والدينار .

حقيقة انها مهزلة ما بعدها من مهزلة هذه الادعاءات اليهودية . فاعطاء اليهود حق
التملك لفلسطين والتصرف بها لان اسلافهم الاقدمين توطنوها منذ ثلاثين قرنا ، لا يقبل
به من له اقل فهم للتاريخ وسنته واقل حب للعدل والانصاف وتطبيقها . هو عمل
غريب في بابها يدعوا الى العجب وروعة الدهشة والى التساؤل والاستفهام . ولكن لا
تعجب يا ايها العربي ولا تدهش ولا تستفهم ولا تسأل ، فنحن في عصر يدعى على ما
يقولون بعصر النور والحرية والحضارة والمدنية ، وتجمل لواؤه احدى الدول القائسة
وهي الدولة البريطانية

« فإنا نفي بكل شدة وجود شي . يدعى بالحق التاريخي ، فالتكلم عن هذا الحق معناه انتشار « vicious circle » (١) . فهذه السياسة الصهيونية شي . غير طبيعي ولم يكن لاحد من الناس في كل أدوار التاريخ وطن . مثل هذا الوطن ، وطن يبقى رهن إشارة احدى الامم ومملك يمينها ، يدوم لها فيه الحق فلا ينازعها فيه منازع ، تتناسل وتترالد فيه الى ماشآت الاقدار والطبيعة ، فاذا تركته أو ضربت عنه على أثر بعض العوامل القهارة والفواعل القاسية الجبارة يبقى « مسجلاً » باسمها ، حتى لتقدر أن ترجع اليه وقت يمن لها ذلك ويطيب لها الهواء حتى ولو مرت على هجرتها منه مئات وألوف السنين ؛ ترجع حتى اذا وجدت بعض الاقوام الذين استوطنوا هذه الارض مكانها وحلوا محلها ضفطت عليهم وسدت دونهم منافذ الهواء والحياة بغية اخراجهم وطردهم باسم « الحق التاريخي » . . . انه والله شيء عجيب ، فكل القوانين العالمية تعطى ملكية كل منزل او ارض للشخص الذي يسكنها مدة معينة فلا يداعيه بها احد ، فكيف ياترى يحرم العرب من ملكيتهم للارض الفلسطينية وقد تملكوها قبل اليهود وما زالوا يملكونها من مئات الاجيال ؟ . . . نعم انه والله شيء غريب ، ولكن الأعداء غرابة منه هو تصديق دول المدينة والحضارة — الخلفاء لهذا الفعل المشين والعمل الغير منطقي ، ولكن الأشد غرابة وعجباً تثبيت انكثرتا هذا الاجرام المنكر بمدفع سكبت فيه وحشية العصور الاولى فليس لشعب على وجه الارض ان يحتفظ بثقافة نسله وصفا . دمه ؛ فالتاريخ لم يشهد في كل ادواره من قديمه وحديثه شعباً أو امة أو جنساً بقي ضمن حدود جغرافية واحدة لا تتغير ولا تتبدل معها توالت عليها الايام وتتابع الزمان ، فلم يندمج بغيره ابداً ولم يمزج شعباً قط ؛ لان الشعوب والامم كانت ولم تزال من الازمان البعيدة حتى الاصر الحديثة يغير بعضها على بعض فتمتزج ويندمج أفرادها ويختلط حابلها بنابلها وتصبح ارض هذا لذلك ، وارض ذلك لهذا ، ولا تضي مدة يسيرة حتى يستقر كل واحد مكانه راضياً مقتنعاً ناسياً انه وجد مرة على غير الارض التي يملكها ويعتاش من خيراتها وارزاقها .

وهذه حقائق واقعية واضحة يقبلها التاريخ وكل باحث بأسلوب علمي صحيح حديثاً

ويفهمها كل مفكر ذو عقل ومنطق صحيحين . ولكن انكلمترا لا ترضى بهذه الحقيقة الاجتماعية التاريخية الطبيعية ، وهي تسأبي الا ان تكون غير طبيعية وان تحتلق مبدأ يخالف كل هذه السنن العقلية التي ذكرناها ، فتنتقل الجماعات الصهيونية واليهودية من اوطانهم الحقيقية التي بها ترعرعوا فكونوا لانفسهم برحباتها مصالح ومراكز وتحلقوا باخلاق اهلها وعاداتهم ، الى وطن جديد ، كل شي فيه غريب عنهم ويشغله شعب آخر كوطن له ، لا يتنازل عنه ولا يرضى به بديلاً .

ولو اخذنا بالنظرية الصهيونية الانكليزية وآمننا بها ، فنحن العرب ، ليحق لنا اذن ان نطالب باسبانيا كبلاد لنا حق ملكيتها وذلك لان اجدادنا تملكوها فصنعوها بالصيغة العربية مدة ثمانية قرون ، فكان لهم فيها مملكة راجحة وازدهت حتى انها كانت مركزاً للمدنية والحضارة في الغرب اثناء العصور الوسطى . ويحق للانكليز ايضاً ان يطالبوا بالمانيا لان جدودهم كانوا يوماً ما من هذه البقاع ، كما انه يحق للولزيين ان يطالبوا بالبلاد البريطانية كلها بحجة انهم كانوا قبل الانكليز فيها . وتبعاً لهذه النظرية ايضاً فانه يحق لليونانيين ان يطالبوا بجنوبي ايطاليا لان اسلافهم كانوا قد اسسوا قديماً بهذا القسم من ايطاليا مملكة كان لها عزها وسطوتها ، كما وانه يحق للايطاليين ان يطالبوا بالقسم الجنوبي من فرنسا على الاقل لان اجدادهم تملكوه ، فكانت مدينة « نيم » في العصور الحالية عاصمة لامبراطوريتهم ، ويحق لهذا الشعب ايضاً ان يطالب بقسم من شاطيء افريقيا الشمالي مع مصر وسورية . لان امبراطوريته الرومانية القديمة كانت تمتد على هذه البلدان . فهذه الادعاءات الغير منطقية تدعو الى الابتسام والاستهزاء والسخرية وفي حالة تطبيقها فانني اقترح على الرأسماليين في العالم كما اقترح عليهم الدكتور يوسف هيكل في كتابه « القضية الفلسطينية » ان يؤسسوا شركة « للتفعل الدولي » وانا الضمين لها بارباح طائلة وعمل متتابع متواصل ، لان تطبيق المنطق الصهيوني يضطر الامم الى الرحيل والتنقل من بلد الى اخرى

ولليهود ادعاءات اخرى يستندون اليها في مطالبتهم بارض فلسطين ، فهم مثلاً يقولون ان فلسطين مقدسة لديهم لان لهم فيها آثار وذكريات دينية ، فهم يحنون اليها ويريدون الرجوع الى ربوعها ، ولكن هل ينسى اليهود انه يوجد هناك في العالم ما يقرب

من ٣٥٠ مليوناً من المسلمين يقدسون فلسطين لانها كانت قبلتهم الاولى وفيها المسجد الاقصى ثالث الحرمين . وهل ينسى اليهود ايضا ان المسيحيين الذين يبلمعون . ما يقرب من ٦٠٠ مليوناً يقدسون فلسطين وهي عندهم في المكان الاول قداسة وطهارة . فهذه الادعاءات الدينية هي سلاح يشهروه الصهيونيون على انفسهم ، اذ انه لا يحق لقوم يبلغ عددهم ستة عشر مليوناً ان يطالبوا بارض يقدسها ما يقرب من المليون من المسلمين والمسيحيين ، ففلسطين اذا لم تعتبر الحق القومي للعرب فيها وعضضا النظر عنه هي ، هي بلاد مقدسة لدى الاديان الثلاثة ، ويجب ان تكون حسب هذه النظرية خاضعة لنظام دولي كما جاء في معاهدة سيكس بيكو

ولكن كل ما يقدر ان يستند عليه اليهود بادعاءاتهم بفلسطين العربية هو انهم قوم مشتتون مضطهدون طريدون في كافة انحاء العالم ، يعيشون حياة شقاء وبؤس ، حياة مفعمة بالمعاملة السيئة ، وانهم شعباً يحب فلسطين ويتعشقها فيريد الحبي . اليها . . . فنحن العرب ، نأسف جل الاسف ونحزن كل الحزن على تشتت اليهود واضطهادهم ونرى انهم يغمروننا بغضلهم لما يضررونه من حب ابلادنا الفلسطينية ، فاشكرهم على ذلك شكراً جزئياً ، ولكن مع الاسف لا نقدر ان نفهم كما « تفهم » انكنا ان تشتيتهم وجلبهم لفلسطين يكفيان لهدم كيان سكانها الحاليين وانقراضهم ، . . . فنحن والحالة هذه لا نرضى بشي . لا نفهمه . . . ونقرر شي . . . كيف أسميه . . . أظن بشي . من العناد . . . بأننا لانسبغ حرمان اخواننا العرب بفلسطين من حقوقهم الطبيعية الاولية كما اننا لا نرضى بتلك الحالة التي اصبحوا فيها كالعبيد واليهائم ولو كلفنا ذلك فناء السبعين مليوناً التي نعدها .

هذه هي القاعدة التاريخية الطبيعية التي تظهر خطأ الصهيونية الفادح ، وهذه هي الحقائق والوقائع التي تظهر بطلان وبهتان ادعاءات اليهود بفلسطين استناداً على الحق التاريخي القائم على غير اساس من الحقيقة والعقل والمنطق ، والذي لم تتخذة الصهيونية عذراً لها وحنة تستر بها مطامعها إلا لانها لا تملك أدنى حجة قانونية ، ترتكز عليها في ادعاءاتها بملكية فلسطين والذي لم تعلنه انكنا الا لانها تريد ان تستر غاياتها ونواياها في بلادنا العربية العزيزة ، :

فتفهم ذلك جيداً يا أخي العربي واعلم انه سوف يأتيك يوم لا ينفكك فيه جدال
وقلم بل كل ما ينفكك فيه سيف ومدفع .

ولكن هل ثم أسس تبعاً لها يحق لدولة ما ان تطالب بأرض ما ؟ ٠٠٠ هل توجد
قواعد بموجبها يحق لشعب ما أن يطالب بشعب آخر ؟ ٠٠٠ نعم هناك قواعد وأسس
بموجبها يحق لدولة معينة ان تطالب بالحق ارض معينة ، وهذه القواعد قسمها الساسة الى
اربع :

- ١ - أن تكون لغة الشعب المطالب به لغة الدولة المطالبة بضم هذا الشعب اليها .
- ٢ - ان يكون الشعب المطالب به قد اقتبس مدينته وثقافته عن الدولة المطالبة ،
أي ان تكون مدينته وثقافته ، مدينية وثقافة الدولة المطالبة .
- ٣ - ان تكون ، على الأقل ، الاكثية الساحقة من سكان الارض المطالب بها
من جنس الدولة المطالبة .
- ٤ - ان تعبر ارادة الشعب المطالب به عاملاً اساسياً في عملية ضم هذا الشعب
الى الدولة المطالبة .

وسننظر الآن الى السياسة الانكليزية الصهيونية ان كانت راعت هذه الشروط
ام لم تراع ، ولننظر الى فلسطين على ضوء هذه الشروط التي ذكرناها لتري للعرب
تحكم بملكيتها أم لليهود ؟ ٠٠٠

لنأخذ اولاً اللغة المسيطرة ، اللغة الرسمية ، اللغة الاصلية واللغة الوحيدة التي يتفاهم
بها سكان فلسطين ، هي اللغة العربية أم اللغة العبرانية ؟ ٠٠٠ فالجواب طبعاً
اللغة العربية .

ولننظر ثانياً الى مدينية وثقافة سكان فلسطين ، هي مدينية عربية وثقافة عربية
او مدينية يهودية وثقافة يهودية ؟ ٠٠٠ فالجوابها طبعاً ثقافة عربية ومدينية عربية .
ولننظر ثالثاً الى جنس سكان فلسطين أهم من العرب أم من اليهود . فالجواب
طبعاً هم من العرب ، فلسطين بلاد عربية يسكنها قسم من الشعب العربي يؤلف ٩٣
بالمئة من مجرع السكان .

أما من ناحية الشرط الرابع والاخير اي ارادة سكان الارض المطالب بها في

الانضمام الى الدولة المطالبة ، فأظن ان العرب في فلسطين قد برهنوا بوضوح في ثوراتهم المتواصلة وسياساتهم السلبية غير التعاونية واستشهاد الالوف من ابنائهم منذ ابتداء الانتداب على أنهم لن يقبلوا حتى التعاون مع شي . حقير يدعى « يهودي » وان فلسطين عربية وستظل عربية .

هذه حقائق واضحة جلية لا يختلف فيها اثنان ولا يجهاها مطلع ، فلكية العرب لفلسطين لا تحتاج الى برهان وعبرية وحجة ونبوغ ، بل هي قضية بسيطة لا تحتاج الى شرح وايضاح ؛ أما لماذا طست انكلمت هذه الحقائق البينة ونذت أسس وقواعد العقل والمنطق وسنن التاريخ ، فليس ذلك لانها تكره العرب وتحنو على اليهود ، بل لان ذلك ؛ كهاسيين في فصل لاحق ، يوافق المصالح البريطانية التي تستهدفها سياستها فتجعلها غايتها القصى .

الباب الثاني

امس السياسة الانكليزية الفلسطينية

الفصل الاول

الانتداب وفلسطين

اقد جاوبنا في الباب السابق على السؤال الاول الذي ينحصر في تفهم الاسانيد التي ارتكزت عليها السياسة الانكليزية الصهيونية ، فشرحنا في فصلي فلسطين من الوعود « والمعاهدات » و « الحق التاريخي » بطلان فساد وعدم قانونية هذه المستندات ، وهالك الآن يا ابها العربي الاسس التي اكدت انكلترا بانها ستسير سياستها الفلسطينية بموجبها ، الاسس التي اعلنت ان سياستها في بلاد فلسطين ستكون مستمدة منها فلا تحيد عنها قيد شعرة . ولكي نصل الى غايئنا فانبأ نبدا بالاساس الاول وهو الانتداب . فاهي بواعث الانتداب وقواعده ؟ . وما هي غاياته واهدافه الحقيقية ؟ ما هي روح الانتداب ؟ . وهل هذا النظام الجديد حق مشروع ام هو غير قانوني وغير مشروع ؟ ما هي أسسه ومبادئه ؟ . هذه هي السؤالات التي سنجرب ان نجابوب عليها ونشرحها فيما يلي من صفحات هذا الفصل .

- ١ -

روح الانتداب

اقد صرح الحلفاء في كل مناسبة وفرصة ، من على المنابر وفي المؤتمرات ، على صفحات الجرائد وبواسطة اللاسلكي وبالاعلانات ان نظام الانتداب لم يكن الا نتيجة المباديء انشريفية التي اعلنوها ، للانسانية الحقة التي يريدونها ، للعاطفة النبيلة التي يحملونها حبا بالشعوب الضعيفة وهناها وراحتها . فهل هذه الادعاءات صحيحة ؟ وهل

نية الخلفاء تجاه هذه الشعوب حسنة أم سيئة ؟

وجوابا على هذه الاسئلة يجب علينا ان نستوضح بعضاً من المعاهدات التي عقدت ما بين الخلفاء فنفهم من روحها ما ينتفي من حقيقة .

عندما ابتدأت الحرب الكبرى في عام ١٩١٥ ، أخذت الدول الحليفة ، روسيه وانكلترا وفرنسا ، تتفاوض في وضع أسس لسياسة عامة يتبعونها بعد الحرب ، وكانت هذه المفاوضات ، كما يتضح مما يلي تستهدف غاية واحدة لا غير وهي اقتسام البلدان الغير تركية في الدولة العثمانية واخضاعها لسيطرتهم المباشرة بعد عقد الصلح .

ففي ايار سنة ١٩١٥ ابتدأت المفاوضات بين انكلترا وفرنسا وروسيا وانتهت بقرارات اولية في اقتسام السلطنة العثمانية . وفي ربيع علم ١٩١٩ عقدت معاهدة لندن التي حددت حصة كل من هذه الدول من « الفريسة » المذكورة .

وبوجب هذه المعاهدة كان على روسيا ان تسيطر على أرضروم طربزون فان ، بتليس ، ومقاطعة في الجنوب من كردستان . اما فرنسا فكانت حصتها القسم الساحلي من سوريا مع ولاية أطنه مع البلدان الواقعة في الشرق والشمال الشرقي حتى الحدود الروسية الجديدة . اما الأسد البريطاني فكانت حصته القسم الجنوبي من العراق مع بغداد مع مرفأي عكا وحيفا .

وفي نفس هذه السنة عقدت معاهدة في لندن ولكن هذه المرة بين الطرفين ، الانكليزي والفرنسي فقط ؛ وبهذه المعاهدة جزئت البلاد العربية وقسمت وأخضعت لمنطقتي نفوذ ، منطقة تحت حكم فرنسا والاخرى تحت سيطرة انكلترا . أما هذه المعاهدة ، معاهدة سكس بيكو التي لا يخفى أسما على احد والتي لا تزال منها قلوب العرب دامية ، فقد أمضيت وفي وقت كان به الخلفاء بواسطة حكومة لندن يؤكدون للعرب ويضمنون لهم بالوعود والمعاهدات الحرية والاستقلال . « وقد كان تقسيم المملكة العربية التي نصت عليها المعاهدة بين العرب والانكليز على هذه الصورة الى منطقتي نفوذ ، مجرد حكم اعدام على شخص قبل ان يولد ^(١) » . ولا عجب في ذلك اذ ان

(١) ستوتوفسكي : الانتداب للفلسطين : ص : ١٣٩ رسائل لورنس : صفحة ٢٢٥ - ٢٢٦

روح معاهدة سيكس بيكو هي بدون أقل شك روح استثمارية ترمي الى استثمار الارض والشعوب واستعبادهما (١) «

وزيادة في ايضاح سؤ نية الحلفاء التي كان الانتداب نتيجة لها ، اليك ايها القاري . ما جاء في رسائل لورنس ؛ فقد قال فيها مجزراً : « وبما انني لست بالمجنون الكامل فقد رأيت ان الوعود المقطوعة للعرب ستكون بعد الحرب الكهري اوراقاً ميتة . وكنت مع ذلك اؤكد للعرب ان انصكثرا افطت كاعتها نصاً وروحاً ، مما حملهم على القيام بتلك الاعمال الحميدة . ولكنني كنت اخجل على الابرام مما عملنا معاً بدلا من ان اكون فخوراً (٢) .

واليك ايضاً ما رواه الجنرال بريون الفرنسي الذي كان رئيساً للبعثة العسكرية الفرنسية في جده من حديث دار بين السرهني مكهاون وبين المسيو ميله ؛ فقد قال الانكليزي خليفه الفرنسي « بدون شك ، فان العرب سيلون البلاء الحسن في هذه الحرب ، ولكننا سنجعلهم يعتقدون انهم يحاربون من أجل استقلالهم ، ٠٠٠ ثم أردف يجب ان نسعى الى الفائدة السريعة ٠٠٠ اما من جهة اقتسام الاراضي ، فلدينا تسع من الوقت لاقتسامها بعد انتهاء الحرب (٣) «

هذا قليل من كثير من الادلة والبراهين العديدة التي تظهر بجلاء ووضوح ان نية الحلفاء كانت نية سيئة وان تلك الادعاءات والتصريحات لم تكن الا ستاراً وضع لتضليل الجماهير والشعوب وفي الصفحات التالية التي سوف تكمل شرح الانتداب يجد القاري الكثير من الادلة التي تظهر للملأ بان الانتداب ليس الا مؤامرة دبرها الحلفاء بلباقة بغية التحكم والسيطرة على الشعوب والامم الضعيفة

فالانتداب نظام ابتدع بعد الحرب فاستحدثت في مؤتمرات الصلح على اثر تلك الخلافات والمشاحنات التي وقعت بين الحلفاء ، وعلى اثر تضارب الاراء والاهواء في كيفية توزيع البلاد التي ٠٠٠ اسعدها الحظ ٠٠٠ فوقعت في قبضتهم وسقطت في حوزتهم فقد كان الحلفاء يريدون استعماراً واستثماراً ولكن وعودهم الملائكية للعالم الضعيف

(١) الدكتور موش موش : الانتداب البريطاني في فلسطين . ص : ٣٩

(٢) الجنرال بريون : الحجاز في الحرب العالمية . ص : ١٤٢

والمبادي. الانسانية التي كان يصر على تنفيذها الرئيس واسن وينادي بها كانت تقف سدا قويا وحاجزا منيعا بينهم وبين ما يريدون ويشتهون ، فلما يتخلصوا بلباقة ومهارة من العوائق التجأوا الى هذه الحيلة التي اوصلتهم الى اهدافهم الاستعمارية وشواطئهم الاستعمارية آمنين مطمئنين

اما الاراء والايحاء فيما يتعلق باقتسام الشعوب الضعيفة والتي وضعت على بساط البحث والتشريح في مؤتمرات الصالح فانتجت هذه البدعة الخبيثة ، فاننا نورد هنا بعضا منها بايجاز واختصار لكي يكون القاري العربي على بينة تامة من الكيفية التي تم بها تفكيك اوصال بلاده وتقطيع عراها وروابطها

فعندما اجتمع الحلفاء على اثر الانتصار الذي احرزوه لاقتسام الغنائم والمكاسب كان تشعب الاهواء عظيما واختلاف الاراء كبيرا الى درجة كان يخاف معها ان تقع الشحنة ويعلمن البرازيل بين دول « الحب والسلام » فقد عرض عليهم كمحلول لهذه القضية المعقدة الشي . الكثير اهمها ما يأتي .

اولا - وضع البلدان التي وقعت في قبضة الحلفاء . فدخلت في حوزتهم تحت ادارة دواية او تحت اشراف مباشر من عصبة الامم .

ثانيا - اعطاء الشعوب التي انسلخت عن الدولة التركية والامة الالمانية استقلالها التام واعلان هذا الاستقلال

ثالثا - عدم سلخ او اخاق وبقاا الشعوب التي انسلخت عن تركيا والمانيا تحت سيطرة هاتين الدولتين

رابعا - اعتبار الشعوب المنفصلة عن تركيا والمانيا ارباح وغنائم حرب وحق مكتسب للدول الحليفة افضت اليها به انتصاراتها في الحرب العظمى

فالحل الاول الذي اعطى على ما يظهر استرضاء لوسن ، لم يرضى به الحلفاء . اما سبب ذلك فانه لا يخفى على القاري الكريم . والحلان الثاني والثالث رفضا رفضا باتا . اما الحل الرابع فقد رحب به وقوبل بالتصفيق والتليل ولكن ما هذا ؟ ما بال الحلفاء يسكتون فيسيطر عليهم الانقباض والعبوس بعد ذلك الفرح والسرور هل كان ذلك حزنا على الشعوب التي ارادوها مطية وحدادا على تلك البلاد والامم

التي حطموها وزرقوها؟ ٠٠٠ هل كان ذلك اسي وحزنا على الدموع التي سوف تسكب وعلى الارواح التي سوف تزهدق من ابناء هذه الشعوب التي قرروا استعبادها بدون رحمة او شفقة؟ ٠٠٠ ام هل كان ذلك لانهم انتهوا ومن سكرتهم استيقظوا فوجدوا دون تطبيق اهدافهم ومشاريعهم حواجز وعراقيل من الصعب التغلب عليها وتذليلها؟ ٠٠٠ لا شك ان الجواب سهل هين ، فسبب ذلك كان في حواجز وعراقيل قامت تحول بين انكلترا وفرنسا وبين ما تبتغيانه من غايات وما رب بهيجة .

اما هذه الحواجز والعراقيل فاليك بعضا منها فيما يأتي بالتبين والتفصيل :

اولا - الشعور القومي العربي الذي انتشر بسرعة بين افراد وجماعات الامة العربية بعد اعلان الثورة الكبرى ، فقد اصبح نتيجة له من الخطر والخطر الكبير تطبيق استعمارهم بصورته العلنية المباشرة .

ثانيا - الثورة الروسية التي اعلنت مبدأ الصالح بدون الخلق وبدون سيطرة ، على اساس واحد فقط وهو حرية الشعوب التامة بأن تقرر مصيرها .

ثالثا - ازأي الاشتراكي العالمي . فقد كان يعلن في كل مناسبة تأييده لاسلوب من الحكم يعزى لجزية اقتصادية واسعة ويكون ، مع احترام حرية كل قومية من القوميات ، تحت ادارة عصبة الامم .

رابعا - ولسن ومبادؤه . فقد اعلن ولسن بنوده الاربعة عشر رفضه التام وعدم رضائه عن هذه الاهداف ومقارنته العنيفة لهذه الغايات . وقد جاء في البند الثاني عشر من هذه البنود « بان مبدأ عدم الاخلاق سيطبق على البلدان التي كانت خاضعة لحكم الاتراك ، وان هذه البلدان سوف تعطى سيادة تامة مطلقة واطمنانا كاملا شاملا »^(١) ونتيجة لهذه العوامل وجد نظام الانتداب ونتيجة لها ابتدع وخلق . فقد نظرت الدول العظمى وعلى رأسها انكلترا وفرنسا الى هذه الحواجز فوجدت انه اصح من المستحيل تطبيق تلك المعاهدات التقسيمية وتلك النوايا والغايات الاستعمارية بشكلها العلني المفروض ولذا فهي ارادت طريقا غير مباشرة ، طريقا يكون ظاهرها خمر وديباج وداخلها عوسج واشواك لكي تصل بدون ضجة الى امانتها المنشودة المبتغاة

ولكن الحاجة التي هي أم الشرور والاثام التي تنن منها البشرية وتتألم من جراءها الانسانية ، لم تحيب رجا الحلفاء ، فقد اعطتهم هذا الاختراع المنشود الذي كانوا ياشد الحاجة اليه للتخلص من هذه الورطة المعقدة فاعلنوه لمؤتمر السلام على اسان الجزائر سمطس احد مطايا الرأسمال . ولما كان هذا الاختراع او الانتداب او البدعة او الحيلة او كما تشاء فسميه لماعاً براقا في قوله ، شريفاً ذا مبادئ . انسانية نبيلة في ظاهره فقد خدع به واسن وبقية الاعضاء فصدقوه واعتمدوه . وهكذا تم المؤامرة على الامة العربية وغيرها من الشعوب الضعيفة المظلومة . هكذا تم الانتداب الذي لم يكن الا نتيجة المبادئ الواسونية من عدم الحاق وحرية تقرير المصير لكل شعب من الشعوب . وقد فرض على بعض الاقطار نتيجة للنظرية القائلة بان هذه الشعوب او الاقطار لا تملك الاستعدادات الكافية للوقوف وحدها في تلك الظروف الدولية الصعبة ^(١)

هكذا تم الانتداب ، هذا الانتداب الذي لم يكن الالعبة ماهرة شاطرة قام بها الفرنسيون والانكليز ليظفروا بما يطعمون به من سيادة ونفوذ ^(٢)

هكذا تم الانتداب الذي كان نتيجة لسياسة الحرب ، « هذه السياسة التي حملت الينا الشيء العظيم من المفاجئات ولكن انفق واكذب شيئاً حملته تلك السياسة هو نظام الانتداب الذي لم يكن الا ستارا المطامع والاهواء ^(٣)

هذه هي البدعة الجديدة المتكبرة بانكلترا وفرنسا يوم ناديا بجرية الشعوب الضعيفة واستقلال الجماعات المظلومة ذات الحقوق المضمومة

هذا هو السلاح الجديد المشهور في يد القوة ، المرفوع فوق رؤوس الامم الضعيفة التي نحن منها يا اخي العربي ، لتأييد وتأوين مرافق ومصالح الامم القوية المستبدة المتعجرفة

هذا هو الانتداب الذي كان مغنيا لاراضنا الحاضرة ، ومصدراً للبعض منها

(١) الدكتور موش : الانتداب البريطاني في فلسطين : ص ٣٣٢

(٢) رسائل لورنس : ص ٢٨٢

(٣) من قول للاستاذ ديوا ، الضو في المجمع العلمي والمدير الثاني لمعهد العلوم السياسية في باريس

ومدرس الحقوق الدولية فيه : ذكرها راشد طبارة في كتابه الانتداب وروح السياسة الانكليزية : ص : ٤

يا أخي العربي

هذا هو الانتداب الذي بوجهه مزقت اليعربية الكبرى وقطعت الوحدة العظمى
 هذا هو الانتداب الذي جعل من الاسود ابيض ومن الابيض اسود فقرر بيع سوريا
 الجنوبية ، قرر بيع اخواننا عرب فلسطين الى الشركات الصهيونية واليهود المبعثرين في
 كل حذب وصوب من انحاء الكرة الارضية
 فتمعن جيدا في كل هذا يا أخي العربي وتبصر

قواعد الانتداب

ان الانتداب نظام استحدث وغايته مساعدة واعانة الحكومات الحديثة النشأة
 في سيرها الصعب حتى تقدر على الوقوف وحدها والسير بفردتها . فيجب ان يكون هناك
 حكومتان ، حكومة منتدبة وحكومة منتدب عليها . اما الحالة بفلسطين فهي كما
 سيظهر على العكس من ذلك تماماً

وحسب درجة القطر المنتدب عليه من الرقي والحضارة والموقع الجغرافي والاموال
 الاقتصادية وما الى ذلك لا بد من التباين والتفاوت والتفريق بين انتداب وانتداب
 ولهذا فقد قسمت الانتدابات الى ثلاثة اقسام ، الاعلى والاوسط والادنى ، وقد جرت
 العادة بتسميتها بالحروف الثلاثة : ألف وباء وجيم . فالصنف الاول او « الألف »
 الذي خصصت به الممتلكات المسالخة من الامة التركية والمأهولة بسكان متحضرين
 ظن ان ليس عندهم المؤهلات الكافية بصورة وقتية على النهوض وحدهم بترتيب فيها
 على المنتدب ان يسدي المشورة والمساعدة الادارية فقط للحكومة الوطنية . ولكن
 كما سيظهر فالحالة في فلسطين لا تطابق هذه الاحكام .

ان الانتداب يتطلب من الحكومة المنتدبة مهمة يجب ان تقوم بها ، وهذه المهمة
 يجب ان تكون في خير ومنفعة الشعب المنتدب عليه لا في خير ومنفعة الحكومة
 المنتدبة . وهذا مبدأ اساسي صرح به الفقرة الاولى من المادة ٢٢ من عهد عصبة الامم
 وشعب قطر انتداني من الصنف الاعلى لا يجهد على قبول انتداب دولة لا يريد لها
 بل نه المشيئة التامة والحرية الكاملة في تخير المنتدب الذي يريد . وهذا من احكام

الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ . من عهد عصبة الامم . ان الحكومة التي تعين الانتداب على شعب آخر يجب عليها ان تارس سلطتها في البلاد المنتدب عليها باسم عصبة الامم وليس باسمها .

والشعوب التي هي من الصنف الاعلى يعترف بها كأمم مستقلة استقلالاً يقيد الارشاد والمساعدة الاداريان من ناحية الحكومة المنتدبة . من الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ ايضاً .

ويجب على المنتدب بصورة سلبية ان يتجنب كل ما من شأنه ان يتصدى لوحدة القطر الذي في ادارته او لكيانه السياسي . وبصورة ايجابية يجب عليه ان يقوم بالادارة على وجه يكفل حسن الحال للسكان ورفقهم وتدريبهم تدريجياً في مناهج الحكم الذاتي .

ولهذا الانتداب التزامات تجاه عصبة الامم يجب على الدولة المنتدبة ان تسيّر بموجبها وهي :

١ - يجب على مجلس الجامعة ان ينقض الانتداب إذا وجد ان المنتدب لا يقوم بالالتزامات فيه .

٢ - اذا نكلت الدولة المنتدبة عن التزاماتها الانتدابية ، فليس هناك من قصاص يلحقها .

٣ - وليس هذا النكول ممكناً فقط ، بل يبلغ مرتبة الوجوب في حالة انتداب

٤ - التخيير في مواد صك الانتداب هو من حق المجلس وحده ، فله وحده ان يحدثه اذا شاء ولا سيما اذا اراده المنتدب نفسه ، وذلك بموجب المادة الآتفة الذكر . هذه هي المبادئ التي كتابتها أسهل من قراءتها ، هذه هي المبادئ التي ان كان للمرء ان يعجب من شيء في الوجود فليعجب من قانونيتها وحقوقيتها طالما ان واضعها هم الذين ينفذونها وقضاتها هم الذين يطبقونها والمشرّفون عليها هم الذين يسيرون ويقومون بابعائها .

عدم قانونية الانتداب

ما علمت الشعوب العربية بالانتداب ، البدعة الجديدة ، الذي اعلن عليهم ، حتى ثاروا وهاجوا هياج البحور الزاخرة المتلاطمة واندفعوا بقلوب كانوا قدت من الحجز الجلود وافئدة لا تهاب ولا تفزع لاستخلاص حقوقهم المندثرة المهضومة . ثاروا للانتقام اشرف أهين وكيان ذل وبيد ؛ ثاروا وهدفهم الانتقام من قوم قطعوا مملكتهم وحطبوها وحدثهم ومزقوها . ولكن هيات للحجم والدم ان يتغلب على المدفع والرشاش ، هيات لشعب يس من سلاح لديه الا ايمان وطيد وعقيدة راسخة في حقوقه الطبيعية الاولية ان ينتصر ويظفر على شعوب مجهزة بكل اجهزة « المدنية الحديثة » . . .

ثار العرب جميعهم ، في العراق ، في سوريا ، في فلسطين ، في الشاطي العربي الافريقي وفي كل مكان من اقطار العروبة حتى اصبحت البلاد وكانها شعلة وآتون نار . فهل كانت كل هذه الثورات يا ترى لان القائمين بها من العرب هم قوم ثائرون لا يققون كما يدعي الاجنبي ، ام كان السبب يا ترى استبداد هذا الاخير وجوره ، استعباده وظلمه ؟
فالانتداب كما قلنا وذكرنا سابقا هو نظام استحدث بعد الحرب العمامة التامين مصالح الخلفاء . ومرافقهم ، وقبل الحرب لم يكن هناك شي . يدعي بالانتداب وما شابهه فن الطبيعي والحالة هذه ان لا يكون العرب قد قبلوا به وطلبوه . ونو ان العرب تبنوا بما تحبسه لهم الدولة الانكليزية لما كانوا ثاروا يجانها ؛ بل كانوا رفضوا رفضا باتا كما لا كل تعاون واتصال معها .

اما ان دول الخلفاء . وجامعة الامم قد اقرته وصدقته فهذا لا ينفي عدم مشروعيته ولا يهر عدم قانونيته وحقوقيته ، ويجب ان لا يقرب عن البال اننا عندما نذكر جامعة الامم ، فاننا بالحقيقة الواقعة لا نذكر الا فرنسا وانكلترا التين كان لهما الكلمة النافذة التي لا ترد في كل ما اتاه المجلس من افعال واعمال ، ويكون ذلك واضحا جليا في ذهن القاري . عندما يعلم ان هذه العصبة التي يدعونها « بعصبة السلام » كانت تتألف في ذلك الوقت من فئتين ، فئة تضم الدويلات الصغرى وفئة تضم الدول الخمس الكبرى

وهي اميركا وانكلترا واليابان وايطاليا وفرنسا . وكان على هذه الفئة الاخيرة ان تكون بموجب الحكم والقاضي من الفئة الاخرى التي كان عليها ان ترفع القرارات والاقتراحات اليها فتصدقها او تنبذها . عندما يعلم القاري . هذا ويعلم ان اميركا لم تكن تريد اقل تداخل في السياسة الاوروبية ، بل تريد قطع علاقتها مع عصبة الامم ، ويعلم ان ايطاليا واليابان لم ينالا شيئا يذكر من الغنائم ، يشق كل الثقة ويتأكد كل التأكيد ان فرنسا وانكلترا هما المسؤولتان الوحيدتان عن كل ما حدث في تلك المؤتمرات « السامية » وعن كل ما تبع تلك المؤتمرات من مشاكل ومن هدر دماء وزهق ارواح .

ثانيا : - عندما صادق المجلس الاعلى لعصبة الامم على مبدأ الانتداب فسر هذا المبدأ بما يلي « ان الانتداب هو نظام اعتنقه الحلفاء بطلب ارادتهم لتحديد سلطتهم في البلدان المفتوحة (١) . فلسطين والبلاد العربية ليست بلادا مفتوحة ، ليست بلاد اعداء حاربهم ، بل هي بلاد يسكنها حلفاؤهم العرب الذين تاروا بجانبهم وحاربوا التركي معهم بغية استقلالهم وحررتهم . فالعرب الذين يسكنون هذه البلدان كانوا حلفاء لهم ولم يكونوا اعداء ، كانوا انصاراً استشهد منهم الالف في ساحات الحرب سعياً وراء نصر الحلفاء وظفر قضية الحلفاء . وهكذا يكون الانتداب على فلسطين وبقيّة الاقطار العربية قد ناقض المبدأ الاساسي الذي لاجله وجد وهو ما رسته في بلدان الاعداء المفتوحة وبلدان الاعداء فقط .

ثالثا : - لقد كان الانتداب من نتائج مؤتمر سان ريمو^(٢) ومقررات مؤتمر سان ريمو ليست سوى تطبيق لاهداف وغايات معاهدة سيكس بيكو فقد شرحنا عنها شيئاً فيما تقدم .

رابعا : - عندما اعلن مبدأ الانتداب في مؤتمر الصلح ، كانت اميركا الدولة الوحيدة التي رفضته رفضاً باتاً على اساس انه يناقض الاهداف التي لاجلها خاضوا غمار الحرب ، ولكن عندما وضعت اميركا حداً لتدخلها المباشر في مؤتمرات الصلح واعلنت سياستها الانفضالية لم يبق في تلك المؤتمرات اقل مقاومة لاهداف ومعاهدات الحلفاء الدرية

(١) الدكتور موش : الانتداب البريطاني في فلسطين : ص : ٥٧

(٢) شنوبسكي : الانتداب الفلسطيني : ص : ٢٢

الاستعمارية^(١) . وعندما تداخلت اميركا بعدئذ في مشكلة الانتدابات نوّط حل هذه المسألة بالمجلس الاعلى الذي كان يضم الدول الكبرى التي كانت تحتفظ بالاكثريّة في هذا المجلس^(٢) .

فالذي يستنتج عن هاتين الفقرتين هو اولاً : - ان نظام الانتداب هو نظام غير مشروع . ثانياً - ان الانتداب لم يكن في الحقيقة الا من مبتكرات انكلترا وفرنسا واهدافها الاستعمارية .

ولست هذه هي البراهين الوحيدة على عدم قانونية الانتداب وعلى أنه من عمل بريطانيا وفرنسا وحدهما ، بل هناك عدة براهين أخرى على عدم حقوقيته ، فها مخالفة نظام الانتداب للعهد المقطوع للعرب ، ومنها مخالفة هذا النظام ايضاً للوعود المقطوعة للعالم اجمع . واكتننا نكتفي هنا بذكر معاهدة سيكس بيكو من تلك البراهين التي تظهر عدم قانونيته ، والتي تبين ان هذا النظام مؤامرة مدبرة من قبل انتهاء الحرب بزمن بعيد ، وهو من عمل انكلترا وفرنسا وحدهما :

فبينما كان اللورد سيسل يردد في مجلس العموم الانكليزي « فيقول : « اننا نزيد سلماً قائماً على العدل والانصاف والعواطف الشريفة واحترام العفاف ، اننا نزيد سلماً نستطيع من بعده ان نبني سدوداً في وجه الحروب الخريبة المدمرة^(٣) » .

وبينما كان المسيو ريبو ، رئيس الوزارة الفرنسية يزعم ويقول : « ان فرنسا لا تريد ظلم اية قومية من القوميات حتى ولو كانت امة من اعدائنا » « كلام ناعم لطيف » ، ان فرنسا تجاهد وتناضل في سبيل حرية العالم اجمع واستقلال الشعوب باسرها ؛ فالصالح الوطيد الذي تنشده فرنسا لا تشيده الا على دعامة من العدل وحقوق الشعوب بتقرير مصيرها » وبينما كانت الحكومة الفرنسية تعلن « ان فرنسا لا تفكر في استعباد اية امة على وجه الارض . فهي لم تسلب في يوم من الايام ارضا ما من اصحابها الشرعيين . وبأنها قد اضضرت الى امتشاق الحسام لاجل الدفاع عن حياضها وتأمين احترام استقلال

(١) الدكتور موش : الانتداب البريطاني في فلسطين - ٤٤

(٢) الدكتور موش : الانتداب البريطاني لفلسطين : ص : ٥٧

(٣) في ١٦ ايار سنة ١٩١٧ امام مجلس العموم

الشعوب وحرياتها^(١) . وبينما كان رئيس الوزارة الانكليزية ، لويد جورج ، يقول :
 « اننا نحارب في سبيل مبادئ الحرية والآخاء ، والمساواة ، بين الامم الكبيرة منها
 والصغيرة ، القوية والضعيفة ، المتغطسة والمتواضعة ، فعلى جميع الشعوب التي تحارب معنا
 لاجل هذه المبادئ ان تثبت حتى تصل الى تحقيق العدل بين الدول وتحطيم العنصرية ،
 ليعيش مبدأ الحق بعدئذ بإسلام^(٢) »

بينما كان هؤلاء القادة ينفثون بهذه الاقوال المسولة الهراقة وهذه التصريحات
 الانسانية النبيلة ، المعجونة بالدهاء والمجبوكة بالبهتان والرياء ، كان هناك في احدى
 بيوتات لندره رجالان ، واحد فرنسي هو جورج بيكو ، والآخر انكليزي وهو مارك
 سايكس ، وقد وضعا على طاولة امامهما خريطة البلاد العربية التي جزءاها على اصول
 انتدابية لم يكن يعرفها العالم من قبل والتي يوجبها قسمت البلاد الى منطقتين ، منطقة
 «زرقاء» يكون فيها فرنسا حق مطلق بادارتها مباشرة او غير مباشرة كما تشاء وتريد ،
 ومنطقة «حمراء» ، والعياذ بالله من اللون الاحمر فانه نذير الشر والدم ، يكون فيها
 لانكلترا ذات الحقوق التي لفرنسا في المنطقة الزرقاء . هذه هي اتفاقية سيكس بيكو
 ومنها يظهر لنا نقط ثلاث :

١ - ان انكلترا وفرنسا كانتا تنويان الكيد للعروبة من بدء الامر ، وان
 معاهدتهم وعهودهم للشعب العربي لم تكن سوى شيك وضعت لاصطياد هذا الشعب
 واكتسابه

٢ - ان الذي وضع قرارات عصبة الامم وحلولها والذي كان يرسم لها كل خطوة
 تحطوها ويحدد لها كل عمل تأتبه لم يكن في الحقيقة الا فرنسا وانكلترا اللتان وضعتا
 اثناء الحرب قرارات وافق عليها المجلس بخدافيرها بعد انتهاء الحرب

٣ - ان الانتداب لم يكن وليد عصبة الامم وابن جامعة الدول ، بل هو انتاج
 الطمع والجشع ووليد معاهدة سيكس بيكو الظالمة الجائرة . فهاذا يقولون وماذا

(١) ٢٢ ايار سنة ١٩١٧

(٢) من جواب الحكومة الفرنسية في ١٣ حزيران سنة ١٩١٧ على بيان الحكومة الروسية

(٣) من خطاب لويد جورج في مدينة غلاسكو في ٢٩ حزيران سنة ١٩١٧

تقول بمد هذا؟

وهل يوجد شخص واحد له ذرة من العقل ومسكة من التفكير الصحيح واقل حب للعدل والانصاف يؤمن بحسن نوايا الخلفاء ومشروعية هذا النظام وقانونيته ، عندما يتمثل ذينك الشخصين ، وقد ربضا في بعض قصور لندن حول طاولة وضعت عليها خريطة البلاد العربية ، فامعنا في تمزيقها وتحطيمها بشره وقسوة ما بعدها من شره وقسوة ، اين ذلك الرجل الذي عنده مسحة من العدل فيظل على حسن اعتقاده في نوايا الخلفاء . عندما يتمثل ذينك الرجلين وقد حملقا في خريطة البلاد العربية نجشع ونهم ؛ فهمها ردمدا وانقضا انقضا الصقور الكواسر ينهشان وبأكلان تلك الامة التي كانت تجاهد وتناضل بدماء شبابها في سبيل نصره الخلفاء . وهي على يقين من حسن نواياهم واخلاصهم ، فلم يحظر لها ببال انها تستبدل سلطانا بسلطان واستعبادا باستعباد .

واعمري انني لا اعلم ولا استطيع ان اعلم كيف يمكن التوفيق بين هذا النظام الانتدائي والاستقلال الذاتي ، بين روحه الاستعمارية وبين الروح الاستقلالية ، بين الحرية وبين العبودية

اللهم انها لمهزلة ما بعدها من مهزلة كان العوبتها الشعب العربي الكريم ، اللهم انها لما ساهة ما شاهد التاريخ لها مثيلاً ذهب ضحيتها الشرق وقسم من الغرب وفي طليعتها ما سبعون مليوناً من العرب قد عاهدوا انفسهم واقسموا ايمانهم على انهم لا ينسامون على ضم ولا يرضخون لذلك وهو ان ولو فنوا عن بكرة ابيهم وانعدم اثرهم من الوجود والكائنات

الباب الثاني

الفصل الثاني

صك الانتداب

لقد شرحنا فيما تقدم «لعبة الانتداب» شرحاً موجزاً ولكنه كافياً لتنوير اذهان القراء فيما يتعلق منه بهذا الموضوع اي لذن نعالجه ونحل عقده ومشاكله ، وهو ما نزمي اليه ونقصده ، وقد قلنا ان الانتداب لم يكن الا بدعة اراد بها الحلفاء ستر مطامعهم الاستعمارية واهدافهم الاستثمارية . وفيما يلي يرى القاري . بالحجج البينة والبراهين الدامغة ما وصفناه وقررناه .

١

عدم قانونية صك الانتداب

نفرض الان جدلاً ان نظام الانتداب هو الحق كل الحق ، ففيه العدل مجسم والاتصاف ممثل ، فهل يا ترى راعت انكلترا هذه الانظمة التي وضعتها واقرتها ، وهل اذعنتم لمبايدي . صدقتها ونادت بها ؟ . . . مما يؤسف له ان يكون جوابنا بالنفي . فالحقيقة الواقعة الراهنة على عكس تام من ذلك . فانكلترا التي كانت هي وحليفها فرنسا الكحل في الكحل فيما يتعلق بسياسة جامعة الامم قد وضعت كما قلنا سابقاً هذه المبايدي . قصد التمويه والتضليل ولهذا لم تتقيد بما جاء فيها من نصوص وقواعد .

واليك ايها القاري . البرهان الدامغ القاطع على عدم قانونية هذا الصك :

اولا : - ان الكلمة الاولى التي نقولها في عدم مشروعية صك الانتداب هي مخالفته التامة لروح الانتداب المذكورة في المادة الثانية والعشرين من عهد الجامعة ، والتي هي المادة الوحيدة التي ذرت الانتداب والمستند الوحيد لهذا الصك . ولكي يكون ذلك بارزاً واضحاً فاننا نذكر هذه المخالفة بنقط متتابعة فنقول :

١ - لقد صدقت الفقرة الرابعة من عهد جامعة الامم بان الشعوب المنسلخة عن تركيا المشيئة التامة في تخير المنتدب الذي تريده من دول الحلفاء . ولكن على الرغم من ان عرب فلسطين طلبوا انتداب امير كا اولا وفرنسا ثانياً^(١) ، فان انكلترا انتدبت نفسها على البلاد ، فكان ذلك انتهاكاً فاحشاً لعهد الجامعة .

٢ - وقد صرحت الفقرة الاولى من هذا العهد بأنه على المنتدب ان يضمن حسن حال السكان وخير الشعب ورفقته . فاذا فعلت انكلترا جواباً على هذه الفقرة ١٠٠٩ . انها هاجمت البلاد بـ ٥٠٠ الفاً من مشردي العالم ومنبوذيه وخاربت الاهالي حرباً سياسية واقتصادية شديدة قاسية ؛ فأصبح الاهالي يرزحون في حالة من البؤس والشقاء . ما بعدها من حالة . فكان ذلك الخير الذي اسبقته الحكومة المنتدبة على البلاد ، ثورات لم ينقطع هيبها ولم تنطفأ نارها طوال مدة انتدابها وحكمها ، والتي فاضت اخيراً على البلاد في عام ٣٦ خيراً عميماً ورزقا وفيراً . وهكذا سجل انتهاك ثاني لعهد عصبة الامم

٣ - واعترفت الفقرة الرابعة من عهد الجامعة بالشعوب المنسلخة عن تركيا كأمم مستقلة استقلالاً يقيده الارشاد والمساعدة الادارياتان من جهة المنتدب . فموجبها يجب ان يكون هناك حكومتان ، حكومة منتدبة وحكومة وطنية منتدب عليها . ولكن الحالة في فلسطين هي على العكس من ذلك تماماً ، فالشعب الذي اريد الاعتراف مؤقتاً باستقلاله لا وجود له ، وهذا يتنافى مع هذه الفقرة ، ويتنافى مبدئياً مع المعاملة التي انبعتها في شأن البلاد الاخرى المنفصلة عن تركيا كفلسطين^(١) . فالحكومة الانكليزية بفلسطين منتدبة على الاراضي وليس على الناس ، وكل ما يمكن قوله هو ان الحكومة الانكليزية في لندن منتدبة على الحكومة الانكليزية بفلسطين . وهكذا تم انتهاك ثالث لعهد الجامعة .

ثانياً : - انه حسب مبادي الانتداب التي تضمنها عهد جامعة الامم يجب على العصبة ان تضع نصوص الانتداب وليس الامة المنتدبة . ولكن انكلترا هي التي

(١) نورمن بنتوميش : انكلترا في فلسطين : ص : ٣٧

(١) تقرير بيل : صفحة ١٤٣

وضعت وفرضت صك الانتداب بنفسها وهي التي على العكس من المبادي. الانتدابية التي قام عليها عهد جامعة الدول قد عرفت ونفذت صك الانتداب على فلسطين قبل ان تقدمه عصبة الدول ، مما يدل على ان التصديق حدث بصورة شكلية وليس بصورة حقيقية ، وان القول بأن المجلس قد ايد هذا الصك واثبته وصدق على شروطه ونصوصه ليس الاتمويه مرمي ومغالطة مقصودة ضد الحقيقة التي وقعت وهي وضع انكلترا للدول الاخرى الممثلة في عصبة الامم امام الامر الواقع الحاصل . فانكلترا انتدبت نفسها على فلسطين قبل ان تلقي عليها عصبة الامم مهمة القيام بالانتداب^(١) . « فقد نفذت انكلترا صك الانتداب ابتداء من سنة ١٩٢٠ ، على الرغم من ان عرضه على عصبة الامم وتصديقه منها لم يحصل الا في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٢ »^(٢)

وهكذا يرى القاري. ان المهزلة لم تقف عند تلك البدعة الانتدابية . « فالدول الانتدابية العظمى » « اي فرنسا وانكلترا » هي التي كان لها حق تعيين الحكومات المنتدبة وهي التي يتعين عليها تحديد مناطق الانتداب لهذه الحكومات المنتدبة »^(٣)
ثالثا - : وقد جاء في مقدمة صك الانتداب : وبما ان الاعتراف بالحق التاريخي بفلسطين قد اعطي للشعب اليهودي لكي يؤسسوا من جديد مملكتهم الماضية ، وبما . . . فهذه العبارة يعترض عليها ، لانها تتضمن ارجاع وضعية اليهود في فلسطين كما كانت على زمن داود النبي وهذا يتنافى مع وعد بلفور الذي بشرطه الثاني منع بتاتا وجود وضعية صكهذه »^(٤) .

رابعا - مغالطة صك الانتداب لمبدأ الانتداب . فبينما تبحث مقدمة صك الانتداب في الانتداب ، تنكز المادة الاولى منه وجود الانتداب بالمعنى الصحيح ، بمنحها الدولة المنتدبة كافة السلطات التشريعية الادارية^(٥) .

خامسا - مخالفته للمادة ١٦ من معاهد لوزان . فقد اعترفت هذه المادة باستقلال

(١) و٢) نورمن بنتوميش : انكلترا في فلسطين : ص : ٧٢

(٣) ستونوفسكي : الانتداب فلسطين : ص : ٥٧

(٤) ورسفلو : الانتداب لفلسطين ص : ٦

(٥) تقرير بيل : صفحة : ١٤٢

البلاد العربية ومن ضمنها فلسطين ، ولكن انكلترا « مسخت » هذا الاستقلال واستعمرت البلاد كاحدى مستعمرات التاج .

سادسا : - من مبادئ الانتداب الاساسية وقواعده الرئيسية انه يجب ان يحفظ كيان وذات الامة المنتدب عليها . « ولكن هذا الشكل من الحكم في فلسطين ليس من الانتداب في شيء ، اذ انه قد اذاب شخصية الشعب الفلسطيني في شخص الحكومة المنتدبة ذوبانا تاما ^(١) » فهي والحالة هذه لا تؤلف قسما من البلاد الواقعة تحت نظام الانتداب ^(٢) »

ولا عجب في ذلك « اذ ان انكلترا بحكمها لفلسطين تحكم هذه البلاد لمنفعة شعب غائب ^(٣) » . هذا في حين ان « فلسطين من البلدان التي يجب أن تكون خاضعة لانتداب « ألف » اي لارقى نوع من الانتدابات ^(٤) » .

سابعا - : مخالفة للمادة ٢٠ من عهد الجامعة ، وسنأتي على ذكر هذه النقطة في كلامنا عن وعد بلفور .

هذه هي عدم قانونية صك الانتداب الذي وضع لمصلحة القوم اليهود ، أما ماذا قامت انكلترا بهذا العمل المشين فوق هذا التناقض والاختلاف بينه وبين روح الانتداب الحقيقية ، فهو ان بريطانيا تريد ان تضمن مصالحها في فلسطين عن طريق تطبيق رسالة تبدأ بكلمات « عزيزي اللورد روتشيلد » وعدت بها ابنا اليهود ببذل افضل جهودها في سبيل انشاء وطن قومي يهودي بفلسطين . ولذا فهي وضعت الصك لانتدابي « الذي لم تكن غاية التحقيق لمثل الصهيونية العليا ^(٥) » .

(١) ستوتوفسكي : الانتداب لفلسطين ص : ٢٦٢

(٢) بريدال كاث : تضارب القوانين ص : ٧

(٣) الدكتور موش : الانتداب البريطاني في فلسطين ص : ٩٧

(٤) ستوتوفسكي : الانتداب لفلسطين ص : ٣٠٣

(٥) تقرير بيل : صفحة : ٥٧

مبادئ صك الانتداب

على الرغم من ان المبادئ التي تضمنها صك الانتداب لم تعط معنى بيننا للوطن القومي ولم تظهر متى يتم انشاؤه ، فانها كانت تنطوي على بعض الوضوح والجلال . مما لم تتعده السياسة البريطانية . وهو مؤلف من مقدمة وثمان وعشرين مادة ، أهم ما يتعلق منها بالوطن القومي المادة الثانية والمادة السادسة .

فالمادة الثانية تقول : « تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في احوال سياسية وادارية واقتصادية ، تضمن معها انشاء وطن قومي لليهود ، وترقية مؤسسات الحكم الذاتي ، وتكون مسؤولة ايضاً عن ضمان الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن الجنس والدين » . ومن هذه المادة يستنتج ثلاثة امور :

- ١ - ترقية الحكم الذاتي ومؤسساته .
- ٢ - انشاء وطن قومي لليهود بالبلاد الفلسطينية .
- ٣ - صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن الجنس والدين .

اما المادة السادسة فتقول : « على ادارة فلسطين ، مع ضمان عدم الحاق الضرر بحقوق ووضعية سائر الاهالي ، ان تسهل الهجرة اليهودية الى فلسطين في شروط مناسبة واحوال ملائمة » . ومنها ايضاً يستنتج ثلاثة امور

- ١ - تسهيل الهجرة اليهودية
 - ٢ - في شروط وأحوال ملائمة
 - ٣ - عدم الحاق أى ضرر من جراء هذه المهاجرة بوضعية وحقوق سائر الاهالي . وهكذا يرى القارى . ان انشاء الوطن القومي قد وضع ضمن حدود يجب ان لا يتعداها وقيده شروط يجب ان لا يتخطاها . ومن هاتين المادتين يستخلص ما يأتي :
- اولا - لا يجوز للحكومة المنتدبة ان تستمر في سياسة انشاء الوطن القومي اذا كان ذلك الاستمرار يلحق أضراراً بالحقوق المدنية والدينية لجميع اهالي فلسطين .

ثانياً - على الحكومة ان ترقى مؤسسات الحكم الذاتي لاهالي فلسطين في اثناء انشاء الوطن القومي وليس بعد انشائه .

ثالثاً - على الحكومة ان تسهل الهجرة اليهودية ، ولكن تلك الهجرة فيجب ان لا تستمر حتى اصبحت بحجة بحقوق ووضعية كافة الاهالي

وعلى الرغم من هذه المسحة من الصراحة التي تسيطر على المبادي ، فالقاري . الفطن لا يخفاه ما يتضمنه هذا الصك من تناقض عظيم وتعقيد كبير وتضارب مصالح بما كان العامل الاهم في تلك الثورات والفتن التي كانت تجتاح فلسطين بين الفينة والفينة فالمصاعب والمشاكل الناشئة عن ماهية الانتداب الفلسطيني معلوم امرها ولا حاجة الى التضييل في هذه الناحية من نواحي المسألة ، لانها ناحية اصبحت في حكم المعروف المألوف بعد تصريحات لجنة الانتدابات التي سبق لها البحث فيها على ضوء التفصيل في سياق الملاحظات التي دونتها اللجنة في شهر تشرين الثاني عام ١٩٢٢ عندما نظرت في اول تقرير رفعته حكومة فلسطين ، ومن ذلك الوقت قالت هذه اللجنة ان الانتداب الفلسطيني كثير التعقيد في تكوينه بسبب ما فرض فيه على المندوب من « واجب مزدوج » أي واجب ترويج انشاء وطن قومي للشعب اليهودي علاوة على واجب ادارة البلاد وفقاً لمصالح السكان بصورة عامة . والنتيجة كما قالت اللجنة حدوث مصالح متناقضة لا بد من اقامة القسطاس فيما بينها . وهذه الملاحظات التي دونتها لجنة الانتدابات الدائمة في سنة ١٩٢٢ تنقص شيئاً من صحتها في الوقت الحاضر ^(١) فعدم امكان التوفيق بين هذه الالتزامات شي . مثبت فلا بد من بقائها متضاربة على قدر ما يجتد اليه نظرنا ودوام هذه الحال معناه قلق واضطراب متواصلان في وقت السلم وخطر عميم في حالة الحرب وقضاء مستمر على سمعة بريطانيا في الشرق ، فعرب فلسطين استوت عليهم روح عدائية شديدة وبنو قومهم في جميع انحاء العالم العربي اوشك صبرهم ان ينفذ ^(٢)

ومن هذه الكلمات يظهر للقاري . ان العرب واليهود هم فريقا متناقضان ، لكل

(١) راجع الفقرة الثالثة من بيان الممثل البريطاني امام لجنة الانتدابات

(٢) تقرير بيل : ص ٢٨٩ - ٢٩٠

منها هدفه وغايته ، فلا تتوجه جهود الفريق منها الا ضد جهود الفريق الاخر ، اما موقف انكلترا تجاه هذا التضارب بالمصالح والتناقض في الاهداف والمقاصد ، فاقبل ما يقال فيه انه كان مستبدا غير شريفا . فالحكومة المنتدبة لم تعامل كل فريق منها حسب مبادي العدل والانصاف التي كانت تدعيها وتنادي بها ، بل كانت بكل ماأنته من اعمال واجرته من افعال الساعد الايمن والمساعد الاكبر لليهود في خططهم ونواياهم الاستعمارية الشريرة ولا عجب في ذلك اذ انها قد طبقت الانتداب بصيغته الحاضرة البعيدة عن اسس الانتداب الحققة على البلاد ، ليس لان عرب فلسطين هم اقل رقبيا واستعدادا للوقوف وحدهم من اخوانهم في سوريا والعراق ولبنان ولكن لهدف واحد لاغير وهو ادخال اليهود من الخارج الى فلسطين ٥٠٠٠ . وهكذا فالحكومة لم تكن منتدبة بل كانت حكومة مستعمرة تستعمر فلسطين لمنفعة شعب غائب^(١) ولكن الادهي من كل هذا والاشد نكايه خضوع انكلترا للصهيونية خضوعاً مذلا معييا واعظم مثال على ذلك ما يأتي :

كان لوصايا الخبير جون هوب سمبسون ، ولتقرير ولترشو ، الذين اوفدا من قبل الحكومة الانكليزية الى فلسطين على اثر الاضطرابات التي وقعت عام ١٩٢٩ وقع عظيم في الدوائر السياسية اللندنية اذ انها نظرت بجلاء كامل خطورة الحالة في البلاد التي اصبح كيان العرب فيها مهدداً ، ولهذا فانها عازمت على تغيير السياسة التي كانت تتبعها الى ذلك الوقت واتباع سياسة مستقاة من تقارير شو ووصايا سمبسون وفي تشرين الاول سنة ١٩٣٠ اصدرت كتابها الابيض الذي كان ينطوي على غموض وابهام اقل من المعتاد

وقد اظهر هذا الكتاب سوء تفسير الصهيونية لصك الانتداب وأبان خطأها الفادح بادعائها ان الغاية الرئيسية من الانتداب هي تأمين انشاء وطنهم القومي ، وأن الالتزامات الأخرى هي شيء ثانوي . وأكد للعرب ان حكومة جلالاته لا توافق الصهيونية في رأيها هذا الذي ليس الا مغالطة مقصودة قائمة على غير اساس ، وانها تعتبر ان واجبات الحكومة نحو العنصرين ، العربي واليهودي في فلسطين تتساوى تمام

(١) ستونوفسكي : الانتداب لفلسطين ص ٦٢ راجع بتوميش ايضا : ص : ٦١

المساواة^(١)». ثم نهبت اليهود قائلة: «انه ليس من الحكمة في شي. ان يظلوا متابعين الضغط على حكومة جلالاته لتتبع سير سياستهم في انشاء وطنهم القومي اذ معنى ذلك انهم يتجاهلون واجب الحكومة تجاه السكان غير اليهود^(٢)». ثم قالت: «ان حكومة جلالاته اُمنعت النظر في هذه المشكلة التي تجابهها ونظرت الى الواجب الملقى على عاتقها، فقررت ان الوقت اصبح ملائماً للتقدم خطوة الى الامام في سبيل منح أهالي فلسطين درجة من الحكم الذاتي تطابق مبادئ الانتداب. ولهذا فحكومة صاحب الجلالة تنوي تأليف مجلس تشريعي ينطبق على الاصول المتبعة في الخطة السياسية التي أعلنها مستر تشرشل في عام ١٩٢٢^(٣)». ولكن ما سمع ابنا الصهيونية بهذا التصريح حتى هاجوا وثاروا ثمهم على الحكومة البريطانية فهاجموها مهاجمات شديدة. وانتقدوا سياستها بشدة وقام انصارهم في البرلمان البريطاني يؤيدونهم ويوجهون قوارص الكلام وشديد الحمات ضد اللورد باسفيلد، وزير المستعمرات. رفض الصيونيون السياسة الجديدة التي تنوي الحكومة اتباعها فعمدوا للاجتماعات وقاموا وقرعوا حنقا وسخطاً؛ ملأوا الدنيا صياحاً وضجيجاً وأرسلوا العريقات والاختجاجات واخيراً هددوا الحكومة باعلان حرب اقتصادية عليها، ان هي قامت بتنفيذ ما جاء في محتويات الكتاب الابيض لصالح العرب.

فهاب رئيس الوزراء المستر مكدونلد الامر وتراجعت حكومة جلالاته اما عن ضعف او عن خوف او نتيجة خطة مرسومة ٠٠٠٠٠ وخضعت لارادة ويزمن وجماعته فارسلت اليهم رسالة فسرت فيها الكتاب الابيض تفسيراً جديداً قضت به على كل ما جاء فيه لصالح العرب. وهكذا عدلت الحكومة الانكليزية عن قرارها وتصميمها في انشاء مجلس تشريعي اظهرت ضرورته القوي ومنفعته العظيمى جميع اللجان الرسمية. ولكن الصيونييين لم يرضوا بذلك بل ارادوا الانتقام من المندوب السامي، السير يون تشانسور الذي خالفاً لارادتهم جروا على انشاء مجلس تشريعي في الديار الفلسطينية فاستعملوا

(١) الكتاب الابيض لعام ١٩٣٠ : ص : ١١-١٢

(٢) الكتاب الابيض لعام ١٩٣٠ : ص : ٥

(٣) الكتاب الابيض لعام ١٩٣٠ : ص : ٤

نفوذهم لدى حكومة لندن التي ما لبثت ان أقرت السير تشارلز اور ونقلت بعض كبار
 الموظفين البريطانيين من فلسطين ، واستمرت بريطانيا تحكم البلاد مباشرة تحت
 ضغط الصهيونية التي بقيت جاثمة وراء الستار .

وهذا الخضوع من الحكومة الانكليزية لتهديد الصهيونية أذل واسقط المهية
 البريطانية ، وبرهن للعالم عامة وللعرب خاصة ان آراء اللجان الرسمية والخبراء الثقة ليس
 لها من قيمة او تقدير لان انكلترا لا تريد ان تطبقها وتنفذها بل ترمي من وراء ذلك
 الى كسب الوقت عن طريق المعاطلة والتسويق كي يتاح لها الوصول الى محجتها الاستعمارية
 الامة العربية

الفصل الثاني

— تصريح بلفور —

بينما كان الوزير الانكليزي يقول « ٠٠٠٠ ان من يدعون للسلام ويسبحون في عالم الخيال من اهالي بلادنا يجهلون ان الدولة المستعمرة والتي اعلنت الحرب للسيطرة والاستعمار دائماً هي الدولة الالمانية ^(١) »

وبينما كان ريبو يرد على المستشار الالمانى ميكاليس الذي اتهم فرنسا وحلفاءها بمشاريع استعمارية كبيرة تقضي باستعباد الشعوب بعد انتهاء الحرب مؤكداً قائلاً « ان في رؤية المستشار ميكاليس اخطاءً فادحة واكاذيب صريحة ، فاننا نكذبه بحق لانه سمح لنفسه بتزوير معنى الوسائل التي تبادلناها نحن وحلفاؤنا والتي يعرفها حق المعرفة ^(٢) »
وبينما كان رئيس الوزارة الانكليزية لويد جورج يصرخ قائلاً : « لقد سمعت افتراءات كثيرة عن اتفاقات عقدت بيننا وبين حلفائنا تقضي حسب قول المفترين باقتسام المملوكة العثمانية ، فنحن مستعدون كما كنا دائماً لتكذيب هذه الادعاءات الفارغة الكاذبة ، فاننا نحارب لاجل صلح عادل ثابت مكين ٠٠٠٠ ولكي نحصل على هذا الصلح المنشود يجب ان يكون الاتفاق على تسوية الاراضي وتنظيم العالم ، قائماً على حقوق الامم في حكم نفسها بنفسها والشعوب البريطانية كما صرحت سابقاً مستعدة دائماً على تقديم تضحيات جديدة تفوق تلك التضحيات التي قامت بها سابقاً لتحقيق هذه الاهداف وهذه الشروط ^(٣) »

بينما كان هؤلاء المستعمرون المدعون ينادون بهذه الاباطيل والخزعبلات ، كانت المصائب الصهيونية تتجمع بالسيرمارك سيكس وتقول له ان يجب ان يكون في فلسطين دولي لان اليهود يريدون هذا القطر لينشئوا فيه نشأة قوية تحت الحماية الانكليزية

(١) في ٢٦ تموز اقام مجلس العموم

(٢) في ٣١ تموز في مجلس النواب

(٣) اقام وفد المال في لندره في ٥ كانون الثاني سنة ١٩١٨

وكان اقطاب هذه الجمعية من امثال دانتيفي وآحادهامام وصيمون ، وكورن ، وماركس وهاري ساكس ، وليون سيمون ، وسيف ، وفولكو سكلي ، واكنسون ، وجامبوفتسكي ، وغيرهم من اركان هذه العصبة يتوافدون على الوزارة الخارجية الانكليزية التي لم تشأ في بد. امرها ان تقيد بشيء. يكون اكثر من الاعراب عن مبدأ عام . ولكن بعد ان بعثت الوزارة الفرنسية في اليوم الرابع من حزيران سنة ١٩١٧ برسالة الى صوقدولوف الصهيوني على اثر تلك المساعي والمفاوضات « والسعايات » التي قام هذا الرجل ندى موظفيها من امثال جول كامبل وجورج بيككو ومارجيري ، والتي جاء فيها ان الحكومة الفرنسية ليس بمقدورها بعد ان يصح استقلال البلاد المقدسة مضمونا مكفولا الا العطف على القضية الصهيونية المتوقف نجاحها على نجاح الحلفاء. ^(١) تبدل الموقف في الوزارة الانكليزية التي ارادت ان تسبق حليفها فرنسا بعقد هذه الصفقة الرابحة ، فبعث عندئذ وزير خارجيتها بلغور الى اللورد روتشيلد ؛ بكتاب هذا نصه : يسرني كثيرا ان ابلغكم بالنيابة عن حكومة صاحب الجلالة بالتصريح التالي ، الذي ينطوي على العطف على اماني اليهود الصهيونيين ، والذي رفع الى مجلس الوزراء ، فأقره « ان حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف والاستحسان الى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين ، وستقوم بافضل جهودها لتحقيق هذا المشروع ، ولكن يجب ان يفهم جليا انه ان يوتى بعمل من شأنه ان يضير بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الجماعات غير اليهودية المقيمة في فلسطين ، ولا الحقوق او الوضع السياسي مما يتمتع به اليهود في البلدان الاخرى

ولما وصل هذا التصريح الى ابنا يهوذا ، لعب النفوذ الصهيوني في اميركا وحمل الرئيس ولسن على ارسال كتاب شخصي منه الى الحكومة الانكليزية يعلن فيها موافقته على ذلك التصريح المالي . للصهيونية ، وفي ١٤ شباط سنة ١٩١٨ ايدته الحكومة الفرنسية تأييداً علنياً ثم تلتها الحكومة الايطالية فأيدته بتاريخ ٩ ايار سنة ١٩١٨ وهكذا تمت المؤامرة الاجنبية على الامة العربية التي كوفئت على نضالها وجهادها بتجزئة وعبودية واسترقاق من الخليفة التي وضعت ثقتها بها ٠٠٠٠ من انكلترا

(١) الكونت دي فونتينون : كيف استقرت فرنسا في سوريا : ص ١٥٣

روح الوعد ١٩١٨

ان هذا التصريح الدبلوماسي كتب بأسلوب سياسي أريد فيه الغموض والابهام فكان رائده التيقظ ومسيره الاحتراز ، فوزنت كل كلمة من كلماته مراراً عديدة وقلبت على جميع وجوهها وكافة معانيها ومراميتها ، وذلك ليكون المجال واسعاً والفضاء رحباً للحكومة الانكليزية في فلسطين فلا تتقيد بخطة واضحة صريحة ، بل تتلون حسباً تقتضيه الظروف والاحوال والمصلحة ؛ وقد قبل به اليهود لكي ينالون بجهدهم ما لم ينالوه بالوعد ، ولكي يكون عند القاري صورة واضحة عن التلاعب السياسي الذي ينطوي على هذا التصريح وبظهر له مبلغ ما هي عليه روح هذه السياسة من مدهانة وتزويره وتضليل ، فاننا نقول :

اولاً - لقد وردت في هذا الوعد كلمة « الوطن القومي » فما هو الوطن القومي الذي ينوي انشاؤه ؟ متى يتم انشاء هذا الوطن وكيف ؟ ٠٠٠٠٠ ومتى يجب ان يقف اتساعه ونموه حتى لا تتحول فلسطين بكاملها الى مملكة يهودية ؟ ٠٠٠ وما هي الضمانات التي تضمن للعرب بأن الوطن القومي لا يتخطى الحدود التي اذا تخطاها اضر بكيانهم ومركزهم ٠٠٠ من يحذر ذلك ؟ ٠٠٠ لا احد ٠٠٠

فهذا التصريح الذي اعلنه بلفور ليس له حداً ينتهي اليه ٠ فالعبارة التي صيغ بها هي عبارة غامضة مطاطة تجعله طليقاً من كل وقت معلوم ومدة معينة ؛ وكأني به يريد بهذا التصريح ان يبقى الى او تحل الساعة وتقوم القيامة ، او حتى يفنى العرب فلا يبقى عربي واحد في فلسطين كما صرح اليهود بذلك مراراً عديدة ٠ وكل ما أعطته بريطانيا من تفاسير لهذه السؤالات الهامة في تفاسير سطحية تمكنت بها ان تقوم بما شئت وارادت من مناوشات ومناورات بعثت في نفوس الصهيونيين أملاً وثقة بمستقبلهم ، وحملت بها الى العرب أرزاء ومصائب كبار ، واسوداد في مستقبلهم وظلام ٠

وكانت حمأة هذا الابهام والغموض سبب في استفسار المستر لنسغ ، وزير خارجية أميركا ، في مؤتمر الصلح المنعقد في باريس بعد مرور خمسة عشر شهراً على اعطاء هذا

الوعد ، فقد وقف وقتئذ وسأل الدكتور ويزمن عن معنى الوطن القومي ، فأجابته هذا :
ان معنى الوطن القومي المقصود هو ان تقوم في الارض المقدسة احوال وظروف تؤدي
في النهاية صيرورة فلسطين دولة يهودية كما ان اميركا اميركية ، وقد سر هذا الجواب
الطالق السيد بلغور ،

ثانياً - : لقد ورد في هذا التصريح ايضاً : يجب ان يفهم جلياً انه ان يؤتى
بمعمل من شأنه ان يغير بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية
في فلسطين عبارة فائقة وانسانية حققة وكلام طيب حسن يرن في الاذن
رناً لطيفاً . ولكن ما هي تلك الحقوق المدنية ؟ وما المراد منها ؟ من يعلم
ذلك لا أحد يعلم .

ولا عجب اذن من تعمد هذا التصريح ضمانته وحماية شي . مبهم وغامض غير محدد .
فلو قيل في هذا التصريح ، الحقوق السياسية بدلا من الحقوق المدنية ، لكان شيئاً
مفهوماً وقولاً مستوعباً مهضوماً ، اذ ان حقوق الشعب السياسية هي ان بلاده وأرضه
ملك له . ولكن بما ان هذه « الحماية » للحقوق السياسية تؤول الى تمكين الاكثرية
العربية من القضاء على فكرة انشاء الوطن القومي ، فقد اراد الانكليز التظاهر بشي .
من مثل هذه الحماية « فدحشوا » عبارة الحقوق المدنية والدينية بطريقة مبهمه غامضة .
ثالثاً - لقد اشار التصريح الى سكان فلسطين بعبارة المجتمعات غير اليهودية ، وهي
اشارة نكراء . من جانب انكليترا اذ ان الذي يفهم منها هو ان هذه المجتمعات هي من
عناصر مختلفة وقوميات وجنسيات متعددة وهيئات متنوعة لا تؤلف اكثرية في البلاد
وذلك على الرغم من انه لم يكن يوجد في فلسطين عند اعطاء هذا الوعد غير ٥٠ ألفاً ،
وعلى الرغم من ان العرب كانوا يؤلفون ٩٣ بالمئة من مجموع السكان . فما الذي قصده
اللورد بلغور بهذه الجماعات ؟ أسخرية واستهزاء ، بهذه الجماعات ؟ أم تليفياً
وترويقاً للحقيقة الناصعة الظاهرة ؟ كما هي العادة في سياسة بريطانيا الخارجية ؟ .
رابعاً - : عندما اعترف هذا الوعد بالحق التاريخي لليهود ، كان عليه ان يقف
عند هذا الاعتراف فلا يتعداه الى القول بأن ذلك يجب ان لا يغير شيئاً من وضعيتهم
وحقوقهم في البلدان المختلفة ، اذ معنى ذلك ان اليهود الذين في بولونيا وانكليترا

واميركا وغيرها يجب ان يعاملوا كأميركيين وبولونيين وانكليزيين ٠٠٠ لا كاحاب
 هاجروا من بلادهم الى بلاد اخرى ؛ فالمهاجرين في اية بلاد كانت يعاملون 'معاملة
 أدنى من معاملة ابناء البلاد ذاتها . وهكذا يكون هذا الشرط الاخير من هذا
 الوعد مناقضا تاما لكلمة الوطن القومي الذي احتواها هذا الوعد ؛ فكلمة الوطن
 القومي اليهودي الفلسطيني تعني انه ليس لليهود غير هذا الوطن المذكور ، بينما ان الشرط الاخير
 اوجد لليهود اوطاناً عدة ، اذ كفل لهم في كل بلد يوجدون فيها خارج فلسطين معاملة
 متساوية مع ابناء ذلك البلد ، وذلك خلافا لكل معاملة يعامل بها اي مهاجر في العالم ،
 « فالاعتراف بالوطن القومي اليهودي معناه ، ان لم يكن القضاء التام على حقوق اليهود
 في البلدان الاخرى ، فهو على الاقل تسدي تلك الحقوق الى مرتبة ثانية عن مرتبة ابناء
 البلاد الاصليين » ^(١) . فالوطن القومي اليهودي « يعني ان اليهود في كل دولة يتوطنوها
 عليهم ان ينتخبوا بين امانتهم لهذه الدولة وبين امانتهم للوطن القومي اليهودي ؛ فان
 انتخبوا الثانية فعليهم ان يحسروا في كل بلد يوجدون فيها الحقوق التي حصلوا عليها
 كابناء لهذا البلد » ^(٢) . ولكن الوعد ناقض نفسه بنفسه فحفظ لليهود قومية ثانية
 ومعاملة متساوية مع الابناء الاصليين لكل بلد يوجدون فيها ؛ ولهذا السبب فان
 اميركا عندما بعثت برسالة تؤيد بها انشاء الوطن للقومي اليهودي في فلسطين لم تؤيد
 نظرية عدم تغيير وضعية اليهود السياسية والدينية في البلدان الاخرى » ^(٣) .
 هذه هي بعض غوامض هذا التصريح قد اوضحناها ومنها يتضح للقاري ان هذه
 الوثيقة التي هي مثال للسدها السياسي ، تحتوي على شقتين او تفسيرين متناقضين
 مختلفتين وهما :

الاول- المساعدة على انشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين ، وايس تحويل
 فلسطين بكاملها الى وطن قومي يهودي . وهذا يعني ان فلسطين تظل محافظة على
 عربيتها ويقام فيها وطن قومي لليهود ، وان كان يراد غير ذلك فكان يجب ان يقال

(١) ستونوفسكي : الانتداب لفلسطين : ص : ٦٣٥٣

(٢) ورسفولد : فلسطين والانتداب : ص : ٥

(٣) ورسفولد : فلسطين والانتداب : ص : ٥

تحويل فلسطين» الى مملكة يهودية وليس اقامة وطن قومي لليهود في فلسطين . هذا يؤيد بالكتاب الابيض الذي اصدره مستر تشرشل في سنة ١٩٢٢ فقد جاء فيه : « ان حكومة جلالاته تلتفت النظر الى الواقع بأن احكام التصريح المشار اليه ، لا ترمي الى تحويل فلسطين برمتها الى وطن قومي لليهود ؛ بل الى انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين » (١) .

الثاني : — ان هذا الوطن القومي بظل ينمو ويتطور الى الوقت الذي يصبح فيه هذا النمو مغيراً ومجحفاً بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الجماعات غير اليهودية المقيمة في البلاد الفلسطينية ، فعندئذ يجب ان يقف فلا يتقدم خطوة واحدة .

« ولكن لو ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، جبا في مصلحة جميع السكان في فلسطين وجبا في مصلحة الادارة « الحكومة » ايضاً ، فسرت بصراحة وجبلا ما تعلقه على تصريح بلفور بكامله من معاني سياسية ربيبت بتلك الصراحة نفسها السياسة التي تريد ان تتبعها في هذه البلاد في المستقبل لكان عملها جزيل الفائدة (٢) » .

فهذان الشقان المدان يتألف منها الوعد البلفوري يوجبان على الحكومة التي تعمل بتوجب هذا التصريح ان تراعيهما كل الموااة وتسير بوجهها بدون اقل تميز او محاباة . ولكن على الرغم من تصريحات الدولة المنتدبة ولجنة الانتدابات بأن اهمية الشق الثاني معادلة لاهمية الشق الاول ، فلا يصح انشاء الوطن القومي دون مراعاة لما جاء في الشق الثاني من التصريح (٣) فالعصابات الصهيونية تدعي بطلاً وبهتاناً بأن القسم الرئيسي من هذا التصريح والمقام الاول فيه هو للشق الاول ، وان واجبات الدولة المنتدبة تنحصر في انشاء الوطن القومي قبل كل شيء . اما الشق الثاني فانها تراعيه وتعمل به متى ثم انشاء هذا الوطن اليهودي ، وبما يؤسف له حقاً ان الصهيونية تمكنت من تسخير الحكومة المنتدبة لاهوائها فنفذت لهم الشق الاول وغضت النظر عن الشق الثاني فاهملته وتركته تحت رحمة الاقدار . . . والصهيونيين . . .

وقد ادت هذه السياسة الى « عدم نجاح بيان المستر تشرشل الذي اعلنه سنة ١٩٢٢

(١) الكتاب الابيض لعام ١٩٢٢

(٢) تقرير شو : ص : ١٨٣

(٣) راجع الكتاب الابيض لعام ١٩٣٠ : ص : ١٠ و ١١ :

في ازالة الغموض الذي ساد فلسطين ، ذلك البيان الذي كانت غايته تصحيح الاماني التي ادعاها اليهود ، وليس تفسير حقوق غير اليهود من سكان فلسطين» (١) . وكانت هذه السياسة ايضاً فيما يعترها من ابهام وغموض وتلون ، وهدف الصهيونية وطمعها في جعل فلسطين يهودية كما ان امير كامير كية العامل الرئيسي في تحجوف العرب وعدم اطمئنانهم الى مستقبلهم الذي يبذو مظلماً قاتماً ، مما كان يؤدي الى حدوث تلك الثورات والاضطرابات المتتابة المتواصلة في الارض المقدسة .

هذا هو وعد بلفور الجائر الذي يستند عليه ابناء اسرائيل فيهدرون به اعمالهم وافعالهم في فلسطين العربية ، هذه هي اكذب وثيقة شاهدها التاريخ ونظر اليها العالم اما هل الادعاء الانكليزي - الصهيوني بشروعية هذه الوثيقة حق عادل ، فهذا ما بيناه فيما يلي :

٣

عدم قانونية وعد بلفور

ان وعد بلفور لمن اشد الاعمال التاريخية فظاعة وهولا ، وعلى الرغم من حقيقتها هذه ، فانكلترا تدعي بمسكنة وبسطاطة ٠٠٠ وذلك لتبرير عملها ٠٠٠ ان اليهود قوم تعساء اشقياء . يرسفون بقيود واغلال ظالمة ، وهم بمقوتون مضطهدون محقرتون حينما يحلون وكيغما يتوجهون ، فهي تريد خلاصهم من هذه الحياة الذليلة الضيقة الصعبة لانها تريد ان تدافع عن الانسانية المضطهدة المظلومة « كسرفنا ٠٠٠ » ، وتحمل مشعل العدالة والانصاف وتصحح التاريخ من الشرور والآثام ، وما شاكل ذلك من هذه الاقوال ٠٠٠ اما الايضاحات التي تظهر خطئ هذا الوعد وفساده وعدم قانونيته ، فهاكها ايها القارىء بالترتيب :

اولاً - لم يكن لانكلترا اي حق باعطاء مثل هذا الوعد ، لانها منحت به اليهود حقوقاً في بلاد لم تكن لها وليس لها فيها اقل حق سياسي او حق فتيح . ففلسطين ليست بالبلاد المكتسبة في اثناء الحرب ، لان انكلترا لم تفتحها وانما احتلت قسمها من بلاد حلفائها العرب الذين كانوا يجارون ويناضلون في جانبها فعمل انكلترا هذا كعملها

لو انها جربت اقتناع اميركا بالدخول في الحرب اقا الاعتراف لها بحقوق خاصة في بعض المقاطعات الفرنسية بدون علم حكومة باريس التي كلنا يعلم الموقف الذي تقفه تجاه حالة مثل هذه الحالة ، وعمل مثل هذا العمل لا يخفى على القارىء الكريم مبلغ ما يكون عليه من عدم القانونية .

ثانياً - ان هذا التصريح اعطي لقوم لم يكن لهم اي وجود او كيان سياسي في البلاد الفلسطينية . فكان هذا العمل كاعطاء شهادة الميلاد قبل ان يحصل الميلاد . فهو والحالة هذه كناية عن غزوة او غارة تقوم بها امة قوية تجاه امة ضعيفة لكي تطردها ارضها وتحمي ارضها وتشتتها من بلادها واطوانها . وهذا مما يخالف مبدأ « حرية تقرير المصير » الذي ادعى الحلفاء انهم خاضوا غمرات الحرب في سبيله الاعلاء من شانته وتطبيقه .

ثالثاً - مخالفته للمعاهدة العربية . الانكليزية ، فالوعد يتضارب مع هذه المعاهدة . وفي الحقوق الدولي اذا وقع اختلاف او تناقض بين اتفاقين دوليين ، فانه لا يمكن للاتفاق الحديث ان يس بسمو الاتفاق القديم ، فكل معاهدة جديدة تتضارب مع معاهدة قديمة لا يكون لها اقل وزناً او قيمة حقوقية بل تعتبر لاغية . وهكذا ينضح ان وعد بلغور من هذه الوجهة القانونية يعتبر حابطاً ، وانه يجب تقديم المعاهدة العربية . الانكليزية .

رابعاً - مخالفته لمعهد جامعة الامم . فقد جاء في الفقرة الرابعة من المادة الثانية والعشرين من هذا العهد ان الشعوب المنسلخة عن الدولة التركيبية يعترف بها كأمم مستقلة استقلالاً بغيره الارشاد والمساعدة الادارياتان من ناحية المنتدب ، ولكن وعد بلغور يبيت هذا الحق في الاستقلال الذاتي الذي يجب ان يتمتع به عرب فلسطين حسب هذه المادة ، « وذلك لان انشاء مجلس تشريعي في فلسطين يمثل فيه العرب حسب عددهم يحول بين الحكومة وبين تنفيذ الشق الاول من وعد بلغور ، أي انشاء الوطن القومي اليهودي »^(١) (فوعد بلغور انتهاك فاضح للحق المشروع لكل شعب بقيادة نفسه بنفسه^(٢))

(١) يوسف هيكل : القضية الفلسطينية ص ٨٣ (٢) ستونوفسكي : الاتداب لفلسطين

خامسا - مخالفته المادة العشرين من عهد الجامعة ، فقد كان من الواجب على حكومة البريطانية ان كانت تقيم اقل وزنا للمهود والمعاهدات ان تنقض وعد بلفور قياما بما عليه عليها واجب الاخلاص والامانة تجاه المادة العشرين من عهد الجامعة الذي ثبت قبل تصديق الانتداب الفلسطيني بامد طويل فانكلترا بتصديقها لهذا الوعد انتهك انتهاكا مزريا حرمة هذه المادة التي تقول « يوافق اعضاء الجامعة عضواً عضواً على ان قبول احكام هذا العهد هو الغاء لكل ما بين الواحد والاخر من التزام او اتفاق يتعارض مع هذه الاحكام ، ويتمهدون ايضا بين يدي الوقار والجلال بأنهم لا يرتبطون فيما بعد أي ارتباط يكون من شأنه معارضة ومناقضة احكام هذا العهد

وكل عضو من اعضاء الجامعة يكون قبل صيرورته عضوا فيها قد تحمل أي التزام يتعارض مع احكام هذا العهد ، فمن الواجب عليه ان يبادر الى التخلص من هذا الالتزام وهكذا يظهر للقاري ان تناقض ومخالفة وعد بلفور لهذه المادة شيء واضح جلي بينما ان المهود المقطوعة للملك حسين ثلاثم كل الملازمة وتنسجم كل الانسجام معها . ولكن انكلترا طوت في طي الاكفان والنسيان ما كانت تحملته نحو العرب من ارتباط والتزام وتعهات

سادسا - في اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني أرسلت صيغة وعد بلفور الى العصابات الصهيونية ، ولكن الجيش الانكليزي الذي كان يومئذ في فلسطين لم يتجاسر ان يعلن هذا الوعد بصورة رسمية الا في سنة ١٩٢٠ وقد جاء في التقرير الصهيوني في هذا الصدد انه هو لا ريب ان الجزال الانبي كان في ذلك الوقت عالما بصدور التصريح ولكن السلطات العسكرية تصورت ان اقل ذكر رسمي لهذه الحادثة في الاقطار العربية المفتوحة فتحا جديدا قد يكدر على فئات معينة من السكان صفوها ويشوب ابتهاجا وكان بهم تلك السلطات ان تتجنب كل احتكاك يكون شأنه ان يعوق الحرية اللازمة للقيام بالبقية الباقية من الحركات العسكرية ، فرجح بطبيعة الحال السكوت عن حقيقة ما كان من تأييد الحكومة البريطانية الالمانى الصهيونية^(١)

اذن فالحكومة الانكليزية تقر وتعتز بانها كتبت هذا الوعد وسكتت عنه

(١) الانتداب الفلسطيني : ودع بستاني ص ١٦٦

لان اذاعته واعلانه يعرفلان حركات جيشها في الشرق الادني ، ولكن لماذا يعرفل
 هذا الوعد العمليات العسكرية التي تقوم بها جيوشها في الشرق العربي؟ .. لأنه عادلا
 .نصفا ؟ ام لانه ظالم غير مشروع ؟

اما ان هذا السكوت الذي جاوز ما يزيد على السنتين كان باهر عسكري او باهر
 من الوزارة فان فيه الدليل القاطع والبرهان الدافع على ماهية هذا التصريح وعدم قانونيته
 واني لا استطيع ان افهم واهضم قول بريطانيا ان عملها هذا كان عدلا وانصافا ، فبأي
 ابليس من ابالسة الشرف والشهامة وبأي شيطان من شياطين صدق المبدأ والشعائر
 يحق لها ان تدعي هذا الادعاء . وتقول هذا القول ؟ .. ولكن هي القوة يا اخي
 العربي ، هي القوة التي حقها بجد السيف وفوهة المدفع ، هي القوة يا اخي التي عليك ان
 تلتجأ اليها وتستند عليها ان اردت حريتك ووحدةك العربية وابيت ان تعيش تحت
 قيود من الذل واغلال من الهوان والعبودية هي القوة المسرولة بسريال الدم والتي يجب
 عليك ان تلجأ اليها كي ترغم انك لترا .. . الوصية الالمانية .. . على احترامك .. .

الباب الثالث

السياسة الانكليزية الفلسطينية

الفصل الاول

الحكم الذاتي

اقد جاوبنا في الباب السابق على السؤال الثاني فشرحنا الاسس السياسية التي ادعت انكلترا انها ستسير سياستها الفلسطينية تبعاً لها وبوجوبها فلا تحيد عنها قيد شعرة ؛ وقد بينا بالبراهين والحجج الدامغة عدم قانونية هذه الاسس وانها لا ترتكز على اي اساس من العدل والحق ، ولكن لنفرض الآن ان هذه الاسس هي عين الحق والعدل وانده ليس من شيء يشوب قانونيتها وحقوقيتها ، ولنجاوب على السؤال الثالث فنبحث في سياسة انكلترا الفلسطينية على ضوء هذه الاسس ونورها لترى هل هي راعت هذه الاسس فسارت بوجوبها أم هي نكصت عنها فلم تراعيها . ولكي نصل الى غايتنا نبدأ اولاً بالاحوال السياسية او الحكم الذاتي ، بالاحوال الادارية والاحوال الاقتصادية ، التي جاء ذكرها في المادة الثانية من صك الانتداب .

أما نص المادة المذكورة فهذا هو : « تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن جعل البلاد في احوال سياسية وادارية واقتصادية يمكن معها انشاء الوطن القومي اليودي وفقاً لما جاء بيانه في مقدمة هذا الصك ، وترقية مؤسسات الحكم الذاتي ، وتكون مسؤولة أيضاً عن صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن الجنس والدين » . وهذه الواجبات الثلاث المزدوجة التي نصت عليها هذه المادة يجب ان تتم في ذات الوقت فلا يتقدم احداها على الآخر ، بل يجب ان تسير معاً وبساواة فتطبق بالسوية ، فهل ياترى راعت انكلترا هذه النصوص والواجبات كلها فسارت بوجوبها بدون تحيز ومحاباة ؟ . . . هل جعلت من هذه الامور الثلاثة قاعدة تسير عليها سياستها بعدل وانصاف وتطبقها خير جميع الاهالي والسكان ؟ . . . أم هي مالت عن الطريق

القويم كماداتها فلم تراع غير واجباتها تجاه الوطن القومي ؟ ...
 ولنأخذ اولاً النقطة الاولى أي الاحوال السياسية ؛ فإهي يا ترى هذه الاحوال
 وهل راعت انكلفتها فيها نصوص صك الانتداب ؟ هل راعت فيها مبادئ هي
 وضعتها واعلمتها ؟ ... هل سارت حسباً تليها عليها واجباتها أم تبعاً لاهوائها وأطماعها ؟ ...
 هل طبقت مبادئ الانتداب وصكه ومبادئ الوعد فعملت على ترقية مؤسسات
 الحكم الذاتي أم هي نبذت كل قيد وشرط فكانت اعلمها مستوحاة من سياسة
 استبدادية بحتة واستثمارية محضة ؟ ...

١

خطة بريطانيا تجاه الحكم الذاتي في البلاد

ان المبدأ الاساسي الذي ينطوي عليه نظام الانتدابات هو انه بمثابة امانة في عنق
 الدولة المنتدبة ينتهي أجله عندما يصبح اهل البلاد قادرين وعندهم الاهلية
 لحكم أنفسهم بنفسهم . اما مسألة تحديد أجل الانتداب ومدته فانها لم تكن موضع
 بحث وتدقيق . ولكن كل صك من صكوك هذه الانتدابات قد تضمن مادة تشير
 الى انتهاء أجله ، فالمادة التاسعة عشر من صك الانتداب على سوريا ولبنان ابتدأت
 بعبارة « عندما ينتهي أجل الانتداب » والمادة العشرون من صك الانتداب على العراق
 استهلت بعبارة « في انتهاء اجل الانتداب » ، والمادة الثامنة والعشرون من صك
 الانتداب على فلسطين تبدأ بعبارة « وعند انتهاء الانتداب الممنوح للدولة المنتدبة
 بهذا الصك » . وقد اكدت الحكومات المنتدبة بان واجباتها ومسؤولياتها تجاه
 الشعوب المنتدب عليها ليست في انتظار من فرصة مناسبة لانتهاء الانتداب ، بل هي في
 السعي المتواصل لتدريب هذه الشعوب تدريجياً فصلاً منتجاً على أنظمة الحكم الذاتي
 لكي يستطيعوا بسرعة ان يقفوا لوحدهم ^(١)

وبما ان الانتدابات أنظمة يقصد فيها ان ينتهي أجلها بعد اداء مهمتها ، وبما ان

(١) ستونوفسكي : الانتداب لفلسطين : ص : ٢٥١

نتهاء أجلها يعني ان البلاد المنتدب عليها ستصبح متمتعة بحكم ذاتي ، فكان من الواضح اذن ان أولى الواجبات وأهمها من الواجبات المترتبة على الدولة المنتدبة هي ان تعمل على ترقية المؤسسات التي بواسطتها يكون من الممكن ان يقوم حكم ذاتي في البلاد في يوم من الايام .

ولكن من المؤسف حقا ان لا تراعي الحكومة المنتدبة هذه القاعدة الاساسية في الانتداب ، فتقضي على الحقوق السياسية التي كان يتمتع بها عرب فلسطين في زمن الاتراك بدلا من ان تعمل على ترقيتها وتقدمها في طريق الحكم الذاتي ، فهي تنفذ الشق الاول اي واجباتها تجاه اليهود من الالتزامات التي يلقيها على عاتقها صك الانتداب ولكنها تهمل تنفيذ الشق الثاني من تلك الالتزامات . اي واجباتها تجاه العرب ، فلا تنفذها ولا تعمل بها . وهذه حقيقة ايدها تقارير الخبراء واللجان الرسمية ، ولا تغيب عن ذهن من يدرس صك الانتداب ويطلع على ما نفذ منه . وهذه هي نظرة سريعة نورد فيها بإيجاز ما قامت به الحكومة الانكليزية لسرقة الحكم الذاتي في فلسطين ومنها يتضح للقارىء صدق قولنا ودعوانا .

« ففي اليوم السابع من تشرين الثاني سنة ١٩١٨ وعد اللورد النبي شعب سوريا وفلسطين باقامة حكومات وادارات تستمدسلطانها من ارادة سكان البلاد ^(١) وعندما حلت الادارة المدنية محل الادارة العسكرية في صيف عام ١٩٢٠ ، وتأسست الحكومة الانتدابية ، صرح السير هربرت صموئيل ، المندوب السامي الاول على البلاد الفلسطينية ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية لا ترضي الا رغائب القانونية للشعب اليهودي في العالم فيما يتعلق بالاراضي المقدسة ، ويكون ذلك صحوبا بالصيانة التامة لحقوق السكان السكان الحاليين .

وتعزى العرب عن بلوهم بهذه التصريحات وبتاوينتظرون تنفيذ الدولة الانكليزية لهذه الوعود الكثيرة .

فأذا كانت نتيجة هذا التصريح للمندوب السامي السير هربرت صموئيل ؟ انه عندما استلم السلطة الحكومية ألف في تشرين الاول سنة ١٩٢٠ مجلسا استشاريا كان

(١) لورمن بنتوش : انكارترا في فلسطين : ص ٣٣

فذا وغربيا في نعره ، واعظم مظهرا من مظاهر ادارته وانظمتها الجائرة ، والمع بارقة من يوارق الطغيان والاستبداد والظلم فقد كان نصف اعضائه من الموظفين البريطانيين ، والنصف الاخر الذي عينه المندوب السامي يشمل اربعة من المسلمين وثلاثة من المسيحيين وثلاثة من اليهود ، وبما ان الموظفين لا يخرجون عن رأي الحكومة ولا يجيدون عن سياستها ومقاصدها ، وبإضافة اليهود اليهم الذين هم ايضا لا يخرجون عن رأي الحكومة كما انها هي ايضا لا تخرج عن رأيهم ، تكون الاكثوية الساحقة من اعضاء هذا المجلس حكومية تشد ازر الحكومة وتقف بجانبها . وهكذا ضاعت الفائدة المرجوة من انشائه وأصبح والحالة هذه اداة حكومية لا يمثل البلاد في قليل او كثير ، تتخذ السلطة ستارا تستر به اهوائها الاستثنائية واغراضها الاستعمارية وما تريد الانصراف اليه من عسف وظلم بشياب وأبسة من الديموقراطية الحديثة .

ومما يجدر ذكره في هذا المقام « ان الاختبارات والتجارب قد برهنت على ان الموظفين الانكليز من غير اليهود يتعمون على سياسة الحكومة المصبوغة بالصبغة الصهيونية وهم غير راضين عنها ولكنهم لا يقدرّون على معاكستها ولا يستطيعون الوقوف ضدها حفظاً لمراكزهم وصيانة لمصالحهم ... »^(١) .

والادهي من كل هذا والاشد نكايه ان المندوب السامي قال في حفلة افتتاح المجلس انه الخطوة الاولى في سبيل ترقية الحكم الذاتي .

وفي ٣ حزيران سنة ١٩٢١ اعلن المندوب السامي « ان حكومة جلالة الملك تنظر باهتمام زائد الى من يمثل الرأي العام الفلسطيني الكمي تمكّنهم من الاعراب عن دايمهم بل الحرية » وبعد ذلك بوقت قصير نشرت الحكومة اللندنية مشروع دستور فلسطين الذي ما اطلع عليه العرب وعلى بنود المجلس التشريعي الذي يتضمنه حتى اعترضوا عليه أشد الاعتراض وشخص وفد منهم الى لندن برئاسة موسى كاظم باشا الحسيني لاسماع صوت فلسطين عن قرب الى حكومة لندن وافهامها ان الدستور الجديد المنوي انشاؤه لا يحقق مطالب الشعب ولا يضمن حقوق البلاد ، بل هو يحجف بهذه المطالب والحقوق ولكن عبثا حاولوا وعبثا ارادوا تحصيل حقوقهم أو بعضها منها عن طريق المفاوضات

(١) الدكتور يوسف هيكال : القضية الفلسطينية : ص : ٢٧

الدبلوماسية والمشاورات السلمية فالوزير الخطير الذي كان مستر تشرشل آتشد أصراً على تنفيذ هذا الدستور ، وكان من النزاهة والاستقامة وعدم التفرغ والمحابة انه لم يعر اقرال الوفد العربي الفلسطيني اقل اهتمام ، وكان كل ما تفضت به حكومة صاحب الجلالة بدلا من مطالبتهم المشروعة بحكومة نيابية وطنية ينتخبها الشعب على اسس ديموقراطية حقة هو تثبيت هذا الدستور بدون اقل تجوير او تعديل ، وقبيل عودته الى الاوطان ارسل الوفد العربي في ١٧ حزيران سنة ١٩٢٢ كتابا للوزير جاء فيه : « ان حقوق العرب في فلسطين ان تكون مضمونة الا بتأسيس حكومة وطنية فوراً ، تكون مسئولة امام مجلس نيابي ينتخب جميع اعضائه اهالي البلاد المسلمون والمسيحيون واليهود »^(١) .

وصدر الدستور بصيغته النهائية واصبح نافذاً في البلاد ابتداء من اول ايلول سنة ١٩٢٢ ، ونشر في الجريدة الرسمية للحكومة الفلسطينية موضوعاً بصورة « امر صادر من مجلس الملك الخاص بمقتضى السلطات المخولة اليه بقانون الاختصاص الاجنبي عام ١٩٢٠ » ، ومهد له بمقدمة كذلك التي جاءت في صك الانتداب واحتوت على تصريح بلفور وصك الانتداب .

وهكذا يرى القاري ان هذا الدستور الذي يجب ان تسنه لجنة منتخبة من اكابر مشرعي البلاد ، تدرك ميول الشعب وتعرف أخلاقه ومبادئه وتتفهم روحه ونزعاته ، فتعرف الطرق الصالحة التي يجب السير فيها وسلوكها خوفاً من الانزلاق والخطل والوقوع فيما يودي لسن شرائع وقوانين لا تتفق مع عادات البلاد ومزاجها العقلي ، ان هذا المجلس الذي يجب ان يحتوي على مبادئ اساسية من حكم وقضاء وادارة وتشريع واقتصاد تبعا امادات البلاد وتقاليدها الموروثة ، قد سنه « مجلس الملك الخاص في لندن » حيث المزاج الانكلوسكسوني والدم البارد وحيث ابعد نقطة عن الشواطي البحرية تبلغ الحسة واربعين ميلاً فقط . فكان هذا الدستور وسيلة لهدم الكيان القومي للشعب العربي ، تحت ستار من النظام الديموقراطي المقلد والحكم النيابي للزيف .

والكي يظهر للقاري. جلياً ان هذا المجلس التشريعي الذي نص عليه هذا الدستور لم يكن سوى وسيلة ترمي الى الاستبداد بعرب البلاد بطريقة غير مباشرة ، نذكر هنا بعضاً من مواد الفصل الثالث الذي جاء فيه ذكر المجلس وهو ما يتعلق بفصلنا هذا :
 ففي المادة التاسعة عشر ، حدد اعضاء المجلس باثنين وعشرين عضواً ما عدا المندوب السامي الذي يكون رئيساً له . عشرة من هؤلاء الاعضاء يكوّنون من الموظفين الانكليز ، وعشرة من الوطنيين العرب بين مسلم ومسيحي ، واثنان من اليهود ، ويكون الاعضاء الموظفين الاشخاص الذين يعملون قانونياً في وظائف ، السكرتير العام ، مدير المالية ، النائب العام ، مدير المعارف ، مفتش كافة بوليس السجون ، مدير الصحة ، مدير الزراعة ، مدير الجارك ، مدير التجارة والصناعة ،

ونصت المادة الرابعة والعشرون انه لا يصار الى تنفيذ قانون الا بعد ان يوافق المندوب السامي عليه فيوقعه دلالة على موافقته

ونصت المادتان الخامسة والعشرون والسادسة والعشرون على انه يجوز للمندوب السامي ان يقبل او يرفض القانون الذي يشاء ويريد وان يحتفظ بأي قانون يتعلق باهـور ذكرت في صك الانتداب

وجاء في المادة الثانية والثلاثين أن جميع المسائل في المجلس التشريعي تقرر باكثرية الاصوات التي من بينها صوت الرئيس او العضو الذي يرأس الجلسة والذي يكون له حق ترجيح الاكثرية اذا تساوت الاصوات

اما من جهة المهاجرة اليهودية فان سلطة هذا المجلس لم تكن تتنازلها اذ ان الدستور قد نص على ان تكون المهاجرة خاضعة للمفوض وللجنة ينتخبها تكون مؤلفة من خمسة اعضاء من المجلس التشريعي ، أي انه لم يعط العرب اي نصيب اية سلطة في الاشراف على اعظم خطر يهدد كياناتهم في البلاد ، الا وهو الهجرة المتدفقة

فبأنه ايها القاري. تمن جيداً في هذه المهزلة وانظر الى هذا المجلس الذي جعل من المندوب السامي ديكتاتورا مطلق السلطة والصلاحية فيه ، له الحق ان يرفض من اقراراته أي قرار لا يروق في عينيه وان ينفذ ما شاء. واراد من القوانين التي تحلو في ناظره ، فهو المعز المذل ، هو القابض على كل شيء. بين يديه ، هو الكل في الكل واليه

مرجع الامور ومحط نصابها

وبما زاد الطين بلة في هذا المجلس ان العرب كانوا فيه اقلية لا حول لهم ولا قوة منهم عشرة اعضاء ، مقابل عشرة اعضاء من الموظفين واثنين من اليهود مع صوت الرئيس الذي يحق له ترجيح الجانب الذي يريده اذا تساوت الاصوات ، فتكون الاكثرية والحالة هذه حكومية لا تخرج عن رأي الحكومة ولا تميل عن سياستها وهكذا يتضح ، ان هذا المجلس كان مهزلة ما بعدها من مهزلة « ، ليس لاينام العروبة الفلسطينية فيه من صلاحية تذكر الا صلاحية « تدفئة » الكرسي التي يجلسون عليها اثنا جلساتهم الطويلة المملة ، ولكن بما انهم لا يركضون وراء المناصب والكراسي بل وراء المصلحة العامة وحرية البلاد واستقلالها فقد رفضوا هذا المجلس المزيف بشدة وعنف ، بألم و مرارة ، وقرروا عدم الاشتراك فيه ومقاطعة انتخاباته مقاطعة تامة في نداء وجهوه الى الشعب جاء فيه : « لقد نص الدستور انه ستشكل لجنة من اعضاء المجلس المنتخبين لكي تنظر مع الحكومة في امر مراقبة المهاجرين ، ان هذه اللجنة ستكون مقيدة بنظام لا تتخطاه ، وان تنفيذ قراراتها يعود الى المندوب السامي الذي أنيط به امر تهويد السبل بجميع الوسائل لهذه الهجرة ، التي علمت الأمة انها هي التي ستلتهم البلاد بما فيها من اخضر ويابس ، ولهذا فلن يكون للجنة الا الموافقة على عدد هاجرين الذين سيدخلون البلاد للقضاء على سكانها من الوجهة الاقتصادية والقومية (١) »

وبما يجدر ذكره في هذا المقام « ان بعض الجرائد الانكليزية « كاتيمس » و « الديلي ميل » احتجت على هذا المجلس واطهروا عدم قانونيته وصلاحيته وانه غير منصف وعادل بالنسبة الى العرب (٢) » ،

« وعندما رجع اللورد نورثكيليف الى لندن من زبارة للارض المقدسة في سنة ١٩٢٠ اخذ يجارب هذه السياسة معلنا انها سياسة خاطئة خطيرة ، وأيدت جريدتا « الديلي اكسپرس » و « المورننغ بوست » نظريته فأعلنتا ايضا ان هذه السياسة تحالف مخالفة

(١) ورسفولد : فلسطين الانتداب : ص : ٢٣

(٢) نورمن بنتوش : انكلترا في فلسطين : ص : ٩٩

تامة معاهدة فرساييل ومبادئ الانتداب الصحيحة^(١) ، وقد فشلت الانتخابات فشلاً تاماً عندما يوشر فيها « فن ٦٠٨ ناخبين ثانويين من العرب لم ينتخب غير ١٦٠ ، ولهذا فقد أعلنت الحكومة فشل الانتخابات لأنها لم تكن تمثل الرأي العام^(٢) » ، فاقوف عندئذ الجزء الخاص بإنشاء المجلس التشريعي من الدستور ، واكتفت الحكومة بتعيين مجلس شورى يكون عدد اعضاءه وتمثيلهم كعدد وتمثيل اعضاء المجلس التشريعي الآنف الذكر . ولما دعي هذا المجلس للاجتماع في ١٣ حزيران سنة ١٩٢٢ حضر اجتماعه سبعة من الاعضاء الوطنيين ، وبعد افتتاح الجلسة وقب الاعضاء السبعة وأعلنوا انسحابهم من هذا المجلس تضامناً منهم مع الامة وتأييداً لها في الخطة التي اختطتها ، وهكذا برهنوا ثانية الاجنبي ان عرب فلسطين يؤلفون جبهة واحدة فقط في المطالبة بحقوقهم المستخلصة المهضومة وانهم ليس من قوة على وجه الارض تسطيع زرع التفرقة والانقسام فيما بينهم ، وهكذا فشلت الانتخابات وتم خزلان هذا المشروع الذي لم يكن المقصود منه الا الاعتداء على العرب وهضم حقوقهم بقالب ديوقراطي مقلد قد اصبحت تجيده على الوجه الاكمل الديمقراطية الاولى انكلترا

وبعدما فشلت كل تجربة للتعاون « الفارغ » مع العرب وضعت كل سلطة تشريعية وتنفيذية وادارية بين يدي المفوض على ان يعاونه في ذلك مجلس شورى يؤلف من الموظفين .

وبعد مضي ثلاثة اشهر ، في ٤ تشرين الاول ، ارسل الدوق ديفونشير ، خلف مستر تشرشل في وزارة المستعمرات ، كتاباً الى المندوب السامي في فلسطين يقول فيه :

« ان حكومة جلالة الملك مستعدة للنظر في تأسيس وكالة عربية في فلسطين يكون لها نفس المركز الممنوح للوكالة اليهودية بمقتضى المادة الرابعة من صك الانتداب اي ان يعترف بهذه الوكالة العربية كهيئة عمومية لاسداء المشورة الى الادارة والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الامور التي تؤثر في مصالح السكان غير اليهود ، وتساعد وتشترك في ترقية البلاد تحت رقابة الادارة^(٣) » ،

(١) نورمن بنتوش : انكلترا في فلسطين : ص : ٨١ - ٨٢

(٢) ستونوفسكي : الانتداب لفلسطين : ص : ٩٩

(٣) تقرير بيل : صفحة : ٢٣٩

والكن الحكومة البريطانية في عرضها هذا « لتأسيس وكالة عربية لم تعترف باليهود الشاسع الذي سيكون بين الوكالة اليهودية والوكالة العربية المقترحة فالوكالة اليهودية تمثل يهود العالم اجمع وهم شعب يبلغ ستة عشر مليوناً ، ويتمتع بنفوذ واسع في الشؤون المالية والسياسية ويضم عدداً كبيراً من اعظم المهرزين والحجباء في مختلف المسائل العامة . اما الوكالة العربية فانها تمثل محراً من ثمانمائة ألفاً من العرب في فلسطين فقط وهم شعب فقير تغلب عليه الأمية ؛ فاليهود شاسعاً وكان يجب ان تكون تشكيلاتهما أقرب الى التساوي ، وان يكون بينهما توازن في القوى ^(١) » ، وقد رفض الزعماء العرب هذا الاقتراح للاسباب التالية :

١ - ان قبولهم بهذه الوكالة يعني اعترافهم بمستوى مساو لمستوى اليهود الاجانب عن البلاد .

٢ - ان اسم الوكالة العربية يجد ذاته يعني انهم مثل اليهود اجانب عن بلاد هي بلادهم وملك عيנם .

٣ - ان قبولهم لهذه الوكالة يعني اعترافهم بشرعية وعد بلفور والوكالة اليهودية أما الفروق بين الوكالة العربية والوكالة اليهودية والتي تظهر عدم صلاحية هذه الوكالة ، فهي :

١ - ان هذه الوكالة يجب ان تنتهي مهمتها عندما يؤلف مجلس تشريعي في البلاد أو مجلس شورى ، بينما ان الوكالة اليهودية تظل تمارس صلاحياتها وتقوم بمهمتها إن أوف هذا المجلس أو لم يؤلف .

٢ - ان الوكالة اليهودية تمثل يهود العالم بأجمعه بينما الوكالة العربية لا تمثل غير عرب فلسطين فقط « وذلك لان انكلترا لم تعترف باي حق لبقية العرب في فلسطين ^(٢) » ، اما اليهود فنعترف بحقهم « الحقما . . . الله الله ! من هذا « الشمس » للحقائق الواضحة البينة ومن هذا الظلم والجور والاستبداد

(١) تقرير بيل : ص : ٢٣٩ - ٢٤٠

(٢) الدكتور موش : الابداب البريطاني في فلسطين : صفحة : ١١٦

٣ - ان الصلاحيات التي تمارسها الوكالة العربية اقل بكثير من الصلاحيات التي تمارسها الوكالة اليهودية . « فالوكالة اليهودية بلغت من السلطة درجة تقدر بها ان تمنع الحكومة من كل عمل اقتصادي او اجتماعي او سياسي ان لم تكن موافقة عليه »^(١) . ولا عجب في ذلك « اذ ان هذه الوكالة امتياز خاص حازه اليهود من دون العرب »^(٢) . وفي كانون الاول عام ١٩٢٣ ، انشأت الحكومة مجلساً استشارياً مؤلفاً من كبار الموظفين الانكليز ، وتابعت سياستها بحكم البلاد مباشرة ، غير ابهة الى الواجبات الملقاة على عاتقها في ترقية الحكم الذاتي في البلاد . وهي على الرغم من وعودها الكثيرة للعرب قد رفضت رفضاً باتاً ما طلبه هؤلاء . من تأسيس حكومة وطنية مسؤولة امام مجلس نيابي ينتخبه السكان من مسلمين ومسيحيين ويهود ، وعذرنا في ذلك انه يتعارض مع الوعود المقطوعة لليهود ، وهذا على الرغم من عدم مشروعية تلك الوعود وعدم قانونيتها ولكن كان الامر بالدولة المنتدبة ان تصدق ولو مرة فتقول ان ذلك يتنافى مع مصالحها وليس مع الوعود المعطاة لليهود ، فلا تتخذ هذا العذر الساذج مهراً لاعمالها وافعالها الشنيعة وفي دورتين متتابعتين لاجتماع عصبة الامم ١٩٢٤ ، ١٩٢٥ ، اجابت حكومه جلاته بصراحة بانها لا يمكن انشاء مجلس تشريعي في فلسطين يكون العرب فيه ممثلين حسب عددهم ، لان ذلك يحول بين الحكومة وبين تنفيذ الواجبات المتعلقة بانشاء الوطن القومي ، « واقل ما يقال في هذا الجواب انه ساذج ومعناه الحث بالوعد الذي اعطي عام ١٩١٨ ، لالسكان الوطنيين »^(٣) .

وفي كانون الاول عام ١٩٢٨ ، عين السيرجون تشاسلور مندوباً سامياً على فلسطين ، فاعار ترقية الحكم الذاتي في البلاد اهتمامه . وبعد ان اخذ رأي ممثلي طبقات الاهالي ، وبعد ان انعم النظر في مسألة التطور الدستوري في البلاد اهتمامه . وبعد ان اخذ رأي ممثلي طبقات الاهالي ، وبعد ان انعم النظر في مسألة التطور الدستوري في البلاد . من جميع نواحيها ، رفع بعض مقترحات الى وزارة المستعمرات في حزيران عام ١٩٢٩ اعتبرت

(١) ستونوفسكي : الانتداب لفلسطين : ص : ٩٦

(٢) ستونوفسكي : الانتداب لفلسطين : ص : ٩٨

(٣) الدكتور يوسف هيكال : القضية الفلسطينية : ص : ٩٨ نقلاً عن البروفسور

مكتومة ، وكانت موضع نظر عندما وقعت اضطرابات آب عام ١٩٢٩ ، فتأجل البحث فيها .

وبعد انتهاء تلك الاضطرابات ارسلت الحكومة اللندنية لجنة مؤلفة من بعض النواب تحت رئاسة السيد واترشو ، للتحقق من الاضطرابات ودرسها درسا وافيا دقيقا ووضع اقتراحات لمنع تكرارها . وبعد ان درست الحالة وضعت تقريرا فميا قالت فيه اهم الاسباب التي تؤدي الى هذه الاضطرابات هي الاستياء العام في البلاد من جراء سياسة الحكومة . وقد قالت في هذا الصدد : « ونحن نعتقد اعتقاداً راسخا ان شعور الاستياء ، الذي يسود الاهالي العرب ، والناسي . عن عجزهم المتواصل عن نيل اي قسط من الحكم الذاتي ، يزيد في خطورة ومصعب ومشاكل الادارة المحلية ، وانه كان سبباً ساعد على وقوع الاضطرابات الاخيرة ، وهو عامل لا يمكن تجاهله عند البحث عن التدابير الواجب إتخاذها لاجتناب وقوع مثل هذه الاضطرابات في المستقبل ، لذلك تقتصر على القول انه من المؤكد تقريبا ان يوجه طلب لاستئناف المباحثات في موضوع الحكم الذاتي ، وان رفض مثل هذا الطلب يكون ظلالة دائمة الاثر »^(١)

ولما استلمت وزارة المستعمرات هذا التقرير مع تقرير الجبير هوب بمحبسون وضعت الحكومة الانكليزية الكتاب الابيض لعام ١٩٣٠ ، الذي نضفت فيه العرب بعض الانصاف الجزئي . ولكنها كما ذكرنا سابقا ندمت ونقضته ، وعذرنا فيما علمته ان الفئمة اليهودية « الغنوجة » لم ترض عنه

وفي سنة ١٩٣٥ ، اهم المندوب السامي لفلسطين ، السير آرثر واكهوب ، بانشاء مجلس تشريعي ، ففاوض بذلك وزارة المستعمرات فقبلت برأيه بعد ان رأت ضرورة وفائدة مثل هذا المجلس للبلاد . وكان مشروع هذا المجلس اوسع حرية من الدستور الذي اقترح عام ١٩٢٢ . فقد خفض عدد الموظفين من احد عشر عضواً الى خمسة اعضاء . ومن الاعضاء الثلاثة والعشرين الباقين كان المقرر ان يعين احد عشر عضواً تعييناً ،

(١) شو : ص : ١٨٢

يكون منهم سبعة من العرب واربعة من اليهود وان ينتخب الاثنا عشر عضواً الباقين
انتخاباً ، فيكون منهم ثلاثة من اليهود وتسعة من العرب . اما الرئيس فيكون بريطاني
يوثى به من خارج البلاد الفلسطينية .

وكان على هذا المجلس ان يقوم بالمهام التشريعية الاعتيادية بما في ذلك اقرار الميزانية ،
وكان له ان يناقش السلطة التنفيذية فيما يتعلق بالشؤون الادارية . وكانت القيود التي
قيد بها ما يأتي :

١ - لا يسمح بطرح اي قرار او تعديل اي قانون يكون من شأنه ان يضع
الانتداب الذي قبل به جلالة الملك موضع الريبة ، او يرمي الى الغائه او عدم اعتباره ،
او ان ينال من كرامة اية حكومة اجنبية مرتبطة بصلات ودية مع حكومة
جلالة الملك .

٢ - يكون للمندوب السامي بالاضافة الى حقه في الرفض ، صلاحية عرض اي
تدبير تشريعي على المجلس . فاذا لم يقره المجلس خلال المدة التي حددها المندوب ،
يجوز عندئذ لهذا المندوب ان يوصي بوضع ذلك التدبير موضع التنفيذ كقانون .

٣ - اذا لم يكن المجلس منعقداً وكان ثمة ضرورة ملحة ، فللمندوب السامي ان
يتمتع بصلاحيه التشريعي عن طريق اصدار قوانين .

٤ - اما تحديد جداول هجرة العمال فتظل منوطة بالمندوب السامي .

وما أعلن هذا المشروع حتى جابهه العرب بامعان وترو ، وبعد التداول والاختد
والهدد قبلته مبدئياً اكثريةهم الممثلة في أحزابهم على ان يحدث فيه بعض التبديل فتوسع
صلاحياتهم فيه ، ولكن اليهود اثاروا ضجة قوية عنيفة . قوله ، فحملوا عليه حملة شعواء ،
وهاجموه مهاجمات متتابعات متواليات ، واخذوا يلغون المحاضرات ويذيعون الخطب
ويجرون المقالات ويؤلفون الكتب للقضاء عليه والحيلولة دون تنفيذه وتطبيقه ،
واخذوا يدعون كعادتهم في الكذب والنفاق ادعاءات شتى وأكاذيب
مختلفة باطلة متهمين العرب بفلسطين بأنهم لا يهتمون بالسياسة وان الذين يثيرون هذه
الضجة حول المجلس التشريعي ويطالبون باقامة حكومة نيابية هم أفراد قلائل لا هم

لهم الا المناصب والكراسي ولا غاية لهم الا منافعهم الشخصية ومصالحهم الذاتية . . .
الى ما هنالك من باطل وأضاليل تكمن بها اليهود من اكتساب الرأي العام في البرلمان
البريطاني . وفي ٢٤ آذار في الجلسة المنعقدة في مجلس العموم حمل انصارهم من النواب
حملة شعواء على مشروع هذا المجلس التشريعي واخذوا يدعون ويتهمون عرب فلسطين
بانهم ليسوا اهلاً للحكم الذاتي ، وان الوقت لم يجن بعد لاقامة مجلس تشريعي ، وطلبوا
من الحكومة ان هي قامة بانشاء هذا المجلس أن يكون اليهود ممثلين فيه بنصف
الاعضاء على الأقل

وخشيت عندئذ حكومة بلديون تأب النواب عليها فعدلت عن مشروع تأسيس
المجلس التشريعي ، « واعيدت بذلك قصة الخضوع الخفير من الدولة الانكليزية
للنفوذ الصهيوني ، فترك المشروع الجديد ، على الرغم من انه كان نتيجة قرار الوزراء ،
وعلى الرغم من الوعد الذي اداه المندوب السامي بطلب من الحكومة الى لجنة
الانتدابات (١) .

وبعد ان اعلن المندوب السامي بان هذا المجلس سيؤلف رغم كل معارضة ولو
بتعيين الاعضاء عن الفريق الذي يرفض الاشتراك فيه ، عاد فأعلن بايعاز من حكومته
الى ممثلي الاحزاب العربية ان تأليف المجلس التشريعي يعتبر سياسةً عليا تحتاج السفر
الى لندن والمفاوضة بشأنها مع وزير المستعمرات راساً . ولما اشترط ممثلو الاحزاب مع
السفر الى لندن توسيع نطاق البحث مع وزير المستعمرات وجعلها تشمل المفاوضة في
الهجرة اليهودية وبيع الاراضي ، وافق الوزير على ذلك ، وبينما كان اعضاء الوفد العربي
الفلسطيني يعدون معداتهم تأهباً للسفر ، اندلعت نيران الثورة في البلاد ، فرأى اعضاء
الوفد حينئذ ان وجودهم في الوطن أجدى وانفع من السفر الى لندن فلم يسافر
ولكن ابنا « ساره » لم يكتفوا بالقاء الحكومة الانكليزية لهذا المجلس
التشريعي ولكنهم ارادوا الانتقام من المستر توماس ، وزير المستعمرات الذي دافع
عنه وابان ضرورته وحيوية تنفيذه ، فحيكوا حوله تهماً ملفقة ، ادت الى استقالته من
الوزارة ومجلس النواب ، فعينوا محله صديقهم المخلص الامين وخادم قضيتهم الحميم ، السيد

اورمسي غور والثورة تأكل الاخضر واليابس في الارض المقدسة . وهكذا ظهر للعالم بجلاء ووضوح ما بعدهما من جلاء ووضوح ان نفوذ الصهيونية دخل وتمكن في مجلس النواب البريطاني الذي لا يعمل فيما يتعلق بالسياسة النلسطينية الا لصالح الصهيونية وخيرها غير مكترث بحقوق العرب وكيانهم في هذه البلاد العربية *

وهنا يحق المرء ان يتساءل عن سبب رفض الصهيونيين لهذا المجلس التشريعي مع انهم كانوا قد قبلوا بمشروع عام ١٩٢٢ الذي يمنحهم مقاعد اقل مما منحهم هذا المشروع الاخير ؟

فالجواب ، هو ان الصهيونيين كانوا في بدو حركتهم يشكون في نجاح وطنهم الذي كان في طور التجربة ، فكانوا والحالة هذه يريدون رضا العرب عليهم والعمل معهم ولو مؤقتا ، بينما هم يكتنون قد علموا عن طريق التجارب والاختبار العملي اذا كان يقبض لمشروعهم النجاح ام الخذلان . ولكن في عام ١٩٣٥ كان وطنهم القومي قد خرج عن طور التجربة (١) بفضل الحكومة المنتدبة ٠٠٠ فأصبح عددهم يزيد عن الاربعمئة وخمسين الفاً . وكانت الوكالة اليهودية والمجلس الملي اليهودي قد وطدا مركزهما كلسان حال لليهودية العالمية بما فيها يهود فلسطين (٢) ، ورأوا من جهة ثانية ان الحكومة الانكليزية لا تجسر على مخالفتهم ، بل تسير حسب اهوتهم واغراضهم فشعروا عندئذ ان الوقت قدحان للكشف عن نواياهم واماطة القناع عن حقيقة اهدافهم ومقاصدهم ، وانه لا خوف عليهم ولا حرج انهم رفضوا الاشتراك في مجلس تشريعي يكون فيه العرب ممثلين باعضا اكثر منهم ، « وانهم لا يقبلون بجلس كهذا الا ان يكون أعضاؤه العرب واليهود متساوين في العدد (٣) » ،

وهذه الادعاءات الصهيونية ليست الا مماثلة مقصودة حتى يصبح اليهود اكثرية في البلاد ، وقد صرح الدكتور ويزمن ان المقصود من وعد بلقور هو احياء ارض فلسطين وإعطاؤها الى اليهود لكي تصبح يهودية كما ان انكلترا إنكليزية . وقد ذهب

(١) تقرير بيل : ص : ١٤٣

(٢) تقرير بيل : ص : ١٥٢

(٣) آربر بيل : ص : ٤٦

حزب الاصلاحيين الى ابعد من هذا بكثير ، فهم يطالبون بتوسيع الوطن القومي عن طريق استعمال القوة بحيث يشمل فلسطين وشرق الاردن ^(١) .

وعندما أدى الدكتور ويزمن شهادته امام اللجنة الملكية صرح : « ان اليهود قد عارضوا المجلس التشريعي لانه قبل اوانه ، ولأن العرب يستعملونه وسيلة لمرقلة توسع الوطن القومي ^(٢) » ، ٠٠٠ فتى يا ترى يجين انشاء مجلس تشريعي ؟ ٠٠٠ . عندما تصبح في البلاد اكثرية يهودية فتسود وجهة نظر اليهود كما صرح جابوتشكي ^(٣) » ؟ ٠٠٠ أم عندما تصبح فلسطين يهودية كما ان انكلترا انكليزية كما صرح بذلك زعيم الصهيونية ! بما لا شك فيه ولا أقل ريب ان اليهود لا يريدون ان يكون هناك اي مجلس تشريعي الا عندما يصبحون اكثرية في البلاد فيحكمونها بستار من الديمقراطية وعندئذ ومتى حل ذلك الوقت ، الذي لا ريب انه سيحل في وقت قريب ان ظلت الحكومة الانكليزية تجعل من سياستها مطية للبادي . والاعراض الصهيونية ، فباذا يا ترى تعتذر بريطانيا امام التاريخ عندئذ بنقض الواجبات التي يلقيها على عاتقها وعلى بلفور وصك الانتداب ؟ ٠٠٠ ألا تخاف لعنة التاريخ ؟ ٠٠٠ .

٢

الاستقلال الذاتي وعرب فلسطين

انتقلت الامة العربية ومن ضمنها فلسطين من الحكم العثماني الى نظام الانتداب بعد ما تقرر فصل سوريا والعراق وفلسطين عن الدولة العثمانية « لسؤ ادارتها » ، وذلك في القرار المتخذ في مؤتمر الصلح من بريطانيا وفرنسا وأيطاليا واميركا واليابان في ٣٠ يناير سنة ١٩١٩ ، وحسب هذا القرار كان من الطبيعي ان تنتقل البلدان التي فصلت عن تركيا « لسؤ ادارتها » الى وضعية اعسن من تلك الوضعية التي كانوا يرضخون لها فهل يا ترى راعت انكلترا هذه القاعدة فعملت على تحسين وضعية العرب السياسية في

(١) تقرير بيل : ص ١٥٨

(٢) تقرير شو : ص ١٤٤

(٣) (النايمس ٢٦ تشرين الثاني سنة ١٩٣١

فلسطين عما كانت عليه في أيام الدولة العثمانية ؟ أم هي حرمتها من حقوق كانت تتمتع بها في « سوء تلك الإدارة » ؟ هذا ما سوف نشرحه ومنه يتضح ان وضعية العرب السياسية في فلسطين هي أدنى بكثير مما كانت عليه أيام الدولة العثمانية .

اقد أننا في الكلام السابق انه لا يوجد اي نوع من الاستقلال الذاتي في فلسطين ، ولا اقل مجلساً يمثل الشعب العربي فيه « فالحكومة الموجودة هناك هي من نوع الحكومات القائمة في مستعمرات التاج وهي غير ملائمة لحكم العرب المثقفين ^(١) » ، فسياسة الحكومة الانكليزية في فلسطين تسير كما لو كانت الصهيونية تنفذ صك الانتداب بنفسها اذ انه لم ينفذ منه الا ما جاء في صالحها ؛ فقدة كنت من القضاء على اقامة حكومة نيابية ، وحالت دون اقامة مجلس تشريعي بسيط لا يمثل العرب حسب عددهم فحرم بذلك ابناء البلاد من حق سياسي هو من حقوقهم الاولية ، كانوا يتمتعون به قبل الانتداب البريطاني .

وعلى الرغم من ان عرب فلسطين ، حسب قول انكليترا نفسها ، ليسوا اقل رقياً وتقدماً من بقية الاقطار العربية الأخرى فانهم لا يزالون يحكمون بطريقة مباشرة بدون أقل تمثيل بينما ان الولايات العثمانية ومنها فلسطين كانت تتمتع قبل الحرب باستقلال داخلي ، « فالدستور العثماني الذي صدر عام ١٩٠٨ أثار آمالا جديدة في نفوس رعايا المملكة العثمانية ؛ ففي مختلف الولايات ، وفي سوريا وفلسطين على الأخص انتشرت حركة واسعة النطاق تجذب « اللاهركزية » بلغت في سنة ١٩١٢ حدّاً كان يخشى معه ان تصبح حركة انفصال خطيرة ، ورأت الحكومة العثمانية ان من الحكمة وضع قانون الولايات الموقت الذي تلقاه الاهالي بنوع خاص من الارتياح والآفة ، وقد جاء هذا القانون ليس كمنة سخية جادت بهسا عليهم الحكومة العثمانية ، بل اعترافاً عادلا بحقوقهم وامانيهم ^(٢) » ، « وقانون الولايات هذا ، عدل بقانون عثماني آخر صدر في ١٦ نيسان عام ١٩١٤ ، وكان من اثره بعد تعديله ، ان منحت ولايات المملكة العثمانية سلطة انشاء حكومات محلية مستقلة استقلالاً حقيقياً ^(٣) » ،

(١) تقرير بيل : صفحة : ٤٨٧

(٢) تقرير شو : ص : ١٤

(٣) راجع تقرير لجنة الحكومة المحلية الى المندوب في ٣ حزيران سنة ١٩٢٤

« وقد نجح عن الانقلاب الذي حدث سنة ١٩٠٨ انشاء برلمان عثماني مؤلف من مجلس اعيان ومجلس مبعوثان ، وكان المبعوثون ينتخبون من قبل الدوائر الانتخابية فيمثل كل مبعوث خمسين الفاً من الذكور ، وكان عدد المبعوثين المنتخبين من القطر المسمى الآن بفلسطين ستة اعضاء ^(١) ومما يجدر ذكره في هذا المقام ان نائب الرئيس في برلمان سنة ١٩٠٨ كان عضو القدس وهو يوسف ضيا باشا الخالدي : « والحقيقة التي لا ريب فيها هي ان الفلاح ايضاً كان يشعر ، اذا دفع ضريبة لا تتجاوز العشرة شلنات في السنة التي تحولها حق التصويت ، ان له رأياً في ادارة شؤون قريته ، ثم بصورة غير مباشرة في ادارة شؤون الولايات ، حتى السلطنة العثمانية نفسها ، عن طريق نظام الانتخاب الثانوي . وهذا المركز يختلف عن مركز البلاد الخالي حيث ان الحكم الذاتي الآن محصور في مناطق البلديات ، وحتى في تلك المناطق لا يباشر الا تحت رقابة شديدة ^(٢) .

وكان من ادعاءات الصهيونيين الباطلة في تضليلهم الرأي العام العربي للاحيولة دون ترقية الحكم الذاتي ان الفلاح الفلسطيني لا يهتم شخصياً بالشؤون السياسية وان الشعور السياسي الذين يظهر في القرى والمطالبة بتأسيس حكومة وطنية مسؤولة امام مجلس نيابي ليس سوى نتيجة لدعاية مصطنعة يقوم بها الأعمام العرب لاغراض شخصية

وبغية اظهار بطلان هذا الادعاء وفسادة نكتفي بما ذكرته لجنة شو في هذا الصدد فقد قالت « ادعي امامنا ان الفلاح العربي لا يهتم مطلقاً بالشؤون السياسية ، وان هذا الشعور العام الذي يمه عنده في كل قرية وفي اغلب انحاء البلاد بالهتاف وبعبارة « فليسقط وعد بلفور » وفي طلب تأسيس حكومة وطنية ليس الا نتيجة دعائية مصطنعة

« فالادعاء بان الفلاح الفلسطيني لا يهتم بالشؤون السياسية لم يؤيده اختبارنا في فلسطين ولا يستطيع من يتجول في البلاد كما تجولنا وسمع اصوات الهتاف التي قاطعت عبارات

(١) تقرير بيل : ص : ١٩٨

(٢) تقرير شو : ص : ١٦٨

كثيرة وردت في الخطب الذي القاها رؤساء القرى والشيخ ان يرتاب بان القرويين والفلاحين يهتمون اهتماما حقيقيا وشخصيا في نتائج سياسة الوطن القومي وفي مسألة ترقية مؤسسات الحكم الذاتي في فلسطين وفي فلسطين على الاقل اربع عشرة جريدة عربية ، وفي ذلك الفصل الطويل من السنة بعد الانتهاء من حراثة الاراضي ، يتناول الفلاحون البحث في الشؤون السياسية لعدم وجود شاغل آخر يشغلهم ، ويوجد ايضا في كل قرية تقريبا من يقرأ الجرائد في مجتمعات القرويين الاميين ، كما انه ليس من غير المعتاد ان تتناول بعض الخطب التي تلقى في المساجد يوم الجمعة الشؤون السياسية ، واننا نرى ان الفلاحين العرب يهتمون في الامور السياسية أكثر بكثير من اهالي اوربا^(١) ومن شاهد سير الاضراب الاخير او قرأ بعضا من اخباره التي كانت فذة وليس لها مثيل في التاريخ يعلم عمدا ان ابناء العروبة الفلسطينية كانوا متكئين كتلة واحدة متراسة الاجزاء مترابطة الاطراف والحلقات حول مثلهم الاعلى من حرية واستقلال واستخلاص البلاد من نير العبودية والاستعباد ، فيضجون بكل غال ونفيس في سبيل انقاذ بلادهم من الاستعمار وتخويرها من الاستعمار الانكليزي - الصهيوني . فالحماس بلغ اشده ففاق حد الوصف ، والتضحية التي قام بها هذا الشعب المسكين بلغت حدها الاعلى فلم يسبق لها مثيل في كل الادوار التي مرت على التاريخ ، فالفلاح الذي كان في حالة يرثى لها من الفقر المدقع كان يبيع كل ما تملكه يده لكي يتمكن من شراء بندقية يخرج بها الى الجبال فيحارب ويقاوم الذين يعملون على النيل من كرامة بلاده وابداده شعبه وتشيته فالوطنية التي اظهرها هذا الشعب الكبير في روحه ومبادئه ، المستميت في سبيل تحصيل حقوقه توجب الاحترام والاعتبار والاكبار والاجلال . فقد قام كرجل واحد فود للذود عن كيانه وحياضه ، وعاهد نفسه ان لا يذلل ويستكن للظلم والاستبداد ولو فني على بكرة ابنيه وعفت آتاره وامت اخباره ، وما يستوجب عجب كل شخص ما تدعيه الحكومة المنتدبة من حب للعدل والانصاف في وقت تقوم فيه بفلسطين باعمال اقل ما يقال فيها انها غير شريفة وغير انسانية

وليس لدينا ما يحملنا على الرب بان زعماء العرب اجمالا وهم يسمون لتحقيق

مطالبهم لانشاء حكومة ذاتية في البلاد ، كانوا مدفوعين بشعور وطني حقيقي ، وهكذا فليس بوسعنا ان نقبل الادعاء القائل بان زعماء العرب السياسيين قاموا بشعر دعاية واسعة حول المسألة الدستورية بغية اشباع ما ربههم الخاصة ، او تحقيقا لغاياتهم الشخصية^(١)

- ٣ -

- أعمال بريطانيا وعدم قانونيتها -

لقد برهننا في الفصول السابقة من الباب الثاني على عدم قانونية الاسس التي اتخذتها الحكومة الانكليزية قاعدة لسياستها الفلسطينية ، ولكن على الرغم من الحججة والبرهان فقد « عدت » الحكومة المنتدبة وأبت ان تفهم . . . ونحن حسماً للاستزاع والجدال فقد افترضنا حقوقيتها . . . فهل ياترى راعت انكلترا تلك الاسس على عدم قانونيتها فنفذتها بعدل وانصاف وبدون تعرض ومحاباة ؟ . . . ان من يطلع على مجرى السياسة البريطانية في فلسطين يقول بلا تردد ، ويكون قوله ثقة ، ان انكلترا خالفت مخالفة ظاهرة جلية تلك الاسس والمبادئ التي يجب ان تبني سياستها عليها وعليها وحدها . ولكي يكون ذلك واضحاً جلياً ، فاننا نقول :

اولاً - ان اعمال بريطانيا هي مخالفة روح الانتداب . فكلمة انتداب الذي تضمنها صك الانتداب على فلسطين ، تفرض وجود دولة منتدبة ودولة منتدب عليها ، حكومة منتدبة وحكومة منتدب عليها ، ولكن في فلسطين ليس من اثر هذه الدولة والحكومة الثانية . والانتداب يجب ان يضمن خير ورتي شعب القطر الانتدابي اما في فلسطين فقد ضمن تأخير وتشثيت الاهالي ، فقرهم وبؤسهم . . .

ثانياً - ان اعمال بريطانيا في هذه الناحية من نواحي سياستها في فلسطين ، تحالف وعد بغور . فهذا التصريح يلقي على عاتق الحكومة واجبين :

١ - العطف على انشاء الوطن القومي اليهودي . . .

٢ - ان لا يغير هذا الوطن القومي بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف

الغير اليهودية في فلسطين .

ولكن اذا داومت الحكومة على سياستها هذه الجائرة في تنفيذ ما رآه اليهود وتسخيرها لاهداف الصهيونية ، فان اليهود يصبحون اكثرية في القرب العاجل ويصبح العرب اقلية وهم اصحاب البلاد الشرعيين . وعندما يصبحون اقلية ، فاني لا افهم كيف يجوز عندئذ للحكومة المنتدبة ان تدعي انها صانت حقوق العرب المدنية بجعلهم اقلية بعد ما كانوا اكثرية .

ومتى اصبحوا اقلية اصبحت امورهم الدينية ، ومعاهدتهم ومعابدهم تحت رقابة الحكومة اليهودية التي تستطيع آتئذ ان تنفذ آمنتها الكبرى ، وهي بناء هيكلها السلياني في مكان المسجد الاقصى الشريف ، ولا اعلم كيف تقدر انكلمترا بعد ذلك ان تدعي وتقول انها حافظت على حقوق العرب الدينية ؟ . . .

ثالثاً - ان ما قامت به بريطانيا في هذا الصدد يخالف صك الانتداب نفسه . فمواد هذا الصك تبحث كلها في واجبات حكومة فلسطين وعلاقتها بالحكومة الانكليزية ، ولكن حكومة فلسطين هذه لم تولد بعد ، فالحكومة الانكليزية قائمة اليوم مقام الحكومة المنتدبة والحكومة المنتدب عليها معاً . وترقية معاهد الحكم الذاتي مبدأ اساسي في صك الانتداب وبدونه لا تكون البلاد تدار حسب نظام الانتداب . ولكن على الرغم من صراحة صك الانتداب في هذه الناحية فالحكومة البريطانية لم تحكم فلسطين بموجب المبادئ التي نص عليها ، بل حكمتها حكماً مباشراً منذ الاحتلال حتى يومنا هذا ، فلم تراع حق الشعب في اشراكه على الاقل بالتشريع والادارة والحكم . وكل ما فعلته أنها عينت موظفين في الوظائف الدنيا ينفذون ما يتلقونه منها من أوامر .

وفلسطين ليس فيها من مؤسسة عربية رسمية توازي اقل ما لليهود من مؤسسات ، فيقدر العرب بواسطتها من ابداء رأيهم واطماع صوتهم في كيفية سير الحكم في بلادهم . فالمنذوب السامي بفلسطين يجمع بين الحكومتين السياسيتين ، فهو يمثل من جهة الحكومة المنتدبة ، وهو من جهة ثانية يحكم البلاد حكماً مباشراً بمساعدة مجلس تنفيذي مؤلف من كبار الموظفين الانكليز . « ومن الطبيعي ان هذا النوع من

الحكم غير ملائم العرب الذين يصلحون لحكم انفسهم بانفسهم^(١) ، ولا يوصل الى الغاية التي من اجلها وضع الانتداب على فلسطين ، وهي جعل عرب البلاد قادرين على حكم انفسهم بانفسهم ، اذ انه لا يمكن الوصول بالشعب الى هذه الغاية دون اشتراكه اشتراكاً فعلياً في الادارة والحكم .

« وفي هذه الحالة ، اذا ظلت السياسة الانكليزية سائرة على هذا الاساس فان الالتزامات العامة التي ينطوي عليها كل انتداب والتي تقضي بتمكين للشعب المؤتمنة عليه الدولة المنتدبة مع الزمن من حكم نفسه بنفسه لا تكون قد نفذت^(٢) .

ولكن الدولة الانكليزية تعتذر على مخالفتها لمبادئ الانتداب فتقول : « من العبث ان يصر الزعماء العرب على مطالبهم بشكل من الحكم الدستوري يجعل في حكم المستحيل على حكومة جلالته ان تقوم اوفى قيام بالالتزام المزدوج المعطى للشعب اليهودي من جهة والسكان فلسطين من غير اليهود من جهة ثانية^(٣) وهكذا فهي تقول انه ليس من الممكن انشاء حكومة نيابية يمثل فيها العرب حسب عددهم على اساس ديمقراطي لانهم يصبحون اكثرية فيجولون عندئذ دون انشاء الوطن القومي والانكى من هذا انها تريد ان يقبل العرب بهذا المذر الذي لا يقبل به المجازين والحكومة الانكليزية باستمرارها على هذه المواربة السياسية ، فانه سيأتي يوم ، وعل ذلك اليوم قريب ، تعلن فيه الصهيونية للعالم اجمع انها قد اصبحت اكثرية في البلاد الفلسطينية . فهل ياترى تعتقد الحكومة المنتدبة انها تكون قد قامت بواجبها تجاه العرب ؟ ٠٠٠ وهل تظن انك لترا انها تكون قد نفذت واجباتها الانتدابية عندما يحل ذلك الوقت ؟ ٠٠٠ وهل يرضى ياترى العالم العربي بامر ان تقوم عندئذ في فلسطين حكومة نيابية تجعل البلاد يهودية كما ان انك لترا انكليزية ؟ ٠٠٠ ومن جهة ، فاحكام تصريح بلغور لا ترمي الى تحويل فلسطين بروتها الى وطن

(١) - تقرير بيل . ص : ٣٧٣

(٢) تقرير بيل : صفحة ٤٧٣

(٣) تقرير بيل : ص ١٠٢

قومي لليهود بل الى انشاء وطن قومي لليهود بفلسطين^(١) وهذا الوطن قد تم انشاؤه من زمن بعيد واصبح له كل مميزات القومية الحديثة^(٢) فيجب والحالة هذه ان تقف الحكومة الانكليزية عن تلك السياسة العاشمة التي تتبعها بحق العرب فتمنحهم حكومة نيابية لان واجبا تجاه اليهود قد اكملته على احسن وجه ممكن .

والانتداب نظام محدود ، الحد الذي يجب ان ينتهي عنده هو ان يصبح الشعب المنتدب عليه قادراً على قيادة نفسه بنفسه ، وليس في امكان الحكومة المنتدبة تدريب الشعب تدريباً سياسياً يجعله قادراً على حكم نفسه بنفسه اذا لم تسلمه وتضع بين يديه زمام الامور تحت اشرافها وارشادها . ولكن انكلترا في فلسطين ابتعدت كثيراً عن مبدأ الانتداب ، واسترسلت في خطتها المخالفة اصك الانتداب ، حتى انه اصبح من المستحيل عليها القيام بواجبها كدولة منتدبة . فسياستها تدل على ان مدة الانتداب ليست بمحدودة ، لان الشعب ان يصل الى الهدف الذي من اجله وضع الانتداب اذا ظلت الحكومة متبعة هذه السياسة .

« ان غلطتها لا يمكن تلافيتها واصلاحها ان هي مكنت اليهود ان يصبحوا اكثرية في البلاد العربية الفلسطينية اذ يصبح من المستحيل لديها القيام بواجبات صك الانتداب التي اخلت بها ونقضتها

وشيء طبيعي ان عصبة الامم لم ترد هذه النتيجة ولا هذه السياسة من انتداب الدولة البريطانية على الاراضي المقدسة ، فهمة الحكومة المنتدبة مهمة مقدسة في عنق المدنية » انني اضحك من هذه المدنية . . . » وتقتصر على تدريب الشعب على الحياة السياسة المستقلة . ولكن يظهر ان انكلترا تناست وتجاهلت هذه الحقيقة ! . . . يظهر ان انكلترا في واد - وهذه الحقيقة في واد . . .

فجرمان العرب وهم الاكثرية الساحقة في فلسطين من ابداء رأيهم في سير الحكومة ليس فيه شيء من العدالة التي تدعيها انكلترا . . . وهكذا فالحالة في البلاد هي ان الاكثرية الكبيرة من الاهالي لا تجد لها مرجعاً معترف به للاتصال

(١) الكتاب الايض لعام ١٩٢٢

(٢) راجع تقرير بيل : ص ٦٢ - ٦٧

بالادارة ، بينما ان اقلية من شعب آخرها علاقات متينة ورحيمة معها ، والحكومة
 مباشرة لهذه العلاقات توجه النظر الى مصالح تلك الاقلية .^(١) فالمدادى . الديمقراطية
 وعهود بريطانيا ونظام الانتداب وصكه ووعده بلفور يوجب على الحكومة الانكليزية
 ان تراعي اقل مراعاة اليهود والمعاهدات ، انشاء حكومة نيابية في فلسطين . وان
 الامن يكون مفقوداً والسلام ضائعاً في الديار العربية الفلسطينية ما دامت الحكومة
 المنتدبة تسيّر وراء سياسة صهيونية مجتة . فعلى السياسة الانكليزية في فلسطين ان هي
 ارادت صداقة العالم العربي والعالم الاسلامي ان تؤمن السكان العرب على كياناتهم
 فتعيد اليهم حقوقهم وذلك بتأسيس حكومة ديمقراطية وطنية مسؤولة امام مجلس
 نيابي يمثل كافة اهالي فلسطين . . .

ونحن الان ، وقد اخذت البلاد العربية المنتدب عليها استقلالها واسترجعت حريتها ، فانه
 نساأل الدولة المنتدبة على فلسطين اذا آن الاوان لاخواننا عرب هذه البلاد ان يأخذوا
 حريتهم ويسترجعوا حقوقهم المضمومة ، وهم ليسوا اقل رقياً واستعداداً للوقوف وحدهم من
 اخوانهم عرب لبنان وسوريا ومصر والعراق كما اكدت هي نفسها ذلك مراراً عديدة ؟
 اننا نساألها اذا كانت تريد ان تعلن موقفها تجاه القضية الفلسطينية وتهزز بوضوح
 اهدافها ونواياها ، اننا نساألها اذا كانت تريد ان تخرج من « الظلام » وتحدد سياستها
 مجردة من حماة الغموض والابهام التي تتخبط فيها ، اننا نساألها بل نطالبها بشدة ان تقرر
 موقفها وتتخلص من هذه الموارد الموقف لا يحتمل تسويةاً ومماطلة

اننا نساألها اذا كانت تريد ان تتبعد عن السياسة الرجعية القديمة وتتخلص من
 العنينة الماضية فنطبق مبادئ الانتداب الصحيحة باقامة حكومة وطنية مستقلة
 ينتخبها اهالي فلسطين كافة من عرب ويهود تبعاً لانظمة التمثيل النيابي والديمقراطية الحقة ؟
 اننا نساألها اذا كان قد حان الوقت لان يأخذ العدل مجراه فتترك سياستها الصهيونية
 المستبدة الغاشمة تجاه اخواننا في فلسطين وتنبع سياسة عادلة منصفة ، فتربح بذلك صداقة
 العرب ووفاءهم المشهور بدل حقدهم وبغضهم المشروع ؟ أما ان لم تنجح هذه الوسائل
 فعندنا ذرائع تعرفها انكلمترا حتى المعرفة . . .

الباب الثالث

الفصل الثاني

الادارة

قد جاء في المادة الثالثة من صك الانتداب انه : « يترتب على الدولة المنتدبة ان تعمل على تشجيع الاستقلال المحلي على قدر ما تسمح به الظروف » .

فما هو مبلغ ذلك الاستقلال المحلي الذي بلغته فلسطين في ظل انتداب بريطانيا ؟ وهل يا ترى شجعت الحكومة المنتدبة هذا النوع من الاستقلال ، ام حاربتة وقاومته ؟ وما هي الاعمال التي قامت بها بريطانيا في هذا الصدد ؟ هذا ما سوف نحاول ان نشرحه ونبينه فيما يلي فيوضح منه للقارى ان الادلة الانكليزية لا تنظر الى الامور الا بمنظار صهيوني ، وانها استخلصت ما كان للعرب من حقوق اكبر تسهل لليهود الوصول الى ما يبتغون من حقوق

- ١ -

تقسيم الادارة

ان من يطالع على انظمة الادارة وقوانينها في الحكومة الفلسطينية يعلم علماً اكيداً ان هدف الحكومة البريطانية لا يتعدى امراً واحداً لا غير وهو ان تسعى سعياً فعالاً قويا بكل وسيلة ممكنة مهما كانت حقيرة وغير مشروعة لابعاد العرب وحرمانهم من كل المراكز الادارية الاولية » وذلك لتسهيل غزو الوطن القومي ووضع العرب في حالة لا يستطيعون معها اقل الدفاع عن مصالحهم التي تدوب امام المارب الصهيونية الاستعمارية فليس في فلسطين من يرجع او مؤسسة رسمية يقدر بها الاهالي ان يسمعوا صوتهم فيقاضون الحكومة على ظلم خفهم او حيف حاق بهم وليس لهم اقل حق معترف به بالاعتراض

على القوانين التي تثقل كاهل الشعب باضرائب وتقيدهم بقيود شتى وتشل حركتهم عن العمل الناجع المفيد ، وهذه الحالة التي لا يوجد فيها مرجع اداري للتظلم لا يمكن تسميتها بغير سياسة ارهاقية من الدولة البريطانية تجاه العروبة الفلسطينية بغية اضمحلالها واندثارها والحلقة الاولى من هذه الادارة هي المندوب السامي . فديكتاتور فلسطين وامبراطورها الغير متوج هو هذا المندوب الذي ينعم بسלטان واسع كبير ويتمتع بنفوذ رحب عظيم يعادل نفوذ هتلر وموسوليني وسليمان اشرف القرون الوسطى ، الامراء الاقطاعيين . فهو رأس الادارة وزعيمها الاول ، هو الحاكم الاعلى والمسيطر الاعظم ، هو القائد العام والمنفذ الاكبر ، عنه يصدر التهرير ومنه تنبع القوانين ، به ينتظم كل حكم ونظام ، واليه ترجع الناس فتحط عند اقدامه نصابها وامورها .

وله بموجب دستور فلسطين « العادل » ان يقسم البلاد ويجزئها ، يبعثها ويقطعها بتوافق وزير المستعمرات اخطير الى ادارات ومقاطعات ، اقصية ونواح ادارية ويضع لها ما يشاء من حدود واسماء على الاسلوب الذي يوافقه ويناسبه وعلى النمط الذي يرقأه ويجلو في ناظره وله ان يتصرف كيفما شاء في الاراضي العمومية وما يتعلق بها ، وبجميع المناجم والمعادن على اختلاف اشكالها وانواعها واوصافها سواء كانت موجودة تحت الارض او فوقها ، تحت الماء او على سطحها ، وسواء كان ذلك الماء مجراً او نهراً ، جدولاً او ساقية ، وهذه المعادن والاراضي يحق له ان يهبها وان يؤجرها وان يسمح باسئالها موقتاً بالشرط التي يرضاها ويرقأها او يشاؤها وبأجرها .

اما من جهة التوظيف والوظائف فله ان يعين من يشاء ويريد وله ان يحتفظ بهؤلاء الموظفين او ان يستغني عنهم وفقاً لاجراضه وما ربه . وله الحق ان يخفص الغرامات او يتنازل عنها كما انه يقدر ان يعفو عن اي مجرم قبل الحكم عليه او بعده ، وان يبعد من يشاء من المحكوم عليهم او المشبوهين من الذين يعتقد ان في وجودهم خطراً على الامن العام ، الى المكان الذي يريده من املاك جلالة الملك التي هي خارج المملكة المتحدة الانكليزية .

وله سلطة كاملة يقدر بها ان يحور مبادئ دستور فلسطين وان يلغياها اذا شاء وان يزيد عليها ان اراد ان يزيد .

ويساعد المنسوب السامي في ديكتاتوريته المطلقة مجلسان ، مجلس تنفيذي ومجلس استشاري . ويتألف الاول من السكرتير العام ، والنائب العام ، ومدير المالية ويتألف الثاني من هؤلاء ، ومن معظم رؤساء الدوائر الانكليزية .

ومما يجب ملاحظته في هذا الصدد هو « ان هذين المجلسين ليس لهما اقل سلطة على المنسوب السامي ، وليس لهما الا حق المساعدة وابداء المشورة ^(١) »

والحلقة الثانية من هذه الادارة المباركة هي دائرة (السكرتيرية) التي يرأسها السكرتير العام . وهذا الموظف هو المرجع الاعلى بعد المنسوب السامي لجميع موظفي حكومة فلسطين ، الذين عليهم ان يتصلوا به ويتلقوا التعليمات عنه في كل ما يتعلق بشؤون دوائره . اما واجبه تجاه المنسوب السامي فينحصر في ابداء المشورة والنصيحة للمنسوب في المشاكل والاعمال الحكومية والاور ذات الاهمية التي تتعلق بالاشخاص والطوائف المختلفة . فهو الموظف الاداري الاعلى ، ودائرته تشرف على اعمال بقية الدوائر ^(٢) وهو في الوقت نفسه الصلة الوحيدة والواسطة التي لا ثانية لها بين هذه الدوائر والمنسوب السامي مما يجعل له ميزة « خصوصية » . . . في هذه الحكومة الفلسطينية . . . وهذا النظام الذي يقضي بجعل موظف واحد « اي السكرتير العام » الذي قد لا تكون له خبرة سابقة في البلاد ، واسطة الاتصال الوحيد بالمنسوب السامي ، هو نظام غير مرض سواء كان ذلك من وجهة نظر الجمهور ام رؤساء الدوائر المختلفة ام الموظفين الذين يخضعون في الالوية ^(٣) ومما يزيد الطين بلة في نفوذ هذه السكرتارية ان موظفيها ليس لهم خبرة في الاعمال الادارية ، هذه الخبرة التي ان لم تتوفر في موظفي اية سكرتارية فانها تجنح الى ان تصبح في حالة عزلة لا اتصال لها بنجاقات الادارة ^(٤) والانكسار من هذا انها في خطتها في التوظيف تنبذ دائماً الموظفين العرب فلا توظفهم الا في الوظائف الدنيا ^(٥) . . .

(١) تقرير بيل : ص ٨

(٢) تقرير بيل : ص ٢١١

(٣) تقرير بيل : ص ٢١٢

(٤) تقرير بيل : ص ٢١١

(٥) راجع بيل : ص ٦٣٦

« واخيراً نود أن نؤكد ضرورة تعيين موظفي السكرتارية من الذين سبق لهم أن خدموا في الالوية وأصبحوا يعرفون الشعب ولغته ^(١) »

والحلقة الثالثة من هذه الإدارة هي تقسيم فلسطين، فالأرض المقدسة تقسم ادارياً الى اربعة الوية : اللواء الجنوبي ومركزه يافا - تل أبيب . اللواء الثاني لواء القدس ومركزه مدينة القدس . اللواء الثالث الشمالي ومركزه حيفا . اللواء الرابع لواء الجليل ومركزه الناصرة . وهذه الالوية الاربعة تقسم ايضاً الى ثمانية عشر قضاءً . يحمل كل منها اسم المدينة المركزية فيه . ويتولى ادارة كل لواء من هذه الالوية حاكم بريطاني يطلق عليه اسم مندوب اللواء ويساعده في مهمته موظف انكليزي يُدعى بمساعد حاكم اللواء ، ثم بعض الموظفين العرب واليهود . ووظيفة هؤلاء الحكام البريطانيين هي المحافظة على النظام وجباية الضرائب واصدار التعليمات للسلطات المحلية .

أما السلطات الادارية والقضائية فانهم ينعمون بالقسم الوافي الكثير منها . فليس من سلطة ل احد عليهم الا المندوب السامي ، وهم الذين يفرضون الغرامات ، عمال بقانون العقوبات المشترك ، على القرى العربية اذا وقع جرم ما في اراضيها من قبل يد مجرولة غير معلومة ، فيعاقبون على الشبهة والشك كما حدث في سنة ١٩٢٠ عندما هجم اناس مجبولون على مستعمرة يهودية فاتفقوا قسماً من مزرعاتها ؛ فقد وضعوا غرامة قدرها ستة آلاف جينياً على عرب طولكرم لانهم اشتبهوا بأن المهاجمين كانوا من سكانها ، وبما أنهم لم يستطيعوا أن يدفعوا هذه الغرامة فقد حصلت الحكومة بحجز الغلال وبدون اقل عدل او رحمة . ووفقاً للحق الذي يخولهم اياه قانون منع الجرائم فانهم يقدرون عند الاشتباه بأي شخص ما من الممكن ان يكون خطراً على الامن العام ان يعاقبوا هذا الشخص العقاب الذي يشاؤره ويريدوه ^(٢) كما حصل في حادث السطو على سيارة المطران الانكليزي ، فانهم شنقوا عرباً اتضح بعد شنقهم أنهم ابرياء . وما قتلهم الا كون بريطانيا في فلسطين وقد تعدت جميع الحقوق الانسانية والمبادئ المنصفة العادلة ...

(١) تقرير بيل : ص : ٢١٦

(٢) رحم الله ايا مسلم الخرساني ...

- ٢ -

التعليم

كلنا يعلم مبلغ أهمية التعليم في بنیان الامم وتشيد القوميات الصحيحة المتينة. فمن دون علم راق صحيح لا تقدر أمة من الامم ان تحافظ على كيانها من الانهيار والتهدم وعلى حياضها من الأخطاط والتبعثر ، فهو الطريق المؤدية الى نشر الافكار الجديدة ، وهو الوسيلة التي بها يمكن بعث الروح الحرة الاستقلالية ، التي يتوقف نؤها وازدهارها على درجة رقي الثقافة وصلاح التربية واستقامتها. ولكن انكلا ترا في حكمها لفلسطين عمدت الى قتل كل حركة فكرية وخنق الحركة التعليمية مخالفة بذلك مخالفة ظاهرة الواجبات التي تلقيا على عاتقها المبادئ الانتدابية ، ومستخلصة من العروبة الفلسطينية حقوقاً في نظام التعليم كانت تتمتع بها في زمن الدولة التركية ؛ أما المرمى الذي ترمي اليه من وضع العرب في بؤرة من الجهل والامية فهو تسهيل حكمها للبلاد وعدم عرقلة نمو الوطن القومي وإنشائه .

فالحكومة الانكليزية تتوخى غاية واحدة رئيسية من وراء سياستها الفلسطينية وهي وضع البلاد في اجوال سياسية وإدارية واقتصادية من شأنها أن تساعد على إنشاء الوطن القومي اليهودي . ولهذا فهي استلمت زمام التعليم عند العرب فوضعت بأساليب إما ان تساعد على تكييف العرب لتلك الحالات التي أتينا على ذكرها وإما أنه لا غاية معينة منها بحيث لا تعارض مع اهداف السياسة المتبعة .

فقد كان التحصيل الابتدائي اجباريا في الحكومة العثمانية وذلك بموجب المادة ١١٤ من قانون المعارف العثماني ، ولكن بريطانيا في فلسطين قد رفعت هذه الاجبارية فاصح العدد الاكبر من الاطفال محروم من مقاعد في المدارس الابتدائية وأصبح عدد الاميين في البلاد ٨٥ بالمئة^(١) ونسبة المتعلمين بين الذكور منخفضة ، وبين النساء منخفضة جداً

(١) راجع تقرير سبسون : من : ٦٤ - ٦٥

اذ ان واحدة فقط في الثلاثين بينهن ، تعرف القراءة والكتابة ^(٢) ولعل اعظم ظاهرة
 مجحفة بحق العرب في هذا الصدد هي عدم اشرافهم على معارفهم التي يشرف عليها
 مدير ونائب مدير وضابط اعلى ، ومراقب للتعليم الفني ، وكل هؤلاء بريطانيون ،
 وذلك بخلاف اليهود الذين تُدار مدارسهم رأساً من قبل جمعية «العادسا لومي» ونتيجة
 لهذه الرقابة وهذا الاشراف أصبح العرب لا يقدرّون ان يقرأوا حتى تقرير مدير المعارف
 عن معارفهم بلغتهم . فالانكليز هم الذين يضعون برامج التعليم والكتب المدرسية
 للعرب ، فلا يستعينون على الاقل بأبناء العرب الذين حصلوا علومهم في الخارج . أما
 البرامج التي يقومون بها فليس لها من غاية معينة بما يتعلق بالثقافة العربية ولا في العرب .
 وذلك بخلاف التعليم عند اليهود الذي يقوم على اساس خلق الصهيونية وتشجيع الثقافة
 العبرية . وهم في رقابتهم هذه يعارضون كل صلات ثقافية مع العالم العربي ويسمحون
 لمدير المعارف بطرد كل معلم ينشر تعاليم من النوع الغير الامين ، وهذا «الغير الامين»
 معناه ، على ما اضن ، كل شيء يناقض السياسة الانكليزية المبرغة بالصيغة
 الصهيونية

ولم يكف الانكليز بوضع برامج التعليم بأنفسهم ، بل إنهم حاولوا دون انتشار
 المدارس فخنقوا كل حركة ثقافية في مهدها . فعدد القرى العربية تبلغ ٨٠٠ قرية
 ولكن ٥١٧ قرية منها لا يوجد مدارس فيها لا للذكور ولا للاناث ^(٣) والحكومة
 منذ الاحتلال حتى اليوم لم تقم بنفقات كافية لبناء أية مدرسة في البلاد . فعدد العرب في
 سن التعليم - « وذلك سنة ١٩٣٥ » - ٢٣٣٦٣٤ ، ولكن لا يوجد منهم في المدارس
 الحكومية والغير حكومية إلا ٦٩ . ٦٤ ، وذلك لعدم وجود مدارس تأوي الباقين .
 وليس هذا ناتج عن عدم رغبة الاهالي ، ولكنه نتيجة اهمال الحكومة لهذه
 النقطة الحيوية ، فقد جاء في تقرير المعارف لعام ١٩٣٥ انه لم يقبل غير ٥٩ بالمئة من
 طلبات الالتحاق بالمدارس ورفض ٤١ بالمئة . « فتعليم العرب يتوقف على ابنا العرب

(٢) راجع سعيد حماده : النظام الاقتصادي في فلسطين ص : ٢٥

(٣) سترونوفسكي : الانتداب لفلسطين : ص ٣٩

انفسهم ، اذ هم الذين يدفعون من جيوبهم الخاصة لفتح مدارس غير حكومية بغية تعليم نشأهم العربي^(١)

والمدارس الموجودة في فلسطين لا تملك من العلم الا اسمه اذ ان المدرسة عبارة عن غرفة واحدة فيها اربعة صفوف وعدد تلامذتها من ٥٠ الى ٧٠ تلميذاً ، وليس لهم غير معلم واحد لا رقابة عليه ولا معونة او ارشاد يقدم اليه . وهذا التعليم في القرى اولى جداً لدرجة يخشى على من يلتحق بمدارس القرى ان يعود الى الامية حين يخرج منها . فقد جاء في تقرير المعارف بهذا الخصوص أن ٢٠ - ٢٥ بالمئة من تلامذة مدارس القرى لا بقراون ابداً بعد ترك المدارس . ومن جهة ثانية « فان المدارس التي يصرف عليها العرب من جيوبهم الخاصة هي اكثر من المدارس الحكومية^(٢) » ، « فيينا أن في انكلترا يصرف سنوياً ما يزيد عن ١٢ ليرة انكليزية على كل تلميذ في المدارس الابتدائية ، فان معدل ما يصرف على كل تلميذ في المدارس الابتدائية الفلسطينية ٥ ليرات فقط^(٣) » هذه نبذة من موقف الحكومة البريطانية تجاه التعليم في فلسطين ، وهي على الرغم من توصي لجنة بيل عام ١٩٣٧ بزيادة الاعتمادات المخصصة لتعليم العرب ، وبخاصة المدارس الزراعية والثانوية في القرى ، لان النصيب الذي يستحقونه من الخزينة العامة لهذه الغاية يجب ان يعتبر في المرتبة الثانية من الاهمية بعد الاعتمادات المخصصة للامن العام ، فانها ظلت تسير الى يومنا هذا على تلك السياسة الغير عادلة .

- ٣ -

الامن العام

إنّ الأمن العام في فلسطين يستندف دماء الخزينة ويتطلب القسم الاكبر من ميزانيتها ليحافظ على « العزة الانكليزية » و « الكرامة السكسونية » وسبب ذلك تضارب السياسة الانكليزية التي تأبى إلا جعل فلسطين دولة يهودية صهيونية مع

(١) ستونوفسكي : الانتداب لفلسطين : ص ٢٥٨

(٢) ستونوفسكي : الانتداب لفلسطين : ص ٢٦٣

(٣) ستونوفسكي : الانتداب لفلسطين : ص ٢٥٩

أمانى العرب القومية ووطنيتهم الابية التي لا تتنازل عن الديار الفلسطينية ما دام يوجد في الشرق شي يسمى بالعرب والعروبة . فالدولة الانكليزية تريد إنشاء وطن قومي لليهود والعرب يأبون عليها ذلك ، فنقع من جراء ذلك التنافر والتنافس بين الانتداب الانكليزي وظلمه والحق العربي وعدله اضطرابات وثورات تجارب فيها الحكومة أبناء العروبة بمال هذه الاخيرة وسلاحها لانها هي المستولية على ادارة الامة المسيطرة على إنتاج البلاد ومقدراتها « فقد كانت نفقات الامن العام سنة ١٩٣٦ ، ٦٢٣ ، ٢٢٣ جنياً من واردات الحكومة التي بلغت في تلك السنة ٩٥٣ ، ٦٣٩ ، جنياً » (١) فتأمل ايها القاري . ٠٠٠٠ ولكن على الرغم من الزيادة الكبرى في نفقات الامن لتقويته وتعزيزه ، فقد ظل العرب يطالبون بشدة وعنف ، بدون اقل خوف أو وجل بحقهم المهضومة بسياسة الحكومة الصهيونية ، ولا عجب في ذلك فالعرب لم يتعودوا أبداً الخوف من اية قوة على وجه الارض بالمطالبة بحقهم ، لم يتعودوا قط أن يتراجعوا أمام الاجنبي . بها كانت جبروته وصولته وطيغانه . فقد كانوا ولا يزالون أبداً ودائماً مستعدين تمام الاستعداد أن يهزقوا دمائهم في سبيل الزود عن كيانهم وحريتهم واستقلالهم .

وكانت الحكومة على اثر كل ثورة او اضطراب تريد في قوى البوليس حتى اصبح في ابتداء ثورة سنة ١٩٣٦ يعد الفبوليساً من الفلسطينيين يعملون في الوظائف الدنيا تحت قيادة ورئاسة سبعائة بوليساً من الانكليز . وهذا عدى الحفراء والحراس والبوليس اليهودي .

أما معاملة الانكليز للعرب في دوائر الامن العام فإنها تظهر بوضوح وجلاء ما بعدهما من وضوح وجلاء . تلك الوضعية المخزنة والحالة الموجعة المؤلمة التي يقاسمها العرب من جراء تلك السياسة الصهيونية المستبدة الظالمة . واليك بيان ذلك يا اخي العربي في أربع فقرات متواليات :

(الاولى) - سيطرة الانكليز على الادارة . لقد قلنا سابقاً ان فلسطين تقسم إلى أربعة اوية ، ففي كل لواء من هذه الالوية يتولى إدارة البوليس مدير انكليزي يساعده عدد من الضباط العرب واليهود أما في المراكز الاخرى الصغيرة فلا يوجد ضباط

من العرب لان الذي يتولى ادارتها هم ضباط من الانكليز لهم الكلمة النافذة العليا في كل ما يتعلق بالامن ودوائره ، ويتولى ادارة هذه الدوائر كلها مدير البوليس العام الانكليزي ومركزه القدس ، ويساعده في عمله عدد من الضباط الانكليز فقط .

(الثانية) - احتقار الانكليز للعرب . ولا يقتصر الامر بالانكليز على تمتعهم بالمراكز الادارية في دوائر الامن العام ، بل ينهم يعاملون البوليس العربي معاملة سيئة ويحتقرونه ويذرونه اذراءً أ موجعاً مؤلماً . فانهم كلما اشاروا إلى عربي بترك مكانه وتنفيذ أمر يقولون « اذهب يا عربي . . . » وفي هذه العبارة الكفاية لما يكنه الانكليز من احتقار للعرب وازدراء للعروبة . ومن الوجهة الثانية ، فان الفرق بين الاجور التي يتناولها البوليس الانكليزي والبوليس العربي عظيم جداً . فذلك يتقاضى راتباً شهرياً ستة عشر جنياً ، وهذا يتناول ستة جنيات فقط . وهذا عدا العلاوات المتعددة التي تأتيه ، وعداد تلك المعاملة الممتازة التي يعامل بها بتجيز سكاناته بكثير من اسباب الراحة والتسلية كالبلياردو والرايدر وتقديم كل ما يلزمه من ماكل وملبس وسكن . وكل هذا من « جيب » عرب فلسطين ، لان الحكومة تدفع ذلك من واردات البلاد ومنتجاتها التي تسيطر عليها وتتصرف بها كيفما تشاء . وتريد .

ومما يجب ذكره في هذا الصدد ان رجال البوليس العربي في مدينة القدس وماجاورها لم يطبقوا صبراً على استماع مثل هذه الاقوال البذيئة والاهانات المتتابعة الدنيئة تصدر عن رجال الامن ذوي التربية « الانكليزية » والثقافة السكونية . . . فعمدوا اجتماعاً في ٣١ ايار سنة ١٣٣٦ في قشلاق البوليس في القدس وطلبوا طلبات معينة من الحكومة المنتدبة اجيب معظمها وكان في مقدمة تلك الطلبات قرار يقضي بأمر البوليس البريطاني بأن يازم احترام البوليس العربي والتورع عن التفوه بكلمات بذيئة مبيجة للعواطف والاحساس . « وهذه الوضعية الشاذة للبوليس الفلسطيني كانت سبباً في استقالة ٦٠ بالمئة من افراده في عام ١٩٢٠ - ١٩٢١ ^(١) » .

(الثالثة) . محاربة القومية العربية بهدم لغتها ، لم تكتف الحكومة بتلك الاعمال التي تقوم بها في دوائر الامن العام ، بل اخذت في مقاومة اللغة العربية ومحاربتها تهدم

بذلك الرابطة المتينة والعروة القوية الوثقى التي تربط ابنا فلسطين ببقية الامة العربية .
 فقد كان سجل كل دائرة من دوائر البوليس يكتب باللغة العربية لبضع سنوات من بدء
 الاحتلال الانكليزي . ولكن ما لبثت الحكومة المنتدبة ان ثبتت اقدامها في اراضي
 فلسطين حتى اصدرت امراً يقضي بالاقتصار على اللغة الانكليزية في تدوين كل ما يجب
 تدوينه في هذه السجلات . وكانت نشرة البوليس الاسبوعية التي تصدر من رئاسة
 البوليس والتي تحتوي على الانظمة والقوانين والتعليمات ، تكتب باللغات الثلاث ،
 ولكن في المدة الاخيرة عدل عن اصدارها بهذه اللغات واقتصر على اللغة الانكليزية
 وحدها ؛ فأصبح رجال البوليس الذين لا يفهمون اللغة الانكليزية ، والفضل لهذا القانون ،
 لا يعلمون الاوامر والتعليمات التي تصدر اليهم الا عندما يشرحها لهم احد الذين يتقنون
 هذه اللغة

والانكى من هذا ان انكلترا حصرت ترقية رجال البوليس في من يحسن اللغة
 الانكليزية منهم ؛ واذا برع احدهم فيها واحسن كل اعماله وافعاله في مناهضة بين
 قومه فانه لا يمكن ان يرقى الى اكثر من مساعد مدير بوليس انكليزي . وغاية
 انكلترا من هذه القوانين التي تقضي « بدحش » اكبر عدد ممكن من رجال البوليس
 الانكليزي في كافة مراكز الادارة ، هي غاية استعمارية بحتة واستثمارية محضة مما لا
 يخفى على القارى . الغطن النبیه . وتبعاً لهذا القانون الاخير أصبح رجال البوليس
 الانكليزي يقومون بأعمال لا يؤديها على الوجه الاحسن الا من اتقن اللغة العربية ، كتدوين
 الوقائع والشهادات والاحبار عن الجرائم والسرقات ؛ اذ أنه اذا تقدم شخص الى احد
 رجال البوليس الانكليزي وقص عليه الاذى او القدر الذي لحقه بلغته العربية فإنه
 يدون الحادث على مبلغ فهمه والمالمه باللغة العربية ، فتضيع بذلك الفائدة المرجوة
 من هذه الافادات المعطاة عقيب الحادث وتشوه الحقائق ويضيع الوقت .

وصلاحية البوليس واسعة رحبة ، فهم الذين يتولون التحقيق الاولي بكامله بدون
 اقل مراقبة او اشراف من قبل رجال القضاء ، حتى انهم يقدرون بموجب السلطات
 المخولة لهم القاء القبض ، على اي شخص كان وزجه في السجن لمدة ثلثي واربعين ساعة .
 واطلاق سراح المتهم قبل موافقة دوائر البوليس الانكليزي هو شي يقرب من المستحيل .

و خلاصة القول « ان رئاسة كل دائرة من الدوائر واهم المراكز في كل من هذه الدوائر يشغلها موظفون من الانكليز ، اما الفلسطينيون فلا يظهرون الا في المراكز الثانوية ، وسبب هذه السياسة ، الصهيونية التي تتبعها الحكومة المنتدبة » (١) فالعرب يتدمرون من هذه الحالة التي جردتهم من كل سلطة في الادارة ، فهم يدفعون الضرائب لكي تذهب الى جيوب كبار الموظفين من اليهود والانكليز ، وذلك على الرغم من انهم يؤلفون الاكثية الكبرى من السكان ، وعلى الرغم من انهم كانوا في زمن الاتراك يشغلون معظم المراكز » (٢)

- ٤ -

القضاء والتشريع

ان من يدقق وينعم النظر في اعمال الحكومة القضائية والتشريعية يجد مجلداً ووضوح ان فكرة تسهيل انشاء الوطن القومي اليهودي قد سيطرت على افكار الحكومة فجعلتها تقوم بالقضاء والتشريع لهذا الهدف فقط غير ملتفتة الى واجبهما واجب صك الانتداب و وعد بلفور . وكما انه نشأت سياسة جائرة في امر الحكم الذاتي ، فقد نشأ جور فادح وظلم صارخ في امر الاستقلال المحلي ، فالطريقة التي تسير عليها الحكومة في القضاء والتشريع هي طريقة تؤذي تدريجياً الى سلب صلاحيات العرب وحقوقهم في المحاكم فتبعدهم عنها الى الابد ، وذلك بخلاف ما كانت عليه الحالة في زمن الدولة التركية وبدء الاحتلال الانكليزي ٠٠٠٠

فقد كان العرب ايام الجامعة العثمانية يتراأسون المحاكم النظامية بما فيها المركزية والاستئناف ، ولكن في زمن الانكليز سلبت منهم هذه الصلاحيات وحصرت في القضاء الانكليزي فقط .

والحكومة الانكليزية في بدء عهدها بفلسطين كانت قد حولت الموظفين العرب في سلك القضاء بعض الصلاحيات والحقوق ، ولكنها ما لبثت ان غيرت خطتها فاخذت تتجه في اتجاه خطر يقضي بتزع هذه الحقوق والصلاحيات من العرب واعطائها لغيرهم

(١) بنتويش : انكلترا في فلسطين : ص : ٢٦٧

(٢) بنتويش : انكلترا في فلسطين : ص : ٢٦٨

من اليهود والبريطانيين .

فقد كانت محاكم الجنايات مثلاً تؤلف من اربع قضاة ، قاضين بريطانيين هما قاضي القضاة ورئيس المحكمة المركزية ، وقاضيين وطنيين ، ولكنها في سنة ١٩٣٥ وضعت قانون المحاكم المعدل الذي يوجبه نزع حق المساواة بين العرب والانكليز في هذه المحاكم التي صارت تشكل من قاضين بريطانيين هما قاضي القضاة وقاضي آخر ومن قاض عربي واحد ،^(١) وكانت محكمة الاستئناف العليا تؤلف من ثلاث قضاة يكون اثنان منهم من القضاة العرب ، ولكن بموجب قانون المحاكم لسنة ١٩٣٥ صارت هذه المحاكم تشكل من قاضيين ، احدهما بريطاني في القضايا المدنية ، ومن قاضيين بريطانيين وقاض عربي واحد في القضايا الجزائية^(٢) وفي المحاكم المركزية كان للقضاة الوطنيين صلاحية النظر في اية قضية حقوقية مهما بلغت قيمتها ، ولكن قانون المحاكم المعدل لسنة ١٩٣٥ نزع هذه الصلاحية منهم وحصرها في القضايا التي لا تتجاوز الخمسة جنيهاً ، وكانت هذه المحاكم عندما تنظر في قضايا محاكم الصلح التي تستأنف اليها تؤلف من ثلاث قضاة ، اثنان منهم من العرب ، ولكنها بعد هذا القانون الذي اصدرته سنة ١٩٣٥ صارت تؤلف من قاض انكليزي وقاض عربي واحد وفي هذا القانون المعدل لسنة ١٩٣٥ اشترط في تشكيل جميع المحاكم العليا ان يكون رئيسها بريطاني في كافة الاحوال ، وتزعت الصلاحية التي كانت للعرب بترأس الجلسات في زمن الدولة التركية .^(٤)

ومن جهة ثانية فقد اوجدت الحكومة وظائف لحكام صلح انكليز لم يكن لها اثر من قبل ، فمكنت عدداً عظيماً منهم وميزتهم عنحكام الصلح العرب برواتب باهظة وصلاحيات واسعة ، فاصبحت صلاحية قاضي الصلح الوطني محصورة في الدعاوي الحقوقية حتى مئة وخمسين جنيهاً وفي الدعاوي الجزائية الموجبة الجلس حتى السنة الواحدة

(١) المادة الرابعة من هذا القانون المعدل .

(٢) الثانية : : :

(٣) الخامسة : : :

(٤) الفقرة الاولى من المادة الخامسة من هذا القانون المعدل .

، بينما ان حاكم الصلح البريطاني يمتح له ان ينظر بالدعاوي الحقوقية حتى مائتين وخمسين جنياً وان يحكم في الدعاوي الجزائية بالسجن حتى الستين ، هذا قليل من كثير من الامثلة التي تظهر ان الحكومة تستخلص حقوق العرب شيئاً فشيئاً ، خطوة خطوة ، فتسير بالموظف العربي الى الورا . بدلا من التقدم به الى الامام كدولة منتدبة من اولى واجباتها الانتدابية ان تسيّر بالشعب في مدارج الحكم الذاتي وان تريد وتقوي الاستقلال المحلي ، وليس ان تعمل على استخلاص صلاحيات كانوا يرحون بها وهضم حقوق كانوا ينعمون بها .

ولم تكشف الحكومة المنتدبة بما قامت به من مظالم في القضاء تجاه العرب الكرام بل انها زادت على الموت فهدمت القبر . . . وذلك ياهمالها اللغة العربية وجعلها اللغة الانكليزية اول شرط من شروط الترقى والعمل في هذه الدوائر القضائية ، وذلك بخلاف ما كانت عليه الحالة في زمن الدولة التركية وفي السابق من حكم الدولة الانكليزية . وهذا الامر لا يؤثر على الحركة القومية العربية فحسب بل يؤثر على مصالح العرب المسادية اذ يجبره يخرج كل موظف عربي موجود في هذه الدوائر لا يفهم اللغة الانكليزية كما انه يحول أيضاً دون توظف أي عربي لا يحسن هذه اللغة . هذا ما يتعلق بالقضاء ، اما ما يتعلق بالتشريع وسن القوانين . . . فهناك الخبر .

ان اهالي فلسطين كانوا جزءاً من الجامعة العثمانية التي اقتبست منذ ما يزيد على السبعين عاماً الارض والقوانين الفرنسية فمرجتها تدريجاً على أثر تطبيقات متوالية متتابعة . فكان كل قانون جديد يصل من الاستانة عن مجلس المبعوثان يقترن بموافقة مجلس الاعيان ثم يصادق عليه من السلطان ويصبح قانوناً نافذاً يسري على جميع أنحاء البلاد العثمانية . وقد أصبحت هذه القوانين التي وضعت بشكل يلائم عادات البلاد وتقاليدها ، نفسيتها ومزاجها ، على مر الابام والزمان جزءاً لا يتجزأ من هذه التقاليد والعادات والنفسية والمزاج .

ولكن لما جاء البريطانيون ، قلبوا هذا التشريع الفلسطيني دفعة واحدة وبمدة قصيرة وجيزة وتناولوا بيدهم السحرية القوانين العثمانية التي تغلغت في جميع نواحي حياة الشعب ، السياسية منها والاجتماعية والاقتصادية « فسحوها » واستعاضوا عنها

بالقوانين الانكليزية وقوانين المستعمرات المختلفة المتباينة المتناقضة .

فهذه الطريقة مجحفة اجحافاً عظيماً بحق ابناء فلسطين البعيدين كل البعد عن أن يهضموا أصولاً وقوانين لم يعتادوا عليها كالأصول والقوانين الانكليزية إذا طبقت بدون اقل مراعاة لما كان للقوانين السابقة من تأثير على نفوسهم . وهذه قاعدة اجتماعية نفسية كان يجب على الحكومة المنتدبة ان تراعيها وتأخذها بعين الاعتبار . فتطبيق القوانين والاصول الانكليزية بكاملها على اهالي فلسطين بدون النظر للعلامم والغير الملائم منها لعادات البلاد واحتياجاتها مضر بنشوء الامة ورفقها الاجتماعي لتضارب قوانين غير موافقة مع مزاج هذه الامة واخلاقها وعاداتها وتقاليدها .

فالحكومة الانكليزية بنقلها قوانينها والقوانين السارية على مستعمراتها بقلبها وقالبا ، بأصلها وفروعها من دون ان تقيم اقل وزناً لما سبقها وتقدمها من قوانين وانظمة وبدون ان تنظر إلى عادات الاهالي الاخلاقية ومميزاتهم القومية ، قد خالفت مخالفة ظاهرة الاسس التي يجب ان يقوم عليها القانون ويكون وليدها . فمن المعلوم ان القانون يجب ان يكون ثمرة احتياجات الاهالي وعلاقاتهم بعضهم ببعض ، وهذه الاحتياجات والعلاقات تتناقض وتختلف فالقوانين التي تصح على بعضها لا تصح على البعض الآخر .

هذه هي الخطة الغريبة الشكل التي سارت عليها إنكلترا بسن القوانين ووضع الانظمة في فلسطين . هذه هي الخطة التي قال فيها السير هايكرفت قاضي القضاة في فلسطين سابقاً : « انني اكاد اشم الرائحة اليهودية تتصاعد من التشريع الفلسطيني » وهي خطة تسيرها الصهيونية وتعمل يوحى الوكالة اليهودية التي لها بمقتضى صك الانتداب حق ابداء المشورة والرأي ، فتأتي موافقة لاغراض اليهود وأهوائهم الاستعمارية ، ومجحفة بحقوق العرب ووضعيتهم السياسية والاجتماعية ، وقد استرسلت انكلترا في ذلك كثيراً حتى أنها تغير وتبدل القانون الواحد مرات عدة في السنة الواحدة إذا وجدته يحافظ أقل المحافظة على وضعية وحقوق العرب ، وقد بلغت الفوضى في التشريع حداً أعلى « حتى ان القوانين التي تعدلها السلطة التشريعية الانكليزية سنوياً في هذه البلاد

الصغيرة تعادل كل القوانين التي تصدرها انكلترا في الدولة البريطانية^(١) . « وكثيراً ما تصدر القوانين التي تأتي شاملة لما سبقها وتقدمها من احدثات غير قانونية ، مخالفة بذلك كل قاعدة حقوقية وكل اساس عدل وانصاف . ومثال لذلك ما حدث من تعديل لقانون الطوارئ ، وسبب ذلك ان مساعد حاكم اللواء في غزة فرض على اهله الف جنياً بصفة غرامة مشتركة ، لانه « ظن » - والمسألة مسألة ظن وشك فقط - ان البعض منهم قد قاموا بأعمال غير قانونية اثناء بعض الاضطرابات ، فرفع الاهالي شكواهم إلى محكمة العدل العليا في القدس وطلبوا منها ان تنقض قرار مساعد حاكم اللواء لاسباب شرحوها وايدوها بالبراهين والحجج في دعواهم . وما ان عرضت هذه الدعوى على المحكمة حتى اصدرت حكمها بعدم قانونية القرار وجوب فسخه وابطاله لعدة اسباب ، منها ان القانون لا يجوز مساعد حاكم اللواء سلطة فرض الغرامات ، وان الحوادث التي صدر الحكم بسببها سابقة لتاريخ صدور قانون الطوارئ ، والقوانين يجب ان لا تشمل ما قبلها .

ولكن حكومة فلسطين «العفيفة» . . . لم يرق لها هذا الحكم ، فعدلت قانون الطوارئ . تعديلاً يجوز مساعد حكام اللوية حق فرض الغرامات واجازت الحكم في الحوادث التي سبقت التعديل فتأمل يا ايها القاري . في مدى ما وصلت اليه هذه السياسة الانكليزية النكراء

ونحن اذا اردنا ان نعرض لبحث هذه القوانين التي اتت مججفة بحق الاهالي العرب وغير موافقة لآخلاقهم وعاداتهم وطبائعهم وتقاليدهم ، لصادق بنا البحث وطال المجال . فهذه القوانين منها ما يقصده مجرد الضغط على العرب كقانون منع الجرائم ، وقانون العقوبات المشتركة الذي يضع العقوبة على الشك والظن ، وقانون مداخلة الادارة بالقضاء ، الذي حوّل الحكام الاداريين والقائمين صفة القضاء باصدار اوامر توقيف بججز حرية الاشخاص وتفتيش المنازل والمسكن ، واحكام بالجلس الجزائي والتغريم وما شابه ذلك مما لم تعرفه فلسطين ؛ ومنها ما يرمي الى سلب حقوق العرب وهضم مصالحهم كقانون تزع الملكية وقانون تفضيل المحامين الانكليز واليهود على المحامين

العرب باللباس والمعاملة والصلاحيية. ومنع هؤلاء الآخرين من تأسيس نقابة لهم في فلسطين
وبكلمة وجيزة مختصرة فان التشريع الفلسطيني الذي وضع تبعاً للاهوا. اليهودية
ودفاعاً عن المصالح الصهيونية ، والذي قام بتبنيته واقارره بعض الموظفين من الانكليز
واليهود لا يعرفون شيئاً عن البلاد ، ليس الاضربة اليمية في وضعية العرب ، واداة فعالة
في يد الحكومة في مقاومة الحركة العربية التحريرية في الديار الفلسطينية .

(ب) اما الحكم على عدم قانونية السياسة الادارية وعدم حقوقيتها بالنسبة الى
الاسر السياسية التي ادعت انكلترا بتسيير سياستها الفلسطينية بموجبها فشي . ظاهر لا
يحتاج الى دليل فنحن نذكره للقاري . الكريم .

هذا هو شكل الادارة بفلسطين وهو شكل شاذ يقضي بحكم البلاد بصورة
اسوأ من تلك التي تحكم بها المستعمرات المنحطة . هو شكل يحرم العروبة الفلسطينية
من الحقوق التي يتمتع بها حتى اهالي المناطق الاستوائية . فالضرائب تجبي بلا تمثيل
وبدون اقل شفقة او رحمة فتصرف على مصلحة الغير وتسهيل انشاء الوطن القومي
اليهودي وثررة البلاد الطبيعية تستخرج وتذهب الى صناديق الاجانب المستعمرين «

هذه هي السياسة البريطانية التي ترمي الى تشتيت العرب وانقراضهم ، وهذا هو
المصير الذي ينتظر اخواننا في فلسطين ان لم توقف هذه السياسة عن طغيانها وجبروتها
يا ايها العربي ، هذه هي اعمال بريطانيا التي ترى من واجبها افقار اخواننا واذلالهم ،
حرمانهم من كل حق طبيعي ، منعهم من الاتصال باخوانهم في بقية البلاد العربية ،
وهذه هي السياسة التي تسيير عليها الحكومة في فلسطين والتي دفعت اخواننا الى الثورة
فعرفوا كيف يشورون ويستيتون في ثورتهم للدفاع عن كيانهم وحياتهم ، يا ايها
العربي . هذه هي مدينة العصر العشرين ، عصر النور والحرية ، وهذه هي المطامع
الانكليزية الصهيونية في بلادنا العربية ، يا ايها العربي ، والتي ستكون ضحيتها المقبلة
ان لم تقاوم السيف بالسيف وتقارع القوة بالقوة ، هذه هي السياسة المستبدة التي ترمي
الى تشريد اخواننا في الصحاري والبراري ، وبشتيتهم في كل صقع وواد ، وهذه هي
الخطة التي ترمي الى فناء اخواننا وانقراضهم في فلسطين واقامة دولة يهودية على
انقاضهم ، يا ايها العربي . فما هو موقفك تجاه هذه الحالة المهيئة ، ونجاه هذه الوضعية
المحزنة والاليمة

الباب الثالث

الفصل الثالث

— السياسة الاقتصادية —

في الفصلين السابقين من هذا الباب رأينا بالحجج الدامغة والبيّنات الظاهرة القاطعة أن إنكلترا قد ضربت عرض الحائط بالواجبات التي تلقىها على عاتقها المادة الثانية من صك الانتداب ، فلم تعمل شيئاً لترقية الحكم الذاتي وصيانة الحقوق المدنية والدينية لاهالي فلسطين ، بل كانت كل أعمالها من سياسة وإدارة ترمي إلى تسهيل إقامة الوطن القومي اليهودي ومعاضدتها إنشائه بكل وسيلة ممكنة .

أما في هذا الفصل فسوف يرى القارىء أن إنكلترا لم تعمل شيئاً لكبح جماح الصهيونيين الاقتصادي ، فسأيرتهم وساعدتهم في سياستهم الاستعمارية الاستغلالية بدلاً من أن تعمل حسب واجباتها الانتدابية والانسانية على حفظ وصيانة وضعية الاهالي الاقتصادية وترقية اقتصادياتهم وازدهارها .

— ١ —

— السياسة الاقتصادية في محاربة الأمة العربية —

إن أسباب عدم الاستقرار وتلك الاضطرابات والثورات التي كانت تجتاح فلسطين من وقت إلى آخر فتجعلها شعله نار ، ليست سياسية فقط كما بيننا وشرحنا سابقاً ، بل هي إلى حد بعيد اقتصادية . فالعرب لا ينظرون إلى الانتداب على فلسطين كأداة ترمي إلى سحقهم اجتماعياً وسياسياً فحسب ، بل إلى القضاء عليهم اقتصادياً واندثارهم اندثاراً ساحقاً لا يرجى من بعده نهوض أو حياة . فالصهيونيون لا يطعمون بتأسيس مملكة يهودية في فلسطين فحسب ، بل يطعمون بإستعمار الشرق العربي استعمارية

اقتصادياً فيضعون أيديهم على الاسواق المائيّة والتجاريّة لبلاد هذا الشرق ويجعلون من فلسطين سوقاً مالياً ومصنعاً لهذه البلاد العربية لكي يكون المال اليهودي المسيطر الاعظم في الاسواق المائيّة والتجارية لهذه الاقطار العربية . وتكون فلسطين ايضاً مصنعاً ومعملاً يعملون فيه معظم احتياجات الشرق العربي ، فيوزعون منها مصنوعاتهم وما استوردوه من الخارج إلى البلاد العربية لكي يكون التاجر اليهودي المتحكّم الاكبر في اسواق هذه البلاد التي يقبضون عليها من «مخنقها» ويستولون على اقتصادياتها من «رقتها» فتصبح لا تستطيع الحركة والتنفس إلا اذا ممح لها الصهيونيون بذلك . وهكذا تصبح بلادنا العربيّة مستعمرة اقتصادياً لا قيمة ولا وزن معه للاستقلال السياسي ، إذ أن المستعمر الاقتصادي يتداخل في كل شي . ولايسمح باتيان أقل شي . يخالف السياسة التي يريدتها ويسعى لتطبيقها . ولكي تصل الصهيونيّة إلى غايتها وأهدافها التي ترمى إلى قتل وسحق الاقتصاديات العربيّة ، فإنها تتخذ قاعدة اقتصادية أساسها : الغش التجاري أولاً ، وحماية الانتاج الصهيوني مع حرية التجارة فيما ينتجه العرب ثانياً .

الغش التجاري : إن احتكار الصهيونيين « للقوميسيون » او الوساطة في البلاد سهل لهم خطتهم في محاربة الاقتصاديات العربية . فأصبح وحالة هذه كل تاجر يضطر إلى طلب ما يحتاجه من بضائع عن طريق الوسيط اليهودي المشبع بالآراء الصهيونية وروح العدا . نلامة العربية ، ولكي يتمكن هذا الوسيط من تطبيق برنامج الصهيونية من قتل الاقتصاديات العربية ، فإنه يلوذ بخطط اقتصادية غشاشة فيقدم البضائع إلى التاجر اليهودي بسعر اقل من السعر الذي يقدمها به إلى التاجر العربي . وهنا يجب أن لا يتوهم القارى . أن الوسيط بهذه الحالة يربح من اليهودي أقل من ربحه من التاجر العربي ، فالوسيط في كاتما الحالتين لا يتنازل عن أي جزء من ربحه لأي كان ، ولكن كل ما يفعله هو :

يأتي إليه تاجران مثلاً ، واحد عربي والاخر يهودي فيطلبان نوعاً واحداً من القماش ففي هذه الحالة يطلب الوسيط للتاجر العربي الصناعة المطلوبة باوصافها المعتادة المعلومة ولكنه يستعمل وسائل اخرى لكي يوفر على عميله اليهودي الذي طلب نفس البضاعة

شيئا من الثمن . ولنفرض انه يوجد في كل سنتيمتر مربع من ذلك القماش المطلوب عدد من الخيوط هو ج ، فالوسيط يتفق مع عميله اليهودي ان يطلب له نفس القماش ولكن عدد خيوطه بالسنتيمتر المربع يكون «ج - ٢» بينما يكون قد طلب الى عميله العربي هذا القماش بكامل اوصافه . وطبعاً يكون هذا القماش الذي يأخذه اليهودي اقل جودة و اقل ثمناً من القماش الذي يأخذه العربي . فيقدر التاجر اليهودي والحالة هذه ان يبيع بضاعته بثمن اقل من الثمن الذي يطلبه التاجر العربي . وحيث ان المشتري لا يستطيع ان يميز بين القماشين اللذين عليهما ماركة مصنع واحد ومن جنس واحد ، فانه يذهب وراء مصلحته فيشتري ما يلزمه من التاجر اليهودي على الرغم من الايمان المغلظة التي يقسمها التاجر العربي بان ربحه زهيد ، غير عالم وعارف ان ما اشتراه من اليهودي اقل جودة من البضاعة الموحدة عند التاجر العربي .

وهذه الطريقة في النش التجاري لا يستعملها اليهود في استيراد الاقمشة فقط ، بل في كل البضائع التي تستورد من الخارج . فالألواح الخشب مثلاً كانت تباع في المحلات اليهودية بسعر اقل مما كانت تباع فيه في المحلات العربية على الرغم من كونها من نوع واحد ومستوردة من مصنع واحد . والسبب في ذلك ان التاجر العربي قد طلب كمية من الخشب ، عدد الألواح فيها في كل متر مكعب «ع» ، ولكن التاجر اليهودي يكون متفقاً مع الوسيط على استيراد نفس ذلك النوع من الاخشاب بعدد «ح - ٤» في المتر المكعب . وهذا الفرق في عدد الألواح يكون ناتجاً عن تفاوت طفيف في حجم الألواح من الخشب

وهناك امثلة كثيرة على هذه الطريقة التي تسير عليها الصهيونية لقتل الاقتصاديات العربية ، منها علب الحليب . فقد كانت هذه العلب من بعض الماركات تباع في المحلات اليهودية بسعر اقل من السعر الذي تباع به في المحلات العربية ، وسبب ذلك ان كمية الحليب الموجودة فيها اقل من الكمية التي توجد في العلب التي تباع في محلات التجار العرب ومنها ايضاً ان معمل زيت شمن للزيت الصناعي كان يمزج هذا الزيت بزيت الزيتون ويبيعه بأسعار منخفضة جداً . فرفع اهالي الرامة حيث يوجد اكبر موسم للزيتون والزيت النقي الصافي شكواهم الى الحكومة ضد هذه الحطة المتبعة بهذا المحل

فالت الحكومة لجنة بعثت بها الى الرامة لكي تستمع الى شكوى الاهالي واحتجاجهم ، ولكن كانت دهشة هؤلاء عظيمة وامتعاضهم كبيراً عندما شاهدوا على رأس هذه اللجنة الحكومية مدير شمن نفسه ، أي الشخص الذي ضده احتجوا وشكوا ، فخرجوا ولم يقبلوا بأية مفاوضة أو مشاورة . . . فتأمل يا أخي العربي مبلغ وقاحة هذه السياسة البريطانية ومبلغ سخريتها بعروبتنا

حماية الانتاج اليهودي : - بما ان المصنوعات العربية في البلاد الفلسطينية ليست على جانب عظيم من الاهمية ، فقد حوّل اليهود الصهيونيون قواهم :

أولاً - الى قتل الزراعة العربية في فلسطين بغية افلاس المزارع العربي الذي يؤلف الاكثية الساحقة من السكان فيبيع ارضه الى اليهود . وكان اول من نفذ هذه الخطة السير هيرت صموئيل ، المندوب السامي الاول ، الذي كان يهودياً متحمساً لافكاره الصهيونية . فانه على الرغم من علمه ان البلاد كانت تزخر بحالة من الفقر والبؤس شديدة الوطأة ، فقد راح يزيد المزارعين بؤساً وشقاءً فيرهقهم بضرائب ثقيلة لا قبل لهم بها ، ويؤزل اسعار غلات البلاد تزيلاً كبيراً يمنعه تصدير الغلال والزيت الى خارج فلسطين . وقد كانت هذه الحاصلات خصبة جداً والطلب عليها من الخارج عظيماً واسعارها غالية . وكان المزارعون والفلاحون واتقن من تصفية ديونهم الناتجة عن الحرب وانشاء اساس مالي ثابت . ولكن آمالهم ضاعت وتبخرت على اثر منعهم من تصدير حاصلاتهم من الغلال والزيت الى الخارج ، اذ انه عقب ذلك هبوط عظيم في اسعار هذه الحاصلات التي هي مصدر ثروة البلاد . ولم تكثف هذه السياسة بل استرسلت بحظتها الفاشحة فزادت ضائقة المزارعين شدة بتصفيتها البنك الزراعي العثماني واجبارها الفلاح على دفع المبالغ التي كان قد استدانها من البنك المذكور . ولما لم يستطع المزارعون الاستفادة من محصولاتهم بسبب منع تصديرها كما أسلفنا ، فانهم وقعا في ضائقة مالية شديدة ثقيلة الوطأة ، حتى ان كثيرين منهم وجدوا انفسهم بحالة لا يستطيعون معها ان يجرثوا اراضيهم ويرعونها . فتغلغل اليأس في قلوبهم وعظم الفقر والكبي يتخلصوا من هذا العسر المالي فيدفعون ديونهم ويسددون ضرائب الحكومة ، منهم من استدان ربا فاحش لينجو من هذه الضائقة ، وهم اكثرهم ، ولم يستطيعوا حتى الاستدانة فباعوا اقساما من اراضيهم . . . وهذا ما كانت

تقصده الحكومة وتعمل كل الوسائط والوسائل الممكنة للوصول اليه والحصول عليه .
والذي يستدعي الاسف والسخرية حقا قيام الحكومة المنتدبة بهذا العمل الشائن
فتصفي ذلك البنك الزراعي الوحيد من نوعه في وقت توجد فيه البلاد ، ولا تزال ،
بحاجة ماسة الى بنوك زراعية تقرض الفلاحين لآجال طويلة بفوائد قليلة ، والتي من
واجبات الحكومات المنتدبة تأسيسها وانشاؤها ان كان عندها شي . يسمى بالاصلاح
والعدل اللذين يجب ان تترين بها الحكومات . وما يزيد في هذا الاسف والسخرية
ان الحكومة قامت بهذه الضيقة بعد ان اذاعت على لسان مندوبيها سنة ١٩٢٠ ، انها
ستؤسس مصارف لاقرض الفلاحين لآجال طويلة بغية مساعدتهم وترويح المنتوجات
الوطنية . . . ولكنها بضاعة اوروبية وعودغربية يا أخي العربي وقد اصابتنا تحمة منها . .
واليهود لا يكتفون بتزليل اسعار الحاصلات العربية التي هم ينتجونها بل يعملون
ايضاً على تزليل اسعار الحاصلات العربية التي لا ينتجونها ، مستعملين لهذه الغاية طرقاً
اقتصادية تدعها وتسهر على تنفيذها الحكومة التي اصبحت آلة صما . في ايدي رجالات
الصهيونية يوجهونها حيناً وحيناً شاؤوا وأرادوا
واليك ايضاح ذلك بالامثلة :

ان المزارع العربي ، نجح في زراعة البطيخ بينا المزارع اليهودي لم ينجح فيها
كسبحاه . ولكي يلحق اليهود الاذى والضرر بالمزارع العربي فقد ادعوا ان البطيخ
في البلاد قليل وبعد بضع زيارات رسمية « وغير رسمية » ^(١) قام بها اعضاء اللجنة
الصهيونية . . الى دار الحكومة ، خفضت هذه الاخيرة الضريبة عن البطيخ الاجنبي ،
فدخل البلاد وعم الاسواق فهبط من جوا . ذلك سعر البطيخ وقل ربح المزارع العربي
ان لم تقل قد خسرو .

والمزارع العربي قد نجح في زراعة الموز بينا المزارع اليهودي لم ينجح بزراعته ،
فادعى اليهود ، لقتل الزراعة العربية ، ان الموز الموجود في البلاد غير كاف ، فاسرعت
الحكومة كما هي عادتها بتخفيف الضريبة الموضوعة على الموز الوارد الى البلاد فدخلها
واغرق الاسواق ، فتضرر المزارع العربي من ذلك كثيراً . . . وهكذا دو اليك ،

فاليهود لا يزالون يتبعون مثل هذه الوسيلة لتقتل معظم المحصولات العربية من الحنظل والفلال ، والحكومة لا تزال هي هي في مسايرتها ومعاضتها لهذه الفئة اليهودية المدللة . . .

ولليهود في حيفا معمل لاستخراج الزيت يدعى معمل « شمن » ولكي تؤذي الزراعة العربية فان الصهيونية طلبت من الحكومة ان ترفع الضريبة عن الفول السوداني وخصوصاً عن السمسم الوارد من الخارج لحماية هذا المعمل ، وحجتها في ذلك ان اسعار السمسم الفلسطيني مرتفعة ، وان الكمية التي تنتجها البلاد غير كافية . ولكي تكفل الحياة لهذا المعمل فانها طلبت ايضاً زيادة الرسوم الجمركية على الزيوت المستوردة من الخارج ، فلبت الامم الحنون ،^(١) كماداتها الطلب . فتزل على اثر ذلك سعر السمسم الفلسطيني وارتفع سعر الزيت فتضور المستهلك الفلسطيني والمزارع العربي ، اما ادعاء اليهود ان السمسم الفلسطيني غير كاف ، فليس إلا مجرد مراوغة يراد بها التضليل ، فقد بلغت صادرات السمسم الفلسطيني عام ١٩٢٦ ، اي في السنة التي جناه فيها السعر سمسون لدرس حالة البلاد الزراعية ، ٣٥٣٦ طناً ، متوسط سعر الطن ٢٠ جنياً و ٢٧٨ مثلاً الطن الواحد ، ويرد اكثر السمسم من الصين وهو اقل جودة من السمسم الفلسطيني^(٢) يسد حاجة البلاد بدليل زيادة الصادرات منه على الواردات . والمزارع العربي لم يتضرر تجارياً فقط من هذه السياسة الحكومية تجاه السمسم الوطني ، بل ضرره كان زراعياً ايضاً ، اذ انه يستطيع زرع الارض بعد قلعها فوراً بمزروعات شتوية .^(٣) وذلك لان السمسم لا يستنزف القوة الغذائية في الارض ، فهو اينما زرع فإن موسم القمح الذي يعقبه يأتي دائماً وافراً .^(٤)

وربما يستغرب القارىء من رواج السمسم الصيني في فلسطين وهو اقل جودة من السمسم الوطني ويبيع بسعر احسن من السعر الذي يباع به السمسم الوطني في الاسواق الخارجية ولكن استغراب القارىء يزول عند ما يعلم ان الوضعية بفلسطين

١ - كما يقول عنها بعض الاعضاء الفاسدة في البلاد ، والتي ستبتر في القريب (عاجل) . . .

٢ - تقرير سمبسون : ص ١٦٨

٣ - تقرير سمبسون : ص ١٦٩

٤ - سعيد حماده . النظام الاقتصادي في فلسطين ص ١٢٠

وضعية سياسية قبل كل شيء . « فاليهود يريدون قتل المزارع العربي مهما كلف الامر ، وهم في سبيل ذلك يتحملون بعض الاضرار للمادية (١) »

وتتبع الحكومة الفلسطينية نفس هذه السياسة مع الزيت الفلسطيني الذي يؤلف اعظم محصول عند المزارع العربي ، فتخفض الضريبة الجمركية المستوفاة على الزيوت الاجنبية التي تدخل الاسواق فتفرقها ، ويهبط على اثر ذلك سعر الزيت الوطني هبوطاً عظيماً ويتضرر المزارع العربي ضرراً كبيراً . وهذه الخطة متبعة ايضاً بالحكومة قصد حماية المطاحن اليهودية . ففي حيفا توجد مطاحن يهودية اسمها البارون ادمون دي روتشيلد وابتدأت تدور عام ١٩٢٣ . ولكي تؤمن الحكومة رواجاً وسوقاً واسعاً للدقيق الذي تنتجه هذه المطاحن فانها وضعت ضريبة كبيرة على الدقيق الوارد من الخارج لكي تحول دون مزاحمته للدقيق اليهودي . ولكي تساعد الصهيونية في محاربتها للزراعة العربية وتؤمن لها بعض الارباح فانها رفعت الرسوم الجمركية عن القمح الاجنبي فألحقت بالمزارع العربي من جراء ذلك اضراراً فادحة (٢) .

واليهود ايضاً يستعملون سلاح المقاطعة في قتل الزراعة العربية . ففي اثناء الثورة الاخيرة كانوا ينشرون المنشائر تلو المنشائر داعين بعضهم بعضاً على عدم شراء اية بضاعة عربية . وقد جاء في احدها : « ايها اليهودي اعلم ان ٩٥ بالمئة من البطيخ الذي يباع في اسواق المدينة هو من محصول المجرمين اهالي قلميلية وطولكرم . فكل من يدفع ملياً واحداً لشراء بطيخ فانه يزيد اعداءنا قوة في حريم ضد الاستعمار اليهودي ، فلا تأكل ولا تشتري بطيخاً » . . . فرجائي اليك يا اخي العربي ان تأخذ من هذا المنشور عبرة تعتبرها فتقاطع مقاطعة تامة شاملة كل بضاعة يهودية فلا تشتريها ولو مهما كانت الظروف والاحوال التي انت فيها . . .

وكانت نتيجة هذه السياسة المتبعة من حماية الانتاج اليهودي وحرية التجارة فيما ينتجه العرب ، ان هبطت اسعار المحصولات الزراعية الى نصف قيمتها المعتادة ، « فالسوق

(١) تقرير سمبسون . ص . ١٤٨ ، فتمكن هذه السياسة امثلة لك يا اخي العربي المجاهد في سبيل حريتك فلا تشتري بضاعة يهودية ولو مهاكفك الامر من التضحية ونكران الذات »

(٢) تقرير سمبسون ص ١٥٩

مكتظة بالمحصولات الاجنبية ، ولم يعد في وسع المزارع ان يبيع الزائد من محاصيله «^(١) ولكن الحكومة لم ترحم هذا المزارع فتمد له يد المساعدة والمعونة ، بل استرسلت في سياستها الاستعمارية « فرفعت نسبة ضريبة العشر وتعداد المواشي للدخل الصافي من زراعة الارض من ١٩ في المائة الى ٣٢ في المائة »^(٢) .

ثانياً - : الى محاربة المصنوعات في جميع البلاد العربية لكي يخلو لها السوق في الشرق العربي ، وهي في ذلك تعتمد على التعريف الجمركية . فانها تضع ضريبة جمركية كبيرة على كل بضاعة مستوردة من الخارج مما تنتجه هي في البلاد ، فتجعل بذلك رواج هذه البضاعة الاجنبية في الاسواق الفلسطينية صعباً جداً ان لم يكن مستحيلًا وهي في معظم البضائع التي تنافس بها المنتجات العربية ، تكبدت بعض الخسائر من الارباح التي جنتها من بضائعها في الاسواق الفلسطينية . ولناخذ معمل الامنت ينشر مثلاً على ذلك ، فهذا المعمل ملك للانكليز واليهود ومكانه حيفا . « فالحكومة مكنت هذا المعمل من الاحتفاظ بالسوق الداخلي ، وذلك بوضعها رسماً جمركياً على الامنت الاجنبي يبلغ ٧٠ في المائة »^(٣) . « وقد زادت الحكومة الرسم الجمركي على الامنت الاجنبي من ١٢ شلناً الى ١٦ شلناً و ٦ بنسات على الطن الواحد ، على الرغم من انه في وسع الشركة ان تريح بموجب التعريف الجمركية الاولى ، مما سبب انتقاداً شديداً لا يخلو من الحق »^(٤) .

وقد بيع الطن الواحد من امنت ينشر في فلسطين بجنيهين و ٧٠٠ ملا . وكان قسماً من هذا الامنت يباع في مصر وقبرص ، « ولكن القسم الاكبر من الصادر كان الى سوريا ، حيث يبيع الطن الواحد بمعدل ٤٥ شلناً ، اي اقل من السعر الذي يباع به في فلسطين بتسعة شئات ، فضلاً عن مصاريف الشحن ، اي باسعار غير رابحة »^(٥) . والهدف الذي تسعى اليه الصهيونية بمخطتها هذه هي اضعاف المركز المالي لمعامل الامنت العربية حتي تغلق ابوابها ، فيخلو السوق للامنت

(١) تقرير جونسون كروسي : ص ٦٥

(٢) كروسي : ص ٦٥

(٣) تقرير بيل : ص : ٢٨٠

(٤) تقرير سمبسون : ص : ١٥٧

اليهودي .

وقد اعربت الصهيونية عن رأيا هذا ، وبما تسعى اليه من مضاربة المصنوعات المصرية القطنية والجلدية ، وصناعة التبغ ، ومن مضاربة البلاد العربية الاخرى في صناعة الملابس ، بالتقرير الذي قدمته الى السير هوب سبسون (١) .

« وقد كانت التعريفة الجمركية في زمن الاتراك ١٢ ونصف بالمئة على كل مادة مستوردة ، ولكن الحكومة قد الفت هذه التعريفة وابدلتها بتعريفة تتراوح بين الصعود والهبوط تبعا للمواد المستوردة والاحوال والظروف (٢) » . « وقد كانت هذه الرسوم الجمركية المفروضة على الكبريت الموضوع في علب تبلغ ٥٣ بالمئة ، وكان الرسم المفروض على الجرادل المصنوعة من الحديد المطلي التي لا يتجاوز قطرها ٢٧ سنتيمتراً ، يبلغ ٩٠ بالمئة ، ومعدل الضريبة المفروضة على السكر ١٠٠ بالمئة وعلى الدخان ٤٩ بالمئة ، والبترول ٥١ بالمئة » . (٣) وهكذا دواليك . . . « وفي سنة ١٩٣٦ بلغت قيمة الواردات الخاضعة للرسوم الجمركية ٧٠٠٠٠٠٠ جنياً وبلغت الرسوم المستوفاة عنها ٢٠١٢٠٠٠ جنياً . (٤) فتأمل . . . »

« وكانت الارقام الوافرة التي تستمدتها الخزينة العامة من الجمارك وهذا التباين الكبير بين الضرائب المباشرة والضرائب الغير مباشرة باعثاً للقلق والارتعاج (٥) » . فقد بلغ الوفر الذي تستمده الحكومة من الجمارك في سنة ١٩٣٦ ، ٦٢٢٧٠٠٠ جنياً ، « وقد انتقد تراكم هذا الوفر الكبير ، كما هو المسأوف في مثل هذه الحالة ، على اساس ان دافعي الضرائب قد كلفوا بدفع مال لا حاجة اليه ، وانه ما دام هذا المال قد جمع فقد كان ينبغي انفاقه على الاشغال او الخدمات العامة (٦) » .

(١) تقرير سبسون : ص : ١٦٤ - ١٦٦

(٢) بنتوش : انكلترا في فلسطين : ص : ١٥٣

(٣) تقرير بيل : ص : ٢٨

(٤) راجع تقرير بيل : ص : ٢٨

(٥) تقرير بيل : ص : ٢٧٦

(٦) تقرير بيل : ص : ٢٧٤

ولا تقتصر الحكومة بمحايتها للصناعة اليهودية بالتعريف الجمركية التي تفرضها على البضائع المنافسة ، بل « اعفت الآلات والمواد الخام والمواد المصنوعة جزئياً التي تستورد لاستعمالها في الصناعة من الرسوم الجمركية ^(١) » . وقد اصبح من جراء ذلك « تقوية المشاريع الصناعية اليهودية في الوطن القومي يؤدي الى تقهقر الصناعات العربية فالحل لها . فلقد تضررت صناعة الصابون في نابلس وهي كبرى الصناعات العربية ، تضرراً كبيراً من مزاحمة صابون المصابين اليهودية لها ^(٢) » . وعقب ذلك « هبوط مصدرات صابون غسل الثياب الى مصر من ٤٥٧٧ طناً الى ٧٩٢ طناً ^(٣) » . فاصبح عند العرب من اثني عشر معملاً للصابون في يافا ، اربعة معامل فقط ، وكانت قيمة الصادر من الصابون في سنة ١٩٣٠ ، ٢٠٦٤٥٩٠ جنيهاً ، فاصبح الصادر منه في عام ١٩٣٥ ، ٢٩٣١١٠ جنيهاً فقط ^(٤) . فتأمل . . . ومثل آخر على جمود الصناعة العربية من جراء هذه السياسة ، صناعة الاصداف العربية . فقد كان يعمل في هذه الصناعة ما يزيد عن ١٥٠٠ عامل عربي ، فتنقص هذا العدد حتى اصبح في سنة ١٩٣٦ ١٥٠ عاملاً ، « على انسه بالرغم من هذه التدابير فعدد قليل من الصناعات المحمية يقدر الان ، - ١٩٣٦ - اذا كان هناك منها ما يقدر ، ان تراحم البضائع المستوردة من حيث سعرها ودرجة جودتها ^(٥) . . . »

ولا تكفي الصهيونية بوسائلها هذه في محاربتها للاقتصاديات العربية ، بل انها تجرد في اقصاها العامل العربي عن جميع دوائر اعمالها . ففي دوائر الزراعة لا تسمح الصهيونية لاي يهودي كان باستخدام العمال العرب ، وان هو فعل فالمؤسسات اليهودية

(١) تقرير بيل : ص ٢٧٧

(٢) تقرير بيل : ص ٢٦٦

(٣) حماده : النظام الاقتصادي في فلسطين : ص ٣٢٥ -

(٤) الاحصاء الاقتصادي لسنة ١٩٣٩ ص ١٠٦ راجع تقارير الحكومة لسنة ١٩٣٢-١٩٣٥

ففيها كثير من الامثلة التي تظهر لك تاثير السياسة الحكومية الجمركية على وضعية العرب الاقتصادية

(٥) تقرير بيل : ص ٢٠٩

الصهيونية تقاصه اشد القصاص (١)

وفي المصانع ايضاً لا تسمح باستخدام العامل العربي . فجميع عمال مصانعها هم من اليهود ، والويل ثم الويل لصاحب المصنع الذي يشغل في مصنعه ولو عاملاً عربياً واحداً .

وكما تؤمن الصهيونية على تطبيق سياستها هذه من مقاطعة العامل العربي وطرده من جميع الاعمال التي لها اقل صلة باليهود ، فانها الفت فرقاً من العمال دعته باسم « الحاميات اليهودية » وقد اشتهر امر هذه الحاميات واصبح من غير الممكن تعداد حوادثها الاستعمارية التي تقع كل يوم وفي جميع أنحاء فلسطين . اما مهمة هذه الحاميات فهي التعرض للعمال العرب ومنهم من الاعمال التي يارسونها ويقومون بها ولو باللجوء الى القوة ، وعذرهم في ذلك ان هذه الاعمال يجب ان تكون خاصة للشعب اليهودي . وعند ما يتابع العمال العرب عملهم فلا يأبهون تهديد الحاميات اليهودية ، يعتدي عليهم افراد هذه الحاميات ، فتقع من جراء ذلك حوادث دائمة يذهب ضحيتها قسم من الجائنين . والانكى من كل شي . في اعمال هذه الحاميات انها تتعرض بعض الاحيان لاعمال هي عربية محضة ليس لليهود بها اقل علاقة او صلة . فهي تعتدي مثلاً على العمال الذين يعملون لحساب التاجر العربي الذي اشترى اثمار بيارة من شخص يهودي فتأبى عليه حق التصرف بشؤونه وتمنعه من تشغيل بني قومه ، والاشد نكابة من هذا انها تحاول ان ترغبه على دفع اجور للعامل اليهودي ضعف ما يدفعه للعامل العربي . هذا على الرغم من الحق الصريح الذي يعطي التاجر المشتري اثمار البيارة حق التصرف بالثمر كبقيا شاء ، وقطفه باي شخص احب واراد ؛ ويقطع كل علاقة لصاحبها بالثمر والتصرف به .

ومما يدعو الى السخرية حقاً ان الصهيونية تعلن في الاندية والمجتمعات وعلى صفحات الجرائد والكتب انها عملت خيراً عمياً وجلبت صفاً عظيماً للعامل العربي ، وتصرخ دائماً وابدأ انها لا تريد غير فائدته ومنفعتة الذاتية . . .

اما مبلغ الاضرار التي لحقتها هذه الحطة الاقتصادية الاخيرة بالعمال العرب فهي

جد عظيمة وفادحة كثيراً ، حتى أصبح ٩٠ بالمئة من العمال العرب بطالتهم جزئية^(١) وقد قدر عدد العمال الباطلين في سبع مدن مختارة في سنة ١٩٣٧ ب ٢١٤.٠٠٠^(٢) فتأمل ولا يظن القاري . ان العمال اليهود كانوا في رخاء . على الرغم من هذه الخطة التي اختطوها . فقد كان عدد الباطلين منهم حسب الاحصاء الذي اخذ في سبع مدن سنة ١٩٣٧ يبلغ ١٢.٠٠٠ عاملاً^(٣) ، والقصد الذي تسعى اليه الصهيونية من مقاطعة العامل العربي هو :

- ١- إيجاد أعمال لأكبر عدد ممكن من العمال اليهود ، لتحويل دون البطالة من جهة ولتطالب الحكومة بفتح أبواب الهجرة من جهة ثانية .
- ٢- سد أبواب الرزق والعيش في وجه العامل العربي لكي ترغمه على الرحيل من وطنه والهجرة من بلاده وأرضه . ويمكن للقاري . أن يعلم مبلغ الضائقة التي يوزخ تحت أثقائها العامل المسكين متى عرف أن الصهيونية واطعة يدها على معظم الموارد الاقتصادية في البلاد .

هذه هي خطة الصهيونية الاقتصادية في البلاد العربية قد أوردنا نتفاً صغيرة موجزة منها . وزعماء اليهود يعتقدون أن هذه الخطة وهذا المنهاج يضمنان للمملكة الاسرائيلية هناء ورخاء ، فهل ياترى يزيد علم الاقتصاد خطتهم هذه ؟ . وهل الوضعية السياسية والاقتصادية في البلاد العربية المجاورة تدعم منهاجهم هذا ؟ .

- ٢ -

— مدى نجاح الصهيونية الاقتصادية في محاربة الامة العربية —

إن الحكومة ترمي من وراء سياستها الاقتصادية إلى إيجاد حالة مصطنعة تبرز معها زيادة هجرة اليهود الى البلاد ، لان عدد اليهود الذين يمكنهم أن يستوطنوا في الاراضي لا يمكن أن يتجاوز حداً معيناً ، ولذلك كان الاهتمام موجهاً في الاكثر نحو التقدم الصناعي وقلب البلاد إلى بلاد صناعية وما يتصل بها من حاجة الى العمال

(١) راجع سبسون : ص : ١٥٨-١٥٩ (٣) بالستين غازيت رقم ٧٦٧ سنة ١٩٣٨

(٢) بالستين غازيت : رقم ٧٦٧ سنة ١٩٣٨ .

والمهاجرين بدلاً من توجيهه الى سائر الزراعة البطي. (١) . ولكن هل ياترى لفالسطين
المؤهلات الكافية التي تجعل منها بلاداً صناعية ؟ . . . وهل تقدر على الوقوف بوجه
المزاحمة الاجنبية ؟ . . .

انه حتى يُقيض لاي معمل في فلسطين النجاح الثابت يجب ان يحول نظاره الى الاسواق
المصرية والسورية لاستهلاك القسم الاكبر من محصوله لا الى الاسواق الفاسطينية ،
ولهذا فالمعامل التي تصنع البضائع الرائجة في تلك البلاد هي التي يؤمل نجاحها (٢) . . .
انتبهوا الى هذه العبارة يا عرب سوريا ومصر اذ بموجبها يتوقف عليكم فشل الصهيونية
لاقتصادية . . . ومتى فشلت اقتصادياً تنهار ويقضى عليها سياسياً . . .

فهل ياترى لهذه المعامل اليهودية المميزات الكافية التي تؤمن نجاحها ورواج
بضائعها في هذه الاسواق العربية فتضمن بذلك فوزها ؟ . . . ان الواقف على حالة
فلسطين وبلاد الشرق الادنى ، لا يستطيع ان يأمل لهذا المنهاج الصهيوني الاقتصادي
النجاح والفوز ، وذلك لعاملين :

(الاول) - عامل اقتصادي . ان فلسطين اقل بلاد في العالم تستطيع سد
حاجاتها بنفسها بدليل زيادة الواردات الهائلة على الصادرات (٣) . . . فهي بلاد فقيرة لا
يمكن ان تصبح في يوم من الايام بلاداً صناعية ، اذ انها خالية من المواد الاولية التي
هي العامل الاكبر في تفوق ونجاح كل صناعة ، فمن هذه الجهة فان للمصانع العربية عامل
تفوق كبير على المعامل اليهودية ، لانه يوجد فيها بعض هذه المواد الاولية التي يجب على
المعامل اليهودية ان تجلبها من الخارج . ففي مصر القطن ، وفي سوريا القطن والصوف
والحرير وفي العراق الصوف والبتترول . فوجود هذه المواد الاولية يكون عامل تفوق
عظيم في التجارة والصناعة . ولا يقتصر تفوق البلاد العربية على صناعة المصانع الوردية
بالمواد الاولية فحسب ، بل ان اجرة العامل العربي التي لا تذكر ابداً بالنسبة الى اجور
العامل اليهودي الذي لا يستطيع العيش ان خفضت هذه الاجور ، تلعب دوراً هاماً في
هذا التفوق . وهكذا يكون للمصنع العربي عاملاً التفوق في الصناعة ، وهما المواد

(١) تقرير ريبيل : صفحة ٣٨١ .

(٢) تقرير سبسدن . ص ١٦٦ .

(٣) الأيمس : ١٩ تشرين الثاني سنة ١٩٣٦

الاولية واجور العامل المنخفضة وذلك بخلاف المصنع اليهودي الذي ليس عنده مواد اولية ، والذي يدفع لعماله اجوراً عالية جداً لا تتناسب مع حالة البلاد الصناعية . ومن جهة ثانية فقد انشأت مصاريف عديدة في البلاد ، وقد اخذت هذه المصاريف بيد المشاريع الاقتصادية لمساعدة الحركة الزراعية والصناعية في البلاد ، فشجعتها وساعدتها على الوقوف والنهوض ، فعاد عليها من ذلك ربح وفير كبير . وعندما يقام في كل عام المعرض الصناعي والتجاري في احدى امهات المدن العربية ، يكون الاقبال عليه عظيماً والتشجيع الذي يلاقيه كبيراً . فالامل الذي كان يخامر الصهيونية في الاستيلاء على الاسواق العربية قد خاب وفشل ، حتى ان مصنوعات هذه البلاد قد وجدت لها مكاناً واسعاً في الاسواق الفلسطينية ، ويتضح ذلك من ارقام الصادرات والواردات بين سوريا وفلسطين :

السنة	الوارد من سوريا بالجنيه الفلسطيني	الصادر الى سوريا بالجنيه الفلسطيني
١٩٢٩	٤٧٣.٧٦	١١١٩.٠٨
١٩٣٠	٥١٢٦.٨٨	١٠٦٧.٠٣
١٩٣١	٣٠.٤٧٩٥	١١١٢.٠١
١٩٣٢	٢٦٦.٥١٧	١١٤٢.٢٨
١٩٣٣	٣٢٩٤.٣٦	١١١٤.٥٩
١٩٣٤	٤٢٩٤.٠٥	٩٥٨٦.٠
١٩٣٥	٥٢٠٠.٢٠	١٠٨٠٠٠

(الثاني) - عامل سياسي : ان النهضة الاقتصادية التي عمت الاقطار العربية من عراقية ومصرية وسورية ، ليست الحاجز الوحيد الذي يقف سداً في سبيل رواج البضائع الصهيونية وتفوق التاجر اليهودي ، بل هناك عامل آخر ، عامل سياسي عظيم الحيوية أيضاً . فعندما ابتدأت الصهيونية بتطبيق برنامجها الاقتصادي الاستعماري على فلسطين والبلاد العربية المجاورة لم تفتن فيدور مجلدها ان هذه البلاد الوارثة اعظم المدن والاحضارات ، ستفيق من ركبتها وتنهض من كبوتها فتعد بانظارها المقتيبة وبصائرهما القوية الى بعيد ، الى ستائر المستقبل الكثيفة فتخرقها ونجد وراة الصناعة

والعمل فتؤسس المصانع والمتاجر ، والمصارف ، والفبارك سعيًا وراء تحرير نفسها اقتصادياً لكي تتم لها الحياة الحرة ، فتؤمن على استقلال كيائها سياسياً . لم يدر بخندها ويخطر ببالها ان نهضة كبيرة عظيمة في عالم الصناعة والزراعة ، وفي الامور التجارية والمسائل المالية ، ستعم البلاد العربية فتنفخ فيها روحاً جديدة وتبث بين ضلوعها وحناياها مقاومة عنيفة ومحاربة قوية شديدة البأس والمواس لهذه العصابات الصهيونية التي تود وتسعى سعيًا حثيثاً متواصلًا لاستغلالها بفردها واستثمارها وحدها فتسودها اقتصادياً لكي يسهل عليها استثمارها سياسياً . لم تؤمن الجماعات اليهودية ان العروبة المبعثرة في كل صقع وواد ، المستعبدة المستثمرة ، المكبلة بقيود ثقيلة من العبودية والاستعباد ، ستلم شعبها وتنهض نهضة مباركة جبارة عنيدة ، نهضة حريسة ببناء الراشدين والامويين والانديسين ، فتقذف ببناتها وخيرة شبابها ورجالها غير آسفة او نادمة الى النار والموت طمعاً في الحياة الحرة وتحلصاً من الاستعمار الصهيوني والظلم الاجنبي . لم تعتقد العصابات الصهيونية بذلك ولم تؤمن ان هذا الشعب العربي الكسول الحامل في رأياها ، الحقيق الذليل حسب ادعاءاتها واعتقاداتها سينفض عنه ثوب الذل والخمول ، ويتعري عن ثياب الرضوخ والخنوع ، فيشمر عن ساعد الجد والنشاط ، عن ساعد النضال والجهاد فيثور كالصواعق وينقض انقضاض الصقور الكواسر على اغلال وقيود الاستعمار المقيد نها فيحطمها تحطياً ويفاقب العواصف الاستثنائية والسيول الاجنبية فكيف نفسه حسب الظروف والحالات وتمشياً مع سنن التقدم لكي تتخذ له الحياة فيكون من الخالدين الابديين . . .

لم تنتبه الصهيونية ابنة العصابات اليهودية الى هذا كله ، وظنت انه في استطاعتها ان تجعل من العربي مطية لها وآلة صماء في بناء وطنها القومي وتأسيس مملكتها الاسرائيلية في قسم من اراضيها الفلسطينية فتدوم حياة هذا الوطن عليه وعلى اسواقه . ولكن هي الحقيقة الواضحة تجيب هذه الآمال وتبخر هذه الاحلام والخيالات ، فاذا بالشعب العربي كالبنيان المرصوص يقوم دفعة واحدة وكتلة مترابطة الصفوف مترابطة الاجزاء والحلقات ليدافع عن كيانه ويناضل في سبيل وحدته واستقلاله ضد كل طغمة من الطغمت الاجنبية ان كانت يهودية ام فرنسية ام انكليزية . . . هي الحقيقة الظاهرة

الواضحة تقضي على هذه الاماني والتصورات وتظهر ان المنهاج الذي تبني عليه مملكة اسرائيل حياتها في فلسطين هو منهاج خاطى. اذ انه يقوم على نظريات اقتصادية، مغلوطة وافتراضات سياسية غير صحيحة . فالعالم العربي قد فهم باجمعه وعلم باسره الخطر الصهيوني الذي يهدد كيان العروبة بالانحطاط والانحلال والفناء ، علم ان الصهيونية لا تهدد فلسطين فحسب ، بل جميع اقطار العروبة وامصارها سياسياً واقتصادياً ، فعاهد نفسه واقسم ايمانه على مقاومتها بشدة ومحاربتها بقوة وعنف لكي يقتل جرثومتها ويميت ميكروباتها قبل ان يستفحل امرها وتزيد شرورها وآثامها فيكبر خطرها ويعظم شرها ، وقرر مقاطعة المصنوعات والمتاجر الصهيونية مقاطعة شاملة كاملة .

اما في فلسطين فقد اشتدت روح المقاطعة والعداء اشتداداً كبيراً واطهرت العروبة الفلسطينية الالية النفس ، الكبيرة الروح ، رغبة ملحمة شديدة وارادة قوية عظيمة في مقاومتها ومحاربتها لما تنتجه المعامل الصهيونية ، وذلك لانها شعرت انه من الذل والعار واليبس الشنار ان تغذي بدراهمها وتساعد باءوالها ، الصهيونية التي تسعى بكل وسيلة ممكنة وتعمل كل الوسائط والطرق لاجراجها من بلادها وطردها من ارضها واطوانها(١)

وهذا العامل السياسي لا يقتصر على العرب وحدهم ، بل يتعداهم الى العالم الاسلامي ايضاً ، فالمسلمون ما تحققوا من الاخطار التي تهدد فلسطين ، قبلتهم الثانية ، وبقية الاقطار العربية حتى اعلنوا مقاومة الصهيونية ومحاربتها ، فاجتمعت هيئة العلماء في فارس وافغانستان وغيرهما من البلدان الاسلامية وحرمت شراء البضائع اليهودية وعدت الذين يشترون هذه البضائع مارقين من الدين كافرين به .

وفي عام ١٩٣٠ عقد في فلسطين - في مدينة القدس ، مؤتمر حضره ١٤٥ مندوباً من كافة أنحاء العالم الاسلامي وترأسه سماحة الحاج امين افندي الحسيني ، مفتي الديار الفلسطينية وزعيم فلسطين الاكبر ، فكان مظاهرة لوحدة المسلمين وتضامنهم لها

(١) اما الآن وبعد ان اعتر العرب مقاطعتهم للصهيونية الاقتصادية ، فان هذه المقاطعة تطبق بفلسطين بشكل يدعو الى الاعجاب . . . اما خارج فلسطين فان مقاطعة بقية الحكومات العربية لها فليس الامهزلة، ليس الاوسيلة جديدة يعني بها رجال هذه الحكومات المنافع والارباح.

مغزاها اذ انها اقيمت في ارض فلسطين^(١)»

وقد قالت جريدة «ترسلان» الهندية على اثر قرار اللجنة الملكية في تقسيم فلسطين ما نصه : « اننا نقول بلسان كل بنغالي هندي ان قرار اللجنة الملكية لا يحل المشكلة ولا يطفى نارها . وان الهنود لا يقبلون بتأسيس مملكة يهودية على حساب العرب وفي بلاد تحت كل شبر منها قبر ولي او نبي او مجاهد او صحابي . واننا ندعو كل مسلم الى مقاومة هذا التقرير ، ما استطاع الى ذلك سبيلا ، وان يؤيد عرب فلسطين في جهادهم » .

وهكذا يظهر ان الحالة الاقتصادية في البلاد العربية وتفوقها على الاقتصاديات اليهودية بالمواد الاولية وانخفاض اجور العامل والعوامل السياسية من موقف العالمين العربي والاسلامي ، تحول كلها دون تقدم الصناعة الصهيونية وانتشارها في بلاد العرب . واذا نظم ابناء العروبة خطتهم التي ترمي الى مقاطعة اليهود ومضروعاتهم واقاموها على اسس اقتصادية ، فانها تسد امام المنتجات الصهيونية ابواب الشرق العربي واسواقه وتقتضي عليها بالبقاء في الاحياء اليهودية من فلسطين فقط . وهكذا يتضح انه لاجل حياة المعامل والصناعة اليهودية في الشرق العربي الذي بدونها لا مستقبل اقتصادي للوطن القومي اليهودي .

٣

— الصهيونية الاقتصادية والمنافسة الاجنبية —

هذا هو المنهاج الاقتصادي الصهيوني في البلاد العربية قد بينا بالحجج والبراهين خطاه وفساده . اما العدو الذي يحول دون نجاح هذا المنهاج الاقتصادي وفوزه ، فانه ليس بجالة العرب الاقتصادية وموقفهم العدائي فحسب : بل هو في منافسة المصنوعات الازروبية ايضاً لهذه المنتجات اليهودية ، تلك المنافسة التي لا تقدر المصانع اليهودية على مزاحمتها والوقوف في وجهها ومقاومتها والتغلب عليها . فان

فالصناعة والتجارة لا تعرفان المحاباة ولا تراعيان الحواطر والمحسوبيات . . . فان

وجد بضاعتان من جنس واحد واتقان واحد في سوق واحد ، فذات الثمن الاقل منها هي البضاعة التي تروج في ذلك السوق . فالمصنوعات الصهيونية في فلسطين لا تملك العوامل الرئيسية التي تؤمن رواجها وانتشارها في الاسواق الخارجية التجارية ؛ وذلك يرجع لعدم تمكنها من العاملين الاوليين الوحيدين في تفوق كل صناعة ، وهما اولاً : المواد الاولية ، وثانياً : انخفاض الاجور التي يتقاضاها العامل . . .

فبلاد فلسطين ، كما اوردنا ، بلاد فقيرة ، بل « اقل بلاد في العالم تسد حاجات نفسها بنفسها ^(١) » فالصناعة فيها تعتمد الى درجة قصوى على المواد الاولية المستوردة ^(٢) « والحياة الاقتصادية بسيطة اولية ^(٣) » ، فهي خالية من المواد الاولية ، التي تكوّن العامل الرئيسي في تفوق كل صناعة وتجارة . فالصناعة تتطلب المواد الاولية التي لا غنى عنها لنجاحها وفوزها عدا الرؤوس الاموال الوافرة ، هذه الرؤوس الاموال التي لا خير يرجى منها ومن وجودها اذا فقدت هذه الاموال . فالمصنع اليهودي في فلسطين بحاجة ماسة الى جلب هذه الاموال من الخارج لخلوّ البلاد منها . فمن هذه الوجهة فأن للمعمل الاوروبي عامل تفوق عظيم على المعمل اليهودي ، اذ انه ليس بحاجة الى جلب كافة مواد الاولية من الاسواق الخارجية . ومن جهة ثانية فان اجرة العامل تلمب دوراً هاماً في ارتفاع السعر وانخفاضه وتفوق مصنوعات على اخرى ، فأن ارتفعت كانت حائلاً دون رواج الانتاج ، وان قلت كانت من ميسلات الرواج ، فالاجور لا تتناسب مطلقاً مع الوضعية الاقتصادية الصهيونية في فلسطين ، فالعامل اليهودي يتقاضى اجرة لا تقل عن اجرة العامل الانكليزي وتزيد على اجرة العامل الالماني والايطالي وغيرهما من اعمال معظم البلاد العالمية .

ولهذين العاملين فالمصنوعات اليهودية لا تستطيع الوقوف بوجه مزاحمة الصناعات الاجنبية التي تتفوق عليها فلا تمكنها من تجاوز الحدود الفلسطينية . وهذه المزاحمة لا تقتصر على المعامل الاوروبية فقط ، بل هناك عدو اشد وطأة واكثر ضرراً على المصنع اليهودي من المصانع الاوروبية وهو مصانع اليابان . فقد

(١) - تقرير بيل : ص : ٣٩٤

(٢) - حمادة . النظام الاقتصادي في فلسطين ص : ٤٧٣

(٣) - حمده : ص : ٤٦٦

حازت هذه الامة الحديثة النشأة على عاملي التفوق في المزاومة التجارية والمنافسة الصناعية وهما المواد الاولية وانخفاض أجور العمال . وفي امكان هذه الدولة العجيبة ان تفرق أسواق الشرق باجمعه ان لم نقل اسواق العالم بمصنوعاتها ومنتجاتها . فالمصنع اليهودي ليس بمقدوره ان يواجه هذه المصانع الحديثة والمجهزة بكل اسباب التفوق الصناعي . وهكذا يتبين بعد هذا الشرح الموجز ان العوامل الاساسية التي تؤمن النجاح لكل صناعة من مواد اولية ورخص في الايدي العاملة واسواق واسعة امام المنتجات الصناعية لا وجود لها في فلسطين لدعم وسند الاقتصاديات الصهيونية ، وان المنهج الصهيوني الاقتصادي يقوم على اسس خاطئة مغلوطة غير صحيحة .

- ٤ -

— الوضع الاقتصادي الصهيوني —

ولكن على الرغم من هذه الحقائق الواضحة الثابتة ، وعلى الرغم من ان « هذ السياسة الاقتصادية التي تتبعها الحكومة وتسير عليها هي سياسة خاطئة غائلة ^(١) » فان زعماء الصهيونية يدعون مؤكدين ان للصناعة والتجارة في فلسطين مستقبلاً طيباً ناجحاً . فهذه الادعاءات الملققة المزوقة لا يعتد بها ولا يؤخذ بظاهرها المطعون اطلاقاً وفيها على حقيقة القضية الفلسطينية . فنحن ان نظرنا الى حياة المصانع اليهودية في فلسطين نجدتها اصطناعية تقايدية لا تستطيع البقاء والمحافظة على وجودها وكيانها بدون الاعانات الخارجية والمساعدات الحكومية وخصوصاً التعريفية الجمركية . فكلما ظهرت في الاوساط اليهودية صناعة من اي نوع كانت ، تعمل الحكومة الى اصدار تعديل في نظام استيفاء ضريبة الجمارك على البضاعة الاجنبية المنافسة للبضاعة اليهودية فتفرض عليها ضريبة تؤمن معها الرواج للصناعة اليهودية ، فيقع بذلك عبء الضريبة على المستهلك العربي الذي يأبى ويأنف من شراء البضائع اليهودية ، بدافع وطني فيضطر لشراء البضاعة الاجنبية بما هي عليه من اسعار عالية . وقد افترطت الحكومة بحجيتها هذه حتى انه

(١) ورسفولد . فلسطين الانتداب : ١٨١

(٢) حمادة : ص ٥٧٣

« في بعض الاحيان كان الوعد بمجاية المشاريع الصناعية يسبق تأسيسها ^(١) »

فالوضعية الاقتصادية في فلسطين وضعية اصطناعية لا تركز على اساس صحيح متين في اعمالها وخطتها ، « فالصناعات الكبيرة تكاد تكون ثابتة على حالها ومن الواضح ايضا ان معمل الاسمنت فيشر يعتمد على الضريبة الوافية ليس لاستمرار الارباح فقط ، بل للاستمرار في الوجود ايضا ، ذلك انه لا يستطيع ان يزاحم الاسمنت الوارد من الخارج لو رفعت تلك التعريفة الجمركية الوافية . ومن الخلي ايضا ان معمل زيت « شمن » لم ينجح الا بعد ان ألغى الرسم الجمركي المفروض على واردات الجبوب الزيتية المستوردة من الخارج كما ان اقبية « ريشون لزيون » و « ذكرون يعقوب » مدينة ببقاها الى كرم واهتمام البارون ادمون دي روتشيلد لا الى مجهوداتها الاقتصادية ، وصناعتها في تقدم بسبب الرسم المفروض على واردات النبيذ والكحول . وكذلك الحال في تجارة المنسوجات ، فقد استفادت من الغاء المواد الخام من الرسوم الداخلية ومن الرسوم الجمركية التي فرضت على ما يائثلها من المنسوجات الاجنبية ، وفي الحقيقة فان الصناعات الكبيرة في فلسطين تعتمد على التعديل او التبديل في التعريفة الجمركية ، وان سائر الاهالي يتحملون الضرائب لكي يتمكن اصحاب هذه المعامل من دفع اجور عمالهم وجني بعض الربح ^(٢) » وقد قال مدير التجارة الجمرك في فلسطين : « انه يرتاب فيا اذا كان بإمكان بعض المشاريع الكبيرة ان تحافظ على قيامها بدون مساعدة من الخارج ، وبيبين لنا من التدقيق في صادرات فلسطين الاخيرة ان الصناعة لم تحقق الآمال التي عقدتها الصهيونية عليها فلم تتقدم تقدما سريعا ؛ فبعض الصناعات مهددة بالانقراض ، ولا يزال الامل معقوداً على نجاح بعضها نجاحا يسيراً بسيطاً ^(٣) »

« فالعامل اليهودية ، بالمعنى المعروف في انكلترا ، هي تقريباً مفقودة في فلسطين فقد نجحت المشاريع اليهودية في تأسيس صناعات جديدة في آل ايب وحيفا وغيرها ، وقد مدت الحكومة الفلسطينية يدها في احوال كثيرة لمساعدة هذه الصناعة الحديثة ، إما بزيادة الرسوم الجمركية على الواردات لوقاية منتجها او بتخفيض الغاء هذه الرسوم

(١) تقرير سبسون صفحة ١٦٣

(٢) تقرير سبسون صفحة ١٦٦

عن المواد الضرورية لها . وقد اقام بعض هذه الصناعات لنفسه الآن مكاناً ثابتاً في الاسواق المحلية كما يرجع الفضل فيه الى هذه التدابير الجمركية ^(١) . فمن هذه النبتة الموجزة المستقاة من التقارير الرسمية ، يستطيع القاري . ان يستنتج فكرة واضحة جلية عن الوان المساعدات التي تقدمها الحكومة الانكليزية للصناعات اليهودية ، ومنها يرى ايضاً ان المصنوعات الصهيونية لا تستطيع ان تثق لها طريقاً في الاسواق الفلسطينية إلا بصورة اصطناعية ترجع الى التعريف الجمركية ، وان امل زعماء اليهود في الاستيلاء على الاسواق الفلسطينية والخارجية ليس الا سراباً وحلماً كاذباً فانياً لا تؤيده الحقيقة والاحوال الاقتصادية الواقعية .

فالحكومة تقدم كل الوان المساعدات للصناعة اليهودية ، « فتعفي لها من التعريف الجمركية المواد الاولية والآلات الصناعية والمواد المصنوعة صنعاً جزئياً ^(٢) » . اما الصناعة العربية فلا تعيرها أقل اهتمام ، اللهم إلا عندما تعمل شيئاً لمخاربتها ، « وهذا على الرغم من ان الحكومة المنتدبة يجب عليها تبعاً لخصوص الانتداب ان تحافظ على مساواة اقتصادية تامة بين كل السكان ^(٣) » .

« فن المحلات الصناعية التي أسست منذ الحرب « الحرب الماضية » - وعددها ٢٢٦٩ ، ١٣٧٣ أي ٦٠٤٥ بالمئة كانت عربية وتمثل رأس مال مستثمر قدره ٦١٣٠٠٠ ليرة فلسطينية ^(٤) . ونحن مع اعترافنا ان المشاريع التجارية العربية التي تحتاج الى حماية هي قليلة ، الا ان هذا لا يمنع الحكومة من مساعدتها وحمايتها لتنهض وتتقدم ، ففي البلاد بعض الصناعات العربية ، خلاف صناعة الصابون ، كالدباغة وصناعة الفخار ، والحياكة وصناعة السجاد ، ولكنها من الصناعات الفقيرة جداً ، فعلى الحكومة ان تهتم بما تحتاج اليه الصناعات العربية عندما تباشر تحقيق الخطة العمرانية ^(٥) . ولكن عبثاً . فالحكومة دائماً وابدأ كانت تضرب بتواصي اللجان والخبراء عرض الحائط ، فلا تعمل

(١) تقرير شو . ص ٣٢

(٢) حماده ص ٥٧٧

(٣) ستونوفسكي ص ٥٤

(٤) هيرويتر وهيندن . الاستعمار اليهودي في فلسطين ص ٢٠٨

(٥) تقرير سمبسون ص ١٦٩

إلا بما توجيه إليها سياستها الصهيونية الاستعمارية . . .

وقد بحثت الوكالة اليهودية مستقبل الصناعات الفلسطينية وتنشيطها في مذكرة جاء فيها : « يجب أن لا يؤبه من الناحية الصناعية لما يقال عن قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب ، بل انه يجب أن يصرف النظر عن هذا القول نهائياً ، اذ ينبغي أن ينظر في الدرجة الاولى الى الشعب اليهودي بالذات والى ما تستطيع البلاد تصديره من منتوجاتها ^(١) . وهي تعني بقولها ارادة اليهود في المحيي . الى فلسطين ومقدرتهم الصناعية ولكن لنفرض جدلاً ان كل اليهود في العالم يريدون المحيي . الى فلسطين وان كل شخص منهم امهر صانع في العلم ، فهل يحل ذلك العقدة الصناعية في فلسطين ، فتجول هذه البلاد الى بلاد صناعية في مقدورها ان تستولي على الاسواق الاخرى استيلاءً اقتصادياً ؟ . . .

ان نجاح كل صناعة يتوقف على المواد الاولية الموجودة في البلاد وعلى رخص لايدي العاملة وعلى الاسواق الخارجية التي يمكن لتلك الصناعة ان تروج بضائعها فيها . هذه هي الشروط الاولية والعوامل الرئيسية لفوز كل صناعة . وقد رأينا فيما تقدم من الكلام ان هذه الشروط الاقتصادية الثلاثة مفقودة في فلسطين ، وان هذه الحالة الاقتصادية مع العوامل السياسية تقضي على امل الصهيونية الصناعي في اكتساح الاقطار العربية . ولكن الوكالة اليهودية تراوغ عن الحقيقة فتجعل من الشروط الاولى شروطاً ثانوية ، وتحاول اقناع الخبراء . والرأي العام انه في وسعها ان تحل المشكلة الاقتصادية بالمهاجرة الواسعة التي تروج البضائع اليهودية وتحث على اقامة معامل كبيرة لصنع المنسوجات ، وقد ردد اليهود بهذا الصدد انه يمكن حل مشكلة تصريف الالبان الزائدة باذخال عدد وافر من المهاجرين ، ورددوا ايضاً هذه الحجة بشأن المساكن اذ قيل ان زيادة عدد المهاجرين تفسخ مجال العمل لعمال البناء ^(٢) » ونحن ان نظرنا الى هذه المسائل من هذه الناحية ، نجد ان اذخال رأس المال والعمال ، وانشاء معامل كبرى للمنسوجات في حيفا وتل ابيب ، مما يجلب الرفاه الى البلاد ،

(١) تقرير سيمسون : ص : ١٦٦

(٢) سيمسون . صفحة ١٦٧ .

ولكن هذا الرفاء يدوم حتى تستهلك هذه الاموال^(١)

فلسطين بلد زراعية وليست بلداً صناعية ، « فبا انه لا اثر في فلسطين للفحم الحجري او الزيت او المعادن ذات القيمة التجارية فانه يجب على البلاد ان تبني حياتها الاقتصادية على الزراعة لا على الصناعة^(٢) . فيكون والحالة هذه أعظم حاجز اقتصادي في طريق النهضة الصناعية في فلسطين استيراد الفحم الحجري والزيت الغير موجودة في البلاد من الخارج بأسعار مرتفعة^(٣) . وقد كانت مستوردات زيت الوقود دائماً في ارتفاع^(٤) » فالحياة الصناعية في فلسطين حياة اصطناعية « فالمطاحن المحلية غير قادرة على مزاحمة المطاحن الاجنبية بالرغم من الرسوم الجمركية المفروضة على الطحين المستورد^(٥) . » وقد فشلت المحاولة الاولى التي قامت بها شركة دلفيد في الحرير ، فاضطر المعمل الى اغلاق أبوابه في وقت قصير^(٦) . « وكذلك فشلت تجارب حياكة الحرير ، في بني براق وجدّه ، واضطر معمل مشي للاشغال الحربية وقد أسسه المستر ساكس في سنة ١٩٣٣ الى قفل أبوابه لانه عجز عن مزاحمة المعامل اليابانية^(٧) . »
« والرصيد التجاري للبسكوت والمعكروني . . الخ . . . وللشوكولاته والحلويات قد كان على العموم سلبياً ، الامر الذي يبين أن الصناعات المحلية عاجزة عن سد الطلبات المحلية على المصنوعات التي من هذه الفئات^(٨) »

ومن مظاهر عدم رقي فلسطين الاقتصادي أن « اعتماد صناعة فلسطين على السوق هو في مستوى واطى . ، ومجاري التصريف أقصر على وجه العموم . والاعتماد القليل

(١) سبسون . صفحة . ١٦٧

(٢) ص : ٢٢٧

(٣) ورسفوالد . ص : ١٩١٦

(٤) حماده : ص : ٥٢١

(٥) حماده : ص : ٣٣٢

(٦) Palestine review ٢٢ ايار سنة ١٩٣٦

(٧) حماده : ص : ٣٤٩

(٨) - : - : ٣٣٢

على السوق نسبياً ظاهر من أن بعض الصناعات لا تملك المواد الأولية التي تستخدمها^(١) .
فالحقائق الاقتصادية تدل على أنه لا يمكن لفلسطين أن تكون بلداً صناعية تجدد
لمنتوجاتها أسواقاً تدرُّ عليها الأرباح وتعيش العمال الذين يعملون فيها « فواجب الحكومة
هو ان تنظر الى ابعاد من الحاضر القريب ، اذ لا يوجد دليل يقنعنا أن انشاء . معمل كبير
للمنسوجات في فلسطين سيكفل بالنجاح الباهر ، لاسيما وأن اجور العمال تتوقف على
ما تقرره نقابة العمال اليهودية العمومية ، بينما معامل المنسوجات في اليابان وبيباي ،
المجهزة بالماكينات الحديثة والتي تستخدم العمال بأجور رخيصة غير قادرة على إيجاد اسواق
كافية لتصرف بضائعها^(٢) . »

اما الغاية التي تسعى اليها الصهيونية بخططها الصناعية فهي غاية سياسية استعمارية
بجته ، ترمي الى ادخال العمال بكثرة لكي توجد اكثرية يهودية فتسود الكلمة
الصهيونية . وهذه السياسة تنتج اضراراً فادحة عظيمة لانه ان تمكنت الصهيونية من
إيجاد أعمال للمهاجرين ، فلا يمكن أن تكون تلك الأعمال إلا أعمالاً مؤقتة كما بينا
وشرحنا فيما تقدم « ولكن الحكومة ليست مسؤولة عن الحاضر الذي يتيسر فيه
رأس المال الجديد فقط ، بل هي أيضاً مسؤولة عن الاحوال المستقبلية لما ينفذ ذلك
المال ؛ فلا حياة للمهاجر عندئذ إلا بالعمل ، وهذا العمل لا يتيسر إلا إذا تمكنت
تلك المعامل من الوقوف امام منافسة . معامل سائر البلدان^(٣) . » . ولهذا الاسباب
الاقتصادية نرى « أنه من الخطر تشويق أصحاب رؤوس الاموال إلى إنشاء المعامل
التي لا يضمن نجاحها في فلسطين تعبيراً لزيادة عدد المهاجرين^(٤) . »

وهذه المهجرة الواسعة التي يريدتها الصهيونيون قد باءت منذ سنة ١٩٣٠ ، أي
بعد هذه التقارير التي أوردنا نتقاً منها ، الى سنة ١٩٣٦ ما يزيد عن ٣٠٠ ألفاً من المهاجرين ،
فهل ياترى تمكنت الصهيونية بذلك أن تحلّ مشاكلها الصناعية فتجدد لمنتوجاتها أسواقاً
رائجة ! وهل استطاعت ان تؤمن عملاً للمهاجرين فتعرجن على مقدرة البلاد الاقتصادية

(١) سيبسون ص ١٦٧

(٢) تقرير سيبسون . صفحة . ١٦٨

(٣) - - - ١٦٩ .

(٤) حماده : ص : ٢٥٣

على الاستيعاب ؟ إن الحقائق الثابتة تظهر العكس تماماً ، ولا عجب في ذلك إذ أن فلسطين بلد زراعية ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون بلداً صناعية .

« فقد قدر عدد العمّال اليهود الذين كانوا باطلين في سبع مدن مختارة في سنة ١٩٣٧ ب ١٢,٤٠٠ عامل^(١) ، وتظهر للقاري . ضخامة هذا العدد العظيمة جداً عندما يعلم أن عدد جميع العمّال في تلك السنة كان ٤,٠٠٠ وأن ٢١,٠٠٠ منهم كانوا عمّالاً عرباً باطلين^(٢) . » ومنذ ابتداء سنة ١٩٣٦ ، والتقدم الصناعي الجديد في الصناعات يظهر تباطؤاً عظيماً ، كما أن أكثر الصناعات التي كانت موجودة قد تأخرت تأخراً محسوساً ، فدرجة التقدم الصناعي الجديد هبطت إلى نصف ما كانت عليه في سنة ١٩٣٥^(٣) . « حتى أن صناعات المواد الأولية للبناء ، والصناعات التي تنتج معدات زراعة الأشجار الحمضية ، قد هبط إنتاجها إلى نحو ٤٠ بالمئة عما كانت عليه في سنة ١٩٣٥^(٤) ، « والمصنوعات التي تعتمد مباشرة على قوة الشراء المحلية ، كالمنسوجات والالبسة والكياوات ، قد هبط إنتاجها من ٢٠ إلى ٢٥ بالمئة تقريباً عما كانت عليه سنة ١٩٣٥^(٥) » فالوقائع الواضحة والحقائق الثابتة تؤكد ان الصناعة اليهودية بفلسطين على الرغم من المهاجرة الواسعة الكبيرة والمساعدات الخارجية والحماية الحكومية العظيمة لم تستطع احتكار الاسواق الفلسطينية ، وذلك بدليل زيادة الواردات الماثلة على الصادرات^(٦) « فالمستوردات دائماً في صعود وازدياد » فقد كانت مستوردات فلسطين في سنة ١٩٢٩ ٤١٠ . بالمئة من مجموع المستوردات العالمية في تلك السنة . فارتفعت في سنة ١٩٣٢ الى ١٩٠ . بالمئة ، وفي سنة ١٩٣١ الى ٣١٠ . بالمئة^(٧) . وقد تدهورت الصناعة وضاق نطاق التجارة حتى اصبح معدل عدد المستهلكين لكل شخص يشغل

(١) بالسّتين غازيت ، رقم ٧٦٧ سنة ١٩٣٨

(٢) بالسّتين غازيت : رقم ٧٦٧ سنة ١٩٣٨

(٣) هيرويتز وهيندن : ص : ٢١١

(٤) حمادة : صفحة : ١٦

(٥) هيرويتز وهيندن . ص ٩٢٠

(٦) الناميس ١٩٠ نشرين الثاني سنة ١٩٣٦

(٧) حمادة ص ٥٠٣

بالتجارة ٣٣٤٧ مستهلكاً^(١) . « وكون المستورد في سنة ١٩٣٥ بلغ ١ ونصف ضعف مجموع كلا الانتاجين الزراعي والصناعي برهان على درجة الاكتفاء الذاتي الواطئة التي فيها فلسطين^(٢) »

ولكن الصهيونية لم ترضخ لهذه الحقائق الاقتصادية الواضحة ، بل زادت هبتاناً وتضليلاً بمكابرتها وإصرارها على تضليل الرأي العام عن حقيقة الحال في الأرض المقدسة . وهي في ادعائها تقول إذا كانت اقتصاديات فلسطين ضعيفة غير ثابتة ، فكيف كان بمقدور مئات الألوف من اليهود الذين دخلوا البلاد أن يعيشوا برخاء . وهناك ! وقد كان لهذه الادعاءات أثر فعال على قسم كبير من أعضاء البرلمان البريطاني ، فصاروا يظنون أن فلسطين فيها رخاء وغنى ؛ ولكن من له ادنى اطلاع على حقيقة فلسطين الاقتصادية ، فانه يرى المغالطة والتضليل واضحا وكلّ الوضوح في هذه الادعاءات « البراقة » ؛ وذلك لأن حياة اليهود في البلاد الفلسطينية هي حياة اصطناعية . فجميع أعمالهم من صناعة وزراعة لا تقوم بمصاريفها وتسد نفقاتها . فحياة اليهود الصناعية لا تستطيع كما ذكرنا فيما تقدم أن تتابع أعمالها من دون المساعدات الخارجية والتعرفة الجمركية ، حتى أن الديون كانت قد تراكت على تل أبيب ، المدينة اليهودية وأغنى مركز صهيوني فبالت في سبعين الفاً من الجنيهات . ف تحلصت منها الابهية من الحكومة كان قدرها اربعين الف جنيهاً ، والباقي دفعته المؤسسات اليهودية^(٣) .

وان كان الانتاج الصناعي يرتفع في بعض الفترات ، فذلك لا يكون ناتجاً عن التصدير الخارجي ،^(٤) انما هذه الزيادة في الانتاج تكون اجابة لزيادة الطلب المحلي ، المسبب بالاكثر عن حركة المهاجرة الى البلاد والاستيطان فيها^(٥) . ولهذا « لا يمكن اتخاذ المصادر من البضائع المصنوعة محلياً دليلاً صحيحاً على تقدم الصناعة اذ أن من

(١) حمادة . ص ٢٥٥ .

(٢) حمادة . ص ٢٥٥ .

(٣) بتتويش . ص ١٦٣ .

(٤) حمادة . ص ٣١٣ .

٩٠ الى ٩٥ بالمئة من المنتجات الصناعية تستهلك محلياً^(١) . ومن مظاهر عدم رقي فلسطين الاقتصادي « انتاج السلع للاستهلاك المباشر ، كالمأكولات مثلاً ، فانه يؤلف القسم الاكبر من مجموع منتجات فلسطين الصناعية . وهذا مظهر تشترك فيه كل البلدان الغير الراقية اقتصادياً^(٢) » .

فاليهود يعيشون في فلسطين على الاعانات الخارجية التي ترد عليهم « فأحوال البلاد من رخاء وغبى ما هي الا نظرية وقتية^(٣) » وشي . طبعي ، أن تدفق هذه الاعانات لا يستمر دائماً . وعندما تنقطع هذه الاعانات تواجه الصهيونية الحقيقة وجهاً لوجه ، وحينئذ يرى اليهود الذين خدعوا في محبتهم الى فلسطين أنهم لا يقدرّون أن يزاووا فيها أعمالاً مربحة تؤمن لهم مستوى المعيشة الذي اعتادوا عليه في الحياة . فعندما تضب تلك السواقي الذهبية التي تضب في فلسطين تحل في البلاد أزمة ما رأى التاريخ لها مثلاً . وتكون شدتها وصلابة وطأتها ومصائبها ونكباتها على قدر عدد اليهود الموجودين في البلاد .

« فالصناعة المحليّة لا ترال طفلة إذا قيست بمثلها في البلدان الصناعية من حيث روؤس الأموال وعدد العمال المستخدمين فيها وكميّة الانتاج^(٤) » . ففي والحالة هذه ليس لها أقل نصيب في النجاح بأي سوق من الأسواق الخارجية ، « فكل ما ينتظر من صناعات فلسطين هو أن تسعى هذه الصناعات لتسدّ قسماً من الطلب المحلي أكبر من القسم الذي تقدر أن تسدّه في الوقت الحاضر ، وبذلك تقلل استيراد البضائع الاجنبية التي من النوع الذي تنتجه هذه الصناعات في البلاد^(٥) » .

« فهذا الرخاء ليس الا فيضان موقت ، قائم على غير أساس اقتصادي . وإنني لا أرى إلا صدمة اقتصادية هائلة تحل بالبلاد ، ومستقبلاً مظالمًا قائماً يترر بالشر وسوء المصير^(٦) » .

(١) هيرويتز ديهنون . ٩٢

(٢) حماده . ص . ٦٥٤

(٣) آرنست بانات . القرن التاسع عشر

(٤) حماده . ص ٦٥٣

(٥) حماده . ص . ٥٨٠ (٦) فلسطين وشرق الارض ٢٠١ حزيران

- نظرات أخرى في إظهار خطأ المنهج الصهيوني الاقتصادي وعدم نجاحه -
في الأبحاث السابقة من هذا الفصل يبين أن المنهج الصهيوني الاقتصادي يرتكز على أسس غير
صحيحة، بل خاطئة ومغلطة . وهناك ، غير الحواجز التي ذكرناها ، حواجز أخرى عديدة تحول
دون أي نجاح لهذه السياسة والأهداف الاقتصادية ، وأهم هذه الحواجز هي :

أولاً - : سوق محدودة . فالصناعة الفلسطينية تتقيد بسوق محدودة داخلية
 وخارجية . فإندعام المواد الأولية إلا القليل الذي لا يستحق الذكر ، وصغر حجم
 البلاد وقلة دخل السكان نسبياً ، تجعل من المستحيل الانتاج على درجة كبيرة ، فلا
 يمكن للصناعة الفلسطينية أن تراحم في الاسواق الخارجية منتجات البلدان المتقدمة في
 الصناعة والتي تنتج على درجة كبيرة . « فالصناعات الفلسطينية لا تزال في طفولتها
 وكثير من الصناعات هي صناعات يدوية ضيقة النطاق ^(١) » . « فمن منتجات مجموع
 قيمتها ١٠٠٠٠٠٠ ليرة فلسطينية في سنة ١٩٣٥ صدر الى الخارج ما قيمته ٤٧٨٨٠٠
 ليرة فلسطينية او نحو ٨ ، ٤ بالمئة ^(٢) » . « فاعتماد صناعة فلسطين على السوق هو في
 مستوى واطى . ^(٣) » . « وقد عجزت بعض المجلات الصناعية لانه لم يكن لها مجال
 للنجاح منذ تأسيسها ^(٤) » .

(ثانياً) - مزاحمة شديدة داخلية وخارجية : فالصناعة الفلسطينية تتضرر أيضاً
 من كلتا المزاخمتين الداخلية والخارجية . فالمزاحمة الداخلية شديدة ، ومسببة بالكثرة
 المفرطة من المجلات الصناعية التي تنتج أصنافاً متماثلة . وهذا ناشيء بالاكثار عن تدفق
 رؤوس الاموال إلى البلاد وقلة السبل التي يمكن فيها استثمار هذه الاموال ^(٥) . ومن
 جهة ثانية ، « فنتيجة تدفق رؤوس الاموال وضيق نطاق الاستثمار نسبياً ، فإنه لا تسنح

١ حمادة : ص : ٤٠

٢ حمادة . ص . ٣٨٨

٣ حمادة . ص . ٤٥٣

٤ حمادة . ص . ٣١٦

(٥) راجع حمادة . ص ٣٨٨

فرصة للاستثمار بريح الا وينتجزها اكثر من مستمر واحد^(١) . « و كانت نتيجة هذه المزاحمة الداخلية المسببة بكثرة مفرطة بالحلات الصناعية التي تنتج اصنافاً مماثلة ان هبطت الاسعار في بعض الحالات الى اقل من نفقات الانتاج ، وفي سنة ١٩٣١ خفض بعض المعامل انتاجه الى كسر ما عنده مما يقدر ان ينتجه وبعضها افلس^(٢) اما من جهة المزاحمة الخارجية فقد شرحناها في الابحاث السابقة من هذا الفصل ، وهي ناشئة عن نقص في وجود العوامل الرئيسية لنجاح كل صناعة في العالم ، « وهذه المزاحمة كانت دائماً شديدة فتريد بالاضرار التي تلحقها المزاحمة الداخلية في الصناعة^(٣) . »

(ثالثاً) - تدهور حركة البناء و زراعة الاشجار الحمضية . فان قسماً كبيراً من صناعة فلسطين يعتمد اعتماداً مباشراً على حركة البناء وعلى زراعة الاشجار الحمضية وقد ادى هذا الاعتماد الى انحطاط الحركة الصناعية في سنتي ١٩٣٦ و ١٩٣٧^(٤) . اذ ان « ثلث صناعة فلسطين يعتمد على حركة البناء وعشرة بالمئة يتوقف على زراعة الاشجار الحمضية^(٥) ، وبما ان حركة البناء وذلك شي . طبيعي لا تظل قائمة بوجه دائم وسريع ، وبما ان زراعة الاشجار الحمضية لها حد تقف عنده ، فانه يعقب ذلك تدهور اكيد في الحركة الصناعية ؛ وقد حصل ذلك منذ سنة ١٩٣٥ ، « بسبب ضعف حركة البناء ضعفاً عظيماً ووقف زراعة الاشجار الحمضية وقفاً تاماً تقريباً منذ هذه السنة اخذت هذه الصناعات تعاني من هبوط الطلب على منتجاتها هبوطاً خطراً^(٦) . »

رابعاً - ضعف الجهاز المالي . فضعف الكيان المالي نقص آخر في صناعة فلسطين خسر حركة رؤوس الاموال بطيئة والنفقات الادارية عالية ، فتكون النتيجة ارباحاً قليلة وقوة ضعيفة في المزاحمة . وهذه الحركة الضعيفة برووس الاموال تولف ضعفاً

(١) هيرونيز وهيلدن : ص ٢٠١

(٢) حماده : ص ٣٨٩

(٣) حماده : ص ٣٨٧

(٤) راجع حماده : ص : ٣١٦ وما بعدها

(٥) حماده : ص : ٣٩٠

(٦) حمادة : ص : ٣٩٠

خطيراً^(١) : « وقد التجأت بعض الصناعات التي رؤوس اموالها اقل من اللازم ، الى الاستدانة بفوائد عالية ، فكانت النتيجة انخفاض في الارباح او خسارة بسبب دفع مبالغ كبيرة كفوائد^(٢) ، هذا من جهة ومن جهة ثانية « فرؤوس اموال مستوردة كهذه لا يمكن الاعتماد عليها ، اذ انها لا تستمر الى زمن لا نهاية له ، والارجح ان بعضها سيرجع الى البلاد التي استورد منها عند ما تتحسن الاحوال في اوروبا واميركا^(٣) وذلك لانه يلاحظ في الحياة الاقتصادية في البلاد ان دخول رؤوس الاموال يقل جد عندها تتحسن الاحوال الاقتصادية العالمية^(٤) ، وقد حدث شيء من هذا ، فهبطت مبالغ رؤوس الاموال الجديدة المستثمرة في الصناعات اليهودية وهبطت قيمة الالات الصناعية المستوردة^(٥) . وهكذا يظهر ان حركة الصناعة اليهودية غير مستقلة النشأة والمصدر .

(خامسا) - العلاقات السياسية المتوترة بين العرب واليهود ، فهذه العلاقات عائق هام في سبيل التقدم الصناعي لانه « لا يمكن لرأس مال ان يكون منتجاً اذا كانت الحالة مضطربة ، فاذا لم تحل المشاكل السياسية بطريقة تتوطد معها العلاقات السلمية والحبية بين العرب واليهود فان الصناعة في فلسطين لا يقف نموها فقط ، بل تتأخر تأخراً خطيراً . وسيكون التأثير خطيراً على الصناعة اليهودية خاصة ، ولا سيما اذا ازدادت مقاطعة البلدان العربية المجاورة للمنتجات اليهودية^(٦) » . فانتبه جيداً يا اخي العربي جبناً كنت واني وجدت واعلم انه بمقاطعتك للمنتوجات اليهودية تشهر سلاحاً قاطعاً ماضياً يدك الوطن اليهودي الى الحضيض . . .

اما هذه المشكلة السياسية فلا يمكن ولن يمكن ان تحل بطريقة سلمية الا اذا وافقت السياسة الاجنبية الجائرة على مطالب العرب العادلة بتأليف حكومة وطنية عربية تمثل جميع السكان على اساس ديمقراطي حق .

(١) حمادة : ص : ٣٩٠

(٢) هيرونيز وهندن : ص : ١١٣

(٣) حمادة : ص : ٥٧٩

(٤) حمادة : ص : ٥٣٥

(٥) حمادة : ص : ٣١٥

(٦) حمادة . ص ٣٩٩

وهكذا يتبين للقارىء بالجميع الدامغة والبراهين القاطعة ، وبجلاء ووضوح ما بعدهما من جلاء ووضوح ان هذه الخطة الاقتصادية هي خطة مغلوطة وان هذا المنهاج الصهيوني الاقتصادي يرتكز على خطأ فادح عظيم لاحظ له في نخاع او قوز ولا اقل نصيب .

وهذا الضعف الاقتصادي يساعدنا مساعدة فعالة في نضالنا السياسي ضد السياسة الصهيونية المتبعة في فلسطين ، ففشل المنهاج الصهيوني الاقتصادي في تحويل فلسطين الى بلاد صناعية وفي السيطرة الاقتصادية على البلاد العربية وفي قدرته على المنافسة في الاسواق الخارجية لا يعني فشل الوطن القومي فشلاً تاماً ، بل هو مجرد ضعف ومجرد ضعف فقط يسندنا في نضالنا السياسي الذي عليه وعليه فقط يتوقف فشل هذا الوطن التام الكامل ، الذي عليه وعليه فقط يتوقف قذف اليهود الى مياه البحر ؛ وذلك يعود الى الاسباب التالية :

(الاول) - ان اليهود يقدر ان يوجهوا قواهم الى الناحية الزراعية بدلا من الناحية الصناعية ، وذلك لان فلسطين بلد زراعية وليست بلداً صناعية . وقد حصل شيء من هذا « فالمؤسسات الصهيونية قد سعت لتحويل اليهود عن التجارة ، العمل الذي يتخذه اليهود عادة في الخارج الى الزراعة ^(١) »

(الثاني) - أنهم في الميدان الصناعي يستطيعون أن يوجهوا اهتمامهم إلى الصناعات القليلة التي تتغذى من منتجات الأرض كصناعة السواكبر والمأكولات والمشروبات فيجنون منها بعض الارباح ، وذلك « لأن الصناعات التي حازت بعض النجاح كصناعة الصابون وصناعة السواكبر والزيت ، هي تلك الصناعات التي غذيت من الارض ومنتجاتها ^(١) » . ولكن في هذه الناحية أيضاً لا يستطيعون الفوز إن لم يستطيعوا الاستيلاء على الارض وبما أن القسم الاكبر من الاراضي الصالحة للزراعة لا تزال في أيدي العرب ، فان مستقبل فلسطين الاقتصادي يهدد بشر مستطير . فيجب والحالة

(١) حمادة : ص ٤٩٥

(١) ورسفولد : ص ٢٢٥

هذه على الحكومة المنتدبة ، حباً في خير ومنفعة جميع السكان أو على الاقل « حباً في أبنائها اليهود » ، أن تمنع المهاجرة إلى البلاد لكي تحفف نوعاً ما من أخطار واضرار هذا المستقبل الاقتصادي المظلم الذي سيحيق بالبلاد إن عاجلاً أو آجلاً .

ثالثاً - أنهم يوجهون جهودهم لجعل فلسطين مركزاً يصدرون منه ما يستوردون من الخارج ، وهناك اتجاه في الأوساط التجارية اليهودية يقضي بجعل البلاد مصدراً للمستورد المصدر .

رابعاً : - فمن جهة الاسواق الخارجية وضعف الصهيونية في هذه الاسواق وعدم استطاعتها المنافسة فيها فانها تقدر ان تغطي هذا النقص بأن تلتبس من احدى الدول الكبرى ان تفتح اسواقها لمنتجاتها على ان يكون ثمن ذلك تأييد الصهيونية لهذه الدولة والدخول في حقل نفوذها .

خامساً : - ليس هدف الصهيونية هدفاً اقتصادياً في فلسطين ، انما هو بالدرجة الاولى والرئيسية هدف سياسي يرمي الى تحويل هذه البلاد المقدسة من بلاد عربية الى بلاد يهودية عن طريق المهاجرة وشراء الاراضي . اما السياسة الاقتصادية فليست الا في خدمة الاهداف السياسية . وهي في ذلك تستطيع ان تتكبد كل انواع الحسائر ومستعدة ان تتحمل كل صنوف التضحيات المالية كي تصل الى ما تبتغي اليه من انشاء الدولة اليهودية ولست هنا بحاجة الى القول ان التمويل اليهودي بالنسبة لقضيتهم والتمولين العرب شي . آخر بالاضافة الى قضيتهم

ومن هذه الكلمة الموجزة تستنتج الحقيقة الثابتة الاكيدة وهي : أن عدم انتقال اراضي عربية إلى الأيدي الصهيونية هو سر القضاء على تجربة الوطن القومي اليهودي ؛ هو الأساس الرئيسي الذي عليه يجب أن يبني العرب محاربتهم للحركة الصهيونية والذي به يستطيع العرب أن يفوزوا وينجحوا فيقضون على آمال اليهود وأهدافهم قضاءً . معرماً ويطردونهم من بين ظهرانيهم يجرون أذيال الانكسار والفشل والانحدار والألم . ولهذا يجب على إخواننا عرب فلسطين أن ينعوا انتقال الأراضي العربية إلى الأيدي اليهودية بأية طريقة كانت وبأية وسيلة ممكنة ، مها كانت « دموية » وغير مشروعة

في نظر مدنية الحكومة المنتدبة . فيمنع انتقال الأراضي خلاص البلاد ونجاتها ،
انتصارها وفوزها نجاحها .

والكن ماذا يجب على العرب أن يعملوا لكي يمنعوا انتقال الأراضي العربية إلى
الأيدي الصهيونية ؟ . . .

لو كان في البلاد حكومة وطنية تمثل السكان حسب عددهم ، لكان العرب
الممثلين في هذه الحكومة وهم الاكثوية ممنعوا انتقال الاراضي العربية الى الايدي
الصهيونية . ولكن بما ان هذه الحكومة الوطنية النيابية غير موجودة ، فماذا يترى
يجب على العرب ان يعملوا ؟ . . .

ليس هنا مجال للتفصيل والشرح الطويل ، ولكننا نكتفي بالابحاز والتلميح ،
فنقول ان المنهاج العربي في العمل على عدم انتقال الاراضي العربية الى الايدي الصهيونية
يجب ان يقوم على اساسين :

(الاول) - يجب على العرب ان يوجهوا قواهم الى انعاش الفلاح العربي الذي ، نتيجة
لمحاربة الحكومة العنيفة له ، يتخبط في حالة يرثى لها من الضيق والعسر والشقاء
والتعاسة ، فيؤلفون اولاً شركات او مصارف للتسليف الزراعي تقرض الفلاح العربي
ما يحتاج اليه من مال بفوائد قليلة ولاجال طويلة لكي تمنعهم من ادخال
الاصلاحات اللازمة على ارضه ومن تحسين وضعيته الاقتصادية ، وان يعملون ثانياً على
نشر الحركة التعاونية وتعميمها بين الفلاحين ، هذه الحركة التي كانت من اهم عوامل
تقدم العرب على الشرق ، وان يؤلفون ثالثاً : جمعيات زراعية تبشيرية تهدف الى
تنوير ذهن الفلاح العربي وافهامه الطرق الاوليصة والوسائل الاصلاحية الحديثة التي
يتمكن بها من زيادة انتاجه واكثر دخله . ويجب على هذه الجمعيات التي يجب ان
يكون قوامها وعمادها النشأ الحديث من الشباب العربي ، ان توجه اهتمامها ايضاً الى
الناحية الاجتماعية عند الفلاح العربي فتعمل على رفع مستواه الاخلاقي والاجتماعي
والصحي خاصة .

(الثاني) - يجب على العرب ان يوجهوا انظارهم ثانية الى الملاك العربي . فهذا
الملاك الذي الحق بالقضية العربية الفلسطينية خاصة والقضية العربية عامة اضراراً فادحة

عظيمة ، يجب ان يمنع عن بيع ارضه الى اليهود عن طريق القوة ، عن طريق يكون شعارها البارود والرصاص ، عن طريق يكون هدفها اوراق دما . كل عضو فاسد يقف حجر عثرة في سبيل تقدم العرب وسعيهم الى حريتهم ووحديتهم . فالدور الذي نغر به يتطلب منا كل تضحية وجلد وإخلاص . فالامم لا تنهض على الملاطفة والملاينة والمسايرة ، إنفا الامم نهض على الحديد والنار وعلى أساسات حجارتها وطينها من أجسام وجماجم وشحوم تاحونة الاندال . فالقضية اصبحت قضية حياة او ممات لا تحتمل ابطا . واهمال ، فكل من تحدته نفسه بالوقوف ضد الحركة العربية التوحيدية من الزعماء واصحاب النفوذ يجب ان يزاح من الطريق فيقتل . فهذه الحطة « الاغتيالية » التي يسير عليها اخوانه في العراق والتي بوجيها قتلوا معظم الزعماء الحونة ، هذه الحطة التي كانت شعار الثرار العرب في فلسطين عام ١٩٣٦ . والتي بوجيها قتلوا الذين ساروا ضد مصلحة البلاد فخانوها ، هذه الحطة هي احوج شي . الى العروبة الفلسطينية وهي منفذ الخلاص الذي تقدر به ان تؤمن سير حركتها التحريرية الى الاستقلال وتطهير البلاد من الحشرات الصهيونية .

فالاغتيال هو الاداة الاولى في حفظ الاراضي العربية بيد العرب . فيجب على شباب العرب في فلسطين تأليف جمعيات سرية اغتيالية يكون هدفها قتل كل عربي تدعوه نفسه لتأييد الاستعمار وبيع ارضيه . فالقضية لا تحتمل ملاينة ومسايرة انما القضية عطشى لدماء الحونة من ابناء البلاد . ولهذا فانا ارسلها صرخة داوية صادقة الى عرب فلسطين عامة وشبابهم خاصة داعياً اياهم الى تأليف هذه الجمعيات الاغتيالية التي لا تترد في القتل ابداً بل يكون شعارها القتل والسفك ، مذكراً اياهم معلناً لهم حقيقة حيوية كبرى الا وهي : ان عدونا الرئيسي الاول ليس الاجنبي والصهيوني انما هو اخونا العربي الذي يتستر بعروبتة فيخون امته . فالاغتيال . . . الاغتيال لهذا العدو يا ايها العرب عامة ويا عرب فلسطين خاصة

اما تطبيق هذا المنهاج في فلسطين فيقع بمعظمه على عاتق الاحزاب السياسية في البلاد وعلى قواد الحركة العربية الذين برهنوا في فرص عديدة وسوانح كثيرة عن عظيم اخلاصهم لامتهم وعروبتهم ، الذين كانوا طيلة مايقرب من الثلاثين سنة مثلاً

اعلى يقتدى به في النضال والجهاد ،، فيعملون على تنفيذه بما عرف عنهم من جلد وتضحية
وبما امتازوا به من اهلية للقيادة والزعامة .

٦

- عدم قانونية سياسة الحكومة الاقتصادية -

لقد برهنا في الفصلين السابقين على ان انكلترا لم تراع في الوضعتين السياسية
والادارية غير القسم الاول من واجباتها ، أي انشاء الوطن القومي اليهودي ، اما
واجباتها تجاه العرب فقد ضربت بها عرض الحائط ولم تنفذها . اما الوضعية الاخيرة
او اعمال الحكومة الاقتصادية فهي مخالفة :

(اولا) - المادة الثانية من صك الانتداب . فهذه المادة تلقى على عاتق الحكومة
كما قلنا سابقا ثلاث واجبات : انشاء الوطن القومي ، ترقية مؤسسات الحكم الذاتي
صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع اهالي فلسطين . ويجب على الحكومة وضع البلاد
بحال ادارية وسياسية واقتصادية . تكفل تطبيق هذه الواجبات الثلاث وتطبيقها في نفس
الوقت وعلى قدم المحاذاه . ولكن الحكومة كانت في كل الاعمال الاقتصادية التي
قامت بها كما سردنا ذلك في الصفحات السالفة لاتراعي غير المصالح اليهودية ولا تسعى
الالاقامة المملكة الصهيونية . فوضعت رسوما جمركية عالية على البضائع الاجنبية
لمنافسة للبضائع اليهودية ، فالخقت بعملها هذا اضرارا مادية فادحة بالعربي الذي يأبى
ان يشتري المتوجات اليهودية بدافع وطني فيدفع اسعارا كبيرة لشراء ما يلزمه من
البضائع الاجنبية ، وهو لولا تلك الحماية الغير المشروعة من قبل الحكومة لما كان
تكلف تلك النفقات التي إنما تكلفها بسبب السياسة الحكومية من حماية المصنوعات
الصهيونية . وهكذا فالحكومة قد أجهفت إجحافاً عظيماً بحقوق أهالي فلسطين المدنية
والاقتصادية غير آية للواجبات التي تلقينا على عاتقها هذه المادة من صيانة هذه الحقوق ومراعاتها
(ثانياً) للمادة الحادية عشر . فهذه المادة تسمح للحكومة باستملاك أي مورد من
موارد البلاد الطبيعية أو الاعمال والمصالح والمنافع العمومية الموجودة في البلاد أو
بالسيطرة عليها ، ولكن بشرط مراعاة الالتزامات المزدوجة التي قبلتها الحكومة المنتدبة
وهذه الالتزامات تنص على إنشاء وطن قومي لليهود بدون أن يكون ذلك مجحفاً

بالحقوق المدنية والدينية التي يتمتع بها اهالي فلسطين . ولكن الحكومة على الرغم من هذه الصراحة في هذه المادة ، فإنها سلمت مقدرات البلاد ومواردها الطبيعية ومشاريعها الاقتصادية إلى العصابات الصهيونية غير آبهة بحقوق السكان ومصالحهم مخالفة بذلك مخالفة بينة ظاهرة احكام هذه المادة من صك الانتداب .

(ثالثاً) - لوعد بلفور . لقد قلنا سابقاً ان هذا الوعد يحتوي على شقين احدهما ينص على انشاء وطن قومي للشعب اليهودي والآخر يوجب ضمان الحقوق المدنية والدينية لجميع اهالي فلسطين في اثناء اقامة هذا الوطن ، فهل ياترى راعت انكلترا هذين الشقين على حد سواء . ؟ ان الصفحات السابقة تعطي جواباً كافياً واضعاً على هذا السؤال ومنها يجد القارى . ان الحقوق العربية التي قضت عليها هذه « البدعة البلفورية » قد اصبحت في سلة الم م ت .

رابعاً - لروح الانتداب . فخير وترقية القطر الانتدائي مبدأ اساسي من مبادئ الانتداب صرحت به الفقرة الاولى من المادة ٢٢ من عهد عصبة الامم . ولكن الحالة في فلسطين هي على عكس ذلك ، فالحكومة بدلا من العمل على خير البلاد وترقيتها فانها عملت على افقارها واذلالها ، على تأخيرها وتقهورها ، انهما عملت على انحلالها وفنائها . اما اذا كانت الحكومة المنتدبة ترد في خير ورقي القطر الانتدائي ان تستنزف دماءه فتييع موارده ومقدراته وثرواته الطبيعية وتجاربه محاربة اقتصادية شديدة عنيفة يكون من جرائها ان ٩٠ بالمئة من العمال بطالتهم جزئية اي انهم يعملون اليومين او الثلاثة في الاسبوع ، وان ٢١٠٠٠ عاملا في سنة ١٩٣٧ كانوا باطلين عن العمل ، وان ٢٩٤٨ بالمئة من العائلات العربية التي كانت تملك ارضاً اصبحت بلا ارض في سنة ١٩٣٠ وان معدل البطالة كل سنة بين العمال العرب ٦٠٠٠٠٠ فهذا شيء ثاني ، ومسألة على ما اظن تستحق النظر . . .

ولكن ليس فلماذا الصرخ . . . والعياط ؟ . . .

وماذا ينفع الجدل بالحجة والبرهان ؟ . . .

فقد اصبح من المعلوم والمفهوم ان المعاهدات والعهود والتعهدات ليست هي في نظر دول الغرب جميعا الا حبر على ورق ، الا اسما . بلا مسميات الا خزعبلات واحتمالات

يرتكز عليها الاستعبار في استقلاله للشعوب الضعيفة المستعبدة المسكينه .
 قد اصبح من المفهوم والمعلوم ان الاستعبار لا يتورع عن استعمال جميع الطرق
 والوسائل والوسائط في سبيل غاياته واهدافه .

قد اصبح من المعلوم والمفهوم ان الاستعبار لا يرحم ولا يشفق ، لا يراعي شرفاً
 وناموساً ، ان الاستعبار لا يحترم الا القوة ولا يعتبر الا القوة ولا يراعي ويطأطي . انراس
 والهام الا للقوة .

فاحفظ هذا جيداً ، يا اخي العربي وتمعن به وتبصر . فانه سيأتيك يوم لا كلام فيه
 ولا جدال ، بل كل ما فيه مدافع ورشاشات يجب ان تسرع اليها للدفاع عن كيائك
 وحياضك ، فان تباطأت قضي عليك قضا . أقاسياً معرماً ليس لك مما بعده حياة ،
 بل موت وفناء .



الباب الرابع

عن السياسة الانكليزية الفلسطينية ايضاً

— الفصل الاول —

— مشكلتا الاراضي والمهاجرة —

ان مشكلتا الاراضي والمهاجرة اليهودية حلقتان متصلتان مترابطتان ، فكل
 نقد يوجه للواحدة يوجه للاخرى . فازدياد انتقال الاراضي من الايدي العربية الى
 الايدي اليهودية ينشأ عن ازدياد في سيول الهجرة ، فان قات هذه او زادت نقصت
 تلك او كثرت . وهاتان المشكلتان كانتا المصدر الرئيسي والنوع الاولي لكل تلك
 الاضطرابات والثورات التي كانت تجتاح فلسطين بين الفينة والفينة ومن آونة الى اخرى .
 وقد نص عليهما صك الانتداب بادة واحدة ، هي المادة السادسة . ولهذا فقد حصرنا
 بجهما في فصل واحد قسمناه الى قسمين : الاول يبحث في مشكلة الاراضي والثاني
 يبحث في مشكلة المهاجرة . ففي القسم الاول شرحنا بايجاز مفصل المشكلة الاولي ،
 ومن هذا الشرح الموجز الذي توخينا فيه اصابة كبد الحقيقة ، يظهر للقارى . بالحجج
 الواضحة والبيئات الظاهرة الواضحة ان اعمال انكلترا في هذا الصدد كانت جميعها ذات
 صبغة يهودية ونزعة صهيونية . فقد عملت كل الوسائط الفعالة والوسائل الممكنة سعياً

وراء إيجاد حالة وخلق وضعية تساعد على اقامة الوطن القومي اليهودي وانشائه، كأنها ما وجدت بفلسطين الا لكي تؤمن اقامة المملكة اليهودية فقط ، ولذا فهي لم تحافظ على وضعية العروبة وحقوقها ولم تتخذ من التدابير ما تصون به بقائها ووجودها ، بل هي امعنت بسياستها العدائية واسرفت وخالفت بذلك مخالفة ظاهرة الواجبات التي تلقينا على عاتقها اسس سياسية هي اوجدتها ووضعها وادعت مؤكدة بأنها ستسير سياستها تبعاً لها وبموجبها . فما هي اعمال بريطانيا وسياستها تجاه هذه المشكلة العظيمة الحيوية في حياة فلسطين ؟ هل هي يا ترى نفذت الواجبات الملقاة على عاتقها بدون تميز ومحابة ؟ ... هل هي راعت الاسس السياسية لسياستها الفلسطينية تلك الاسس التي ادعت انها لن تحيد عنها قيد شعرة ؟ ... ما هي الوضعية الاقتصادية والسياسية التي وضع فيها الفلاح ؟ ... لماذا كان الفلاح يبيع ارضه ؟ ما هو موقفها تجاه الحالة المؤلمة التي رزح تحت اعبائها وازرائها الفلاح ؟ ... ما هو خطر هذه السياسة على السكان العربي في فلسطين ؟ ... هذا ما سوف نجرب ان نشرحه فيما يلي . . .

- ١ -

- وضعية الفلاح الاقتصادية والسياسية -

« لقد وجدت البلاد في عام ١٩٢٠ مضطربة من التأثيرات التي عقبته عواصف الحرب ، فقد كانت لسنوات خلت مسرحاً للاعمال الخيرية التي قامت بها جيوش جرارة فهناك قرى تهدمت وقطعان من المواشي والحيل هلكت ، واشجار من الزيتون قطعت واحرق منها كميات كبيرة وقوداً للقطارات العسكرية والجيوش ، وسيارات ليمون عديدة تركت بلا ري ، فلم تعط ثمراً ، وكانت البلاد في حبال فقر وبؤس عظيمين^(١) . » وقد ارتفعت اسعار بقر الفلاحة حتى اصبح سعر كل واحد منها يتراوح ما بين ٤٠ و ٦٠ جنياً . وقد كان منظر الحيوانات التي تموت جوعاً مضطراً عادياً من مظاهر الحياة الفلسطينية بعد الحرب ، ويظهر لك سوء هذه الحالة مجللاً . عندما تعلم ان النساء والرجال كانوا يشدون انفسهم الى المحراث بدلا من البقر الغير موجودة الا

(١) عن تقرير المندوب السامي : السير هربرت صونيل : سنة ١٩٣٠ - ١٩٢٥ .

الاقليلا ، بغية حراثة ارضهم^(١) . « ومن جهة ثانية فقد كان الفلاح معرضاً لمصائب طبيعية عدة ، كالقحط ، والطاعون والزلازل والجراد^(٢) . وبدلاً من ان تراعي الحكومة شعور العرب ، فانها استرسلت في عدائها « فعينت مفوضاً يهودياً لفلسطين على الرغم من صدد الادارة العسكرية بأن تعيين مفوض يهودي في ذلك الوقت ليس من الحكمة في شيء ، اذ انه يؤدي الى ما لا تحمد عقباه^(٣) . ولا عجب في ذلك اذ « ان الشرط الاول الذي كانت تنظر اليه انكلترا في انتقاء مفوض لها في فلسطين هو ان يعطف هذا المفوض على سياسة الوطن القومي اليهودي^(٤) . وهكذا « فقد كان اول عمل قام به هذا المفوض انه طرد كل موظف انكليزي غير راض عن سياسة الوطن القومي اليهودي ثم اخذ يلاً المراكز الحكومية العليا بموظفين يهودون انشاء المملكة اليهودية ويتفانون في سبيل الاهداف الصهيونية^(٥) . »

ولكن على الرغم من هذه الحالة التعمسة الضيقة الشقية التي كان يربخ تحت اعبائها الفلاح العربي ، وعلى الرغم من اعتراف انكلترا على لسان مندوبها بفقره وبؤسه ، وعلى الرغم « من ان لجنة الانتداب قد نبهت الحكومة المنتدبة الى اهمالها حالة الفلاحين وعدم سعيها لتحسينها^(٦) ، فقد راحت « الوصية التمسدة الامينة » ترهق هذا الفلاح وتثقل كاهله فتريده شقواً وبؤساً وقرراً مدقعا بضرائب عظيمة ثقيلة لا قبل له بدفعها واحتمالها ، وبتزويل اسعار غلات البلاد تزيلاً عظيماً عندما يكون الموسم جيداً بمنعها تصدير الغلال والزيت الى الخارج وابعائها من الضريبة الجمركية الغلال والزيت التي تأتي من الخارج ، فتتهبط من جراء هذه السياسة الجمركية اسعار حاصلات الفلاح هبوطاً ذريعاً عظيماً لا يقدر معه ان يحافظ على كيانه ومركزه الاقتصادي فينظر الى الحياة بخوف وفرع والى المستقبل بشكوك وريب . ولا عجب في ذلك اذ ان الحكومة

(١) ورسفولد : صفحة ٢٣٠ .

(٢) بنتويش . صفحة ١٥٢ .

(٣) بنتويش ، ص ٦٣ .

(٤) بنتويش ، ص ٦١ .

(٥) بنتويش ، ص ٦٣-٦٦ .

(٦) بنتويش ، ص ٢١٦ .

ترمي من وراء سياستها الجرمية هذه ان تضعف مركز الفلاح وترزع مكانته الاقتصادية والسياسية لكي تسهل عليها محاربتة وسلبه اراضيه واملاكه .

« ومنذ ابتداء حكمها في فلسطين استهدفت الحكومة الارض الغير مزروعة وقتئذ لتضعها تحت سيطرة اليهود عن طريق المهاجرة^(١) » . « ولكي ترغم الفلاحين العرب على بيع اراضيهم الى اليهود فانها اصدرت قانوناً يخولها حق تملك كل ارض لم تررع في مدة ثلاث سنوات^(٢) » ، وبما ان بعض الفلاحين ، نتيجة لتناك الوضعية الصعبة التي شرحناها ، لم يقدرُوا ان يزرعوا ارضهم فقد كان لهذا القانون غايته المنشودة . ونتيجة لهذه السياسة فقد ساءت حالة الفلاح العربي الفلسطيني كثيراً وتدهورت اقتصادياته تدهوراً هائلاً عظيماً . فحياته حياة فاقة وجهاد ، ودخله لا يقوم بما عليه من المصاريف الضرورية ، طعامه بسيط مطرد النسق . . . ومعظم وقعات طعامه مؤلفة من الخبز ، مع قليل من البصل او الفجل او البندورة والملح . . . « فاحتياجاته الحيوية قليلة وهو يعيش عيشة بسيطة ، وفقره بازياد ، وارضه قليلة الارجاء ، وقيمة محصولاته زهيدة^(٣) » . ومع كل هذا لم ترحمه الحكومة بل استرسلت في محاربتها الاقتصادية له بشدة وعنف حتى اصبح هذا المسكين بجالة يرثى لها من الفقر المدقع والبؤس المميت ، ووصل الى درجة من اليأس والقنوط لا مثيل لها . « فالفلاحون يتخبطون بوضعية بانسة تمسه لا يقدرُون معها ان يحصلوا القوت الضروري ليحفظون مستوى من المعيشة معقول^(٤) » .

وقد قال مدير المعارف الانكليزي في هذا الصدد « ان حالة الزارعين الاقتصادية قد اصبحت على حافة اليأس والقنوط ، فلا تكاد توجد قرية عربية ناجية من الفرق في الديون ، والفلاحون مثقلون بالضرائب لدرجة انه يتعسر عليهم جداً دفع ضريبة العشر . وفضلاً عن ذلك فهم في المواسم الجيدة لا يستطيعون بيع ما ينتجونه من قمح او شعير او زيت . . . آه من التعريقة يا اخي العربي . . . وقد ذرت في المدة الاخيرة

(١) ورسفولد ، ص ٢٣٥ .

(٢) ورسفولد ، ص ٢٢٦ .

(٣) تقرير فرانش ، ص ٦٦ .

(٤) بنتويش ، ص ٢١٥ .

خمس عشرة قرية في منطقة الجليل ، فوجدت هذه الحالة بادية للعيان في كل منها . وقد شع النقد في بعض الاماكن حتى اصبح الاهالي يتعاونون حاجياتهم عن طريق الاستبدال وليس في وسعهم دفع الاعشار دون ان يلجأوا الى الاستدانة ، الامر الذي يؤدي الى زيادة ديونهم الباهظة للرايين ، وقد قال لي احدهم في احدى القرى : ما زلنا نجاهد في غمر من المياه منذ سنين عديدة وعمما قريب ستغمرنا المياه . . . وهذا قول يصح اعتباره مثالا للحالة النفسية في كل قرية^(١) .

وفي هذا القول الصادر عن انكايزي أولا ، وموظف كبير ثانياً ، وعضو في المجلس الاستشاري ثالثاً كفاية لفهام القارى . ان هذه السياسة تجاه العروبة الفلسطينية هي سياسة خالية من كل ضمير انساني ومن كل وجدان شريف نبيل .

وهذه الوضعية الاقتصادية المؤلمة الموجهة لكل من يدين بدين العروبة ويؤمن بمبادئها وحقها في الحياة الحرة ليست نتيجة كسل او تخمول أو عدم ذكاء ونقص في خبرة الفلاح الزراعية ، بل هي نتيجة تلك السياسة الانكليزية ، السياسة الاقتصادية التي ترمي الى وضع الفلاح في ازمة شديدة وضيق عظيم لا يطيق الصبر عليها ، فيضطر ان يبيع اراضيه الى اليهود حيث انه لا يوجد في البلاد سواهم من مشتري . « فالفلاح العربي في فلسطين ليس كسولاً ولا خاملاً ، بل هو مزارع قدير فطن ، ومما لا شك فيه انه لو تمكن من التدرب على اساليب أفضل من تلك التي يتبعها ، ويتيسر له الرأسمال الذي هو من الضروريات الاولية لمثل هذه الاساليب ، لاستطاع ان يحسن وضعيته واحواله بسرعة . اما في الوقت الحاضر فان الدخل الذي يكسبه من مزرعته الصغيرة لا يكفيه للاحتفاظ بمستوى لائق من العيش ولا يترك له مجالاً على الاطلاق لاجراء اي تحسين كان في اراضيه^(٢) . وكل من يختبر الفلاح العربي الفلسطيني عن كثب ويقف على حالته عن قرب يشهد له : « انه نجيب يعمل لتحسين مستوى زراعته واسلوب معيشته ، ولكنه لم ينل من العناية الا النذر القليل^(٣) . « فهو ساذج ولكنه في نفس الوقت

(١) سبسون ، ص ٩٦ .

(٢) سبسون ، ص ٩٩ .

(٣) سبسون ، ص ٩٥ .

مفرد الذكاء ومجتهد في عمله^(١) . « وربما يحق له ان يقابل من وجهة المعرفة وحدة
 الذهن بطوائف مخصوصة من فلاحي جنوبي اوروبا . وليس ثمة على ما يتراءى لي من
 أمر يحول دون بلوغه مستواهم في النجاح ، واخذه نفسه باتباع طرق الزراعة المثلى على
 نحو ما يعملون^(٢) . » . وليست قلة العناية من الحكومة وعدم وجود رأسمال هما
 المؤخران الوحيدان فقط لاخذ الفلاح بأساليب الزراعة التحسينية لاراضيه بل انه « ما
 دام الفلاح غير مطمئن على مصيره في الارض فلن يجد في نفسه ما يدفعه الى تحسين
 اراضيه بتكثيف زراعتها . والفلاح لا تعوزه الهمة ولا النشاط ، بل على العكس من
 هذا لا يستطيع من يقوده عمله الى الاتصال بالفلاحين الا ان يعجب بما يبدونه من النشاط
 بلا كلل ولا ملل ، تحت ضغط زيادة السكان لتوسيع اراضيهم باحيا . الاقسام الجبلية
 وتعميرها وتقطيعها الى حبات^(٣) . » .

هذا هو الفلاح العربي الفلسطيني وهذه هي مقدرته وحدة ذهنه ، وهذا هو
 نشاطه وذكاؤه كما ورد في تقارير كبار الخبراء الانكليز ، وهذه هي نتيجة
 سياسة الحكومة الاقتصادية التي ترمي الى تشريد العروبة الفلسطينية وتحللها
 واضمحلالها . . .

اما حالته المالية فعالة يرثي لها ، وقد بلغت آخر حد من الافلاس . « فأهم
 مشكلة تجابه الفلاح العربي هي الدين الذي عليه ، فانه تحت وطأة دين دائم للدائن
 تجتمع عليه الى درجة اصبح معها عاجزاً عن وفائه من دخله من الارض ، وقد زاد في
 وطأة الدين معدل الفائدة الفاحش ، وكان الدين اصلاً لامور غير منتجة في اكثر الحالات ،
 ولذلك لم يساعد الفلاح على زيادة دخله^(٤) . » .

« فالوسيط الرئيسي لجمع الحبوب المحلية هو التاجر المداين ، وهو يسلف الفلاحين
 لآجال قصيرة بفوائد فاحشة^(٥) . » . « وبما ان الفلاح لا يقدر ان يقدم ضماناً لما يستدينه

(١) سببرن ، ص ١٣١ .

(٢) تقرير مستر سندرلاند ، ص ٢ .

(٣) تقرير فرنش ، ص ٦٦ .

(٤) حمادة ، ص ٦٦ .

(٥) حمادة ، ص ٢٠٠ .

من المال، فانه يجد نفسه ادبياً وفي اكثر الاحيان قانونياً مرغماً بأن يبيع حبوبه بواسطة
 التاجر المدين وغالباً بشروط معاكسة لمصلحته^(١). « وهكذا يضطر الفلاح عادة
 الى دفع ديونه حالاً بعد زمن الحصاد حينما تكون الاسعار منخفضة^(٢) ». فدخله زهيد
 جداً لا يسد نفقات مزرعته وأراضيه ومعدل الدخل السنوي العادي لعائلة الفلاح الملاك
 ٣١ جنياً و ٣٧٠ ملاً^(٣)، وهذا قبل دفع الضرائب وفائدة الديون . « ففائدة معدل
 الدين البالغ ٢٧ جنياً هي ٨ جنيات^(٤) ». وهكذا يتزل الدخل الصافي الى ٢٣ جنياً
 و ٣٧٠ ملاً . وهذا الرقم الحقير الذي هو صافي ايراد الفلاح ، ليس عرضة لضريبة واحدة
 فقط ، بل لعدة ضرائب مباشرة وغير مباشرة . فالضرائب المباشرة هي ضريبة العشر
 وضريبة اليركو وضريبة الاراضي . « والفلاح يدفع تسديداً لهذه الضرائب الثلاث
 ٣ جنيات و ٨٧٠ ملاً ، اما الضرائب الغير المباشرة التي يدفعها بسبب تلك الحماية
 الجركية الغير مشروعة على المنتجات اليهودية فيصلح جنيتين ، وهكذا يتزل ايراد
 الفلاح الصافي الى ١٧ جنياً و ٥٠٠ ملاً^(٥) ». وفي سنة ١٩٣٠ هبطت اسعار محصولات
 الفلاح هبوطاً عظيماً ، فاصح الدخل الصافي للفلاح الذي يملك الارض التي يزرعها ١١ جنياً
 و ٨٠٠ ملاً ، وللزارع المستأجر ٣ جنيات و ٦٠٠ ملاً^(٦) . فتأمل . . .

« وهذه الاحصاءات وضعت على اساس ان الفلاح يملك ١٠٠ دونماً^(٧) » ولكن
 معدل ما يملك الفلاح ليس الا ٥٦ دونماً^(٨) . « وهكذا يكون الدخل الصافي للفلاح
 في الواقع نصف المبلغ الذي ذكرناه او ما يزيد على النصف قليلاً . فتأمل يا اخي العربي
 تأمل . . . تأمل . . . ولو كانت حالة الفلاح الاقتصادية حسنة او بالاحرى سياسة

(١) المادة ٤ ص ٤٧٤ .

(٢) المادة ٤ ص ٤٧٤ .

(٣) جونسون كروسي ، ص ٢٣ .

(٤) جونسون كروسي ، ص ٢١ .

(٥) جونسون كروسي ، ص ٢٥ .

(٦) تقرير سمبسون ، ص ١٠٣ .

(٧) تقرير سمبسون ، ص ١٠٥ .

(٨) جونسون كروسي ، ص ٥٠ .

الحكومة المنتدبة عادلة ومنصفة ، لما سقط الفلاح الى هذا الدرك المخزن والمستوى المولم من العيش فاضطر الى بيع اغز شي . لديه في الحياة ، اي ارضه . « ويستدل من الافادات التي تيسرت لي من مصادر مختلفة ان الفلاح العربي في حالة يأس وقنوط ، فليس لديه رأسمال لمزراعته ، بل بالعكس فهو يربخ تحت عبء ديون طائلة ، وهو مكلف بدفع ضرائب فادحة ، وبلغ مبلغ ما يدفعه من الفائدة على ديونه درجة غير قابلة التصديق^(١) . اما رأس ماله فزهيد جداً . فهو اما مالك للارض التي يزرعها واما مستأجر لها ، وهو في كلتا الحالتين خالياً من النقد . ويبلغ متوسط ثمن ما يملك من الحيوانات والادوات التي يستعملها في حراثة اراضيه وحصاد محصولاتها ودرسها ٢٤ جنياً ، وفي بعض الاحيان يملك الفلاح حيوانات اخرى يستثمر البانها وطيوراً يستفيد من بيضها ، ومتوسط كافة ما يملك يبلغ ٥٦ جنياً^(٢) .

وامام هذا الدخل القليل وهذا العجز المالي العظيم يرى الفلاح نفسه مضطراً ان يستدين لكي يعيش ولو بربا فاحش يزيد في كثير من الاحيان على مئة بالمئة . « فكانت النتيجة ان اصبح كثير من الفلاحين مثقلين بديون باهظة ليس في طاقتهم تسديدها^(٣) . ووطأة هذه الديون شديدة لا تقبل عن وطأة الضرائب . « ففي منطقة احد المفتشين الاداريين التي تشمل ثلاثة اقسية يوجد ١٤ جايا لضرائب الحكومة ، بينما ان مرايا واحداً فقط ، في احد هذه الاقسية الثلاثة يستخدم ٢٧ محصلاً من الخيالة لتحصيل ديونه ، ومثل هذه الحالة ليست بالوحيدة^(٤) .

وبالاجاز فان حالة الفلاحين الذين يزلفون الاغلبية الساحقة من العرب والتي يجب ان تعتبر العامل الرئيسي في تقدير التقدم الاقتصادي الذي وصل اليه العرب لا تزال في مستوى من المعيشة منقطاً^(٥) . « فعالة الفلاح العربي تحتاج الى كثير من العناية ، ومن الواجب وضع سياسة خاصة بالاراضي ان كان يزداد تحسين احوال معيشته^(٦) .

(١) سمبسون ، ص ٩٥ .

(٢) سمبسون ، ص ٩٧-٩٨ .

(٣) كروسي ، ص ٦١ .

(٤) فرنش ، ص ٣٨ .

(٥) تقرير ريل ، ص ١٦٦ . (٦) فقرة ١٧ من الكتاب الابيض لعام ١٩٣٠ .

ضروريات الحياة او بالتورط في الديون ، . . . واني اعتقد كل الاعتقاد انه لو تمتنع هؤلاء عن اداء الضرائب وقالوا : ان نستطيع الدفع وليتنا نستطيعه للدفع ، لتعذر علينا تحصيل الضرائب بالطرق القانونية . وهذه حالة تستوجب الاهتمام من طرف الحكومة ، ولهذا ارى من الواجب ان يعفى من الضرائب حداً اذنى من الدخل بما يمكن من السرعة اذ ان المبالغ التي يدفعها هؤلاء القرويون ليست عظيمة ولكنها فاحشة بالنسبة الى دخلهم ^(١) .

والفلاح لا يدفع ضريبة واحدة بل عدة ضرائب ، منها ضريبة الوريكو والعشر وضريبة تعداد المواشي ، فالوريكو ضريبة مفروضة على المباني والاراضي ، وهي مبنية في الغالب على ضريبة جرى تخمينها قبل الحرب . وتوزيعها النسبي غير متعادل قط ^(٢) . وضريبة العشر كانت تستوفى كل عام بمعدل ١٠ في المائة من المحصول . وقد استبدلتها الحكومة عام ١٩٢٨ بضريبة مقطوعة ، بنتها على متوسط اعشار حاصلات الاربع سنوات السابقة . « غير ان الحاصلات الزراعية من اواسط سنة ١٩٢٩ قد هبطت هبوطاً فاحشاً ^(٣) . » « فاصبح العشر الذي كان يجبي بمعدل ١٢ ونصف بالمائة من مجمل الغلة يعادل ٣٥ بالمائة من الدخل الصافي ^(٤) » « وهذه الضريبة اصبحت منذ استبدالها بضريبة مقطوعة تتفاوت مع مقادير حاصلات الفلاح واثانتها ، ولما كانت هذه الضريبة باهظة بالنسبة الى غيرها ، فان عدم مرونتها لفي مكان من الخطورة ^(٥) . » « وان تعديل العشر لم يبن على اساس علمي ، فقيمة الضريبة لم يبق لها علاقة . مروفة لا بمجمل غلة الارض ولا بضافها ، فبلغ الضريبة المبنى على اساس المعدل المأخوذ كان يمثل اعلى حد للدفع في سنة جيدة الخصب بدلا من ان يمثل مقداراً متوسطاً . فالعشر المعدل لم يكن صحيحاً لا من الوجهة الاقتصادية ولا الادبية ^(٦) . »

(١) تقرير سمسون ، ص ١٠٧

(٢) تقرير كروسي ، ص ٦٢ .

(٣) تقرير سمسون ، ص ١٠٨

(٤) حماده ، ص ٦٥ .

(٥) تقرير كروسي ، ص ٦٢ .

(٦) حماده ، ص ٦٨٨ .

اما ضريبة المواشي فتجبي سنوياً عن كل رأس من الحيوانات التي يملكها الفلاح، ومقدارها يختلف باختلاف الحيوانات، والويل ثم الويل للفلاح الذي يجبى المواشي وقت التعداد فانه يلحقه «قصاص انكليزي» . . . «ومزرعة الفلاح صغيرة جداً ومحصوله زهيد لدرجة يشعر معها هذا الفلاح بعب. وطأة الضريبة، فيضطر المزارعون الصغار في جميع أنحاء البلاد الى الاستدانة لدفع الضرائب، وفي حوادث كثيرة لم يستطع الفلاح دفع الضرائب على الاطلاق فاصبحت المتأخرات من الضرائب الزراعية ضخمة وهي تبلغ ٢٣٨٠٠٠ جنياً . . . ووطأة الضرائب تظهر بجملاً. عندما نعلم ان ضريبي العشر والاغنام فقط تبلغان ١٩ في المائة من صافي دخل الارض . . . والحكومة عندما استبدلت الاعشار، بدلا من ان يكون المبدل به، اي العشر الجديد، ١٠ في المائة من الدخل الاجمالي مثلما كان عندما جرى استبدال الاعشار، اصبح معدله ٢٠ في المائة من الدخل الاجمالي . ومن الواجب اعفاء الزراعين من دفع ضريبة العشر برمتها ان كان ذلك مستطاعاً، اما اذا كان ثمة صعوبة مالية في اتخاذ هذه التدابير، فبالامكان اتخاذ تدابير موقته، وذلك بجعل الاسعار تختلف باختلاف اسعار الحاصلات الحالية في الاسواق ولما كانت هذه الاسعار في الاسواق في الوقت الحاضر هي نحو نصف الاسعار التي كانت سائدة عندما جرى استبدال الاعشار فيكون مقدار التنزيل ٥٠ في المئة^(١) .

« والفلاح على الرغم من فقره وقلة دخله وزهده، فان الضرائب التي يدفعها هي اعظم بكثير من الضرائب التي يدفعها المالك الغني في المدن . وفي الاستطاعة القول انه لا يمكن المقارنة بين ما يدفعه الفلاح من الضرائب ويبلغ ٣٤ في المئة من قيمة الآجار « اي الدخل الصافي » وما يدفعه صاحب الاموال الغير منقولة في المدن ويبلغ اقل من ١٠ في المئة^(٢) . ومن هذه الوجهة « فقد اعلنت الحكومة انها سوف تنظر في ضريبة الوريكو كتضعها على اسس جديدة تنصف الفلاح وتعدل بينه وبين اهالي المدن، فكان ذلك بمثابة اعتراف من الحكومة بأن هذه الضريبة تركز على اسس خاطئة غير قانونية^(٣) » .

(١) سبسون : ص . ١٠٨ - ١١٩

(٢) جونسون كروسي : ص . ٦٢

(٣) ورسفولد : ص : ١١٢

وهذا الفلاح العربي المسكين الذي يكبد ويشقى سعياً وراء الحصول على دخل لا يسد حاجته ويقوم بأوده الضروري ، يتحمل الضرائب وحده ، « اما المرابي الذي يحصل ايراده او جميع ثروته بالاكثر من عرق جبين الفلاح فيتمصل من دفع الضريبة في المرة ^(١) .

وهذه السياسة كانت « باعثة على الاستياء الشديد الناتج عن هذا الاجحاف الذي ينطوي عليه هذا النظام الذي يفرض الضرائب على اصحاب الارض او المتصرفين بها مهما كانت اراضيهم قليلة ، ويتجاوز عن المرابين واصحاب الحرف والصناعات على اختلافها ، الذين يزيد ايرادهم كثيراً على ايراد طبقة الفلاحين ^(٢) » .

ونظام الضرائب في فلسطين نظام شاذ وغريب في نوعه ، وهو مخالف لنظام الضرائب في العالم اجمع الذي يقوم على اساس « الدخل » وليس على اساس ضرائب مقطوعة كما تفعل انكلترا بالارض المقدسة . والسكان العرب يشكون ويتذمرون من هذا النظام ، وانكلترا عارفة حق المعرفة ان الفلاح العربي الفلسطيني بجالة يرثى لها من الفقر والبؤس وبأشد الحاجة الى المساعدة ، وان لا قبل له باحتال الضرائب المرغم على دفعها ، وهي عالمه حق العلم ان ما اصرت عليه تقارير خبراءها الرسميين من وجوب ابدال نظام الضرائب الحالي بضريبة الدخل هو عين الحق ، فانها تأتي الا ان تسير ذلك السير المجحف بحق العرب وان تتبع نظام الضرائب هذا المرهق للفلاح العربي .

والحكومة تشعر بهذا الاجحاف المحقق بحق العرب ، ولكنها لا تطبق نظام « ضريبة الدخل » المتبع بكافة امم العالم ومنها انكلترا لان ذلك مناف لسياستها الاستعمارية في البلاد . فتطبيق ضريبة الدخل ، يرفع عن الفلاح الانتقال الكبيرة التي يثمنها ويخلصه من الحمل الذي ينوء تحته ، فينتعش ، وبانتعاشه يقضى على خطتهم التي ترمي الى ائقال كاهله بالديون ، وحمله اخيراً على بيع ارضه . هي تعلم ان النظام الذي تتبعه غير عادل ومنصف بل مستبد وظالم ، ولكنها لا تغيره بنظام ضريبة الدخل

(١) تقرير فرنش : ص : ٢٧

(٢) تقرير فرنش : ص : ٣٧

العادل ، لعلها ان نظام هذه الضريبة يهدد مشاريعها الاستثمارية ذات الصبغة الصهيونية ، هذه المشاريع التي لم تتمكن من الحياة ومن المحافظة على بقائها ووجودها الا باعفاؤها من الضرائب وبجبايتها بالتعريفية الجمركية . لعلها ان ضريبة الدخل تقع على اصحاب الدخل الحقيقي من اليهود فتجبرهم على دفع ضرائب عظيمة لا يدفعونها حسب نظام الضرائب الحالي ، فيعرقل ذلك سير سياستها التي ترمي الى غاية واحدة فقط وهي وضع الفلاح بضائقة اقتصادية عنيفة شديدة يرغم بها ان يترك ارضه .

وعلى الرغم من ان الفلاح يدفع معظم الضرائب ، فالحكومة لا تسبغ عليه اقل حظ من عنايتها ورعايتها . وهي على الرغم من تقارير خبرائها وعلى الرغم من وعودها العديدة وعلى الرغم من واجبها الذي يقضي عليها ويتطلب منها ان تسهر على حقوق الفلاحين والمزارعين فتفتح لهم مصارف زراعية لا قواضهم بفوائد قليلة لآجال طويلة ، فانها لم تقم باي عمل من هذا القبيل للتخفيف عن الفلاح وتيسير حاله ، بل انها استرسلت بغيرها الاستثماري فصنعت البنك الزراعي العثماني الوحيد من نوعه في البلاد ؛ وقضت على كل تحسين يتناول القرى العربية ، ووجهت اهتمامها الى الطرق وتعييدها بين المستعمرات اليهودية . وقد احتج العرب على هذا التحيز بالمعاملة وطالبت صحافتهم وهيئاتهم السياسية الحكومة بتعبيد الطرق الموصلة بين المدن والقرى العربية ، ولكن بدون جدوى وكانهم ينادون الاموات ويحتجون الى ساكني القبور والحدود . فانكلمتوا تصيح صما . بكما . عندما يطالب العرب بحقوقهم ، فهي لا تريد ان يتناولوا التحسين العمراني الاراضي العربية لكي لا ترتفع قيمتها ويزيد ثمنها ، فينتعش الفلاح اذ يسهل عليه عندئذ نقل محصولاته الى الاسواق المجاورة . ومن السخرية حقاً والاستهزاء العظيم بالعرب ، اسراع الحكومة بشق الطرق وتعييدها متى بيعت تلك الاراضي الى اليهود ، ... والادهى من هذا والاشد نكايه ان الحكومة عند انتقال الاراضي من العرب الى الصهيونية تحفض ضريبة العشر عما كانت عليه عندما كان يملكها العرب .

- ٢ -

- لماذا يبيع الفلاح ارضه -

تدعي الصهيونية مدافعة عن اعمالها في فلسطين ، انها لا ترغم ولا تجبر الفلاح ان

يبيعها ارضه ، بل هو الذي يقبل بل . رضاه وعن كل طيبة خطر ان يبيعها ويسر كثيراً عندما يدفع له ثمنها فيقبضه فرحاً منشراحاً . وهي تقول انه اذا كان الصهيونيون يلحقون أضراراً بالعرب من جراء شراءهم لاراضيهم فما عليهم الا ان يمتنعوا عن البيع . . .

وهذه الادعاءات الدفاعية التي يقوم بها اليهود تقعن قصيري النظر من الذين يجهلون حقيقة الفلاح العربي في فلسطين ، ومن المؤسف حقاً ان بعض العرب آمنوا بدفاع الصهيونية هذا فرددوا معها انه كان على العرب بفلسطين ان لا يبيعوا اراضيهم لليهود . ولكن من حسن الحظ ان هؤلاء الذين قالوا هذا القول من العرب هم فئة قليلة جداً تكاد لا تذكر وهي بالاكثر من الطبقة الجاهلة الرجعية ، والتي يجب تطهير العروبة منها بأقرب فرصة ممكنة لان العضو الفاسد يجب ان يبتز في امة تمر بدور كاللدور الذي غمر فيه . . .

ولكي يكون القارىء على بينة واضحة من هذه النقطة الهامة فينتبه للأسباب التي كانت تدفع الفلاح الى بيع ارضه ، نوضح ذلك باربعة نقط متوالية :

(الاولى) سياسة الحكومة الاقتصادية . ولقد كانت هذه السياسة العامل الارلى والسبب الرئيسي في حمل الفلاح على بيع ارضه لليهود . وقد بينا هذه السياسة وشرحنا نتائجها ومضارها التي حاقت بالعرب في كلامنا السابق عن وضعية الفلاح الاقتصادية والسياسية ، فللقارىء ان يعيد قراءتها اذا شا . واحب زيادة في الافادة ، ومنها يظهر ان الفلاح قد وضع في حالات اقتصادية ومالية وسياسية ارغته ان يبيع ارضه . فقد جاء في تلك الفقرات المقترقة عن تقارير الخبراء الانكليز ، ان محاربة الحكومة له قد اضطرته الى الاستدانة بربا فاحش لكي يدفع الفائدة التي عليه او يسدد ديوناً سابقة او ليدفع الضرائب التي تقسم ظهره . . . او ليتمكن من زراعة ارضه فيقدر ان يعيش . وعندما يستحق الوقت الذي يجب ان يفى فيه ديونه ، ينظر الفلاح الى موقفه فيرى ان المياه تغمره وان حالته المالية قد ازدادت سوءاً بمرور الايام ، ويتضح له بمرارة وألم انه امام عجزه المالي الناشي . عن سياسة الحكومة لا يستطيع سداد ديونه الا يبيع قسم من اراضيها ان لم يكن كلها . » وقد عرض علي الكثيرون من الفلاحين اراضيهم للبيع

رغبة منهم في الخلاص من ربقة الديون التي عليهم^(١) . « وقد تناقصت مساحة الاراضي التي يملكها الافراد تناقصاً مطرداً حتى اني سمعت في كل قرية زرتها شكوى حول هذه النقطة ، وذلك ان بعض الاهالي اضطر الى بيع اراضيهم اما لتسديد ديونهم او لدفع ضرائب الحكومة ، او لاحراز نقد لسد رمق العائلة^(٢) » فكانت النتيجة « انه من بين العائلات العربية القروية التي يبلغ عددها ٨٦٩٨٠ عائلة يوجد ٢٩٤٤ في المائة بلا اراضي وهذا سنة ١٩٣٠^(٣) » .

فالفلاح يجب ارضه ويتعلق بها وهو لا يبيعها عن طيبة خاطر ، ولشدة تعلقه بها اصبح عند العرب مثل يقول : « الفلاح يموت بين اتلام ارضه » ، وهو من الامثلة العربية السائرة ، ولكن سياسة الحكومة التي ترمي الى افقار طبقة المزارعين لكي تحمّلهم على بيع اراضيهم هي التي تجبرهم ان يبيعوا هذه الارض ، ولولا هذه السياسة لما باع الفلاح ارضه الى الصهيونية ولو مهما كان الثمن الذي تقدمه له .

(الثانية) . . في كل امة من امم الارض يوجد خونة وعاقون . ففي انكلترا والمانيا واميركا وايطاليا وروسيا وكل دول العالم يوجد اناس لا وطنية لهم ولاحمية ، لا نخوة لهم ولا مروءة ممن يبيعون اوطانهم للاجنبي حياً بالدرهم والدينار والمصلحة الشخصية والحب الذاتي غير مكترئين للمصلحة العامة وضارين عرض الافق بواجباتهم تجاه البلاد والامة . وفلسطين العربية لم تشذ عن هذه القاعدة العامة فقد وجد فيها مع الاسف فئة من الناس قد اتخذت السمسة وتسهيل انتقال الاراضي العربية الى الايدي الصهيونية ، مهنة تعيش وتثري منها ، لان المزارع العربي متى اضطر الى بيع ارضه ، فهو يأنف من بيعها الى اليهود ، فيبيعها الى هذا الفريق من العرب ظناً منه انها ستبقى بأيديهم وغير عالماً انها ستنتقل بطريق غير مباشرة الى اليهود .

وهؤلاء الماسرة اللثام ، الخائين من الضمير والوجدان قد الحقوا بالقضية العربية اضراراً جساماً وجنوا على البلاد وعلى العرب جنابة عظيمة لا تغتفر ، بسمرتهم هذه

(١) تقرير فرانس : ص : ٣٦

(٢) تقرير سبسون : ص : ١٠٣

(٣) تقرير بيل : ص : ٣١٧

التي ساعدت الصهيونيين في الاستيلاء على اراضي الفلاحين الوطنيين . . . ولكنهم عندما اندلعت نيران الثورة الكبرى في فلسطين كوفنوا مكافئة يستحقونها على اعمالهم هذه الخائنة ، فقتل القسم الاكبر منهم برصاص اشبال العروبة الثوار الذين ساروا على خطة حكيمه عادة منصفه تقضي بغناء وموت كل فرد يقف حجر عثرة في طريق العرب الى ما يبتغونه من حرية عظمى ومملكة كبرى . . .

(الثالثة) ان القسم الاعظم من الاراضي التي انتقلت الى اليهود كانت ملكاً لبعض الملاكين الاغراب عن البلاد الذين اوقعوا بالشعب العربي عامة والمزارع الفلسطيني خاصة اضراراً فادحة لا يتلافى امرها . فهم الذين باعوا مساحات شاسعة واسعة من اخصب الاراضي في فلسطين الى الصهيونيين ، فأضروا بالفلاح العربي الشديد الوطنية والذي لا يبيع ارضه الى خصومه الا بعد ان تسد جميع ابواب ائزق امامه ، فيبيع كي يعيش ويبقي على حياته ووجوده . « فحسر واحد حسب تقرير شو ، من الاراضي التي بيعت لليهود ، كانت من فلاحين ملاكين ، بينما ان التسعة الاغراب الباقية كانت من ملاكين ذوي اقطاعات واملاك واسعة هم في اكثر الاحيان غرباء لا يسكنون اراضيهم (١) » .
والقارى . ايضاحات على ذلك بثلاثة امثلة نوردتها متتابعة :

١ - وادي الحوارث ، وهو قسم من السهل الساحلي ، اراضيه خصبة جداً تبلغ مساحتها ٣٦ الف دونم ، باع آل التيان الغرياء عن فلسطين الى اليهود ، عام ١٩٢٩ بمبلغ قدره ٤١ الف جنياً . ولما صدر الامر الى البوليس بأن يخلي الارض من الفلاحين ، لم ينفذه « لعدم وجود اي مكان آخر يمكنه نقل المزارعين العرب الذين كانوا يعيشون في الوادي ومواشيهم اليه (٢) » . ولكن الحكومة ، « الوصية الامينة » ، لم تأبه لذلك ولم تعدل وتشفق فترحم اولئك المساكين الذين أصبحت حالتهم مؤلمة موجعة تفتت الاكباد وتمزق الاحشاء ، بل امرت باجلاء الارض وتنظيفها من المزارعين العرب . وعندما قامت بعملية اجلاء اخرجت بشدة تزيه ١٥٥٠ عربياً بائساً من اهل هذا السهل الحصب مع مواشيهم التي كانت تبلغ ثلاثة آلاف رأس .

(١) الدكتور موش : ص . ١٢٠

(٢) شو : ص . ١٥٧

ولم تكتف «الحكومة المنتدبة» بعملها هذا الغير الانساني ، بل اصدرت اوامر الى الجند باطلاق الرصاص على المساكين الذين عز عليهم ان يفارقوا ارضهم ومنازلهم فكان ان وقع بعضهم على الارض صرعى يتضرحون بدما . اسالتها مدينة . . . وحضارة . . . انكلترا . . . وهذا النموذج عن الكيفية التي تسعى بها الحكومة لهدم كيان العروبة الفلسطينية وتشتيتها في كل حدب وصوب وفي كل جهة وناحية .

وهذا الوادي من اخصب اراضي فلسطين « وتدل الأعمار التي دفعت عام ١٩٢٨ على ان قيمة محصول البطيخ فيه بلغت سبعة آلاف جنيهاً ^(١) مع العلم ان ثلثه فقط كان يزرع بطيخاً . وهكذا يرى القارى . انه اذا اعتنى بزراعته فانه يعطي إيراداً سنوياً لا يقل عن قيمة الثمن الذي يبيع فيه وعلى الرغم من هذا فالصهيونية تدعي أنها تدفع اثماً باهظة ثمناً للأرض التي تشتريها .

٢ - مرجع بن عامر . « وهذا المرجع من اخصب سهول فلسطين ، واهم مصدر للغلال فيها ومساحته ٤٠٠ الف دونماً ^(٢) وقد باع آل سرسق ، أصحاب هذا المرجع والاعراب عن البلاد ، الى اليهود بين عامي ١٩٢١ و ١٩٢٥ أكثر من مائتي الف دونماً تشمل ٢٢ قرية ^(٣) وأما القسم الباقي فباعوه بصفقات متوالية الى اليهود حتى أنه لم يبق في يد العرب شي . . فكانت النتيجة ان بيدهم القرى العربية وشنت ثمل اهلها فشردوا وتألّب عليهم البرد والجوع وقتكت بهم الامراض ، فاضطر القسم الاكبر منهم الى الجلاء . النهائي فهاجروا الى اميركا وحلت في المرجع مكانهم العصابات الصهيونية المحمية بالحرب والمدافع الانكليزية

وكان يوجد في هذا المرجع مرتزق للآلاف من العرب من غير سكانه من اهل الجبال المجاورة ، الذين كانوا ينتقلون اليه بعد الحصاد لرعي مواشهم فانقطع رزقهم منه بعد انتقاله الى اليهود ^(٤) ويضاف الى ذلك أن هذا المرجع كان مصدر خير وبركة ويسر

(١) تقرير شو : ص ١٥٧

(٢) تقرير سبسون : ص : ٢٦

(٣) تقرير شو : ص : ١٥٥

(٤) تقرير سبسون . ص : ٧٦ و ٧٧

وحركة المدن المجاورة كالناصره وجنين وغيرها والتي تعتمد على ما يحيط بها من قرى
ففقدت هذه المدن بزوال القرى العربية أهم عملاتها، وأغنى مصادر ثروتها وظهر التأخر
فيها ظهوراً جليلاً واضحاً .

٣ - سهل الحولة . وهذا السهل هو ثالث الاراضي الخصبه بفلسطين ، وليس من
سهل آخر أنعمت عليه الطبيعة بمثل ما أنعمت به على هذا السهل من ماء غزير . وتقدر
مساحة هذه المنطقه بـ ١٦٥٠٠٠ دونماً تقريباً ، ويقال ان بعض السوريين الغيرالمقيمين
في البلاد يملكون منها ٦٦٠٠٠ دونماً ، وان نحو ٥٠٠٠ ع دونماً أخرى تملكها عائلات
من الفلاحين والبدو ، اما ما بقى منها ، أي ٥٥٠٠٠ دونماً فهو مشمول بالامتياز الذي
حازه بعض السوريين لدى الدولة التركية ^(١)

وقد قال السير سمبسون أنه « اذا رجع امتياز الحولة الى الحكومة وجب عليها أن
تحتفظ به لاجل مشاريع التحسين » ^(٢) . وذلك « لانه يمكن القول بكل تأكيد ان
كل مشروع عمراني لا يتناول السهل كله لن ينجح منه فائدة حقيقية » ^(٣)

ولما أخذت الحكومة هذا الامتياز من صاحبه الاول لعجزه عن القيام بشروطه
في المدة المضروبة ، نقلته الى الشركات اليهودية وضربت صفحاً عن تواصي خبراءها
وجانها ، واراد المندوب السامي أن يعبر موقف الحكومة بشأن هذا الامتياز ، فقال في
اجتماع تم بينه وبين اللجنة التنفيذية العربية في صيف عام ١٩٣٤ ، أن الحكومة لا يمكنها
أن تقوم بالتجفيف المطلوب في الامتياز لضخامة نفقات المشروع بينما ان الخبراء من
انكليز ويهود قرروا ان نفقات التجفيف لسهل الحولة تتراوح بين ٥٠ و ٧٠ ألفاً
من الجنيئات ، وهو مبلغ ضئيل اذا قيس بمساحة الأرض التي تبلغ ٦٠ ألف دونماً
في بلاد أصبحت فيها الاراضي ضيقة على سكانها .

وفي الوقت الذي تدعي فيه انكلترا أن لا طاقة لها بتجفيف السهل المذكور . فانها
قررت صرف ٣٠ الف جنيئاً في هذه المنطقه لأعمال مقاومة الملاريا ، تلك الاعمال التي
كان من واجب « اللصوص اليهود » ، اصحاب الامتياز ، أن يقوموا بها . . . فتأمل

(١) تقرير فرنش . ص : ٦٧

(٢) تقرير سمبسون . ص : ٢١٥ - ٢١٦

(٣) تقرير فرنش . ص : ٦٧ - ٦٨

يا اخي العربي هذا الاستهزاء الذي تعامل به الحكومة المتشددة اخواننا عرب فلسطين . . .

ولم تكثف الحكومة بما فعلته ، بل استرسلت في جورها ومحاباتها فأعفت اصحاب الامتياز من اليهود من دفع خمسين الفاً من الجنيئات كان يجب عليهم دفعها بموجب الامتياز ، كما أنها اعفتمهم ايضاً من دفع الضرائب لمدة خمسة عشر سنة .
أما نتيجة تحويل الامتياز الى اليهود ، فكانت أن نكبت العائلات العربية الموجودة في هذه الاراضي التي يشملها ، والتي يبلغ عددها ١٥٠٠ عائلة ، فأخرجت من هذه الاراضي التي استوطنتها منذ مئات السنين ، وحل اليهود مكانها بعد أن أضاعت كياناتها وتشردت في كل جهة وناحية .

هذا قليل من كثير من الامثلة التي تظهر للقاري . كيف ان سياسة الحكومة تعمل على انتقال الاراضي العربية الى الصهيونيين ، وكيف ان امتلاك اليهود لهذه الاراضي يوقع اعظم الاذى واشد الاضرار بعرب فلسطين المضطهدين المظلومين ، فققر وتشتت وآام وبؤس وفناء . والحج . قري عربية عديدة وضياح كيان العروبة . . . هي النتيجة الواقعية لسياسة الحكومة الصهيونية وانشاء الوطن القومي اليهودي ، وهذا هو المصير الذي ينتظر الشعب العربي بفلسطين والعروبة عامة ، ان لم تتغير الحال ولو بالحديد والنار . . .

ومن هذه الامثلة التي قدمناها يرى القاري . « ان الاراضي التي تملكها الصهيونية تقع في اخصب بقاع فلسطين : في السهل الساحلي وفي مرج بن عامر وفي سهل الحولة^(١) .
وخطة الصهيونية هي الاستيلاء على جميع الاراضي الحُصبة في فلسطين وابعاد العرب عنها وحصرهم في الجبال . وعلى الرغم من ان الصهيونيين قد استولوا على اخصب الاراضي الفلسطينية ، وعلى الرغم من انه « ليس بين المستعمرات اليهودية من هي قادرة على سد نفقاتها بنفسها ، بمعنى ان تستطيع القيام بنفقاتها دون مساعدة من الخارج وان الكثير من المستعمرات الصهيونية تتلاشى اذا حُبست عنها الاعانات^(٢) » ، وعلى

(١) تقرير شو . ص ١٢٩ :

(٢) تقرير سمسون ، ص ٧٦ وقد ذكر ورسفولد في كتابه «فلسطين الانتداب» صفحة ٢٦٨

« ان المزارع اليهودية لا تكفي نفسها بنفسها لولا الاعانات الخارجية »

الرغم « من ان المستعمر اليهودي مهاكد وكان شديد الرغبة في دفع المبالغ التي انفقها عليه الصندوق القومي فلن يستطيع في اية حالة من الاحوال سداد هذه المبالغ ، ومها بذل من اليهود فلن يستطيع وفا . دينه ^(١) » . فالصهيونيون يدعون في الخارج انهم يذهبون الى فلسطين فيحيون الاراضي الموات ويحفقون المستنقعات ويقيمون مكاثرها حدائق خضراء ، وهذا على الرغم ايضاً من انه « في قرية العفولة اليهودية يتقطع المسافر مساحات طويلة ملاءى بالاشواك ؟ وقد قيل لي بصفه رسمية ان هذه الحالة قد سببت ظهور فيران الحقل التي اتلفت المزرعات اليهودية والعربية في المرح ، وجعلت . . . ٣٠٠٠ دوناً من اراضي اليهود بحالة يرثى لها كأنها مرج من الاشواك . ومن التسابت ان العشر الذي يدفعه اليهود بعد انتقال هذه القرى اليهم هو اقل من العشر الذي كان يدفعه العرب عندما كانت هذه القرى معهم . . . »

« ومن الخطأ ان يظن ان مرج بن عامر كان قفراً بلقماً قبل ان يحتله اليهود المستعمرون وانه اصبح الان جنة من الجنان ، وليس من العدل ان يقال بان الفلاح الفقير الذي اجلي عن هذه الاراضي كان عالة على الارض وانه لم يستتج منها شيئاً قط ، فهذا قول على ما يظهر جليلاً لا يمثل الحقيقة في شيء . فالمرج كان قديماً غنياً في الحبوب والعرب يعدونه حتى الان اخصب قطعة في فلسطين ، ولا يزالون ساخطين ، لان عائلة سرسق المتغيبه عن البلاد باعته الى اليهود مما ادى الى اخراج المزارعين العرب ، وقد تراءى لي هذا السخط في اثنا محادثاتي مع العرب الافنديه منهم والفلاحين على السواء ^(٢) » .

ولكي يعرف القاري . ان لهذه الالوف من العرب الذين اخرجوا من القرى والاراضي التي سكنوها هم واجدادهم منذ مئات السنين ، حق مبين فيها كان يجب على الحكومة ان تحافظ عليه وتصونه ، فاذنا نورد بعض الفقرات من تقارير الحبيرين شو وفرنش ، يظهر منها كيف تمكن كبار الملاكين الذين باعوا اراضيهم الى اليهود من « تطويقها » باصمهم وكيف ان الحكومة بعدم محافظتها على بقاء الاراضي في ايدي الفلاحين العرب ، كانت غير عادلة وغير منصفة

(١) تقرير ريل . ص . ٣٥٠

(٢) سيبون : ص : ٢٧ - ٢٨

« ان الاراضي في فلسطين هي حق للزارعين العرب الذين يتصرفون بها منذ مئات السنين . وقد حدث خلال النصف الاخير من القرن التاسع عشر ، ان اخذ بعض المتنفذين في البلاد في « تطويب » قطع واسعة من الاراضي على اسمائهم ، بطرق هي في كثير من الاحيان غير مشروعه ، واسندت بعض العائلات الارستقراطية واصحاب النفوذ في المملكة العثمانية الى نفسها ملكية مساحات عظيمة من اراضي تلك المملكة ومنها فلسطين ، تلك الاراضي التي كان يتصرف بها الفلاحون بلا منازع ولا معارض اجيالاً وقروناً . على ان الفلاحين لم يشعروا بنجروح الارض من ايديهم ولم يعترفوا بوجود صاحب الارض المفروض انه تملكها ^(١) » وعندما تأتي جمعية يهودية وتشترى هذه الاراضي من الشخص المطوبة باسمه ، وتضع يدها على الارض « بقوة الجند البريطاني » ينشأ عن ذلك اخراج المزارعين المقيمين فيها والذين انما سمعوا بصاحب الارض القديم كأفندي مجاور لهم ليس الا . وهؤلاء القوم يعسر عليهم ايجاد ارض اخرى يستقروا فيها ، ولا يستطيعون إدراك السبب الذي ادى الى تغيير وضعيتهم والى حرمانهم من مورد رزقهم الوحيد المألوف لديهم ^(٢) »

فالاغراب الذين يملكون اراضي واسعة في فلسطين ، ليسوا بموجب العدالة اصحاب تلك الارض ، فلا يحق لهم ان يتصرفوا بها حسب مشيئتهم فيبيعوها ويقصون الذين تصرفوا فيها قروناً طويلة عنها . فالعدالة والحق الادبي يقضيان بأن تبقى تلك الاراضي في تصرف الذين اخرجوا او قد يخرجون من اراضيهم لا سيما وأنه ليس من الممكن ان يجد المزارع الذي يحل محل من الارض التي يزرعها ، ارضاً اخرى يمكنه الانتقال اليها ^(٣) .
وإذا كانت الحكومة تريد المحافظة على الحقوق الواسعة المقررة التي تتمتع بها طبقة المتنورين وذوي الجاه والنفوذ من الجهة الواحدة ، وجب عليها من الجهة الاخرى ان تصون الحقوق الواسعة الغير مقررة التي لطبقة المعوزين والغير المتنورين ، فتحفظها تجاه اي تجاوز عليها ^(٤)

(١) تقرير فرنش : ص : ٣٦ - ٣٧

(٢) تقرير فرنش : ص : ٣٦

(٣) شو : ص : ١٥٨

(٤) فرنش : ص : ٣٥

ولكن اعمال الحكومة وسياستها بفلسطين قد اثبتت انها ليست في البلاد لكي
تصون الحقوق الواسعة لطبقة المعوزين والفلاحين تجاه اي تجاوز عليها ، بل على العكس
من ذلك لكي تزيد في شقاء وفقر هؤلاء المعوزين والفلاحين بغية انقراضهم وفنائهم
من بلاد فلسطين .

- ٣ -

خطر انتقال الاراضي الى الصهيونية

لقد وفي الخبءاء واللجان الرسميون هذه الناحية من حياة فلسطين الاقتصادية بحثاً
ودرساً فاتفقوا كلهم على أن الحد الأدنى من أراضي البعل الكافية لاعاشة عائلة الفلاح
في مستوى متوسط يجب ان يكون على الاقل ١٣٠ دونماً^(١)
ولكن متوسط ما يملكه الفلاح هو أقل من ذلك بكثير ، فقد جاء في تقرير
اللجنة الحكومية التي عينت عام ١٩٣٠ لدرس حالة المزارعين الاقتصادية في فلسطين بعد
أن درست أحوال ١٠٤ قرى ، أن متوسط ما كان يصيب العائلة من العائلات التي
تملك أرضاً ، هو ٥٦ دونماً ، فتأمل

وهذه القلة في الاراضي التي يملكها المزارعون كانت من اكبر أسباب سوء حالتهم
المالية ، مع العلم أن ٢٩٤٥٤ في المائة من عائلات الفلاحين كانت عام ١٩٢٩ ، بلا أرض^(٢)
ويا ليت الحالة بقيت على ما كانت عليه عام ١٩٣٠ ، إذ انها ازدادت سوءاً وشدة
فانخفض معدل ما كان يملكه المزارع كثيراً ، وذلك لسببين :

- ١ - بسبب زيادة السكان المزارعين على أثر زيادة المواليد على الوفيات .
 - ٢ - بسبب تسرب قسم كبير مما كان يملكه الفلاحون العرب الى الصهيوينيين .
- فقد مالكت الصهيونية مثلاً منذ عام ١٩٣٠ ، التاريخ الذي وضع فيه السير سمبسون
تقريره ، الى سنة ١٩٣٦ ما لا يقل عن نصف مليون دونماً من أخصب الاراضي الواقعة في السهول .
وقد زادت ممتلكاتهم من الاراضي في السنوات الست السابقة ٣٠٠ الف دونم
ثم زادت ٣٠٠ الف دونم اخرى في العامين الاخيرين

(١) فرنش . ص ٤٩ سمبسون . ص : ٩٠-٩٥ . شو . ص : ١٥٨

(٢) تقرير سمبسون . ص : ٦٥

ولكن على الرغم من قلة الاراضي هذه ، فالصهيونيون يوهون على الرأي العام ويدعون أنهم يأتون فلسطين فيحيون الاراضي الزائدة المتروكة والتي لم يزرعها العرب ولم يعتنوا بها ، وهم في ذلك يتناسون حقيقة الحال وواقع الأمر في فلسطين «من أنه ليس في البلاد في الوقت الحاضر - عام ١٩٣٠ - أراض غير مزروعة أو مشغولة سواء من أصحابها أو من مستأجرين» ^(١) «فالحقيقة الناصعة هي أنه لا توجد أرض ميسورة يمكن اسكان المهاجرين الجدد فيها إلا بإحلافهم محل الاهالي الحاليين» ^(٢) . ويعلم القاري . مقدار الحاجة الى الاراضي من «افتتاح الاهالي العرب كل ما تيسر من الاراضي حتى القطع الصغيرة التي ينذر فيها استعمال المحراث ، فيلجأ الفلاح في فلاحتها الى الفأس والمجرفة ، وحاصلات هذه الارض قليلة جداً حتى في السنين الجيدة» ^(٣) «ومها يمكن من أمر فيلوح لنا أنه لو اخذنا فلسطين على وجه الاجمال فان البلاد لا تستطيع ان تعول عدداً من المزارعين يزيد على من فيها الآن « ١٩٣٠ » ^(٤) ولا يقتصر الامر على انه ليس بفلسطين ارض زائدة فحسب ، بل ان الاراضي التي كان يملكها العرب حتى عام ١٩٣٠ لم تكن تسد مجاحتها . فقد ابان الحبراء ان العائلة المزارعة تحتاج الى ١٣٠ دونماً من اراضي البعل على الاقل كما تقدم ، بينما انه كان متوسط ما تملكه العائلة المزارعة عام ١٩٣٠ لم يكن غير ٥٦ دونماً فقط .

وهكذا يظهر للقاري . من هذين الزقين ان الارض التي يملكها الفلاح هي اقل بكثير مما يجب ان تكون لتسد حاجته ، وان الصهيونيين كاذبون في ادعاءاتهم المراوغة بانه يوجد اراض زائدة عن حاجة السكان ، « فكل المساحات القابلة للزراعة تزرع حالياً » ^(٥) ؛ « فلسطين خالية من اراض تزيد عن حاجة السكان » ^(٦) . وانتقال الاراضي العربية الى الايدي الصهيونية يولد اخطاراً اقتصادية عظيمة الخطر « فتنقص

(١) تقرير فراش . ص : ٣

(٢) تقرير شو . ص : ١٦٣

(٣) « تقرير سميسون . ص : ٢٢ .

(٤) تقرير شو . ص : ١٥٩

(٥) حماده . ص . ١٣٨

(٦) الدكتور موش . ص . ١٤٠

اراضيهم الى ما دون الحد الكافي لاعالتهم من جهة، ويؤدي الى اخراجهم من اراضيهم من جهة اخرى، اذ ان هذا النقل يجري بدون قيد او شرط^(١١)» «وقد اصر السيد ممبسون في تقريره انه يجب على الحكومة ان تسيطر على توزيع الارض لكي تمنع الحيف الذي يلحق بالفلاحين العرب^(١٢)». «وفي الكتاب الايض لعام ١٩٣٠ يستنتج بوجه عام ان نشوء اليهود ونموهم ليس من المصلحة العربية في شيء بل ضدها وان المصلحة العربية يجب ان تحتل المقام الاول من مسؤوليات الحكومة، وان بيع الاراضي يجب ان يمنع، وكذلك المهاجرة يجب ان تقف^(١٣)». «وعندما نشر تقريره السيد ولتر شو كان له رنة اسي وحزن بين الاوساط اليهودية وصدى سرور وفرح بين الاوساط العربية، لانه نفى مطالب الاولى وايد مطالب الثانية ووضح قانونيتها^(١٤)». وهكذا يظهر «ان المستأجرين الزراعيين في فلسطين هم احوج المستأجرين الى الحماية الخاصة من الاخراج من الاراضي التي يزرعونها ولا سيما عندما تنتقل لاراضي من ملك فرد الى اخر عن طريق البيع او الفراغ^(١٥)». وبما ان الحكومة لم تمنع انتقال الاراضي كما وصى بذلك خبراؤها «كان يجب عليها ان لا تسمح بانتقال ارض الى اليهود الا عندما تتأكد ان الفلاح المستأجر والملاك يقدر ان يحصل عيشه من ارض غيرها^(١٦)».

ومما يزيد في خطورة هذا الانتقال انه يفصل بين العرب وبين الاراضي التي تضع عليها الصهيونية يدها فصلاً تاماً، فلا يعود في وسع العربي ان يجني منها اية فائدة في الوقت الحاضر او المستقبل^(١٧)»، اذ ان الاراضي التي تمتلكها الصهيونية تصبح وفقاً على اليهود، «فتسجل الاراضي المشتراة باسم صندوق رأس المال القومي اليهودي، وتبقى مسجلة باسمه الى الابد كي تظل هذه الاملاك ملكاً للشعب اليهودي، غير قابل

«١١» تقرير فرنش . ص ٣٢٠

«١٢» بنتويش . ص ٢١٦

«١٣» بنتويش . ص ٢١٣

«١٤» بنتويش . ص ١٩٥

«١٥» مادة . ص ١١٩

«١٦» - تونوفسكي . ص ١١٧

«١٧» سيبسون . ص ٨١

الانتقال^(١) . وليس ذلك فقط ، بل فضلاً عن ذلك فإن العربي يصبح محروماً الى الأبد من العمل في الارض التي كانت ملكه او ملك قومه « اذا ان المبدأ العام الذي يتبع في جميع الاشغال او المشاريع التي تقوم بها الوكالة اليهودية او تؤيدها هو استخدام العمال اليهود^(٢) » .

ولكي تتأكد الصهيونية من تنفيذ سياستها هذه ، فان جمعياتها تضع شروطاً صارمة شديدة في عهد الآجار على المستأجر اليهودي تضمن بموجبها عدم استخدام العمال العرب ، وانتقال الحق المخوّل في عقد الآجار الى اليهود فقط ، « فيتعهد المستأجر بان يجري جميع الاشغال المختصة بفلاحة الارض وزراعتها بواسطة عمال من اليهود فقط . واذا خالف المستأجر هذا الشرط ، بأن استخدم عمال من غير اليهود فانه يدفع عشرة جنيهات فلسطينية عن كل مخالفة ، ويعتبر استخدام عمالاً من غير اليهود دليلاً قاطعاً على الاخلال بهذا العقد ؛ ويشترط قبول قيمة التعويضات الواجب دفعها الى صندوق رأس المال القومي بدون حاجة الى اخطار المستأجر بواسطة كاتب العدل أو تبليغه اي إخطار آخر . واذا خالف المستأجر احكام هذه المادة ثلاث مرات فيحق لصندوق رأس المال القومي اليهودي ان يسترد الملك المؤجر دون أن يدفع للمستأجر اي تعويض كان^(٣) .

وقد اعترض السيّر سمبسون في تقريره على هذه الطريقة التي يسير عليها الاستعمار في فلسطين ، وعلى سيطرة العمال العظيمة^(٤) ، « وقد انتقد الكتاب الابيض لعام ١٩٣٠ سياسة الوكالة اليهودية التي تجعل الارض التي تحصل عليها ملكاً للشعب اليهودي غير قابل للبيع ، والتي تبعد العمال العرب عن كل الاشغال التي تسيطر عليها او التي تشجعها^(٥) ولكن كل هذا بدون جدوى ، فقد استرسل الصهيونيون في سياستهم الاستعمارية فاشتطوا في عقد الآجار أيضاً « أن لا يتسلم الارض أحد من غير اليهود ، فاذا توفي

(١) سمبسون : ص ٧٨ .

(٢) تقرير سمبسون : ص ٧٩ والفقرة الثانية من المادة ٣ من دستور الوكالة اليهودية في ذوريج عام ١٩٢٩ .

(٣) المادة ٢٣ من عقد آجار « الكرون كاييت »

(٤) تقرير سمبسون . ص : ١٨٧ - ١٨٨

(٥) الدكتور موش . ص : ١٢٥

المستأجر اليهودي ، ولم يكن وريثه يهودياً يحق للصندوق أن يسترد الارض بشرط ان يعطي للوارث مهلة ثلاثة اشهر قبل الاسترداد ؛ ويشترط على الوارث في هذه المدة ان ينقل حقوقه في الارض الى يهودي والا يسترد الصندوق الارض دون ان يكون للوارث اي حق بالاعتراض ^(١) .

وقد جاء في مقابلة رد القروض التي تقرضها «الكارن هيزود» لرجال المستعمرات اليهودية الواقعة في السهل بما يلي :

« يتعهد المستعمر بأن يقيم في الارض الزراعية وان يقوم بذاته او بمساعدة عائلته بجميع اشغال الفلاحة اللازمة في مزرعته ، ويتعهد ايضاً ان يستأجر عمالاً من اليهود فقط اذا او كلما اضطر لاستخدام عمال ^(٢) » .

والهيئات الصهيونية تربط ايضاً افراد المستعمرات التي في مرج ابن عامر بعقود مثل العقود المذكورة ، واليك نصاً من نصوصها :

« يتعهد المزارع ان يعمل في الارض المذكورة هو بنفسه او بمعونة اهله وعائلته ، وان لا يستأجر عمالاً من الخارج إلا من العمال اليهود ^(٣) » .

وهكذا تكون « الحالة الحاضرة التي ترمي الى استثناء العرب من الاستخدام في المستعمرات اليهودية ليست بالحالة المرغوب فيها من وجهتي العدالة وحسن نظام الحكم في البلاد وما زالت هذه الشروط باقية في دستور الجمعية الصهيونية وفي عقود الآجار التي يعقدها « الكارن كاييت » وفي مقاولات « الكارن هيزود » فلا يسوغ ان يعتبر انتقال مساحات كبيرة من الاراضي الى صندوق رأس المال القومي اليهودي من الامور المرغوب فيها . وانه لمن المستحيل ان ينظر بعين التسامح الى توسيع هذه المنطقة المستقلة في فلسطين التي استبثي فيها جميع العرب . ان الشعب العربي قد اخذ ينظر بعين الفرع والحواف الى انتقال الاراضي الى الايدي الصهيونية . ولا يجوز اعتبار هذا الفرع والحواف بلا اساس في نور السياسة الصهيونية التي اتيت على وصفها فيما تقدم ^(٤) » .

(١) تقرير سبسون : ص ٧٩ .

(٢) سبسون : ص ٨٠ البند السابع من مقابلة « الكارن هيزود » بشأن رد القروض .

(٣) البند الحادي عشر من عقد الآجار المذكور

(٤) سبسون : ص ٨٣ .

فهذه الشروط التي ذكرناها والمخالفة تمام المخالفة للمادة السادسة من صك الانتداب^(١) ، « تكشف بجلاء عن السياسة الصهيونية في المستعمرات تجاه العرب ؛ وقد جرت محاولات عديدة لاثبات الفوائد التي نالها العرب من الاستعمار اليهودي وطالما اعربوا عما يضررونه من العواطف السامية نحو العرب في الاندية العامة ، وفي الدعاية الصهيونية للدلالة على الغاية النبيلة التي تكنها صدورهم نحو العرب ، غير ان الشروط التي اشترت اليها فيما تقدم والمثبتة في عقود الآجار الرسمية والتي يرتبط بها كل من ينتمي لاية مستعمرة يهودية لا تتفق مع هذه العواطف التي يعلنها الصهيونيون^(٢) . »

ولا يكتفي الامر بالناحية الاقتصادية من انتقال الاراضي الى الصهيونية بل له اخطار اجتماعية وخيمة العواقب ؛ فالفلاحون الذين اخرجوا من الارض يؤلفون طبقة عظيمة من السكان لا ارض لها ، كانت نسبتها عام ١٩٣٠ ، ٤٤ ، ٢٩ في المائة من مجموع الفلاحين ، « واذا استمرت عملية اخراج الفلاحين ، على هذه الحال يصبح الفلاحون في الثلاثين سنة المقبلة معدمين من الارض .^(٣) »

فهذه الطبقة الجديدة لا تستطيع ان تجد لها عملاً في الارض لانه ليس في البلاد ارض زائدة خالية ، ولان الصهيونية لا تشغلها في اراضيها . ولا تقدر ان تعمل في المصانع وغيرها لان الصهيونية قد قبضت - والفضل بذلك يعود الى الحكومة المنتدبة - على موارد الثروة في البلاد ، وهي لا تشغل عمالاً من العرب .

وهذه الطبقة من الاهالي التي لا ارض لها ولا عمل تعمله هي مسن اشد الاخطار الاجتماعية . « وليس هناك ريب بأن الاستمرار ، بل الاسراع في عملية تنجلي عن ايجاد طبقة كبيرة من الاهالي مستاة وبلا ارض هو امر مغمم بالخطر الشديد لهذه البلاد . وتحويل فئات كبيرة من اولئك المزارعين الى طبقة لا ارض لها ليس فقط غير مرغوب فيه بحد ذاته ، بل سبباً محتمل ان يفضي الى الاضطرابات^(٤) . »

(١) سيبورن ص ٨٢ .

(٢) سيبورن : ٨٤ .

(٣) فرنش : ص : ٢ - ٣ وقد مر على هذا التقرير الى الان ١٥ سنة والحالة على ما هي .

(٤) تقرير شو . ص : ١٦٣ .

ماذا عملت الحكومة ؟ .. الوصية الامينة ؟ ...

هذه هي حالة الفلاح الحرجة، التي تهدد كيان العرب بالزوال من فلسطين، وهذه هي تواضي اللجان والخبراء بضرورة مساعدة الفلاح ووضع حد لانتقال الاراضي من العرب الى اليهود . ورأت الحكومة بجلاء ونظرت بوضوح ، فلمست لمس اليدين وشاهدت بالعينين الاخطار الكبيرة العظيمة الناجمة عن استيلاء الصهيونيين على الاراضي العربية وابعاد المزارعين والفلاحين العرب عنها ؛ ووجدت ان هذه السياسة ان ظلت نافذة فانها تؤدي حتماً وأكيداً الى تشريد العرب وبهوانقرضها، وصمعت اصوات الاحتجاجات المصحوبة بطلقات الرصاص وتتصاعد وشعرت بزوابع الاستياء والتذمر وعواصف الخلق والغضب العربي تعلو وترتفع من صفوف العروبة المضطهدة المظلومة فماذا عملت ؟ . . . إنها التجأت الى سياسة مراوغة ملتوية كلها رياء ومداهنة ، فبدلاً من ان تعمل :

اولاً - : على منع انتقال الاراضي العربية الى «الزمرة» الصهيونية حسب تواضي لجانها وخبرائها ، فيطمئن بذلك المزارع العربي الى مصيره ويشق بمستقبله فيعمل بجهد ونشاط كلي على تحسين ارضه وعمرانها اذ ان المبدأ القائل بعدم انتقال الارض وفراغها ليس من المبادئ المستحدثة . فهو يطبق في فلسطين على العقارات الوقفية وعلى الاراضي العائدة لجمعية رأس المال القومي اليهودي . وهو مبدأ يعمل فيه بانكلترا ولا يزال معمولاً به في الهند^(١) . وقبل احتلال الانكليز كان هناك قانون تركي يمنع انتقال الاراضي ، «فالدولة التركية منعت بيع الاراضي والاموال الغير منقولة الى اليهود»^(٢)

ثانياً - : على فتح بنك زراعي ، يقرض المزارع قروضاً مالية لآجال طويلة يتمكن بها من تحسين حاله ، فيصلح ازمته المالية والاقتصادية ويتخلص من تحكم

(١) تقرير فرنش . ص . ٤٠

(٢) الدكتور موش . ص ٦٨

المرايين

فبدلاً من ان تعمل هكذا فانها عكفت كما هي عادتها على «تقدير» النفوس «ومرفنة» الاشددة والقلوب فأعلنت قوانين وانظمة لا ترمي الا لغاية واحدة فقط وهي حقنُ الشعب بَحْن موقته تكفل معها القيام بسياستها ولو الى مدة من الزمن بدون ازعاج واطلاق راحة ، اذ كل ما تتكلفه في هذا العمل ليس الا مجرد وعود . . . والعود قد اصبح امرها عند القاري . معلوم ، فقد اصبحت عند الحكومة المنتدبة كالمارك الالماني في الحرب الكبرى الماضية

«وبالطبع فهذه القوانين عجزت عن تحقيق الاغراض التي سُنت من اجلها وهي حماية المزارعين العرب وصغار الملاكين وظهر انها لا تطبق فعلياً وعملياً^(١) . ويا ليت الامر وقف عند هذا الحد من خزعبلات هذه السياسة الاستعمارية ولكنها زادت وأسرفت في طغيانها وجبروتها ، فكانت تضع بعض القوانين والانظمة وتنفذها مدعية ان ذلك خير للفلاح وصلاحه ، وحقيقة الامر انها كانت اعظم عامل في خراب الفلاح ودماره . وللقاري . ايضاح على ذلك بثلاثة امثلة متوالية :

(الاول) - انها انشأت في «باركليس بنك» فرعاً زراعياً وادعت - الله ينجينا - من ادعائها - انها ما عملت ذلك الا لكي تهي . للفلاح فرصة يقدر بها ان يحسن حالته المالية والاقتصادية ، فهل يا تري الحقيقة الواقعة تؤيد ادعائها ؟ . . . ان الفلاح المسكين الذي يستدين من هذا البنك يدفع فائدة اسمية ٩ بالمئة ، اذ في الحقيقة الفائدة تتجاوز ذلك كثيراً ، وهو مازم ان يدفع الفائدة سلفاً ، وفي آخر السنة رأس المال ، وماذا تكون الحكومة عملت في هذا الوقت ؟ . . . انها تكون «بواسطة التعريفية الجزركية» قد عملت على تنزيل اسعار حاصلات الفلاح البائس ، فيبسط ثمنها هبوطاً عظيماً «لا يجد الفلاح على اثره ما يدفع به الضرائب ، فيضطر الى الاستدانة^(٢)» ، وبما ان الفلاح لا يجد بفضل هذه السياسة شيئاً يقدر به ان يدفع الضرائب ، فهو ايضاً وذلك شيء طبيعي ، لا يقدر ان يسدد ديونه الى البنك ، فيضطر لوفاء هذا الدين ان يبيع

(١) تقرير بيل . ص : ٢٩٥

(٢) سبسون . ص . ١٧ - ١٨

قسما من اراضيهِ ولو بأجنس الاثمان ، لانه ان لم يعمل ذلك ، فالبنك يججز املاكه .
 (الثاني) - : انها وضعت قانوناً امنت فيه للمزارع العربي الذي يخرج من ارضه
 تعويضاً مالياً زهيداً ، وادعت ايضاً ان عملها هذا كان للتخفيف عن عاتق الفلاحين الذين
 يخرجون من اراضيهم ؛ اما الحقيقة فقد طمستها كما هي العادة في « طمس » الحقائق ،
 فحقيقة غايتها ليست الا اخراج المزارع بطريق غير مباشرة من الارض التي يعتاش من
 عملها فيها ، اذ ان الفلاح بسيط ولا ينظر الى بعيد ، « فمجرد وضع نص يقضي بدفع
 تعويض نقدي للمزارع قد يشجعه على الخروج من الارض ^(١) » . ويتأكد القاري . من
 صدق هذا القول عندما يعلم ان واضع هذه القوانين ، حتى عام ١٩٣١ ، كان مستر
 نورمن بنتويش ، الصهيوني الصميم الذي شغل منصب النائب العام حتى ذلك
 التاريخ .

(الثالث) لقد كانت ضريبة العشر تستوفي كل عام بمعدل ١٠ في المائة من المحصول
 فاستبدلتها عام ١٩٢٨ بضريبة مقطوعة ، بنتها على متوسط اعشار حاصلات الاربع
 سنوات السابقة وادعت ايضاً . . . انها عملت ذلك خوياً للفلاح وصلاحه ، والحقيقة انها
 ما عملت ذلك الا بغية خراب الفلاح ودماره ، اذ انها على اثر ذلك منعت تصدير الغلال
 ثروة الفلاح الوحيدة ، الى الخارج واعمت الغلال المنافسة من اوسوم الجمركية « فعقب
 ذلك تدهور فظيع في اسعار الحاصلات الزراعية ^(٢) » كان من جرائها « ان ضريبة
 العشر هذه التي ربطت على اساس متوسط الاعشار الاعتيادية خلال السنوات الاربع
 السابقة ، اصبحت تزيد على اسعار السوق الحالية ، بحيث اصبحت الضريبة بالنسبة الى
 الدخل ، اكثر بكثير مما كانت عليه في السنوات السابقة ^(٣) » . وهكذا « ظهر ان
 العشر المعدل اشد وطأة من العشر القديم ^(٤) » . ومما يؤكد للقاري . ان غاية الحكومة
 من ضريبة العشر هذه لم تكن ترمي الى االخراب الفلاح ودماره ، « ان ضريبة العشر
 التي كانت تأخذها من اليهود في عدد من القرى هو اقل من العشر الذي كان يدفعه

(١) شو . ص . ١٦٣

(٢) تقرير بيل . ص . ٢٢٠

(٣) تقرير بيل . ص . ٢٢١

(٤) حمادة . ص . ٦٨٧ - ٦٨٨

العرب لما كانوا يفلحون هذه القرى ^(١) .

وبعد كل هذا تتجاسر الحكومة ان تدعي وتقول انها تريد خير الفلاح وصلاحه ولكنها سياسة تخديرية ، فلا يفرك ظاهرها يا اخي العربي .

وكانت كل اللجان الحكومية التي انت فلسطين ودرست حالتها حق الدرس ، قد طالبت الحكومة بحماية حقوق المزارعين ، وقالوا ان الطريق الوحيدة هي ايقاف بيع الاراضي الى الصهيونيين ، او على الاقل تأمين كل مزارع عربي على حد ادنى من الارض كاف لاعالته والقيام بأود معيشته ، اي ان «تجعل قطعة معلومة من ارض المزارع غير قابلة الانتقال أو الفراغ» ^(٢) . فيطمئن الفلاح إلى دوام بقائه في أرضه ويعمل على تحسينها وعمرانها ، « إذ أن هذا النقص في عدم تأمين مزارعي الأرياف على البقاع في أراضيهم لمن أصعب العقبات التي تقف حائلاً في سبيل تقدمهم ، وهذا النقص يمكن تلافيه عن طريق حماية الملاك الصغير والمزارع المستأجر من الجلاء عن الارض » ^(٣) .

« وبهذه الحماية التي لو أمّنت فيما مضى ، أو أمّنت الآن ، لما جابهت انكساراً مشكلة العرب الذين بلا أرض على الاطلاق » ^(٤) . « ومن الواضح أنه لا مفر من إيجاد طريقة لوقاية المزارعين الحاليين ووضع قيود على انتقال الاراضي » ^(٥) « إذا كانت الحكومة تريد أن لا تسمح بانتقال أرض الى اليهود إلا عندما تتأكد بأن الفلاح المستأجر أو الملاك يقدر أن يحصل عيشه من أرض غيرها » ^(٦) .

وعلى الرغم من الخطر الواقعي ، الناجم عن انتقال الأراضي العربية إلى الأيدي الصهيونية ، وعلى الرغم من « ان إيجاد حل من الحلول لهذه المشكلة لا بد منه لمصلحة جميع السكان ، ومن أنه اذا لم يوجد مثل هذا الحل فستبقى مشكلة الاراضي مصدراً دائماً للاستياء ، الذي يساور الناس حالياً ، وبعثاً هاماً يحتتمل أن يفضي الى الاضطرابات

(١) - سيبسون . ص . ٢٧ - ٢٨

(٢) تقرير فرنش . ص : ٣٩

(٣) تقرير فرنش . ص : ٣٣

(٤) تقرير فرنش . ص : ٤٠

(٥) تقرير شو . ص : ١٦٣

(٦) ستوثوفسكي . ص : ١١٧

في المستقبل^(١)» فإن انكسرت لم تعمل شيئاً تحمي به حقوق الفلاح العربي ولم تقيد بيع الاراضي ، بل تركت الأمور تسير على أعتها

وشعرت انكسرت أن ما يظفره العرب من تدمير واستيلاء و غضب من هذه الحالة سيجرها الى ما لا تحمد عقباه ، فأخذت تدرس طريقة اسكان الطبقة التي لا ارض لها في اراض اخرى ، « فكان هذا القرار الذي اتخذته الحكومة لاعادة اسكان العرب الذين أخرجوا من الاراضي التي كانوا يزرعونها قبل أن اشتراها اليهود ، انا هو بمثابة اعتراف بخطأ قضى على هؤلاء العرب بالخروج وخطوة في سبيل الرجوع عن هذا الخطأ ، ولست في حاجة الى القول ان في ارتكاب مثل هذا الخطأ ثانية ما يؤدي الى الوقوع في نفس الحالة التي نحن فيها الآن^(٢) . »

ولكن هذا القرار كما كان ينتظر لم يخرج الى حيز الوجود فيطبق ، لانه ليس بالامكان اسكان الذين أخرجوا من أراضيهم في اراض أخرى دون أن تؤدي هذه العملية الى تضرر او اخراج اصحاب الاراضي التي يراد اسكانهم فيها « ان مقدره البلاد الاقتصادية على الاستيعاب قد بلغت حدها الاقصى^(٣) »

وياليت « الوصية الامينة » اهتمت بن لهم أراضي ، فصأنت حقوقهم ضد الصهيونية ومنعت انتقال أراضيهم الى الجماعات اليهودية وهي بدلا من ان تعمل على حمايتهم ، فقد وضعت الفلاح العربي بوضعية اقتصادية وسياسية كان من جوارها ان أرغم على بيع اراضيه الى اليهود ، فاستولت الصهيونية بفضل هذه السياسة على ما يزيد عن نصف مليون دوناً من أخصب الاراضي الفلسطينية من سنة ١٩٣٠ الى ابتداء الثورة الكبرى . فكان أن زادت الطبقة التي لا ارض لها ، فأصبح أفرادها في حالة من البؤس والشقاء والفقر والالام مما لم يشاهد التاريخ له مثيلا ، فهم جهلاء ضعفاء مساكين مهملين ، ليس في مقدورهم وحدهم أن يقاوموا قوى وبأس الصهيونية الدولية وأموالها في سبيل الزود عن وضعيتهم والدفاع عن حقوقهم التي كان من واجب الحكومة أن تحافظ عليهم

« ١ » تقرير بيل . ص : ٢٩٥

« ٢ » تقرير فرنش . ص ٢٣

« ٣ » تقرير شو . ص . ١٦٣

يجب ما تعهدت به في صك الانتداب ووعده بلفور وفي مبدأ الانتداب عن صيانة هذه الحقوق وضمان عدم إلحاق الضرر بها ، ولكن ذلك ليس الا وعود ، ليس الا حبر على ورق . . . ما تعهدت دول العرب أن تحافظ عليه وتصونه الا عندما يكون مؤمناً لمصالحها .

فهذه السياسة قد قذفت بتعهداتها وواجباتها التي تصون مصالح العرب في سلة الاوساخ وطوتها طي اكفان من التدجيل والخزבלات . فذهب العرب ضحية المصالح الاستعمارية وذيبيحة المطامع الصهيونية الاستثنائية ، وذنبيهم في ذلك انهم ضعفاء . لا يقدرّون أن يجابهوا القوة بالقوة والسيف بالسيف .

هذه هي يا اخي العربي سياسة الدولة البريطانية في القسم الفلسطيني من بلادنا العربية ، وهذه السياسة تأبى الا وضع اخينا الفلاح في وضعية اقتصادية وسياسية ترغمه فيها ان يبيع ارضه الى اليهود فتستولي الصهيونية على ما تريد من الاراضي المقدسة والانكسى من هذا انها لا تتعب ولا تكل من ادعائها بانها تريد المحافظة على حقوق العرب في فلسطين .

- ٥ -

سياسة تخديرية

لعل ادعى شيئاً في هذه السياسة الفلسطينية هو تلونها وعدم ثبوتها وقراراتها فهي كالحرباء تتغير من لون الى لون وتتبدل من شكل الى شكل . . . ففي بدء امرها عند ما كانت الصيحات والاحتجاجات والتذمرات تقوم وتعلو من جميع أنحاء فلسطين ، كانت صاحبة الجلالة تجيب على ذلك بأنها لن تسمح للهجرة اليهودية وبيع الاراضي بالاستمرار اذا كان في ذلك زيادة على قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب .

ولكن عندما ابانت اللجان واظهر الخبراء عام ١٩٣٠ بأن « قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب » قد بلغت حدها الاقصى وزادت عنه بديل وجود طبقات كثيرة من الفلاحين بلا ارض وفئات عديدة من العمال العرب واليهود بدون عمل . فماذا عملت انكلترا اذ ذلك ؟ . . .

انها امام هذه الحجة الدامغة والبيئة الظاهرة عمدت الى تغيير في نهجها ، وليس مع الاسف في سياستها التي ظلت هي هي ، نرمي الى تشتيت العرب وتشريدهم ، فقالت انها ستريد مقدره البلاد الاقتصادية على الاستيعاب « باتخاذ الزراعة الكثيفة » قاعدة تبني عليها حياة فلسطين الاقتصادية . « والزراعة الكثيفة تنطوي على اتباع اساليب بالزراعة ارقى ، اي التخلص من زراعة الحبوب الغذائية الزهيدة القيمة ، واتباع زراعة اربيع وهي زراعة الاشجار المثمرة كالبزقال والموز ، وانتاج الالبان ^(١) »

فما هو مدى نجاح هذه الزراعة ؟ وما هي اسس فوز هذا النوع من الزراعة ؟ وهل يكتب لها النجاح ام السقوط في فلسطين ؟ ... وهل هي تركز على قواعد علمية ثابتة ام على قواعد خاطئة غير صحيحة ؟ ... هذا ما سوف نبينه في الفقرات التالية الموجزة ومنها يتضح ان هذه السياسة الجديدة ليست سوى سلاحاً جديداً في سياسة الحكومة التخديرية تشهره ضد العروبة الفلسطينية . . .

ان الحكومة المنتدبة اذا اردت اتباع هذه الخطة فذلك لا يكفي لنجاحها وفوزها .
انما نجاحها يتوقف على عاملين مهمين وهما :

- ١ - على طبيعة البلاد الزراعية .
- ٢ - على الاسواق الخارجية .

فمن جهة طبيعة البلاد الزراعية واتباع اساليب الزراعة الكثيفة « فان كل زيادة من هذا القبيل في خصب التربة يتوقف بصورة اساسية على توسيع نطاق الري ^(٢) » .
لان « هذا النوع من الزراعة بغرض وجود ري كاف اذا لا يمكن بدونه القيام بزراعة كثيفة ^(٣) » . والري يتوقف على وجود الماء بكثرة . والماء في فلسطين قليل ومحدود واليك بعضاً من الصعوبات التي تقف حاجزاً في سبيل توسيع نطاق الري نوردها هنا بإيجاز :

١ - قلة المياه . فالمياه في فلسطين قليلة جداً اذا ان وجودها بكثرة يتوقف على

(١) تقرير فرنش : ص ٨

(٢) تقرير بيل ص ٣٩٣

(٣) حمادة : ص ٧٥

وجود احراج وغابات كثيرة . « فلسطين التي كانت في الماضي غنية في الاحراش اصبحت مجردة من الاشجار ^(١) » .

«فلسطين ليس فيها غابات بالمعنى المفهوم، فهي أشد بلاد في العالم حاجة الى التحريج فليس فيها سوى ٢٦ ميلاً مربعاً من الاحراش القديمة والحديثة من مساحة قدرها ١٠٤٠٠ ميل مربع ^(٢) . وهكذا تكون نسبة الاراضي المغطاة بالاشجار والبساتين الى مساحة الارض هي ١٥٠،٠ بالمئة ^(٣) . ومنها يظهر انه « إذا كان في العالم بلاد تحتاج الى التحريج فهي فلسطين » ^(٤) .

٢ - كثرة الجبال . من المفهوم انه لا يمكن ري الجبال لانه لا يوجد فيها ماء . لعدم وجود الانهار ، ومع الاسف « ان اكثر من نصف اراضي فلسطين تقع في المناطق الجبلية » ^(٥) . « وهي مكتظة بالسكان اكثر من طاقتها » ^(٥) .

٣ - قلة الانهار . « فالانهار الموجودة في البلاد ، اذا استثنينا قليلاً منها ، لا تخرج عن كونها سواقي جبلية تسيل بضعة ايام بعد هطول الامطار ثم تنشف مياهها وتبقى كذلك عدة اسابيع متتالية ، انا هناك نهران كبيراً الحجم نوعاً ما وهما نهر الاردن ونهر العوجا . وهذا الاخير الذي يصب في البحر المتوسط لا اهمية عظيمة له من حيث الري لان مياهه منخفضة » ^(٦) ، « وهو نهر صغير لا يمكن استعماله للري بواسطة المضخات ، وامكان الري من الاردن في حالته الحاضرة امر محاط بكثير من الريب ^(٧) واستخدامه «اي الاردن» لهذه الغاية صعب ، ولا يمكننا الجزم بنجاح المشاريع فيه ^(٨) . وذلك لان القيام بتقدم زراعي واسع النطاق في غور الاردن يجب ان يكون عن

(١) بنتويش . ص ٢٥٨

٢ - تقرير بيل : ص : ٣٥٩

٣ - حماده : ص : ٦٩

٤ - حماده : ص : ٦٩

٥ - بيل : ص : ٣٥٦

٦ - بيل : ص : ٢٩٣ - حماده . ص : ١٤٤

٧ - بيل ٣٣٣ - ٣٣٤

٨ - حماده . ص . ١٤٤

طريقة رفع مياه النهر بالمضخات قرب النقاط التي تدعو الحاجة فيها الى الري . فرفع المياه إلى مستوى عال ، والمسافات البعيدة التي يجبان تجتازها المياه بالانابيب ، ووعورة الاراضي التي تمر فيها ، كل هذه تقف حجر عثرة في سبيل مشاريع اروائية واسعة النطاق كهذا المشروع^(١) .

٤ - عدم نجاح الري من الآبار . « فقد حفرت الحكومة سيعاً وراء توسيع نطاق الري ثلاثة آبار ، فكان ماء اثنين منها غدق مالح لا يصلح للزراعة^(٢) . » . وبعدها حفرت الحكومة اربعة آبار ، ظهر في اثنين منها ماء مالح إلى درجة لا يمكن استعمالها . وفي حفرتين لم تظهر المياه مطلقاً^(٣) . هذا من جهة ومن جهة ثانية « فان التجارب التي اجريت حتى الان لحزن المياه بواسطة السدود والاحواض لم تسفر عن نتيجة تقوي الامل في ان عملاً كهذا يمكن اعتباره ، بوجه عام ، عاملاً فعالاً في زيادة موارد الري^(٤) . »

٥ - النفقات التي لا تتحملها الخزينة الفلسطينية . « فالصعوبة الحقيقية التي تقف في سبيل القيام بتوسيع كبير في الري بفلسطين ليست قلة موارد المياه فقط ، بل النفقات التي يقتضي صرفها حتى تصبح المياه ميسورة للاستعمال^(٥) . »

اما المشاريع التي وضعت تحت بساط البحث لتوسيع نطاق الري فهي مشاريع غير منطقية وغير قابلة للتطبيق ، وذلك « لان هذه المشاريع هي مشاريع مستحيلة بالنسبة الى ميزانية الحكومة الفلسطينية^(٦) . ولكن « لو ان هذا الحاجز لم يوجد » اي عجز الميزانية « لكان هناك امل ضئيل جداً بنجاح هذه المشاريع^(٧) . » وهكذا يظهر « ان المبالغ التي اعتبرها اليهود في الانفاق على تحويل الاراضي الغير القابلة للزراعة الى اراضٍ قابلة للزراعة هي ، مبالغ لا تبررها الاسس الاقتصادية^(٨) . »

١ - حماده . ص . ١٢٦

٢ - بيل . ص . ٣٣٧

٣ - حماده . ص . ١٢٨

٤ - حماده . ص . ١٢٢

٥ - تقرير بيل . ص . ٣٣٨

(٧٩٦) ورسفولد . ص . ٢٣٤

(٨) حماده . ص . ٥٤

ومن هذا يتضح بالادلة القاطعة والحجج الواقعة الظاهرة انه ليس من مستقبل للري في فلسطين ، وان ادعاء الحكومة المتدبة بنشر الزراعة الكثيفة ليس الا قوميها تريد به ستر سياستها التي ترمي الى ادخال اليهود الى فلسطين بكل وسيلة ممكنة . «فالتجارب التي اجريت في مرج ابن عامر دلت على ان ادخال اساليب الزراعة الحديثة يتوقف لدرجة كبرى على وجود المياه بكميات تفوق ما هو متيسر منها الان . واننا نرتاب فيما اذا كان يوجد مياه كافية لستي مساحة كبيرة من السهل الساحلي»^(١)

وزراعة البرتقال بكثرة تهدد مستقبل البيارات بالجفاف نظراً لقلة المياه الموجودة وقد اظهرت الاحصاءات الاخيرة ان الماء قد خف منذ انتشار البيارات انتشاراً واسعاً في السهل الساحلي . وقد اكد الفينيون والاصحابيون انه اذا استمرت البيارات بالانتشار فانه سيأتي يوم تنضب فيه المياه الموجودة في جوف الارض فتيسر شجرة البرتقال التي هي ثروة البلاد ، كما حدث ذلك في قسم من كاليفورنيا . . . ويا لفداحة المصيبة التي تحمل فلا يمكن تلافياها عندما يضطر وقتئذ اصحاب الاراضي الى العودة الى زراعة الحبوب السنوية التي ، لا يمكن ان تقوم جميع السكان الذين كانوا يعتاشون من الزراعة الكثيفة ، فتقوم بأودهم . وتجارة البرتقال اصبحت نوعاً من القمار ، فالتجار ، على حد قول سميلنسكي ، ينظرون الى تجارة البرتقال كشكل مصغر لمونت كارلو .

اما من جهة الاسواق الخارجية التي هي العامل الرئيسي لكي تعود الزراعة الكثيفة على اصحابها بربح وفائدة « فقد ظهر انه لا رواج لمحصولات فلسطين في هذه الاسواق»^(٢) فتحويل مساحات شاسعة الى بيارات قد يؤدي الى ايجاد صعوبات ومشاكل ان لم يكن كارثة اقتصادية^(٣) .

« وبما ان تجارة البرتقال تجارة ثانوية لاكثر التجار ، وبما ان المزامحة والاختار عالية في هذه التجارة ، فقد كانت النتيجة تضعف وخطاطا عامين في طرق التصريف في هذا الحقل من التجارة»^(٤) ، حتى « ان الصناعات التي تنتج معدات زراعة الاشجار

« ١ » شو . ص ٩٠ - ١٠ - ١٦

« ٢ » تقرير فرنش ص ٣٢

« ٣ » زير شو ص ١٦٠

« ٤ » حماده ص ٢٧٥

المحمضية ، فانها قد هبطت انتاجها الى نحو ٤٠ بالمئة عما كانت عليه في سنة ١٩٣٥ (١) .
ومما يلاحظ في زراعة الاشجار المحمضية ان ازدياد الكمية لا يؤدي الى النتيجة
المطلوبة من ازدياد الدخل ، اذ ان ازدياد الكمية يقابلها نقص في القيمة ، « فالزيادة في
الكمية في خلال سنة ١٩٣٦ - ٣٧ قابلها الى درجة ما هبوط في الاسعار فقد كان
معدل هذا الهبوط نحو ١٧ بالمئة اقل من معدل اسعار ١٩٣٥ - ١٩٣٦ (٢) » .

ولناخذ مثلاً على ذلك ثمار الكريب فروت ؛ « فالكريب فروت ذا اهمية كبرى
كصنف للتصدير ، ومع ان مجموع مصدرات الكريب فروت في تلك السنة ، اي
١٩٣٥ - ١٩٣٦ ، ازدادت ١٥٤ ، ١٦٠ صندوقاً على مصدرات سنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ ،
فان القيمة كانت اقل ب ٣٦٥٩٨ ليرة فلسطينية ، وفي سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ ازداد
الهبوط ايضاً (٣) » .

والحقيقة الواقعة هي ان انتشار زراعة الثمار المحمضية ولا سيما بيارات البرتقال منذ
ذلك التاريخ قد ادى الى عواقب وخيمة ، كان اشدها بلاءً واعظمها فداحة تلك
المخاسر الكبيرة التي حلت بكافة مصدري البرتقال وكان من جراء هبوط
الاسعار ان اصبح الملاكون الصغار اصحاب البيارات الصغيرة لا يرجون فائدة وربحاً من
هذه البيارات ، فاضطر بعضهم ان يقلع اشجارها . وان استمرت الحكومة على هذه
« السياسة التخديرية » ، فانها ستجلب للبلاد شراً عظيماً وضرراً فادحاً كبيراً ، لانه لا
بد من ان تهبط اسعار الحاصلات الزراعية ، فتصعب طبقات السكان الكثيفة الموجودة
في البلاد لا تجد لها مرتزقاً تعيش منه ، فتضطر ان تعمل اعمالاً اخرى لا تجدها الا
خارج فلسطين .

« فالآمال باتساع نطاق تصدير الثمار المحمضية الى درجة تتناسب مع الزيادة السريعة
في الانتاج لا تدعو الى التشجيع . فالزيادة التي بلغ اليها الانتاج في الوقت الحاضر تخاق
صعوبات خطيرة في التصريف ؛ اولا : بسبب المزاحمة في الاسواق الاجنبية ، وثانياً :

« ١ » حماده ص ٣١٦

« ٢ » حماده ص ٥٣٨

« ٣ » حماده ص ٥٦٠

بسبب الحواجز الجمركية التي اقامتها البلدان الأجنبية^(١) . « فتصدير الأثمار الحمضية في الوقت الحاضر يعتمد بالأكثر على سوق واحدة وهي المملكة المتحدة التي تبتاع نحو ثلثي ما تصدره فلسطين من الأثمار الحمضية . فاذا لم تتأمن الاسواق للزيادة في انتاج الأثمار الحمضية فان فلسطين ستشهد هبوطاً في اسعار أهم مصدراتها . وبالنظر الى اهمية زراعة الحمضيات في اقتصاديات البلاد فان هبوطاً كهذا في الاسعار سيرافقه خسائر جسيمة وتطورات مؤلمة^(٢) . »

وهكذا يتبين للقاري . بجلاء ووضوح ان الزراعة الكثيفة تقوم على اسس غير صحيحة ، فلا نجاح لها ولا فوز ، اما الحكومة المنتدبة فتعلم حق العلم وتفهم حق الفهم ان ما ابانه خبراءها ولجانها من خطأ هذه السياسة هو عين الصواب وعين الحق . . . ولكنها سياسة «تخديرية» وحقن مورفينية يا اخي العربي ، تبغي من وراءها « الوصية الامينة » سبيلاً للوصول الى اهدافها ووسيلة للتمويه على الرأي العام بأنها آخذة في تطبيق صك الانتداب دون ان توقع اضرارا بأهل البلاد من العرب .

« ١ » حماده ص ٥٧٩

« ٢ » حماده ص ٥٨٠

القسم الثاني

مشكلة المهاجرة

لقد ابتدأ اليهود بهجرتهم الى فلسطين في النصف الاخير من القرن التاسع عشر فبلغ عددهم عند انتهاء الحرب الكبرى ما يقرب من الخمسة وخمسين ألفاً ، اي ٧ في المائة من مجموع السكان

ولكن ما وضعت الحرب الاستعمارية اوزارها واعلنت الحرب بين الحرية والعبودية على اثر اهواء الحلفاء الاستثمارية حتى اخذت سيول ابناء اليهود تتدفق على فلسطين بجميع الطرق والوسائل ، حتى اصبح عددهم في اوائل سنة ١٩٣٦ يزيد على ٥٠٠ ألفاً من الصهيونيين المتشردين المنبوذين . . .

فبأي نظام شيطاني دخل هذا العدد الكبير من اليهود الى فلسطين ؟ . . . وهل مقدرة البلاد الاقتصادية تستطيع ان تستوعب هذه الطبقات الكثيفة من السكان ؟ . . . وما هي الاضرار التي لحقتها هذه المهاجرة الواسعة ؟ وماهي الحجج والبراهين التي تظهر عدم قانونية هذه السياسة الانكليزية تجاه المهاجرة اليهودية ؟ . . .

هذا ما سوف نذكره ومنه يتبين ان انكلترا لم تحالف في هذه الناحية من نواحي سياستها القاعدة التي اصبحت معروفة عند القراء ، والتي تقول باعطاء كل شيء لليهود وحرمان العرب من كل شيء . . . وانها سارت على عكس تام للبادئ والاسس التي ادعت بتسيير سياستها الفاسطينية بموجبها وناقضت مناقضة كاملة شاملة المادة السادسة من صك الانتداب ، التي تلقي على عاتق الحكومة ثلاث واجبات :

- ١ - تسهيل المهاجرة اليهودية الى فلسطين .
- ٢ - ان يكون ذلك في احوال وشروط مناسبة .
- ٣ - ان لا تلحق هذه المهاجرة ضرراً بحقوق ووضعية سائر طوائف الاهالي .

نظام المهاجرة

ان قانون المهاجرة الى فلسطين لم يشذ عن القاعدة التي تسير عليها بقية القوانين ، فهو مثلها عرضة للتحويل والتبديل والتغيير ، يسير مع الخطط الاستثمارية وتبعاً للاهواء والمصالح الصهيونية . وهذا القانون المعمول به يقسم المهاجرين الى ثلاثة اقسام رئيسية :
 فالقسم الاول يحتوي على المهاجرين من ذوي الوسائل المستقلة فيشمل الاشخاص الذين يملكون ويوجد تحت تصرفهم المطلق رأسمال لا يقل عن ٥٠٠ جينياً ، وارباب الحرف الماهرين الذين يملكون ما لا يقل عن ٢٥٠ جينياً ، والاشخاص الذين لهم ايراد مضمون لا يقل عن اربع جينيات في الشهر .

والقسم الثاني يحتوي على المهاجرين المؤمنة وسائل معيشتهم عندما يصلون الى فلسطين على بعض السكان او احدى المؤسسات ويشمل ذلك الاشخاص الذين يعتمدون على اهل لهم في البلاد ، والايتمام الذين تقوم باعاتهم الملاحي . ، وذوي الوظائف الدينية ، ثم الطلاب .

وابواب فلسطين مفتوحة على مصراعها للمهاجرين من القسم الاول والثاني بدون اقل مراقبة او تحديد . فكل شخص من القسم الاول يكون حائزاً على المبلغ المطلوب من المال يسمح له بالدخول . ويكفي المهاجرين من النوع الثاني ان يبرزوا اوراقاً تمنع الحكومة بأن طالب المهاجرة الى فلسطين هو من القسم الثاني لكي يؤذن له بالدخول . . .

والقسم الثالث ، اي العمال الذين ليس لهم من وسائل لكسب العيش في فلسطين سوى العمل ، هو القسم الذي تحدده الحكومة . لكننا نرى فيما يلي ان الحكومة لا تقوم بتحديد عدد هذا القسم على اساس مقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب ، كما اخذت على عاتقها ان تعمل ، بل على اساس ارادة الصهيونية ومبلغ قناعتها . . . ونرى ايضاً ان عدداً كثيراً من مهاجري القسمين الاولين يندفعون الى سوق العمال ، عندما يدخلون فلسطين . أما الطريقة المتبعة فيما يتعلق بتعيين العدد المسموح له بالدخول

الى فلسطين في القسم الثالث ، فهي كما يلي :

تتقدم اللجنة التنفيذية اليهودية الى الحكومة مرتين في السنة بذكره تطلب فيها اصدار شهادات تمكن عدداً معيناً من المهاجرين الرجال والنساء من دخول البلاد بموجب جدول العمل مدعية انها في حاجة قصوى اليهم للقيام بأعمال جديدة في السنة أشهر المأبلة ومختلفة اختلاقات شتى بحجة ان الحالة الاقتصادية في البلاد تستوعب عدد الشهادات المطلوبة للمهاجرين المنوي ادخالهم ، وتجول هذه المذكرات الى رئيس دائرة الهجرة الذي يكون في الغالب يهودياً ، فيدرسه ثم يرسلها الى المندوب السامي مع بعض الملاحظات لكي يقرر عدد الشهادات التي يجب اصدارها ، ولتقرير هذه الشهادات لا ينظر المندوب السامي الى حالة البلاد الاقتصادية والى البطالة والى ما تقدر البلاد أن تستوعبه اقتصادياً على الاقل ، والى الاشغال الصهيونية ان كانت حقيقة فمحتاج الى هؤلاء العمال ، لان ذلك أمر ثانوي لا يستحق الذكر والنظر ، فالهم هو أن يعطي مثل هذه الشهادات مرتين كل سنة تبعاً لواجبه تجاه الصهيونية فيجعله فكل ما يعمل في الحالة هو انه يأخذ العدد الذي طلبته اللجنة الصهيونية فيجعله مقياساً لتقديره ويقرره بعد أن يخفضه قليلاً ومما يجدر ملاحظته أن الصهيونية اتخذت سياسة المندوب السامي هذه قاعدة لها فصارت تريد في عدد الشهادات التي تطلبها لكي تحصل على العدد الذي تريد

وبعد ذلك يصدر رئيس دائره الهجرة هذه الشهادات على « بياض » من دون أن يعبا فيها اسماء أشخاص معلومين ويرسلها الى الوكالة اليهودية التي توزعها على كافة ولاياتها في مختلف أنحاء العالم . والحكومة بدورها ترسل نسخاً عن هذه الشهادات الى القناصل البريطانيين مع التعليمات بتأشير الاعتماد على جوازات الاشخاص الذين تسميهم الوكالة اليهودية ، وتوزع عليهم شهادات الهجرة ، مع العلم بأنه يحق للمتزوجين منهم أن يحصلوا في نفس الوقت على تأشير بالاعتماد لزوجاتهم واولادهم

واعطاء الوكالة اليهودية شهادات الهجرة على بياض « قد زاد هذا القانون شراً وسوأ » اذ ثبت أنه بموجب هذا النظام ادخل كثير من الاشخاص ممن لم يكن في استطاعتهم أن يحصلوا على التأشير على جوازاتهم لو كانت جميع الحقائق عنهم معلومة وبعدم مباشرة الحكومة مراقبة فعالة على اختيار المهاجرين من الخارج

أسفر الأمر عن عدم وجود احتياطات تحول دون وقوع الاختلال في إصدار شهادات المهاجرين ودون ادخال المهاجرين غير المرغوب فيهم^(١) « إذ أنه » من الواضح أنه دخل البلاد في أحوال كثيرة أشخاص لو كانت جميع أحوالهم معروفة لما أشر بالاعتقاد على جوازاتهم^(٢) . وعلى هذا النمط تمكن اليهود من القدوم الى فلسطين بكميات عظيمة وافرة ، فكانت هجرتهم الى البلاد هجرة لم يسبق لها مثل في التاريخ ، فبينما كان عددهم في بدء الاحتلال لا يتجاوز الخمسين ألفاً أصبح عام ١٩٣٦ ، بفضل هذا الاحتلال يزيد عن ٥٠٠ ألفاً . والاعراب من هذا ان هذه المهاجرة قد زادت زيادة فاحشة منذ التاريخ الذي قرر فيه الحبراء . وأثبت فيه اللجان بوجود تحديد المهاجرة على الاقل ان لم يكن ايقاتها

وانني ان شبت هذه المهاجرة ونتيجتها في مصير البلاد الى شي . ، فاني لأشبهها الاحرارة المريض المشرف على الموت ، ما تزال تتصاعد وتعلو حتى ترسله الى قبر يسكنه ولحد ينزله

والارقام التالية تبين عدد المهاجرين الذين دخلوا البلاد « بطرق مشروعة بنظر » الحكومة المنتدبة ولكن ليس بنظر العدالة والانصاف والحق :

السنة	المهاجرون اليهود	السنة	المهاجرون اليهود
١٩٠٨-١٩١٩	٢٠.٠٠٠	١٩٢٤	١٢٨٥٦
١٩٢٠	٥٥١٤	١٩٢٥	٣٣٨٠١
١٩٢١	٩١٤٩	١٩٢٦	١٣٠٨١
١٩٢٢	٨٧٤٤	١٩٢٧	٢٧١٣
١٩٢٣	٧٤٢١	١٩٢٨	٢١٧٨

(١) الكتاب الابيض لسنة ١٩٣٠ فقرة ٢٦

(٢) تقرير سبسنر ص : ١٧٧

السنة	المهاجرون اليهود	السنة	المهاجرون اليهود
١٩٢٩	٥٢٤٩	١٩٣٧	١٠٥٣٦
١٩٣٠	٤٩٤٤	١٩٣٨	١٢٨٦٨
١٩٣١	٤٠٧٥	١٩٣٩	١٦٤٠٥
١٩٣٢	٩٥٥٣	١٩٤٠	٤٥٤٧
١٩٣٣	٣٠٣٢٧	١٩٤١	٣٦٤٧
١٩٣٤	٤٢٣٥٩	١٩٤٢	٢١١٤
١٩٣٥	٦١٨٥٤	١٩٤٢	٨٥٠٧
١٩٣٦	٢٩٧٢٧ ^(١)		

وياليت هذه السياسة وقفت عند هذا الحد من الويل الويل فاكنتف بما اتزلسه من نكبات ومصائب وبما مصته من دم هذا الشعب العربي الالبي ، ولكنها أبت الا ان ترداد شدة وجوراً ، فسهلت انواعاً من الهجرة دعتهها هي بنفسها غير مشروعة فاكتمحت البلاد وتدققت على العروبة تدفق الامطار من ميازيب السماء . . . فطمست بذلك مبدأ قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب ، ذلك المبدأ الذي تعهدت « هل انتبهت ايها القاري . انها تعهدت . . . » على مراعاته والسير بموجبه واخذت على عاتقها ان لا تدع المهاجرة اليهودية تنخضاه ، بل توقفها عندما يبلغ هذا المبدأ حده الاعلى .

- ٢ -

— مبدأ قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب وضرورة منع المهاجرة —

لقد قلنا في محل سابق من هذا الكتاب ان القوانين التي كان تصدرها الحكومة المنتدبة لم تكن سوى ابر مورفينية وحقن تخديرية تحقن بها الشعب العربي لكي تحدره وتقرفنه بغية تهدئة افكاره الثائرة وازالة عواطفه الهائجة الناقية ، وكان من جملة هذه القوانين ، او الحقن التخديرية ، بيان صرحت به الحكومة الانكليزية عام ١٩٢٢

وادعت ان هذا البيان سيكون الاساس الذي ستسير عليها سياستها في مسألة المهجرة الى فلسطين فقالت : « لا يمكن ان تكون هذه المهجرة كبيرة الى حد يزيد في اي ظروف كانت على قدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب مهاجرين جدد اذ ذلك . ومن الضروري ضمان عدم صيرورة المهاجرين عالة على اهالي فلسطين عموماً ، وعدم حرمان اية فئة من السكان الحاليين اشغالها ^(١) » . وما اعلن هذا المبدأ « المراوغ » حتى قبلت به الوكالة اليهودية ، وادعت هي والحكومة بأنها ستسيران بوجهه . حسب نصوصه في ادخال المهاجرين الى فلسطين .

ولكن هل ياترى يحق لانك لترا ان تخضع سياسة المهجرة الى هذا المبدأ ؟ هل يحق لها حسب نصوص صك الانتداب ان تخضع المهجرة الى مبدأ قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب ؟ . . . هل يحق لها ان تربط المهجرة بالاوضاع الاقتصادية دون الاوضاع السياسية ؟ . . .

ان المادة السادسة من صك الانتداب اشترطت في المهجرة ان لا تلحق ضرراً « بحقوق » و « وضعية » ساثر طوائف الاهالي ، وهذا يعني ان حقوق بقية السكان يجب ان لا تكون معرضة للخطر اي ان هذه المهجرة يجب ان لا تسيء الى السكان الحاليين ^(٢)

فكلمة وضعية هنا تعني بوضوح ان الحقوق السياسية العربية يجب ان لا تكون مهددة بسبب هذه المهجرة ، والا لما كانت ذكرت كلمة « وضعية » بجانب كلمة « حقوق » ؛ فكلمة حقوق ان فسرناها بالحقوق المدنية والدينية فاننا لا نقدر ان نفسر كلمة « وضعية » الا بالحقوق السياسية ؛ والا لما كانت هناك ضرورة ان تذكر « الحقوق المدنية والدينية » مرتين متواليتين .

وهكذا يظهر للقارى . بجلاء ما بعده من جلاء . « ان كلمة وضعية situation » في هذه المادة تدل بدون اقل شك على ان اهداف هذه المسادة يجب ان لا تؤدي الى اقل سيطرة سياسية من اليهود على العرب ، اي ان حقوق العرب السياسية يجب ان

« ١ » الكتاب الابيض لعام ١٩٢٢ ص ٣١

« ٢ » الدكتور موش ص ١١٩

تكون محفوظة^(١) . وهكذا يظهر ان هذه المهاجرة يجب ان لا تجحف لا بوضعية العرب الاقتصادية ولا بوضعيتهم السياسية ، وان مبدأ قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب الذي اعلنته انكلترا يخالف مبادئ صك الانتداب لانه لم يؤمن وضعية العرب السياسية .

ولكن ليس فدعنا نفرض ان هذا المبدأ حق عادل ، وان هذه القشرة الجذابة التي طلي بها هذا المبدأ الذي اتخذته الحكومة المنتدبة فيما يتعلق بالمهجرة التي يجب ان تقوم على اساس طاقة البلاد على الاستيعاب غير محجفة بحقوق العرب ، وان هذه المخاوف التي تساور العرب من هذه المهجرة لا اساس لها ، فهل ياترى كانت حكومة فلسطين مخصصة في تطبيق هذه السياسة ؟ . . . ان الحكومة ، في بيانها الصادر عام ١٩٢٢ قالت : « انه من الواضح اذا كانت المهاجرة اليهودية الى فلسطين تسبب حرمان السكان العرب من الحصول على الاشغال الضرورية ، او اذا كانت تنتج بطالة بين اليهود ، فانه يتحتم على الدولة المنتدبة تبعاً لاحكام صك الانتداب ، اما ان تحفص المهاجرة او توقفها » .

فهل ياترى سارت انكلترا بموجب تصريحاتها العديدة وتعهداتها الكثيرة فنفذت ما به تعهدت وطبقت ما به صرحت ؟ . . . ولكي نصل الى ذلك نعرض باختصار لمحة موجزة عن الحالة الاقتصادية في البلاد واقوال الخبراء واللجان بسوها وضرورة اصلاحها عن طريق ايقاف هذه المهجرة التي فاقت مقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب وزادت عنها كثيراً .

وبما ان انكلترا هي التي تولت اختراع هذه الفذلكة ، فلندعها هي ايضاً تتولى شرحها وتفسيرها عن طريق خبراءها ولجانها . . .

« على اثر اعلان هذا المبدأ أخذت المهجرة اليهودية تزداد وتتكاثر في تدفقها^(٢) » الى فلسطين حتى وصل عدد المهاجرين عام ١٩٢٥ الى رقم مغزوع مخيف بلغ ٣٣٨٠١ بينما

« ١ » الدكتور موش ص ١٢٠

(٢) الكتاب الابيض لعام ١٩٢٢ . فقرة ٢٨

(٣) تقرير بيل : ص ٣٦٨

ان عدد اليهود الذين اتوا فلسطين في الست سنوات السابقة لم يبلغ هذا العدد . وادعت الحكومة والوكالة اليهودية ان هذا العدد لا يزيد عنى قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب ، وان المهاجرين اليهود لن يكونوا عالة على اهالي فلسطين الحاليين فلا ينافسهم ويسلبهم خبرهم . . . كان ليس الحياة الاخير وملح في نظر الصهيونية والحكومة المنتدبة . . .

ولكن ما مضت مدة وجيزة على هذا التصريح حتى ظهر خطاه ومغالطته ، اذ ان اهالي فلسطين واجهوا نغمة جديدة حديثة ، فقد اجتاحت فلسطين من ابتداء عام ١٩٢٦ ازمة اقتصادية شديدة استمرت حتى عام ١٩٢٨ فسببت الشقا والفقر للسكان والبلاد . والازراء للبلاد جميعها . وعلى اثر هذه الازمة استدعت الحكومة الحبير السيرجون كاميل لدرس الحالة في فلسطين والتدقيق فيها ، فأكد « انهم لا شك فيه ان الازمة قد نجت عن زيادة المهاجرين الذين دخلوا فلسطين على قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب » ثم ما لبثت الحكومة على اثر التقرير الذي قدمه السيرجون كاميل ان اقرت واعترفت في تقريرها السنوي لعام ١٩٢٧ ان فلسطين لا تزال متألمة من عواقب مهاجرة عام ١٩٢٥ التي كانت مقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب . . . لكن اليهود بدلا من ان يستكينوا ويرضوا للحالة الواقعة فيراعوا الوضعية الاقتصادية السيئة التي ترزح تحت وطأتها البلاد ، فانهم قرروا في مؤتمر المنعقد في زوريخ في شهري تموز وآب عام ١٩٢٩ ، مقررات مختلفة لكي يوهوا العالم ان فلسطين ترتع في مجبوحة من العيش والرخاء وانها بحاجة الى مهاجرين جدد كي يسيروا بها في سبل التقدم وال عمران وهم بذلك يتبعون القاعدة المعروفة من « طمس » الحقائق والوقائع الواضحة المعلومة .

واليك ايها القاريء بعض قرارات تلك المؤامرة الصهيونية على العروبة المضطهدة المظلومة ، فترى منها مبلغ البهتان الصهيوني الصارخ ومدى تضليل اليهود المكابر ، مما يدل بوضوح على أن سياستهم في الهجرة الى فلسطين لا تقوم على أساس مبدأ قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب ، ذلك المبدأ الذي قبلوا به وتعهدوا

بمراعاته وتنفيذه :

١ - يرحب المؤتمر الصهيوني السادس عشر باستئناف المهاجرة التي تفسح المجال للمهاجرة متزايدة وتبعث قوة جديدة في الشعب اليهودي في فلسطين وفي الحركة الصهيونية بين اليهود المنتشرين في العالم ، ويعرب في الوقت نفسه عن أسفه الشديد لان نطاق الهجرة لم يتساو مع احتياجات البلاد

٢ - لكي يؤمن المؤتمر تلك الاشغال الحكومية الكبيرة للعمال اليهود ، فهو يكلف اللجنة التنفيذية الصهيونية أن تجلب الى فلسطين بجميع الوسائل ، عدداً من المهاجرين في الوقت المعين ، يتناسب مع هذه الاشغال

٣ - يجتج المؤتمر على الصعوبات التي تضعها الحكومة في سبيل هجرة الأسمالين لانها تطلب منهم اثبات حيازة المهاجر لما لا يقل عن خمسمائة جنياً - في هذا الوقت الذي ترتع فيه البلاد في مجبوحة اقتصادية كذا .

٤ - يجتج المؤتمر على العراقيل الاصطناعية الموضوعة في سبيل المهاجرين ، لانه ليس هناك مبرر لهذه القيود من الوجهة الاقتصادية (١)

والذي يستنتج من هذه البنود الاربعة التي اقتطفناها من قرارات المؤتمر الاثنى عشر أن :

١ - الصهيونيين يريدون حصر جميع الاشغال الحكومية وغيرها في دائرة العمال اليهود ، وابعاد جميع العمال العرب عنها وأن الحكومة لا تمنع في ذلك مطلقاً ، ولكي يصلون الى غايتهم هذه فهم يحضون اللجنة التنفيذية الصهيونية على ادخال العمال المهاجرين بجميع الوسائل المشروعة منها وغير المشروعة

٢ - أن الصهيونية قد نكرت حقيقة الحال في فلسطين وغضت النظر عن تقرير جون كامبل وتقرير الحكومة الذين اوضحا سوء الحالة الاقتصادية في البلاد وعدم قدرتها على استيعاب مهاجرين جدد ، واعترفاً أن الازمة الاقتصادية التي اجتاحت البلاد عام ١٩٢٦ كانت نتيجة زيادة المهاجرين عن قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب .

(١) تقرير شو. ص ١٣ و ١٤.

٣ - أن قول الصهيونية أن إنكلترا تضع عراقيل في سبيل هجرتهم ليس الا
 مواربة والتواء مقصوداً ، وأن ادعائها بذلك ليس الا خطة مرسومة ، بغية تويبه وتضليل
 الرأي العام عما اقترفته وتقرفته سياسة المهاجرة من ذنوب وآثام تجاه العرب في سبيل أهواء
 الصهيونية الاستثنائية ومقاصدها وأهدافها الاستعمارية .

وفي هذا العام ، اي في العام الذي أصدر فيه المؤتمر الصهيوني قراراته هذه أرسلت
 الحكومة اللندنية لجنة برلمانية برئاسة السير ولتر شو لدرس الحالة فيها ، وذلك حسب
 المبدأ الذي بيناه فيما سبق ، القائل بوجود حقن الشعب كلما استاء وتذمر وغضب ،
 وما درست هذه اللجنة الحالة في البلاد حتى رأت مجلاء سوء ما هي عليه فقررت « انه
 لو أخذت فلسطين على وجه الاجمال ، فان البلاد لا تستطيع أن تعول عدداً من المهاجرين
 المزارعين يزيد على من فيسا الان ^(١) » وذلك « لأن ما أوردناه من مقررات مؤتمر
 زوريخ ، ومن الشهادات التي أدت امامنا ، ومن تقرير السير جون كامبل ، هو في
 نظرنا بينة لا تراخ فيها بأن المراجع اليهودية انخرقت فيما يتعلق بالمهجرة ، انحرافاً خطيراً
 عن المبدأ الذي قبلت به الجمعية الصهيونية عام ١٩٢٢ ، القائل بوجود تنظيم المهاجرة
 حسب مقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب ^(٢) » وهكذا فهي ترى « بوجود إعادة
 النظر في النظم الادارية المتبعة لتنظيم المهاجرة بغية منع تكرار المهاجرة الزائدة التي
 حصلت سنتي ١٩٢٥ ، ١٩٢٦ ^(٣) » وقد بينت اللجنة المذكورة الحظر السياسي
 الكائن في هذه الخطة فقالت : « يظهر لنا أنه من الواضح أن موقف العرب الناجم
 عن اقتران السخط بالخوف اقتراناً خطراً ، قد يكون سبباً لاضطرابات مستقبلية ما لم
 يتبين للعرب ان المخاوف التي تساور بلاشك كثيرين منهم ، مبالغ فيها جداً ، ويثبت
 لهم ان لا اساس لها وما لم يقنعوا ايضاً أنه سيحافظ عليهم تمام المحافظة من سيطرة شعب
 عليهم او اخراجهم من اراضيهم ^(٤) »

وقد انتقدت هذه اللجنة ايضاً عادة نقابة العمال اليهود التي تأخذ بعين الاعتبار

(١) تقرير شو ص . ١٩٥

(٢) تقرير شو ص ١٨٤

(٣) تقرير شو ص . ١٢٧

(٤) تقرير شو ص . ١٢٧

المذهب السياسي الذي يدين به مختلف الذين يودون الهجرة لا مؤهلاتهم الخاصة ، فقالت « ان هذه العادة تدعو الى الانتقاد الشديد ^(١) » . ولمقاومة هذا النقص في سياسة المهاجرة فقد طلبت « ان تبكر طريقة يمكن بواسطتها اخذ رأي الجماعات الغير يهودية في مسائل الهجرة ، لانه لو كان في البلاد مجلس شرعي لاحيل الى احدى لجانه امر بحسبها ودرسها ^(٢) » .

وعندما جاء الحبيران ، السير ميمسون ، والمستر فرنش ، في عامي ١٩٣٠ و ١٩٣١ لدرس مسألتى الاراضي والمهاجرة ، وافقا على رأي اللجنة البرلمانية « بأن ازمة سنتي ١٩٢٧ - ١٩٢٨ نشأت عن ان المهاجرين الذين قدموا البلاد كانوا اكثر مما تستطيع البلاد استيعابه ^(٣) » وقرر جميعهم « ان مقدرة البلاد الاقتصادية قد بلغت حدها الاعلى وانه لا يمكن ادخال مهاجرين جدد واسكانهم في فلسطين الا باحلالهم محل السكان الحاليين ^(٤) » .

وعلى اثر تقارير هولاء الحبراء ، اصدرت انكلترا كتابها الايض لعام ١٩٣٠ الذي انصفت به العرب بعض الانصاف ؛ « اذ انه قال بوجود احتلال المصلحة العربية المقام الاول من مسؤوليات الحكومة ، وان بيع الاراضي يجب ان يمنع وكذلك المهاجرة يجب ان تقف ^(٥) » ، ولكن « في الوقت الذي منع فيه هذا الكتاب الهجرة اليهودية كان المندوب السامي يسمح لـ ٣٠٠٠ شخصاً من اليهود بالمجيء الى فلسطين ^(٦) » ، ولا عجب في ذلك فهذا الكتاب لم يكن الا كغيره من القوانين والبيانات والتصريحات ، لم يكن كما قلنا سوى سياسة تحذيرية تهدئة الاعصاب والنفوس الثائرة ، ولهذا فقد ألغى فلم ينفذ منه شيء . في صالح العرب كما ذكرنا في فصل سابق من هذا المؤلف .

« فالكتاب الايض لسنة ١٩٢٢ اشترط في المهاجرة ان لا تنتج بطالة بين العرب ،

« ١ » تقرير شو ص ١٣٧

« ٢ » تقرير شو ص ١٤٨

« ٣ » تقرير شو ص ١٢٨

« ٤ » تقرير شو ص ١٦٣

« ٥ » بنتويش ص ٢١٥

« ٦ » موش ص ٢١٣

ولكن خلافاً لهذا الكتاب ، فان الكتاب الابيض لعام ١٩٣٠ اشترط في المهاجرة ان لا تمتع الباطلين من العرب من وجود عمل يعملونه ^(١) ، وهذا يعني ان المبدأ الذي اخضعت له المهاجرة وهو عدم انتاج هذه المهاجرة لأية بطالة لم ينفذ ؛ وهكذا يظهر « ان المبدأ العام الذي يجب ان تخضع له المهاجرة اليهودية اي المقدرة الاقتصادية على الاستيعاب لم يراع ما بين سنتي ١٩٢٢ - ١٩٣٠ ^(٢) » ولهذا السبب فقد اعلن المستر مارلين « انه فيما يتعلق بهذا المبدأ الأساسي بالحياة الفلسطينية فان الحكومة المنتدبة تركت الامور تسير على غاربيها ^(٣) »

ولكن ماذا عملت الحكومة المنتدبة على اثر هذه التواصي والحقائق ؟ . . . فانها على الرغم من علمها ان مقدرة البلاد الاقتصادية قد زادت عن حدها الاعلى ، قد سمحت بهجرة لم يسبق لها مثيل ، فزاد عدد من دخل فلسطين منها في عام ١٩٣٣ بصورة «مشروعة» عن ثلاثين ألفاً ؛ وبما ان الذين دخلوها بصورة غير مشروعة قد بلغ حسب اعتراف المندوب السامي نحو ذلك العدد ، فقد كان عدد الذين دخلوا البلاد من اليهود في تلك السنة يزيد على الستين ألفاً ؛ وفي عام ١٩٣٤ كان عدد المهاجرة المشروعة فقط يزيد على ٤٢ ألفاً ، اما في عام ١٩٣٥ فقد كانت هذه المهاجرة تقرب من ٦٢ ألفاً ، وفي سنة ١٩٣٦ بلغت نحو ٣٠ ألفاً . . . وهذا عدا المهاجرة الغير مشروعة .

« وتظهر للقاري . ضخامة هذا العدد عندما يعلم ان نسبته الى فلسطين كنسبة ثلاثة ملايين ونصف مليون الى بريطانيا بأسرها ، وان لكل ١٦١ شخصاً من اليهود يوجد طبيب ولفلسطين عامة طبيب واحد لكل ٥٦٠ شخصاً ، في حين انه يوجد في بريطانيا طبيب واحد لكل ١٠٨٥ شخصاً ^(٤) » ، ولهذا « فان الحكومة منعت الاطباء المهاجرين من ممارسة الطبابة فاضطر هؤلاء الى القيام بأعمال اخرى ^(٥) » .

ومما لا شك فيه ولا اقل ريب ان هذه المهاجرة لاتسير مع قدرة البلاد

١٠ « موش » ص ١١٢

١١ « موش » ص ١٢٢

١٢ « الدكتور موش » ص ١٢٢

١٣ « تقرير بيل » ص ٣٩٨

١٤ « حاده » ص ٢٤

الاقتصادية على الاستيعاب ، بل فاتتها وزادت عنها كثيراً ، ويظهر ذلك من تقرير اللجنة التي ارسلت على أثر الاضطرابات التي وقعت في عام ١٩٣٦ لدرس الحالة وتقديم تقرير عنها ، فقد جاء في تقرير هذه اللجنة « انه يتبين من هذه الهجرة المبينة على الطلب الاقتصادي الحاضر والتي يدفع بها سيل استثنائي من رؤوس الاموال ، عندما يخف تدفق ذلك السيل بعد مضي بضع سنين ، انها تفوق قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب ^(١) ». وعندئذ « لا يستطيع اكثر الانبياء الهاماً ان ينبي بما سيؤول اليه مستقبل فلسطين الاقتصادي ، ولكن ثمة مخاطر عظيمة تكون بالمرصاد ^(٢) ». وانه يعقب توقف رؤوس الاموال ازمة تصيب الصناعات بضريرة تؤدي الى تدني الحالة الصناعية الى مستوى ادنى من مستواها الحالي ^(٣) .

ومما يؤكد للقاري ان القدرة الاقتصادية قد فاقت حدها الاعلى بمراحل « ان الواردات اصبحت اكثر من اربعة اضعاف الصادرات ، وان عدد العمال الباطلين بين اليهود كان ١٢ الفاً وبين العرب ٢١ الفاً في سنة ١٩٣٧ ^(٤) ». « وان عدد الذين تمكنوا من العمل في الزراعة من المهاجرين اليهود الذين دخلوا فلسطين منذ عام ١٩٣١ لم يزد على ٥ بالمائة ^(٥) . وهذه البطالة من الاخطار التي تهدد اقتصاديات البلاد بين الآونة والاخرى « فالبطالة بين العمال اليهود مشكلة صعبة ، ومعدها يبلغ ما يقرب من ١٠٠٠٠ مما يهدد الحياة الاقتصادية بفلسطين بشر مستطير ^(٦) ». ولكي تتلافى خطر البطالة عندها فقد قامت الجمعية الصهيونية بمشروع « توزيع الصدقات » على بضعة آلاف من الباطلين ^(٧) . وكانت الحكومة من جهتها ايضاً ، لكي تتلافى خطر هذه البطالة ، تعبد الطرقات وتفتحها بغية ايجاد عمل للباطلين ^(٨) ». ولكن مما يؤسف له ان سياسة التحزب

(١) بيل : ص : ٣٩٦

(٢) بيل : ض : ٣٩٦

(٣) بيل : ص : ٣٩٤

(٤) حماده : ض : ٣٧٧

(٥) الناعس ١٩ تشرين الثاني سنة ١٩٣٦

(٦) بنتويش : ض : ١٦٢

(٧) بنتويش : ص : ١٦٣

(٨) بنتويش : ص : ١٦٢

للصهيونية كانت تسيطر على كل عمل من اعمال الحكومة ، فقد كان العمال الذين يعملون لها ، إلا النذر اليسير ، من اليهود كما ان الطرقات التي كانت تفتحها كانت بأكثريتها الساحقة ترمي الى غاية واحدة لا غير هي تحسين الاوساط اليهودية وربط مزارع اليهود بعضها ببعض .

ولهذه الاسباب التي ذكرناها كان يجب على الحكومة ايقاف الهجرة وذلك لانه «اذا كانت هذه المهاجرة اليهودية تنتج بطالة بين العمال العرب فتمنعهم من تحصيل رزقهم ، او انها تؤدي الى تدهور في الحالة الاقتصادية ، فانه من واجب الحكومة المنتدبة عندئذ ان توقف هذه المهاجرة وتمنعها بتاتا^(١) .»

وهكذا يظهر للقاري ، بالحجج الدامغة القاطعة «ان هذا التوسع في قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب من شأنه ان يؤدي الى غو الوطن القومي اليهودي غواً لا هو بالمنطقي ولا المنتظم^(٢) .»

ولكن على الرغم من كل هذا ، وعلى الرغم من هذه التقارير التي اكد فيها الخبراء ، بأن المهاجرة اليهودية قد فاقت مقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب ، فان الدكتور ويزمن ، زعيم العصابات الصهيونية يجرؤ على التصريح في شهادته التي اداها امام اللجنة الملكية في ٣٥ تشرين الثاني عام ١٩٣٦ ، بأن الوكالة اليهودية قد اتبعت بامانة مقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب . . .

اما الحكومة المنتدبة فلم تراعي هذه التواصي التي تقدم بها خبراءها فتغير وتبدل من سياستها الصهيونية . بل سارت الى يومنا هذا على تلك السياسة المحجفة بحق العرب ووضعيتهم اجحفاً عظيماً كبيراً .

هذا هو مبدأ قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب ، المبدأ الذي لم تنفذه ولم تسيء بوجبه الدولة المنتدبة في فلسطين . واني ان كنت أعجب لشيء في التواء هذه السياسة ومواربتها ، فاني لا اعجب الا لوضع انكلتر هذه القاعدة الاقتصادية قانوناً تسيء بوجبه الهجرة اليهودية ، اذ معنى ذلك انه اذا وجد في البلاد «خبر وملح» يقوم

(١) نينويش . ص ٢١٧ .

(٢) تقرير بيل . ص ٣٩٦ .

بأود عشرة ملايين من اليهود او اكثر ، فهؤلاء اليهود يسمح لهم بالدخول الى البلاد . فهل تعني الوصية الامينة هذا ؟ . . . وهل تسمح هي بدخول مهاجرين الى بريطانيا اذا كان هؤلاء المهاجرون يكوّنون خطراً سياسياً على كيانها ؟ . . .

فهذه السياسة تجاهلت ان هناك قاعدة اهم واعظم ، قاعدة تدعى بقدره البلاد على الاستيعاب سياسياً ، تناست وتجاهلت ان الحياة ليست ملاً « بطون » فقط ، . . . وان هناك شيء اهمى وارفع في الحياة ، شيء يدعى بالمبدأ والوطنية ، شيء يدعى بالشهامة والكرامة الشخصية ، شيء يدعى بالشعور والاحساس ، شيء يدعى بالعتيدة والايان ، شيء يدعى بالحرية والكيان القومي والاستقلال ، تجاهلت هذا الحكومة المنتدبة ، فكان ذلك لطفة سوداء وصم بها جبينها ، ستبقى الاجيال تلو الاجيال ما دامت البشرية تناسل وتتوالد حجة قاطعة وبينه ظاهرة متألقة تصرخ في وجه قراء التاريخ قائلة ان هذه السياسة هي سياسة مستثمرة ، ان هذه السياسة هي سياسة ليس لها ضميراً او وجداناً ، بل هي مجموعة من الظلم والجور والاستبداد .

ان الحكومة هي المسؤولة عن الشعب وعليها واجب المحافظة على حقوقه واوراعه الاقتصادية والسياسة ، فان شذت عن هذه القاعدة الرئيسية الاولى وجب على الشعب عندئذ ان يسقطها ويحلها لانها تكون حكومة فاسدة غير صالحة . وكل اكثرية اذا رأت انه قد طرأ شيء عليها يحل بوضعيتها تعمل على مقاومته وازالته . فالمانيا وبولونيا ورومانيا وغيرها ، قد طردت اليهود من ربوعها لانها وجدت فيهم خطراً سياسياً يهدد كيانها . فليس من امة تقبل بتغيير وضعيتها العددية باختيارها بحيث ينقص ذلك من حقوقها .

فانكلمترا تقدر ان تجرب تطبيق سياستها هذه بمجد السيف وسانان الرمح . اما ان تقول لعرب فلسطين كلوا واشربوا واملأوا بطونكم ونحن نؤمن لكم وضعيتكم في المستقبل ، فهذا مما لا يرضاه العرب الاياة ، وارثي اعظم مدنيسة من المدنيات . فالعرب في فلسطين لا يزالون يؤلفون الاكثرية الساحقة بفضل ما اظهروه من وطنية وتضحية ، من اخلاص وتفاني ، مما يفوق حد الوصف ، وسيظلون اكثرية على الرغم من انكلمترا الاكمة والصهيونية الجانية ، ولو كلف ذلك فناؤنا جميعاً فلم يبق منا من

المهاجرة الغير مشروعة

لقد شرحنا فيما سبق نوع الهجرة الذي دعت له انكلترا « بالمهجرة المشروعة » ، وقلنا فيما قلناه ان الهجرة الصهيونية الى فلسطين تختلف كل الاختلاف عن الهجرة الى اي قطر من اقطار العالم ، فبينما هذه تقيد بقوانين ترمي الى حماية البلاد من المهاجرين ، فتلك سخرت لقوانين ترمي الى تسهيل مهاجرة الغرباء الى البلاد بغية اغراقها بالمهاجرين واليهود الاجانب . والآن تأتي الى المهاجرة التي دعتها الحكومة بالمهاجرة الغير مشروعة ، فنقسمها الى اربعة اقسام : المهاجرة غير المسجلة ، المهاجرة غير الرسمية ، مهاجرة الزواج المزيف ، المهاجرة المزورة . . .

فالمهاجرة غير المسجلة هي المهاجرة التي يدخل بها اليهود الى فلسطين بشكل السياحة ، وبدلاً من ان يتركوا البلاد بعد المدة المصرح لهم بها يبقون فيها . . . « ففي كل عام يدخل فلسطين عدد كبير من اليهود المهاجرين بصفة سياح فيبقى معظمهم في البلاد ولا تنتبه الحكومة الا لعدد قليل منهم لا يكاد يذكر ^(١) » ففي سنتي ١٩٢٧ - ١٩٢٩ مثلاً دخل البلاد ٧٨٠٠ مهاجراً بصفة سياح فبقوا فيها ، وفي سنتي ١٩٣٢ - ١٩٣٣ دخل البلاد بهذه الصفة ايضاً ٢٢١٠٠ فبقى منهم فيها ١٧٩٠٠ بعد انقضاء مدة الإقامة المصرح لهم بها وفي سنة ١٩٣٤ دخل البلاد بصفة السياحة ٢٦٤٠٠ ، فلم تنتبه الحكومة الا ل ٤٦١٨ شخصاً منهم ^(٢) واما الباقون فقد اختفوا في البلاد وكانهم الهجرة تبخرت ، وما يستدعي العجب ان اعدادا كبيرة مثل هذه تضيع في بلاد صغيرة كفلسطين فلا يوجد لها اثر وتبقى محتفية عن النظر . . . بينما انه يصعب على الفرد الواحد ان يختفي في مدينة كلندن او نيويورك . . . فهل يا ترى لم تلاحظ الحكومة ذلك

(١) (سمسون : صفحة ١٧٢ .

(٢) راجع سمسون . ص ١٨٠ - تقرير بيل . صفحة ٣٨٣ - والفقرة ٢١ من الكتاب الابيض لعام ١٩٣٠ .

ولم تشعر به؟ ... او هل هي شعرت بذلك فأنغمضت العين وغضت النظر تمويهاً منها وتضليلاً ومواربة؟ ...

وعلاوة على هذه الهجرة غير المسجلة ، المخالفة للقانون ، اخذ اليهود يدخارن البلاد بكميات عظيمة هائلة تفوق كل انواع المهاجرة عن طريق المهاجرة غير الرسمية ، اي عن طريق التهريب ، « فقد كان دخول اليهود دخولا غير رسمياً ظاهرة من ظواهر المهاجرة اليهودية الى فلسطين ، فكانوا يقطعون الحدود من سوريا وشرق الاردن ومصر احيانا كما كانوا يصلون المياه الفلسطينية ايضا في سفن مستأجرة خصيصاً لهذا الغرض ، ويتزلون الساحل تحت ستار الظلام يساعدهم في ذلك يهود متعمقون في فلسطين . وقد رفض الرأي العام اليهودي مساعدة السلطات الحكومية على اكتشاف المهاجرين غير الشرعيين»^(١) .

ومقدار هذه المهاجرة غير معلوم بالضبط ولكنه على الاقل يوازي الهجرة المشروعة . ففي عام ١٩٣٣ صرح المندوب السامي في خطاب القاها في مدينة نابلس ان المهاجرة غير الرسمية قد عادت المهاجرة المشروعة في تلك السنة اي ٣١ الفاً . ولكن بما يؤسف له ان الحكومة لم تعمل شيئاً لاحتباط هذا النوع من المهاجرة غير المشروعة على الرغم مما ابانه الحبير سمبسون « بانه يجب إعادة مثل هؤلاء المهاجرين بعد اكتشافهم الى البلاد التي اتوا منها»^(٢) .

والاشد نكايه ان الحكومة تسهلا لهذه المهاجرة وسيولها المتدفقة لم تقم اقل مراقبة على الشواطئ . والحدود ، وانه عندما اراد عدد من العرب ان يقوموا بجراسة الشواطئ . لكي يدخلوا الحكومة على هؤلاء المهاجرين فيحولون دون اكتساحهم للبلاد ، اصدرت « الوصية الامينة » قراراً يمنعهم من ذلك ويقضي بالعقاب الشديد الصارم لكل من يقوم بهذا العمل . فتأمل ...

ومهاجرة الزواج « المزيف » او الزواج « الصوري » هي ان عدداً عظيماً من اليهود من شباب وشابات متجنسين بالجنسية الفلسطينية يتهنون مهنة هذا الزواج بغية تمكين

(١) تقرير بيل : ص : ٣٨٢

(٢) تقرير سمبسون : ص : ١٨١

عدد من اليهود من دخول فلسطين . فيتزوج الفتى او الفتاة منهم فتاة او فتى يهودياً موجوداً في الخارج ، وحسب هذا الزواج يصبح لهذا الاجنبي البعيد حق الدخول الى فلسطين ، وذلك بمقتضى مرسوم الجنسية الفلسطينية لسنة ١٩٢٥ الذي يعتبر زوجة الفلسطيني فلسطينية . ولكن متى وصلوا الاراضي المقدسة يطلقون ازواجهم ، « وقد ادى الامر الى عقد عدد من الزيجات غايتها فقط إدخال المهاجرين الى البلاد ، ثم تحل عقود هذه الزيجات بعد الدخول الى فلسطين . وهذا يفسر لنا معدل حوادث الطلاق العالي الذي يسود بين اليهود بفلسطين ، فقد بلغ هذا المعدل في سنة ١٩٣٦ ، ٥٠٩ حوادث طلاق لكل الف زيجة »^(١) . واليك مثال على ذلك في رسالة بعث بها مهاجر دخل فلسطين وبقي فيها :

« ... وصلت زوجتي الى فلسطين مع « ا . ب . » بصفتها زرجته ، إذ لم يسمح لها بدخول البلاد بصفتها زوجتي لانني دخلت البلاد كسائح ولم استحصل على إذن يخولني البقاء فيها . ولما كانت امرأتي شديدة الرغبة بالهجرة الي ، وكانت امرأة « ا . ب » مريضة ، وكان « ا . ل . » قد استحصل على إذن بادخال امرأته ، جاءت امرأتي وابني بالاستناد الى جواز سفر ذلك الشخص »^(٢) .

فهذه الرسالة تكشف القناع عن مثالين من المخالفات لقانون المهاجرة ، فقد دخل البلاد كاتب هذه الرسالة بصفته سائحاً وبقي في البلاد دون إذن ، ودخلت زوجته بالاستناد الى شهادة من شهادات المهاجرة بطريق الاحتيال »^(٣) .

وقد قال مدير دائرة المهاجرة في هذا الصدد انه « يظهر أن هذه العادة شائعة ، أي ان يضاف الى الأشخاص الذين لهم حق الحصول على شهادة المهاجرة نساء وعائلات أشخاص آخرين ، رغبة في التملص من مراقبة الحكومة على جوازات السفر »^(٤) . وهكذا فهذا النوع من المهاجرة قد سهل دخول أعداد كبيرة من اليهود الى فلسطين ، وكان من جراء ذلك « أن وقعت حوادث طلاق عديدة عند اليهود فهناك

(١) حادة . ص .

(٢) سمبسون . ص .

(٣) سمبسون . ص .

(٤) سمبسون ص : ١٧٨

طبقة من الرجال تسمى بـ « الأزواج المحترمين » ، وهؤلاء يرتبطون بسلسلة من عقود الزواج والطلاق الصورية مسادمت الاجرة مؤمنة لهم ، فكسنت النسب بين حوادث الزواج وحوادث الطلاق المسجلة عند اليهود تقدر باربعين في المائة ، ومن رأينا ان جانباً كبيراً من هذه النسبة الغير طبيعية للطلاق يرجع الى عقود الزواج التي تعقد صورياً بقصد مساعدة النساء الاجنبيات من دخول البلاد ^(١) »

والنوع الأخير من هذه الهجرة غير المشروع هو المهاجرة المزورة ، فانه لما كانت المهاجرة المحدودة هي مهاجرة العمال فحسب ، فالصهيونية قد أخذت بادخال اليهود من عمال وغيرهم تحت ستار القسم الاول والثاني من المهاجرين ، أي بصفة مهاجرين من من ذوى الوسائل المستقلة ، او من الذين يعتمدون في معيشتهم على احد الذين يقيمون في فلسطين .

فمن جهة القسم الاول « فقد وقع كثير من سوء الاستعمال بأمر هذا الصنف من المهاجرين ^(٢) » . فالمؤسسات الصهيونية تدفع المال المطلوب من ذوى الوسائل المستقلة الى الأعمال وغيرهم . . . ومتى دخل المهاجر الى فلسطين يعيد هذا المبلغ الى المؤسسة الصهيونية التي أعطته إياه ، والتي تستعمل هذا المال مرة اخرى في ادخال مهاجرين آخرين ، « وبهذه الطريقة يدخل البلاد عمال كثيرون بصفة رأسماليين وهم في الحقيقة لا يملكون شيئاً ^(٣) » . « وقد كان دخول عدد عظيم من هؤلاء الممولين الى فلسطين ، سبباً رئيسياً في أزمة ١٩٢٦ - ١٩٢٨ ^(٤) » وقد هاجر الى فلسطين عدد كبير من التجار وأرباب المهن الحرة حتى أن موارد الارتاق من هذه المهن ومستوى معيشة ممتنيتها أصبح مهدداً ^(٥) » وليس في وسع المرء الا التعجب والاستغراب من هذه السياسة التي تنص على ان حيازة المال تكون جوازاً لدخول المهاجرين الى فلسطين في وقت يؤكد فيه مدير المالية في تقريره أن استثمار الأموال في فلسطين يقف عند حد ، وأن في البلاد

(١) بيل ص : ٣٨٣

(٢) بيل ص ٣٧٥

(٣) تقرير ميلز عن المهاجرة ص : ٣٠

(٤) شو صفحة ١٢٧ .

(٥) حمادة صفحة : ٢٤

ما يزيد عن ستة عشر مليوناً من الجنبيات نائمة في البنوك وليس من المستطاع أن تستثمر
 أما من جهة القسم الثاني ، اي الذين يعتمدون في اعاتهم على بعض المقيمين في
 فلسطين « فان هجرتهم ليست على ما يرام فبعض المؤسسات ذات السمعة الطيبة قد
 اسيء استعمالها كوسيلة لادخال هذا الصنف من المهاجرين . . . وتبين ان كثيرين من
 هؤلاء المعالين الذين ينتسبون للصنف المذكور ، يثبت بعد وصولهم الى فلسطين انهم
 لا يعتمدون مباشرة في اعاتهم على المهاجر او المقيم الدائم وانهم ينتظون بالفعل في
 سلك العمال ، فيصبح مصيرهم غير مقررأ فيما لو شلت الحركة الاقتصادية ^(١) .

هذه هي انواع المهاجرة التي دعته الحكومة المنتدبة « بالمهاجرة غير المشروعة »
 « وادش من مظهرأ من مظاهر هذه الحالة ان مثل هذه المسائل المتعلقة في الهجرة تقررها
 هيئة مستقلة عن حكومة فلسطين تمام الاستقلال . . . ولسنا نعرف ان حكومة من
 الحكومات في العالم قد سلكت مثل هذا السبيل بالتنازل لهيئة أخرى عن رقابتها التامة
 على منشأ المهاجرين الداخلين الى بلادها الذين يكونون زيادة عظمت في السكان المنوط
 أمرهم بها ^(٢) » ويا ليت الحكومة اكتفت بهذه السياسة . . . ولكنها استرسلت في
 غيها فراحت تكيل العدل بكيلين وتنظر الى الشيء بمنظارين ، فأصدرت قانوناً جائراً
 كانت نتيجته ان أهالي فلسطين المهاجرين أصبحوا بفضله لا يستطيعون العودة الى بلادهم
 وأوطانهم المباحة لابناء اليهودية والعصابات الصهيونية ، واخذت تستأسد من جهة
 أخرى على بعض الافراد القلائل من عرب البلدان المجاورة الذين يأتون الى فلسطين لا
 للاقامة الدائمة ، فتقدمهم الى المحاكم لينالوا جزاء عروبتهم النبيلة من سياستها
 الصهيونية المستبدة ، وليس من ذنب اتوه وجرم اقترفوه سوى ان انكلترا موجودة في
 فلسطين ، وسوى ان سياستها قد تعدت كل المبادي . الشريفة والاذانية . . .

(١) بيل ص : ٣٧٦

(٢) بيل صفحة ٢٠١

- اخطار المهاجرة -

وهذه المهاجرة اليهودية الواسعة الغدة قد احلقت بالعرب أضراراً فادحة عظيمة، من اقتصادية واجتماعية وسياسية، واليك كلمة موجزة عن كل منها :

لقد شرحنا في الصفحات السابقة بأن الحالة الاقتصادية في البلاد خطيرة جداً، واوردنا قرارات اللجان والخبراء الرسميين في هذا الصدد وما قالوه بزيادة المهاجرة على قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب. ولكن على الرغم من هذا، وعلى الرغم من سوء الحالة التي داهمت العرب من هذه المهاجرة فاليهود يكابرون ويكذبون ويقولون ان هجرتهم قد جلبت الى البلاد هناء ورخاء اقتصادياً. وفي التقرير السنوي الذي قدمه السير هربرت صموئيل عام ١٩٢٥ قال « ان المهاجرة اليهودية قد عادت على البلاد بفوائد لا ريب فيها »، ولكن التقارير الرسمية التي اوردنا نغفاً منها أثبتت « ان هذه المهاجرة اليهودية قد جلبت الى البلاد اضراراً لا ريب فيها، جلبت لها فيما جلبته من المصائب والنكبات ازمة اقتصادية عنيفة قوية دامت ثلاث سنوات، فأوقفت الاعمال وزادت في اعداد العمال الباطلين واورثت البلاد شقاءً وفقراً وبؤساً .

وقد سببت هذه المهاجرة القائمة على غير دعائم اقتصادية، بطالة عظيمة بين العمال من عرب ويهود. وليس في فلسطين إحصاء دقيق للعمال فكل ما يمكن معرفته من هذه الناحية المهمة مأخوذة عن « فلتات » تفلت من الدوائر الحكومية والهيئات الصهيونية من وقت الى آخر عن عدد العمال الباطلين في البلاد. اما الصهيونية فإنها لا تصرح بالعدد الحقيقي للباطلين عندها، وهذا شيء طبيعي لكي تنال من الحكومة اكبر عدد ممكن من شهادات المهاجرة، ولكي تقوه من جهة اخرى على الرأي العام فتضله بإخفاؤها لحقيقة الحال فيظن أن فلسطين بلاد هناء ورخاء، وكان عدد الباطلين من العمال اليهود في عام ١٩٣٧، ١٢ الفاً، ومن العمال العرب ٢١ الفاً، وعدد العمال الباطلين من العرب هو اكثر بكثير من الرقم الذي تعطيه الحكومة، « ومن يسمع

اقوال هؤلاء العمال العرب يتأثر لاحوالهم ويرثى لبلاؤهم ، فقد كان كثيرون منهم في الايام السالفة يتمتعون بقسط وافر من البحبوحة وازخاء ، فساعات احوالهم في السنوات الاخيرة واصبحت البطالة بينهم في الوقت الحاضر من المظاهر الخطرة في حياة البلاد الاقتصادية^(١) وما يجدر ذكره في هذا الصدد ان هؤلاء العمال الباطلين من العرب لا يموتون جوعاً على الرغم من عدم وجود مؤسسات رسمية لاسعافهم ، وذلك ناجم عن نبل الحياة الاجتماعية في العالم العربي المماثلة لبيوت الضيافة . اذ انه من عادات العرب الاكرام ان يسعف القريب قومه المحتاج ، والجار جاره المعوز . وما يؤسف له ان الحكومة المنتدبة منذ ابتداء انتدابها الى اليوم كانت تصرف النظر عن وجود عدد كبير من العمال الباطلين في البلاد ، على الرغم « انه يجب تنفيذاً للمادة السادسة من صك الانتداب ان تنظر الحكومة بعين الاعتبار الى وجود البطالة بين العرب عند تحديد عدد اليهود الذين يسمح لهم بالدخول الى البلاد ، عند تحضير جداول المهاجرة^(٢) » ، « فتمنع هذه المهاجرة ان كانت تريد في البطالة او تحول دون علاجها^(٣) »

ومن الوجهة الثانية فلا مجال لانكار الاضرار التي تلحق العربي من انتقال ارضه الى ملكية العصابات الصهيونية ، اذ ان ذلك يقطع كل صلة بينه وبين هذه الارض الى الابد كما بينا سابقاً ، ويجعله في بدء الامر عالة على غيره ، ثم ينتهي به الامر في اكثر الاحيان الى التشتت والتشرد ، وهذا هو الهدف الذي تبغيه الصهيونية بتسخيرها السياسة الانكليزية لاهوائها الاستعمارية الائمة .

والاضرار الاجتماعية الناتجة عن هذه المهاجرة عظيمة وهامة جداً . وهذه الاضرار ازدادت وكثرت بسبب عدم وجود مراقبة على الحدود تحول دون دخول الغير مرغوب فيهم الى البلاد . فالمهاجرون اليهود اشكال والوان ، وهم يؤلفون خليطاً من البشر متباين العادات والاخلاق ومتناقضين المشارب والمآرب . فلسطين ، بفضل هذه المهاجرة « العجيبة » ، اصبحت كبرج بابل وكسفينة نوح ، فيها من كل نوع زوجان .

(١) تقرير سبسون ص : ١٩٤

(٢) تقرير سبسون ص : ٢٠٠

(٣) تقرير سبسون ص : ١٩٦

فاليهود اتوا إليها من جميع أنحاء العالم ، وكانوا في الاصل ينتسبون إلى جنسيات مختلفة وقوميات متعددة وقد جمعتهم في فلسطين جامعة الدين والصهيونية في صعيد واحد . وهذه المهاجرة ادت الى انتشار الحوادث والاعمال الجنائية بكثرة عظيمة . فاشد المجرمين خطراً يدخلون فلسطين بسهولة دون ان يهتم احد بشأنهم . فالجرائم والحوادث الجنائية بلغت درجة كبرى . فالمتشردون الاوروبيون يقترفون انواعاً من الجرائم لم تكن معروفة في فلسطين قبل قدومهم . فالتريف والتزوير على انواعه وكسر الخزائن الحديدية بطرق فنية ، والاحتمالات المنظمة والسرقات الكبيرة ، واختلاسات المصارف ، كل هذه الامور قد حملها معهم من لغظتهم اوربا على اتساعها ، فجاؤوا بهذه الالوان من المنية الغربية معهم . ومراكز هذه الاعمال الجنائية الاحياء اليهودية ولا سيما تل ابيب التي اطلق عليها بحق وانصاف اسم ، شيكاغو الشرق الادنى .

والموظفون اليهود في دوائر البوليس يساعدون للصوص في اكثر الاحيان بجرائمهم مقابل رشوة من المال ، فثلاثة ضباط من اليهود في تل ابيب طردوا من وظائفهم لمعاونتهم المجرمين في « طمس » الحقائق المؤدية لاكتشاف جرائمهم . والامثلة على ذلك كثيرة لا تقع تحت حصر ...

واليهود يجيشهم الى فلسطين حملوا معهم كل نوع من انواع التهلكة والخلاعة وانحطاط النفس وتدهور الاخلاق ... وهم يستهترون بالاداب العامة والنظم الاجتماعية استهتاراً عظيماً ، وقد ذكر سيادة المطران غريغوريوس حجار في شهادته امام اللجنة الملكية ان بناتهم يسرن في الاسواق بلباس الحمام وياقل منها حشمة في بعض الاحيان . وهذا الاستهتار لا يقتصر على طبقة خاصة من طبقات اليهود ، وقد حدث مرة ان محامياً يهودياً دخل المحكمة المركزية بيافا لابساً بنظوناً قصيراً ، وقيصاً مفتوح الصدر قصير الذراعين ، ومحتدياً صدلاً ... فوجهه رئيس المحكمة الانكليزي وزجره قائلاً ان لباسه هذا يعتبر امتيانياً حرمة المحكمة ...

وهذه الناحية المنحطه في الهجرة اليهودية ناشئة عن كون اليهودي الذي يدخل فلسطين يأتي من بلاد كان يحترق فيها ويضطهد ، وهو في مجيئه الى فلسطين يعتقد بنفسه انه افنا يحيي . الى بلاد هي بلاده وارض هي ملك يمينه ، فله الحرية التامة الكاملة

ان يعمل ما يريد ويشاء . بدون قيد وشرط وبدون اقل معارضة اذ يظن انه
الحاكم المطلق والسيد المطاع في البلاد ، فيقوم بأعمال منافية للاخلاق القوية الشريفة
ومثيرة لكل من يفهم معنى الحياء والحجبل ، فلا يحترم عادات ولا يقيم وزنا لتقاليد ،
تحتقر من تدن به البلاد من عادات وينظر اليها بعين الازدار . والسخرية والاحتقار ،
ولا عجب في ذلك اذ ان اللثيم الذليل متى ساد طغى وتجبر على العباد . . . ومن اعظم
الاضرار التي حاقت بالمرء الاضرار الاخلاقية . فعلى الاخلاق القوية المستقيمة تبنى الامم
وتشاد الدول ، فالاخلاق الشريفة الصحيحة هي حجر الزاوية والركن الاساسي لكل كيان
اجتماعي ، ففي انحطاط الاخلاق وانهارها انحطاط الشعوب وانهارها ، في فساد تلك
فساد هذه وتدهورها . فالاخلاق منذ فجر التاريخ الى يومنا هذا كانت السبب الرئيسي
في سقوط الدول ونهوضها وقيام الامم وهبوطها ، وهي المعول عليها لكل امة تبغي النجاح
والفوز وتريد سيادة وسيطرة وعظمة وفخفة . فالميوعة الاخلاقية كانت السبب الاول
في سقوط الدول واضمحلال الامم . فاليهود بجميعهم الى فلسطين قد حملوا معهم من العادات
البذيئة الدنيئة التي اقل ما يقال فيها من الوجمة الادبية انها وسخة تقشع منها الاخلاق القوية
الشريفة ويعافها الاحسان الشرقي الشريف والشعور العربي النبيل ، الشيء الكثير والقسم
الوفير . فكلنا يعلم مبلغ ما هي عليه العائلة اليهودية من فساد . حتى ان بعض الكتاب
الاجتماعيين قد اطلقوا على المجتمع اليهودي لما هو عليه من رذيلة اسم مهبر يدخل المرء
اليه كمدخوله الى احدى البيوتات والمراخيز العمومية . . . وليس من مطلع بعض الاطلاع
على الامور الاجتماعية الا ويعلم ان اليهودي لا يهتم الا بجمع المال وادخاره حتى انه يرسل
امراته وبناته يعرضن اجسادهن في سوق اللذة متاعاً صانعا على الشبان الاثرياء بغية
تكويم المال وحشد الدرهم والدينار . فاذا علمنا هذا فمع مراعاتنا لذلك العدد العظيم
من اليهود الذين جاؤوا فلسطين ، واذا علمنا ما جاء في شهادة المطران حجار امام اللجنة
من علم هذا وذهب الى شواطئهم في فلسطين في بعض ليلالى الصيف المقدرة فشاهد

الرديلة مجسمة والدعارة متجلية بأجلى معانيها ومظاهرها ، يعلم مبلغ الاثر الذي تركه هؤلاء اليهود على الاخلاق العربية في هذه الارض المقدسة ، وعلى النشأ الحديث الذي جرف قسم منه بتيارها فناع وتحنث واصبح من جراء ذلك الاحتكاك وليس له شيء من علامات الرجولة والقوة والارادة والكيان الشخصي التي تحفظ النسل من الضياع والفناء .

اما الاخطار السياسة ، التي سوف نشرحها اكثر في فصل لاحق والتي تهدد البلاد فجلية واضحة ، فالمهاجرة اليهودية كانت من العوامل الاولى لتلك الاضطرابات والثورات التي كانت تجتاح الارض العربية الفلسطينية . فالحكومة قد حلقت اضراراً عظيمة في وضعية العرب السياسية بسببها على تلك السياسة الاقتصادية ، اي « ان مبدأ قوة الاستيعاب الاقتصادي الذي مؤداه ، ان يتوقف مقدار الهجرة الى البلاد على استيعاب المهاجر دون ان يكون لغير هذه الاعتبارات الاقتصادية شأن في ذلك ، هو مبدأ غير ملائم ، اذ يضرب صفعاً عن بعض العوامل التي تطوي عليها الحالة ، فن اللازم ان تؤخذ الاعتبارات النفسية والعوامل السياسية بعين الاعتبار فيحسب لها حسابها ^(١) » . هذا قول خبير من خبرائها بعثته لدرس الحالة في فلسطين على اثر ابتداء الثورة التي وقعت عام ١٩٣٦ ، فقال ان المبدأ الاقتصادي الذي اتخذته انكلترا مقياساً لمقدار الهجرة هو مبدأ خاطيء . مجحف بحق العرب . . .

وبما ان مقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب قد بلغت حدها الاعلى وزادت عليه منذ عام ١٩٣٠ ، فلا مكان اذن لمهاجرين جدد الا باحلالهم مكان العرب ، فتنتقل الاراضي الى الايدي الصهيونية . ومع ان ذلك فيه خطر عظيم يهدد كيان العرب بالزوال ، اذ ان من لا ارض له لا وطن له ، « فالوصية الامينة » ما غيرت منذ ذلك التاريخ من سياستها شيئاً بل سارت على تلك الحطة الظالمة ، ضاربة عرض الحائط بحقوق العرب ومصالحهم . وهذه المهاجرة ، لو استمرت على منوالها في السنين الاخيرة السابقة للثورة ، فانه ما كان يمضي عشر سنوات على الاكثر الا ويصبح اليهود يؤلفون الاكثوية الساحقة في فلسطين . وعندئذ ، عندما يجل ذلك الوقت العصيب فويسل

للعروبة والوفاء ويل للكرامة العربية. فالعرب يرغبون على الرحيل فيشتتون ويتشردون ،
 ويزول كياناتهم وتمحي الصبغة العربية من البلاد الفلسطينية . . . فيكون ذلك ابلغ
 بهان واعظم حجة وبينة على فظاعة الغرب وسياسته وافصح بيان عن الولايات
 والنكبات والآرزاء والمصائب التي تحيق بالشعوب التي يقودها حظها الشقي التساعس
 الى مصادقة احدى دوله . . .

اما اهداف الصهيونية السياسية من وراء هذه المهاجرة فبعيدة المرمي
 والهدف ، « فطالب الصهيونيين السياسيين المتطرفة تحتوي على ايجاد اكثرية يهودية
 ساحقة في فلسطين ، والتفوق على العرب ، مخالفين في ذلك مخالفة ظاهرة ، صك الاتداب
 وذلك بمساعدة الادارة البريطانية اولاً ، ثم بمساعدة الجيوش الانكليزية ثانياً ^(١) » .



— عدم قانونية أعمال بريطانيا في مشكلتي الاراضي والمهاجرة —

لقد قلنا سابقاً ان كل نقد يوجه الى سياسة بريطانيا في مسألة المهاجرة يوجه ايضاً الى
 سياستها في مشكلة الاراضي . اما الانتقادات التي توجهها الى سياسة بريطانيا في هاتين
 المشكلتين والتي تظهر عدم قانونية وعدم حقوقية سياستها هذه فما كما بالترتيب :

(اولاً) إن أعمال بريطانيا في هاتين المشكلتين تخالف كل المخالفة ببيان السياسة
 الذي اصدره مستر تشرشل عام ١٩٢٢ ، فقال فيه ان المهاجرة اليهودية الى فلسطين
 يجب ان لا تتجاوز مقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب ، وهذه القدرة الاقتصادية
 بلغت حدها الأعلى وزادت عليه كثيراً في عام ١٩٣٠ ، فماذا عملت انكلترا ؟ هل
 أوقفت هذه الهجرة التي تعدت اسماً أعلنت هي بنفسها أنها ستسير بموجبها . . . إنها
 على العكس من ذلك تماماً قد سمحت بهجرة لم تكن معروفة من قبل ، فدخل البلاد
 ما يقرب من الثلاثة الفأ ما بين عام ١٩٣٠ وعام ١٩٣٦ ، بما في ذلك اليهود الذين
 أتوا فلسطين بطرق غير مشروعة . فأين ياترى أصبح هذا البيان الذي اصدرته انكلترا ؟
 أفي سلة التجاهل والنسيان ؟ . . . أم في سلة المهملات ؟ . . .

(ثانياً) - ان سياسة إنكلترا بهاتين المشكلتين تحالف مخالفة كريمة البيان الثاني الذي اصدرته الحكومة المنتدبة عام ١٩٣٠ ، فقد جاء في الفقرة ٢٨ من هذا البيان انه اذا كانت المهاجرة اليهودية تحرم السكان العرب من الأشغال الضرورية او تنتج بطالة بين العمال العرب فإنه يجب على الحكومة الفلسطينية أن تحفضها او توقفها ، وجاءت تقارير الخبراء واللجان تقرر وتثبت أن هذه المهاجرة قد أنتجت بطالة عظيمة بين العمال العرب وحرمت الالوف من العائلات المزارعة من اعمالها فأصبحت بلا ارض . فماذا صنعت بريطانيا العظمى ؟ ... هل خففت المهاجرة اليهودية ؟ ... هل اوقفت هذه الهجرة الصهيونية ؟ ... هل منعت بيوع الأراضي العربية ؟ ... انها لم تعمل لاهذا ولاذاك بل سمحت بهجرة لم يسبق لها مثيل في التاريخ ، فعمرت البلاد بفيضان يهودي وطوفان صهيوني ، اما مبادي . هذا البيان فقد طويت كسابقتها طي الاكفان ...

(ثالثاً) - ان هذه السياسة التي اتبعتها انكلترا في فلسطين تناقض وعد بلغور مناقضة تامة . نص هذا الوعد على ان غو الوطن القومي اليهودي يجب ان يكون معلقاً على عدم الحاق أي اجحاف فيما يتمتع به أهالي فلسطين من حقوق مدنية أو دينية ، فاذا اصبح النمو مقيداً بهذه الحقوق يجب عندئذ ان يقف هذا الوطن عند الحد الذي بلغه فلا يتخطاه ويتعداه ، فهل يا تري نفذت انكلترا هذه المبادي . التي هي اخترعتها ووضعتها ؟ ... وهل سارت على سياسة هي امها وابوها ؟ ... لاشك ان القاري . يعلم علماً اكيداً بعد قراءة ما سبق ان انكلترا قد سارت في هذا الصدد على قاعدتها المعروفة التي تعتبر كل العهود والوعود والمعاهدات المخالفة لمصالحها ومطامعها حبراً على ورق فضربت صفحاً عن حقوق العرب التي اوجب عليها هذا الوعد ان تحفظها وتصورها . (رابعاً) - وهذه السياسة تحالف ايضاً مبادي الانتداب ، تلك البدعة التي بها خولت إنكلترا نفسها حق السيطرة والتحكم بتقدرات الشعوب الضعيفة . فقد نعتت هذه المبادي على ان خير ورقي القطر الانتدائي يجب ان تكون الاسس الرئيسية التي يسير عليها المنتدب . ولكن انكلترا كماداتها قد اهملت هذه القاعدة الاساسية من المبادي الانتدابية فأخذت تعمل على إفقار العروبة وتأخيرها بدلا من السير بها إلى الامام والعمل على تقدمها ورفاهيتها . اما اذا كانت الحكومة المنتدبة ترى انها قد

ضمنت المبادئ الانتدابية من خير ورقي للشعب العربي في فلسطين بأن حولت البلاد إلى
أتون نار لا يحمده ليهب الثورات والاضطرابات فيه ، وبأن جعلت الوقف من العمال العرب
باطلين عن العمل ، وآلاف العائلات العربية المزارعة التي كانت تملك ارضاً بدون ارض ،
وبأن انزلت نسبة العرب العدوية من ٩٣ بالمئة الى ٦٥ بالمائة ، فان كانت انكلترا ترى
هذا ، « فأظن » ان القاري يوافق على القول انه معها . . . ق ١٠٠٠ .

(خامساً) - وهذه السياسة تخالف ايضاً مبادئ صك الانتداب عامة والمادة
السادسة منه خاصة ، هذه المبادئ التي اعلنت انكلترا انها ستسير سياستها بموجبها .
فالمادة السادسة من صك الانتداب توجب على الدولة المنتدبة مع ضمان عدم إلحاق
الضرر بحقوق ووضع جميع فئات الاهالي ، ان تشجع حشد اليهود في الاراضي الاميرية
والاراضي الموات الغير مطلوبة للمقاصد العمومية ، وان تسهل الهجرة اليهودية في
احوال وشروط مناسبة . وهذه المادة صريحة المعنى وتضع على عاتق الحكومة
ثلاث واجبات :

(١) ان تشجع حشد اليهود في الاراضي الموات والاميرية وان تسهل الهجرة
اليهودية .

(٢) ان يكون ذلك في احوال وشروط مناسبة .

(٣) مع ضمان عدم إلحاق اي ضرر من جراء ذلك بحقوق ووضع كافة طوائف
الاهالي .

والمادة الثانية من هذا الصك تجعل الدولة المنتدبة مسؤولة ايضاً عن صيانة الحقوق
المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن الجنس والدين .
وقد خالفت انكلترا فيما يتعاق بالاراضي والمهاجرة مبادئ صك الانتداب هذا
من وجهتين :

(الاولى) أنها سهلت الهجرة الغير مشروعة ، وأنها عند اصدار شهادات المهاجرة
للعامل اليهود ، التي تعد كل عام مرتين لا تنظر بعين الاعتبار الى البطالة بين العمال العرب
الذين أهملت أمرهم ، حتى أنها لا تعرف عدد الباطلين منهم . . . وأنها من جهة ثانية
لم تقف موقفاً حيادياً على الاقل في مسألة الاراضي بل انها اخذت تعمل بشتي

الوسائل والطرق لتسهيل انتقال الأراضي العربية الى الايدي اليهودية ، فوضعت
المزارعين العرب بأوضاع سياسية واقتصادية أرغمتهم معها أن يبيعوا أرضهم الى
العصابات الصهيونية

(الثانية) - أنها لم تمنع بيع الاراضي ولم توقف ، أو على الاقل ، تحدد المهاجرة
على الرغم من تقارير الجحواء واللجان التي أظهرت لها ضرورة ذلك وحيويته .
هذه هي عدم قانونية أعمال بريطانيا في مسأتي الأراضي والمهاجرة قد أتينا عليها
وشرحناها بالحجة والبرهان ، ومنها يتضح للقاري . أن ليس من عذر للحكومة المنتدبة
في سياستها هذه سوى أنه ليس هناك من حق للشعوب الضعيفة ، ليس هناك من حق
للشعوب المسالمة المستكنة ، ليس هناك من حق الا في حد السيف وفوهة المدفع ،
فانظر الى هذا جيداً يا اخي العربي وتمن واعلم أن الاستقلال يؤخذ ولا يعطى وانك
ان اردت الحياة فعليك أن تثبت قدرتك على الحياة ، وانك ان اردت الحرية فعليك
أن تشتري بدمائك هذه الحرية .

- ٦ -

خلاصة

بانتها . هذا الفصل ينتهي جوابنا على الأسئلة الثلاثة التي وجهناها في الكلمة
التمهيدية لفهم القضية الفلسطينية واستيعابها .
في الباب الاول نظرنا في الاسانيد التي أنتجت السياسة الصهيونية . وفي الباب
الثاني بحثنا في أسس السياسة الصهيونية الفلسطينية « الانكليزية » . وفي الباب الثالث
وهذا الفصل من الباب الرابع بحثنا في السياسة الانكليزية الفلسطينية ، فشرحنا بعض
مناحيها ومعظم اتجاهاتها وبيننا بايجاز مفصل روح هذه السياسة الصهيونية وأهدافها
وغاياتها التي منها قد يتبين للقاري . بوضوح وبدون اقل شك او ريب أنها ليست سوى
مؤامرة على العرب تبغي من وراءها انكسار احلال شعب أجنبي في فلسطين كي تؤمن على
مصالحها وتجارب النهضة القومية العربية التي اصبحت بتداعها الجراف القوي خطراً يهدد
مركزها وسيطرتها في الشرق .

وفي هذا البحث التفصيلي لهذه «المؤامرة» ، وفي تحليل ونقد وشرح هذه القضية كانت كل كلمة نقولها ونظرية نعرضها وتهمة نوجهها أما مستقاة من تقارير الخبراء الذين كانت تبعثهم حكومة لندن من طرفها لبحث القضية الفلسطينية وتقديم تقرير عنها واما مستمدة من مؤلفات فرنسية وانكليزية لمؤلفين من الانكليز والأميركيين والفرنسيين واليهود . وهكذا يكون والحالة هذه لا مجال للشك والظن بحقيقة ما جاء وصحة ما ورد لأن ما جاء فيه مؤيد بما جاء بمؤلفات ومصنفات لكتاب اجانب اعلنوا الحق على الرغم من سياسة حكوماتهم التي ترمي الى طمس هذا الحق ، لان ما جاء فيه جاء في تقارير خبراء انكليز جاؤوا من طرف حكومة لندن الى فلسطين ليقدموا تقريراً عن الحالة فيها فبحشوا هذه القضية عن قرب ودققوا في هذه المشكلة عن كتب فنظروا ونظر العين ولمسوا اليد الحقيقة الواقعة فاعلنوها على صفحات تقاريرهم . بجانب العرب .

و كنا في كل فصل كتبناه وفي كل بحث شرحناه نهرن بالحجج القانونية الدامغة والبراهين الثابتة على عدم قانونية اعمال بريطانيا فيما بحثناه وشرحناه من اعمالها . ففي الباب الاول برهنا على عدم مشروعية الاسانيد التي أنتجت السياسة الصهيونية . ثم فرضنا ان هذه الاسانيد قانونية وفيها الحق كل الحق ؛ وبحسنا في الباب الثاني في الاسس السياسية للسياسة الصهيونية فبرهنا على عدم قانونيتها ، ثم فرضنا ايضاً ان هذه الاسس مشروعة وبحسنا على ضوءها في السياسة الانكليزية الفلسطينية التي ادعت انكليترا بانها ستسيرها بموجب تلك الاسس السياسية فلا تحيد عنها قيد شعرة فظهر لنا ايضاً عدم قانونية هذه السياسة وانها تنافي وتناقض مناقضة تامة تلك الاسس على عدم قانونيتها وحقوقيتها .

ومن هذا البحث الذي يرتكز على نظرة علمية تحليلية يظن بجلاء ، ووضوح ما بعدهما من جلاء . ووضوح ان هذه السياسة الفلسطينية ليست الا كناية عن سلسلة مترابطة ومتواصلة الحلقات من الاكاذيب والاباطيل ، من الظلم الصارخ والاستبداد المكابر . وان تلك اللجان التي كانت تأتي الى فلسطين من وقت الى آخر للتحقق من اسباب الاضطرابات

التي كانت تقع وتقديم تقرير عنها لم تكن سوى ابراً مورفينية قصد ذر الرماد في العيون
وتويه وتضليل الرأي العام من اننا آخذة في تطبيق واجباتها حسب وعد بلفور
وصك الانتداب

ويظهر ايضاً ان هذه السياسة تسير حسب خطة استعماريه بجثة ذات مبادئ هيجية
محضة تستهدف امتصاص حياة الشعوب المرهقة المظلومة واستنزاف دماء الامم الضعيفة
المسكينة باية وسيلة كانت سعياً وراء مصالحها واطماعها واهوائها الدنيئة . ان هذه
السياسة الكاذبة التي ادعت لتستر غاياتها واهدافها الحقيقية في عام ١٩١٩ بانها ما اعلنت
الحرب على المانيا الا لان هذه الاخيرة لم تحترم المعاهدات التي توهم حياد البلجيك ،
ان هذه السياسة التي اعادت ذات العننة القديمة في الحرب الحاضرة فصرحت بانها ما
دخلت الحرب الا لان المانيا النازية لم تحترم المعاهدات والتعهدات ولا حقوق الشعوب
الصغيرة في هجومها على « دانزيغ » ، بانها ما دخلت الحرب الا لانها تريد حماية الضعيف
من القوي واستخلاص حقوق الشعوب المظلومة من الدول القوية الظالمة ، بانها ما دخلت
الحرب الا سعياً وراء تطبيق مبادئ الحرية والشعائر الاستقلالية ، ان هذه السياسة
هي سياسة لا تدعي الا تضليلاً وبهتاناً ، انها سياسة فازت في تمزيق المعاهدات والعهود
انها سياسة كان لها اللوية ورايات من « البطولة » في هذه الحلبة ، انها سياسة
ليس من قيمة للمعاهدات في نظرها سوى انها بضع نقط من الحبر على بعض القطع من
الورق ، هي سياسة ترتكب من الاثام اشكالا وصنوفاً والوانا فتعتص دماء الضعاف
والايرياء لاشباع نهمها الذي لا يشبع وارواء شرها الذي لا يرتوي ، هي سياسة
ترتكب افظع الجنايات والجرائم واشد المنكرات والفظائع ، ثم تدعي كذبا وبهتاناً
وزوراً انها جادة في محاربة تلك الشرور التي لولاها ربما لم تكن وجدت او بقيت
ويظهر اخيراً يا اخي العربي انه ليس من حسق الالفة ، فحيثما كانت القوة كان
الحق ، وحيثما كان الحق كانت القوة . فحقنا يا اخي لا يسان بمعاهدة وعهود ، فهذه
ليست سوى خزعبلات اظهر التاريخ انها في الحقيقة ليست الا وسائل تدجيلية لاستعباد
الشعوب الضعيفة . انما حقنا يا اخي يسان ويحفظ ، وشرفنا لا يذل ويتمهن عندما ندافع
عنها بارواحنا فنلسها ثوباً ارجوانياً احمرأ مما سال من دماثنا . فحقنا ليس في معاهدة

وعهود هي في نظر الدول القوية طرق احتيالية يا اخي ، بل هو في سنان الرمح وحد
السيف وفوهة المدفع يا ايها العرب اجمعين .

فيا اخي العربي لا يفرنك من الاجنبي تدليسه وندااته السهاوية وتصريحاته
ومبادئه الملائكية ، فهو لا يأتي بلادك حباً فيك وحباً في مصلحتك بل حباً بمصلحته
التي لا تكون الا بامتصاص روحك واستنزاف دمايك ، لا يفرنك منه يا اخي الثوب
العراق والمظهر اللهاج فهو يتستر بثياب الخرفان والحمان ليستر ما هو عليه من ذئاب
وضباع . لا يفرنك منه يا اخي غصن الزيتون الذي يحمله فان وراه مما زعافا وموتا
زؤاماً وحسكاً ومقتاداً . فتذكر هذا يا اخي واعلم ان امتنا العربية لن تصل الى ما
تبغيه من وحدة تامة تقضي على هذه التجزئات والتسميات قضاؤاً تاماً ، لن تصل الى
تأدية رسالتها الانسانية الخالدة التي يجب على كل عربي وضعها نصب عينيه ، الا
وخطوتها الاولى يجب ان تكون تطهير جنبات بلادنا المحبوبة من هذه الخبثات
الاجنبية بكاملها ، وما الاجانب الذين ابتلينا بهم الا طغمة وزمرة من القوم الاخساء .
... فتذكر هذا يا اخي واذكر الحقيقة الواقعة وهي ان اردنا حريتنا فعليسا بدمانا
ان نهرقها في سبيل هذه الحرية ، تذكر هذا يا اخي واذكر ابدأ ودائماً قول المغفور له
جلالة الملك فيصل الاول عندما صرخ بالعرب هاتفاً قائلاً : ايها الاخوان ، انكم
تريدون استقلالاً وانا اريده قبلكم ، لقد عملت له جندياً في ساحة الحرب وسياسياً
في مؤتمر السلم ، ولكن يجب ان تعلموا ان الاستقلال يؤخذ ولا يعطى .

الباب الرابع

الفصل الثاني

بين الترك والانكليز

ان القاعدة الاساسية لكل حكومة من الحكومات، هي العمل على هناء الشعب ورخاءه، على رفايته ورفقيه واسعاده، والحكومة التي تشذ عن هذه القاعدة الرئيسية تكون حكومة فاسدة غير صالحة يجب خلعها واسقاطها عن عرش حكمها وسيطرتها، والتاريخ مملو بهذه الحوادث من نضال الشعوب الضعيفة المظلومة ضد الحكومات الظالمة المستبدة، وهو يرينا بجلاء، ووضوح ان لا حياة للظلم، فان ساد فسيادته لمدة قصيرة موقته لا يلبث من بعدها ان يزول ويتحطم. والحكومة المنتدبة بمدة حكمها لفلسطين قد سارت في طريق يخالف كل المخالفة ويناقض مناقضة كاملة القاعدة المذكورة فهي والحالة هذه ان حافظت على مركزها في البلاد الان من الانهيار، فانها لا شك زائلة عاجلاً او آجلاً.

فكل عربي في فلسطين اصبح من فضل هذه السياسة يترحم كل يوم على العهد التركي والحكم العثماني الف مرة ومرة ويلعن بالنهار القصر مليون لعنة ولعنة تلك الساعة المشؤومة التي وثق فيها بالوعود والمعاهدات فثار على دولة كانت مثالا للرحمة والشفقة وغودجاً للعدل والانصاف اذا قيست اعمالها بشنيع الافعال والاعمال وقبيح المنكرات والاثام التي تأتياها هذه السياسة في كل يوم وساعة مع الجماعة العربية الفلسطينية. وللقارى. بيان موجز مختصر ببعض من اعمال تركيا وانكلترا في فلسطين، ومنه يظهر انه يوجد فرق عظيم لا يصلح ان يكون أساساً للمقايسة بين ما

عملته تلك وبين ما اتته هذه ، ويتضح بجلاء ان تلك الجزئيات والصغائر التي كانت تقع في فلسطين من قبل الامة التركية اذا قورنت بما يقع من الحكومة المنتدبة أشبه شيئاً بعث العصفير الصغيرة المستضعفة بالنسبة لما تقوم به الطيور الجارحة والاسود الكاسرة .

ان المطلع اطلاقاً و افيأ على العهدين ، العهد العثماني والعهد الانكليزي في فلسطين يرى ان عرب هذه البلاد كانوا يعيشون سادة في العهد الاول ، فيتمتعون بأعظم مناصب الحكم والادارة ، وانهم أصبحوا في العهد الثاني يعيشون كالعبيد تحت صنف الحكومة المنتدبة . فقد كان العرب يؤلفون جزءاً من الدولة العثمانية وكانوا متساوي الحقوق مع الاتراك ، لا فرق هناك بين عربي و تركي ، فكلمهم منضمون تحت لواء الجامعة العثمانية . اما ان يقال ان العرب كانوا تحت نير عبودية الاتراك ، وانهم ثاروا ثورتهم الكبرى وأن الحلفاء ساعدوهم وحالفوهم بنية تحريرهم من تلك العبودية ، فذلك خطأ محض ومغالطة بجملة للحقيقة . فالعرب كانوا يتمتعون بجميع وكافة انواع الحقوق التي كان يتمتع بها الاتراك سياسية كانت او غير سياسية ، فيشاطرهم جميع مناصب الدولة المدنية والعسكرية ، فكان منهم وزراء ورؤساء ووزراء وقواد وسفراء وولاة ومتصرفون ورؤساء دوائر وفيالق وفرق ، كما انه كان في مجلس النواب والاعيان عدد كبير من الاعضاء . وذلك بنسبة عددهم وفقاً للمادة ٦٥ من الدستور الذي وضع أساس حكم واحد لجميع البلاد والعناصر التي كانت تؤلف كيان الدولة العثمانية . فالعرب كانوا شركاء للترك في الحكم متساوين معهم في الحقوق جميعها والوظائف كاملها ، فكان لهم في البرلمان ٧٠ عضواً كما انه كان لفلسطين ستة ممثلين لها في هذا البرلمان من مجموع الاعضاء العرب .

« ولم يثر العرب على الاتراك في انشاء الحرب الكبرى لان الحكومة التركية كانت عاطلة جداً . بل لانهم ارادوا الاستقلال . انهم لم يعرضوا حياتهم للخطر ليخلصوا من سادة ويقعوا في ايدي آخرين ولا ليصبحوا رعايا انكليزيين او فرنسيين بل لينالوا الحرية »^(١)

(١) رسائل لورنس . ص : ٣٠٧

وعلاوة على ما ذكرناه ، فكانت البلاد العربية قبل منحها الاستقلال المحلي تدار بحكم يستند على مجالس ادارية ومجالس عمومية تنتخب في الاقضية والالوية والولايات وتمتع بصلاحيات واسعة عظيمة في الادارة والمالية والتعليم وال عمران . ولناخذ المجالس البلدية مثلاً على هذه المجالس العمومية والادارية . فقد كانت في عهد الدولة التركية تنتخب من الشعب من دون اقل مداخلة من الحكومة التركية . ولكن ما استلمت الدولة البريطانية زمام الامور ومقاليد الاحكام في البلاد حتى انتزعت هذه الصلاحية من الاهالي ، وصارت تشرف هي على هذه المجالس وتقيدها بقيود مختلفة شتى حتى اصبحت البلديات ولاخير منها يربى للشعب والبلاد .

ولكن العرب على الرغم من تلك الحالة مع الاتراك كانوا غير راضين وقانعين ، بل كانوا يطمعون لاستكمال سيادتهم القومية ووحدهم السياسية سعياً وراء استعادة مجدهم الفائق وعزيم المائت وما كانوا يتمتعون به من مركز ممتاز قدموا فيه للحضارة والانسانية خدمات عظيمة خالدة في الايام الماضية الغابرة كانت سبباً في ظهور المدنية الحاضرة . والوصول الى هذه الغاية الوطنية النبيلة اخذ الشعب العربي يعمل بجد ونشاط ، بتضحية واخلاص لتحقيق هذه المقاصد القومية والاهداف الاستقلالية ، ثم ما لبث أن ثار ثورته العظمى ، ذلك الثورة التي اراد بها عزرة و حياة فاذا بها ذلة واستعباداً . اما اعمال انكلترا في الناحية السياسية من الاستقلال الذاتي فقد شرحناها وبينناها في فصلي « الحكم الذاتي » و « الادارة » ومنها يتضح للقاري ان انكلترا قد سابت عرب فلسطين الحقوق السياسية التي كانوا يتمتعون بها في عهد الدولة التركية واستخلصت منهم كل ما كانوا يتمتعون به من حق في الحكم ، في اشغال الوظائف والمراكز الرئيسية في الدوائر الحكومية ، واخذت تحكم البلاد بطريق مباشرة كاحدى بلدان المناطق الاستوائية متخذة بذلك وعد بلفور ستاراً وحجاباً تحفي وراءه مطامها ومقاصدها في الشرق عامة والبلاد العربية خاصة .

ولم تكف الحكومة المنتدبة بأن جعلت اليهود يتساوون مع العرب في بعض المجالس البلدية ، بل ارادت ان لاتدع العرب يفيدون شيئاً من هذه المجالس الموجودة حيث يؤلفون الاكثرية ، فحددت من صلاحية هذه المجالس وحصرتها في دائرة ضيقة لاتستطيع

معها ان تأتي بحركة .

ففي آب عام ١٩٢٢ ، سألت لجنة الانتدابات الدائمة مندوب حكومة فلسطين عن الاجراءات التي اتخذتها الحكومة لتشجيع الاستقلال المحلي في البلاد ، فقال « نظراً لفقدان جداول الانتخاب لم يكن بالإمكان اجراء انتخابات بلدية ، وعليه فان المجالس البلدية القائمة في ٢١ مدينة منذ الاحتلال حتى الآن معينة » .

وفي شباط عام ١٩٢٥ اصدرت الحكومة الانكليزية في فلسطين قانوناً صادقت به على اعمال هذه المجالس البلدية المعينة ، باعتبار ان تلك الاعمال صادرة عن مجالس لها ذات السلطان والصلاحيات التي للمجالس المنتخبة بالشعب ومن ثم خولتها حق السمع تبعاً لهذه السلطات والصلاحيات الى ان يجين وقت اجراء الانتخابات ، وبموجب هذا القانون اعطيت سلطة مطلقة وصلاحيه تامه للحاكم الاداري الانكليزي بأن يعين ويوقف عن العمل اي مجلس بلدي او اي رئيس او عضو وبأن يعيد للعمل اي مجلس او رئيس صدر القرار بايقافه .

اما الانتخابات البلدية فقد جرت سنة ١٩٢٦ ، ولكن الحقائق اظهرت ان وجودها وعدمه على حد سواء . فقد اصدرت الحكومة قانوناً للمجالس البلدية هذه قيدت به اعمالها بقيود شديدة وكبتها باغلال مختلفة رامية حصرها بدائرة ضيقة صغيرة من الصلاحيه لا تستطيع معها شيئاً .

وبموجب هذا القانون جعلت هذه المجالس تحت اشراف الحاكم الاداري الذي اعطته مدى من الصلاحيه مطلقاً بحق له ان يحل اي مجلس منتخب يريد ، وان يعزل اي رئيس ويعين مجلساً آخر مع رئيسه ، من دون اقل بيان للاسباب ودون اقل رجوع للقضا . فالحاكم الاداري هو السيد المطاع والقاضي والحاكم ، وغير هذه الامور مما لا يجعل لا للانتخاب ولا لممثلي الشعب اية قيمة ، ، وهذا القانون لا يزال سارياً معمولاً به الى يومنا هذا على ما فيه من الاجفاف العظيم بحقوق العرب ، ومن التناقض التام والمخالفة الكاملة للواجبات الملقاة على عاتق بريطانيا كدولة منتدبة .

وكانت الحكومة المنتدبة في بد. احتلالها للبلاد قد خولت العرب بعض الحقوق في الاستقلال المحلي ، وكان ذلك منها استرضاء للعرب النافرين الثائرين ، ولكنها كما

شرحنا في محل سابق قد غيرت سياستها هذه واخذت في نزع هذه الصلاحيات من العرب واعطائها لغيرهم من اليهود والانكليز، حتى ان العرب اصبحوا غريباً في بلادهم وارضهم وارض هي ارض اجدادهم واسلافهم .

وانكلترا لم تقتصر في سياستها هذه على هضم كل حق من حقوق العرب في الاستقلال الذاتي والمحلي واستخلاص ما منحهم اياه الدولة التركية في هذا الصدد ، بل عمدت ، ليسهل عليها تنفيذ غاياتها ، الى محاربة العرب اقتصادياً كما تحاربهم سياسياً ، وقد بينا هذا في فصل سابق ، واما ما نقصد الان فهو ان يعلم القاري ان سياستها هذه تحالف كل المخالفة سياسة تركيا بهذا الصدد .

فبينما تركيا كانت ترحم الفلاح وتقدم له يد المساعدة والمعاونة وتشد ازره في وقت الضيق والحاجة ، اخذت انكلترا في مقاومته ومحاربهه بشتى الوسائل ومختلف الطرق فوضعت بوضعية سياسية واقتصادية شديدة الوطأة بغية ائذانه وانقراضه .

فتركيا في عهد حكمها لفلسطين وضعت قوانين شتى بغية حماية الفلاح وتأمينه على ارضه وازراقه ، وقد جاء في بعضها :

١- ان نقل الارض من متصرف الى آخر لا يتم الا باذن المأمور ، ويضع مصاعب وعراقيل كثيرة في وجه نقلها ، ولكن التعديلات الانكليزية ازلت هذه القيود والمصاعب .
٢- ويقضي القانون العثماني بمنع انتقال اية ارض الى الاشخاص المعنوية او الشركات ولكن الحكومة المنتدبة تنازلت هذا القانون فالفته

٣- ويقضي القانون العثماني بمنع التصرف بالارض الاميرية تصرفاً يتعارض مع حق الدولة في ملكيتها كالبناء والتحصين والتشجير ولكن انكلترا لم تدف عن هذا القانون فتتركة ، بل كان نصيبه كمنصب القوانين التي اصبح معها في خبر كان
٤- وخلافاً لما كان يقضي به القانون العثماني فانها اصدرت قانوناً يحولها السلطة في تحويل الاراضي من اميرية الى ملكية .

ويا ليت الحكومة المنتدبة اكتفت بازالة تلك القوانين التركية الموضوعه لحماية الفلاح ومساعدته ، بل حاربهه بحاربة عنيفة شديدة لا قبل له باحتالها الكي تسهل تشبته وتمزيده من الارض الفاسطينية .

و كانت تركيا تحمي الفلاح بالتعرفة الجمركية فتضع رسوماً عالية على الواردات الاجنبية المنافسة لمحصولاته ، لكي تؤمن له وراج هذه المحصولات وتصريفها بهر مريح يدر عليه فائدة حسنة ، اما انكلترا فقد استعملت التعرفة كوسيلة لمحاربة الفلاح ، فكانت اما تخفض هذه التعرفة الى حد كبير عن الواردات الاجنبية المنافسة واما ان تعفي بالمرّة هذه الواردت المنافسة من الرسوم الجمركية ، فتلحق بذلك اضرار فاحشة بالفلاح قد اتينا علي شرحها في كلامنا السابق .

و كانت تركيا تأخذ ضريبة العشر من الفلاحين حسب الموسم ، فان كان هذا الموسم رديئاً كانت الضريبة قليلة وان كان حسناً و جيداً كانت الضريبة عالية ، اي ان هذه الضريبة كانت تتفاوت بمقدارها حسب رداة الموسم و جودته . وفي الحق ان هذه الضريبة كانت ضريبة اسمية في عهد الدولة التركية ، اذ ان تقدير الاعشار كان في ايدي ممثلي الشعب في مجلس الادارة ، فكان التخمين قليلاً جداً ولم يكن يبلع اكثر من ٦ ، ٥ في المائة من مجموع قيمة المحصول ، ومن الجهة الثانية فقد كانت مساحات الارض التي في حوزة الفلاح واسعة جداً لان الخدمة العسكرية كانت تتطلب جزأ كبيراً من السكان ولان مساحة ضئيلة جداً من الاراضي كانت في حوزة اليهود

ولكن الحكومة المنتدبة بدلا من ان تعمل كاللدولة العثمانية فترحم الفلاح وتأخذ ضريبة العشر حسب قيمة حاصلات الفلاح ، فانها غيرت هذه الضريبة بضريبة مقطوعة بنتها على اساس حاصلات السنوات الاربع السابقة ، كان من نتيجتها ان اصبحت ضريبة العشر هذه المقطوعة تبلغ ٢٠ في المائة من قيمة المحصولات حسب تقارير لجان وخبراء من الانكليز كما ذكرنا سابقاً .

والحكومة العثمانية كانت قد انشأت بنكاً زراعياً بغية نجاة الفلاحين من غائلة المرابين ، وتمكينهم من تحسين اراضيهم واصلاحها ، فكان الفلاح يقترض من هذا البنك قروصاً مالية لاجال طويلة بفوائد قليلة لا تكاد تذكر ، ولكن الحكومة المنتدبة وجدت بهذا البنك الزراعي حائلاً يحول دون غاياتها وحجر عثرة في طريق محاربتها للفلاح وما تبغيه من مقاصد واهداف ، فأسرعت الى تصفيته و قفل ابوابه . والانكى من هذا انها اخذت في تحصيل ديونه بقوة وفضاظة على الرغم من تلك الحالة

السيئة التي كان ينو. تحت اعبائها الفلاح على اثر ويلات الحرب العامه . والاشد نكابة انها كانت تحجز محصولات الفلاح الذي لم يكن في استطاعته ان يدفع تلك الديون بما لم يعرفه التركي في اشد عصوره ظلاماً وظلاماً . . .

والحكومة التركية ارادت المحافظة على وضعية العرب السياسية في الارض الفلسطينية فوضعت قيوداً شتى وانظمة مختلفة صارمة ضد الهجرة اليهودية الى فلسطين مما شل هذه الحركة تماماً ، وضربت من جهة اخرى بيد من حديد على اماني اليهود الاستعمارية في البلاد وقضت عليها قضاءاً مهراً ، اما انكلترا فقد فتحت ابواب البلاد على مصراعها لليهود يدخلونها مئات والوفاء وكان البلاد خاوية خالية من السكان ، ومن الناحية الدينية فالحكومة التركية كانت قد حظرت على كل يهودي بأن لا ير من قرب كنيسة القيامة والمسجد الاقصى والاماكن المقدسة الاخرى ، لانها كانت تقول ، « وهي بقوها على حق » ، ان اليهودي شي . وسخ ، فاذا مر بجانب هذه الاماكن المقدسة فانه يحط من قداستها ويمس من جلالها . ولكن الحكومة المنتدبة لم تكتفي بالغا. هذا القانون ، بل غضت النظر . . . عن اعتداءات وجهها اليهود ضد هذه الاماكن المقدسة من جهة ، وفضطت اكراماً للفئة اليهودية « الدلوعة » على حرية النصارى الدينية من جهة اخرى ، وللغاري . امثلة على ذلك :

ففي ذات يوم اراد المسيحيون الكاثوليك في احد اعيادهم ان يعملوا « زياحاً » دينياً حسب مراسيم عوائدهم بين كنائسهم التي لا يبعد بعضها عن بعض الا مسافة قليلة ، ولكن الحكومة منعتهم من ذلك فقالت : « اننا نخشى ان يعتدي على شعوركم الديني احد اليهود فيقع ما لا تحمد عقباه .

ولما اراد بطريرك الكاثوليك ان يقوم بزيارة رسمية لاول مرة لفلسطين ، كان على المسيحيين الكاثوليك حسب عوائدهم ان يروا امامه بؤكب ديني مع الصليب في بعض الشوارع ، فمنعتهم الحكومة للسبب المذكور ، ولما اراد البطريرك ان يقوم بنفسه رسمياً من حيفا الى يافا رأساً منعه الحاكم الانكليزي ووجب عليه ان لا يجعل طريقه بتل ابيب او المستعمرات اليهودية ، فاضطر على اثر ذلك ان يمر بالقدس ثم يتوجه الى يافا . فتأمل . . .

هذا يسير من عظيم وقليل من كثير من الامثلة التي تظهر الفارق الكبير الذي لا يصح ابدأ أن يكون اساساً للمقايسة بين معاملة الترك لعرب فلسطين وبين معاملة انكلترا لآخواننا عرب هذه البلاد . فتركيا كانت مثالا للرحمة والشفقة اذا قورنت اعمالها باعمال الحكومة المنتدبة في فلسطين العربية . . .

وبما يجب ان يلاحظه القاري . اننا في كلامنا هذا لا نقصد القول ان تركيا كانت « اما حنوناً » . . . للعرب ، فكلاهما جائر ، وكلاهما مستبد غاشم ، بل كل ما نقصده هو ان استعمارها كان اخف وطأة بكثير على فلسطين من استعمار انكلترا الذي يفوقه بمراحل عديدة في وقت كان يجب ان يكون فيه مثالا للرحمة والشفقة وانموذجاً حياً للعدل والانصاف . فتركيا كان عندها شي . من الانسانية في استعمارها لفلسطين ولكن الحكومة المنتدبة تعرت من كل انسانية في حكمها لهذه البلاد . . . نقول هذا ، ونحن لم ننس ولن ننسى ابدأ فظاعة تركيا معنا وبربريتها في الحرب الكبرى الماضية ، بل نتظر بفارغ الصبر يوماً نستطيع فيه ويكون بمقدورنا ان نتقم منها شهدامنا . . .
ولو لم يكن من ميرة لتركيا في حكمها لفلسطين سوى انها حفظت وضعية العرب السياسية والاقتصادية فمنعت انتقال الاراضي الى اليهود وشلت حركة المهاجرة الى البلاد ورفضت نظرية انشاء وطن لليهود في فلسطين على الرغم من الجهود الجبارة التي قام بها الصهيونيون والسياسيون الانكليز وعلى الرغم من المنافع التي تعود عليها من انشاء هذا الوطن ، لكفى بها ميرة يمتاز بها العهد التركي عن العهد البريطاني . . .

ونحن ان فسرنا قلة العطف وذلك الاستعمار الذي كان في بعض الفترات غير انساني من قبل الحكومة التركية ، بسبب الجهل السائد بين رجالات تركيا التي قدر لها ان تسيطر على بلادنا العربية العزيزة في غفلة من الزمن وفلحة من القدر ، وفي فترة رقود وخمول غمرت هذه البلاد المقدسة في قلب كل عربي ، فباذا نفسر هذه الاعمال والافعال من جانب الحكومة اللندنية ، «الوصية الامينة» ، على بلاد سلمت اليها كما انة في عتق المدنية ، وكودبعة مقدسة ، لتسير بها في طريق التقدم والرقى الى مصاف الامم المستقلة عملاً بموجب مبادئه ولسن وجامعة الامم . . . ؟

انفسره بعدم المعرفة والجهل المتفشين بين رجال الحكم الانكليزي . . . انفسره

بجهد انكلترا لما يقاسيه عرب فلسطين خاصة والعروبة بأجمعها من آلام واوجاع من جراء سياستها هذه؟ انفسره بمجازرة ومدنية العصر العشرين الذي تحمل انكلترا لواءه وشعاره؟ ... ام ياترى نفسره بوحشية انكلترا الاستعمارية وحيوانيتها المفرقة في الحيوانية؟ ...

الفصل الثالث

عن الثورة

هذه السياسة المنكرة الشاذة التي شرحناها فيما تقدم، هذه السياسة التي تجاوزت كل حدود العدل والانسانية فلم ترع قانونا ولم تحترم عهداً او ميثاقاً، افضت بعرب البلاد الى التماس غاياتهم وحقوقهم وحريرتهم بغير النضال السامي الذي كانوا يحاولونه في السنوات السابقة، والذي لم يعمل للشعب العربي من النتائج الا ما رأينا، وشاهدناه من امعان الصهيونية واسترسال الحكومة في تمزيق وحدة البلاد والاتجاه في وجهه خطيرة نذر العرب بشر المصير، بالفناء والاضمحلال .

هذه السياسة التي ادت الى الثورة الكبرى هي سياسة شوها . غير حكيمة ، لانني اعتقد ان معالجة القضية الفلسطينية بروح الاستعمار في القرن الثامن عشر، يكون فاجعة للحكومة المنتدبة وللعرب وللشعب انفسهم^(١)

والوضعية التي كانت تؤدي الى تلك الاضطرابات المتتابة وضعية سياسية مجتمة . فالنضال بين العرب واليهود هو نضال سياسي صرف . فالصهيونية الاستعمارية تهاجم البلاد واهلها العرب بكل ما لديها من قوة وبكل ما تملكه من فن وحيلة ، بغية استلامها منهم واخراجهم منها فيتم لها بذلك انشاء مملكة يهودية تكون خاصة بتي اسرائيل . والعرب يحبون فلسطين بلادهم ويقدمون عربيتها وهم يريدون ان

(١) التامش ١٩ تشرين الاول سنة ١٩٣٦

يناضلوا همما كان ثمن نضالهم ، في سبيل بقائها عربية . وما النضال الاقتصادي او الديني الا وسيلة يتخذها كل من الطرفين للوصول الى غايته واهدافه السياسية .

وثورة سنة ١٩٣٦ لم تكن الاولى من نوعها في تاريخ فلسطين فيما بعد الحرب . فالاضطرابات في هذه البلاد تكاد تكون حالة دائمة تتخللها فترات من الهدوء الموقت ، وفي هذه الفترات يكون الاضطراب موجوداً بصورة كامنة في قرارات النفوس . وهذه الاضطرابات المتواصلة هي منذ عام ١٩٢٠ ظاهرة عادية من ظاهرات الحياة الفلسطينية ، كما ان الثورات كانت منذ ابتداء الاحتلال ميزة خصوصية امتازت بها البلاد الفلسطينية على كل بلد من بلدان العالم . اما هذه الاضطرابات الدائمة في الارض المقدسة ، فإنها ترجع كلها الى سبب اساسي لا ثاني له وهو : السياسة الصهيونية التي ترمي الى انشاء مملكة اسرائيلية في فلسطين والى تحويل هذه البلاد من بلاد عربية الى بلاد يهودية وازالة عربيتها وصبغها بالصبغة اليهودية . ومن هذا السبب الاساسي والعامل الرئيسي يتفرع ثلاثة اسباب اخرى : رفض الحكومة المنتدبة انشاء حكومة وطنية مسؤولة امام مجلس نيابي ديمقراطي ، يمثل جميع الطوائف . ترك الصهيونية تستولي على ما تشاء من اراضي العرب . فتحها ابواب المهاجرة اليهودية على اختلاف انواعها كما رأينا في الفصول السابقة . وشي . طبعي ان تكون هذه السياسة مدعاة خوف العرب على مصيرهم في البلاد وشي . جلي وواضح ان يستأزوا من هذه السياسة المنكرة الشاذة وان يسلبغ التذمر قرارة نفوسهم واعماق قلوبهم ، فيتحول الاستياء كما تراكم وتكاثف وتجمعت فيه بواعت الاستفزاز ودوافع الاهتياج الى غضب وغليان ، وحقن واضطرابات وثورات .

وليس المقام مقام شرح اشتى المراحل التي مرت بها الثورة ، فذلك يحتاج الى مجلدات تفرد لها لكي تشرحها شرحاً وافياً وتبين ما لها من الاهمية وعظيم التأثير ، ولكن كلمة موجزة لا بد منها « عن الثورة » في كتاب يبحث القضية الفلسطينية .

كل ثورة من الثورات التي حدثت في التاريخ ترجع بحدوثها الى مصدرين ، مصدر غير مباشر او عوامل ودوافع غير مباشرة ، ومصدر مباشر او عوامل ودوافع مباشرة

ولثورة سنة ١٩٣٦ اسباب مباشرة واسباب غير مباشرة . فالاسباب الغير مباشرة هي تلك السياسة التي شرحناها في الفصول السابقة . اما الاسباب المباشرة فكانت قتل اليهود عربيين وامرأة ، اعتداءهم على العرب في تل ابيب في ١٧ و ١٨ نيسان ومحاولتهم الهجوم على يافا .

وقد كان لقتل العرييين فجر ١٧ نيسان بيد اليهود ، وقع سيء في جميع أنحاء البلاد . فقد رأى العرب بوضوح وجلال ان تلك الاعمال الاعتدائية ليست الاطلائع المستقبل المظلم وبوادر المصير القاتم الخالك الذي ينتظرهم ويتربص لهم . ولما كانوا قد يتسوا من « عدل » السياسة البريطانية ونزعوا الثقة من الحكومة المنتدبة وعللوا ما هي قيمة الوعود الانكليزية فقد رأوا واجباً عليهم ايحاف الرأي العام على ظلامتهم اولاً ، ووضع حد لتعسف الصهيونية وظلم الحكومة المنتدبة وعدوانها ثانياً . ولهذا فقد قرر اهل يافا ، في اجتماع عقده فريق منهم في ٢٠ نيسان الاضراب العام برأ وجرأ واصدروا بياناً بذلك الى الشعب فوافقت عليه جميع المدن والقرى في فلسطين .

واضراب فلسطين فريد في نوعه ، ضرب فيه عرب البلاد الرقم القياسي في التضحية وهيبة النضال وجلال الجهاد . فقد كان تغاني جميع افراد الشعب على اختلاف طبقاتهم واشتراك العرب من جميع الاقطار العربية في ثورة فلسطين ، وتدخل ملوكهم وامرائهم فيها ، حادثاً مهما له عواقبه الخطيرة في تطور الحوادث السياسية في الشرق العربي . فقد شمل الاضراب جميع مرافق الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، فاعلقت جميع المخازن والمصانع والمقاهي والملاهي فوقفت الحركة التجارية وقوفاً تاماً . ومما يجسّن ذكره في هذا المقام ان الحكومة حاولت ارغام التجار على فتح ابواب مخازنهم ، فنقلوا بضائعهم الى بيوتهم ومنازلهم ، وكتب عدد منهم على مخازنهم « برسم الاجسار والمخسابة مع الحكومة » . وعزم آخرون على تسليم مفاتيح المخازن الى الحكومة ان اصررت على فتحها . . . وقررت لجنة السيارات العامة في القدس في نيسان الاضراب العام ، لجميع السيارات العامة والخاصة ، وجميع وسائل النقل في جميع أنحاء فلسطين ابتداء من ٢٥ منه ، وخصصت عدداً من السيارات للاسعافات الضرورية . وقد اضراب العمال

والجزئية أيضاً فكفوا عن العمل .

وأضرب تجارة يافا منذ بدء الاضراب ، وأعلنوا اضرابهم الباهر رسمياً في ٢٧ نيسان ، رغم تهديد الحكومة لهم . وقد كان لاضرابهم تأثير عظيم في هذه الثورة ، لان ميناء يافا وهي ميناء عربية يتوقف سير العمل فيها على سواعد البحارة العرب وهم يبلغون ١٥٠٠ شخص تقريباً ، لها أهمية خاصة في الحركة التجارية في فلسطين كلها ، وهكذا فقد شلت حركة الميناء ووقفت فيها جميع الاعمال ، واضطرت البواخر الى تفريغ حمولتها في ميناء حيفا لكثرة وجود البحارة والعمال اليهود فيها .

وكذلك الطلاب فقد عزموا على الاشتراك والمساهمة في الاعمال الوطنية ، ولهذا فقد اضرابوا عن الذهاب الى المدارس وأعلنوا ذلك رسمياً .

وقد اجتمع رؤساء البلديات اجتماعاً سرياً في رام الله ، أعلنوا على اثره الاضراب العام . وقد أصر عمال الكنيس على مشاركة البلاد في اضرابها وفي الكف عن العمل . وقد ساءت حالة المدن من جراء ذلك فأقنعت الهيئات الوطنية الكنائسين بأن الواجب يطالبهم بالعودة الى اعمالهم فعادوا الى تنظيف المدن ليلاً حتى لا يشوهوا الاضراب العام .

أما اضراب باقي طبقات الامة فهذا لا سبيل الى سرده بالتفصيل ولا مجال الى بيان قوته ونشاطه ، ويكفي أن يعلم القاري . أنه شمل جميع الطبقات وكافة مرافق البلاد وكل ناحية من نواحي الحياة العربية .

ويتبين للقاري . روعة هذا الاضراب ويظهر له جلاله وهيبته عندما يعلم ان الفلاح العربي الذي كان في حالة يرثي لها من الفقر المدقع والذي عمل هو وعائلته طول السنة لانتاج بعض الحُضار من ارضه الخاصة او من ارض استأجرها ، قد رفض رفضاً باتاً ان تمتد يده الى هذه الحُضار والى اشجاره ليقطفها ويبيعها ، فتساقطت الامثار على الارض ولم يمد يده اليها ، وهي كل ما يملكه وما تتوقف عليه حياته وحياة عائلته ، مؤثراً ان يتركها حيث هي على الارض من ان يخرج على اجماع الامة في الاضراب ، لاعتقاده ان يتركها ويبيعها ما لا يتفق مع غاية الاضراب وواجب التضيحة . . . وهكذا يتبين

ان موقف الفلاح في هذا الاضراب كان موقفاً سامياً نبيلاً ، وانه لا سبيل حتى الى الاعداء الا ان يكبروا تضحيته ويقدروا بسالته واثابه بعدالة مطالبه .

عندما يعلم القاري . هذا ويعلم ان الحزن كان مخيا في البلاد طول مدة الاضراب العام ، وأن الشعب كان في حداد عام ، فلم يسمع ، ايا كان ، غناء ، ولا موسيقى ، ولم يدر احد « زر » المذيع الا لسباع اخبار الثورة المحزنة . . . يتأكد القاري . كل التأكيد من اجراع الشعب العربي بكامله على المطالبة بمطالبه العادلة ، ويوقن كل اليقين بأنه لم يكن عند العرب غير كلمة واحدة وكلمة واحدة فقط ، تخرج من صدر كل عربي منهم منادية هائقة بحياة فلسطين عريية ، بقداسة عروبتها : وبقاها عريية على الرغم من كل سياسة اجنبية استعمارية ان هي صهيونية او انكليزية .

وقد تبع الاضراب التنظيم في الاعمال . فتألفت في جميع المدن الفلسطينية لجان دعيت باسم « اللجان القومية » للاشراف على الحركة ، وتنظيم شؤون المدينة الوطنية وجمع الاعانات . وقد قامت الى جانب هذه اللجان ، لجان اخرى اطلق عليها اسم « لجان الاسعاف » مهمتها توزيع المؤن لاعانة المعوزين من الاهالي الذين افقدهم الاضراب مورد رزقهم وهم عديدون . فكانت جمعية الاسعاف في يافا مثلاً تعمل اربعين الفاً من السكان .

وشعرت الاحزاب السياسية بالاختار الجسيمة التي تهدد البلاد فتركت تخصصها واجتمع رؤساؤها وقرروا تأسيس « لجنة عربية عليا لتوحيد القيادة ، وللإشراف علي سير الحركة الوطنية الاستقلالية بجهة لا ضعف فيها ولا تحاذل ، لاتصدع ولا اقل وهن . وتألفت اللجنة العربية العليا من رؤساء الاحزاب الخمسة وخمسة آخرين من رجال البلاد وكان اعضاؤها السادة : الحاج امين الحسيني « رئيس » ، احمد حلمي

« أميناً للصندوق » ، عوفي عبد الهادي « أمين سر » ، راغب النشاشيبي ، يعقوب قراج ، عبد اللطيف صلاح ، حسين الخالدي ، الفرد روك ، يعقوب الفصين ، جمال الحسيني .

وكانت النفوس مستعدة لمواصلة الجهاد ، ولهذا فقد قابلت تأليف اللجنة العليا بكل سرور ، وتركت لها قيادة الحركة الوطنية وترعم النضال القومي . بل كان الناس من التضحية والوطنية بحيث كانوا يريدون من اللجنة اقرار العصيان المدني ، وعدم دفع الضرائب ومقاطعة الحكومة ، وأن تخض بهم مجرم وجرأة الى السبيل الذي تظنه كفيلاً باعطاء البلاد حرياتها واستقلالها ، ورأت اللجنة العليا أن تتوصل الى غاياتها بالطرق الدبلوماسية فرفعت الى المندوب السامي مذكرة انتقلت فيها السياسة التي اتبعتها الحكومة وعرضت فيها أيضاً مطالب الأمة التي تنحصر في أمور ثلاثة : ١ - منع الهجرة اليهودية منعاً باتاً . ٢ - منع انتقال الأراضي العربية الى اليهود . ٣ - انشاء حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي ينتخب اعضائه العرب واليهود على اساس ديمقراطي .

ونحن لو أردنا ان نذكر الاعمال والافعال ، وان نلم بالمآتي والمآثر التي قامت بها اللجنة ، وأن تعرض المواقف الحازمة الصارمة التي وقفتها والى القيادة البقية الحكيمة التي طبقتها ، والى الحركة الوطنية وكيف وجهتها ، والى المخاطر الكبير التي هددتها والتي توجهها كلها تاج التصحيحات النبيلة الصحيحة السامية والوطنية المثلى الحققة ، لو اردنا ذلك لطال المقام وتلاحقت الصفحات وتتابعت

وقد تبع مرحلة التنظيم مرحلة اخرى خطيرة جداً هي مرحلة القتال على الاساليب الحربية الحديثة ، وذلك بقدم فوزي القاوقجي من العراق على رأس خمسمئة من المجاهدين العرب في بلاد « فيصل » ، وجماعة من المجاهدين العرب من سوريا بقيادة الاستاذ الشيخ محمد الاثمر .

وبعد مظاهرات وقعت في ١٥ ايار اخذت حال البلاد تسوء من سيء الى اسوأ فالاضراب شامل جميع مرافق الحياة في البلاد والمظاهرات تقوم في كل المدن ، فيفرقها البوليس بالعنف والقسوة المعزوجان بحب القتل وسفك الدماء ، واصرت الحكومة على

موقفها طالبة من اللجنة العدول عن الاضراب ، حتى تأتي « اللجنة الملكية » من لندن وتدرس الحالة وتحقق في ظلامة العرب ، اي انها كانت تريد من العرب ان يكفوا عن نضالهم دون ان ينالوا شيئاً غير الوعود . . . وهذه الوعود قد عرف العرب ما هيتهما بعد التجارب العديدة والاختبارات الكثيرة وقد عرفوا واتضح لهم بجلاء ووضوح ان لا وزن ولا اقل قيمة للشرف والصدق في الوعود البريطانية الكاذبة ، ولذلك أبوا الكف عن النضال دون ان ينالوا شيئاً محسوساً . وقد استمر الاضطراب وتفاقت الحال وتعددت المظاهرات التي ترمي الى المناداة بحقوق العرب . وكانت ان تعرض لها البولس واصطدم بها تسفر عن اصابات من الفريقين ، وان لم يتعرض لها تنتهي بسلام . وقد صبر العرب باذي . الامر على قساوة البوليس الانكليزي واليهودي ، وتحملوا اعتداءاتهم عليهم ، واهاناتهم لهم ، دون ان يردوها بالقوة مكثفين بالاحتجاجات ترفعها الهيئات الوطنية . . الى ان كان يوم ٢٣ ايار سنة ١٩٤٣ ، فقد بلغ أهل قرى طولكرم ان الحكومة اعتقلت أعضاء اللجنة القومية ، فثاروا وتقلدوا سلاحهم سائرين نحو المدينة فتقابلوا مع قوة عسكرية ذاهبة الى نابلس ، فاشتبكوا معها بالقرب من بلعا ، وتبادلوا وايها النيران في الساعة التاسعة صباحاً حتى المساء ، فتحوطت هذه الاضطرابات بعدئذ الى ثورة حقيقه كانت هذه الموقعة اول معركة فيها .

رأى عرب فلسطين انهم ان ارادوا الحرية فعليهم بدمائهم يهزقونها في سبيل هذه الحرية ، رأوا انه ليس هناك من ضمير ووجدان او انسانية في السياسة الأجنبية ، رأوا ان الاستقلال لا يؤخذ الا بسكب دماؤهم وزهق ارواحهم فراحوا الى هذه الدماء والارواح يهزقونها ويذوقونها باقدام وتضحية ما بعدهم من اقدام وتضحية . وجد العرب عندئذ الضرورة الماسة الى حمل السلاح والدفاع عن ارض الوطن ، فالتحذت الثورة شكلاً نارياً حاداً وانتشرت العصابات المسلحة في سفوح الجبال في نابلس ، وحمل السلاح كل قادر عليه من القرويين والشباب والرجال ، وشخص اكثرهم الى الجبال يحمل سلاحه ، فيقاوم القوة بالقوة والرصاص بالرصاص ، ويقارع السيف بالسيف ليثبت حقه في الحياة عن طريق قدرته على الحياة ، وبعد ان كانت الحوادث والاضطرابات

تأخذ شكلاً فردياً ولا تكاد تتصل أحداثها بغير المظاهرات في المدن ،
أخذت شكلاً عسكرياً دائماً ، يهاجم فيه الثوار قوات الجند ومعسكراتهم بالرصاص
والنار والقنابل .

هذه نتف عن الدور الذي سبق مجي . المجاهد فوزي بك القاوقجي . وقبل ان
يبدأ فوزي بك العمل في فلسطين ، مكث اياماً يدرس الحالة ويتفقد مواقع القتال ،
وينظم صفوف المجاهدين ، ويعين لكل فرقة جهة خاصة .

واصدر قائد الثورة بلاغه الاول في ٢٨ آب ١٩٣٦ وابتداءً بعبارة : قيادة الثورة
العربية العامة في سوريا الجنوبية : رقم ١ : وحيابه فلسطين وضمنه عاطفته الشريفة
نحوها ، معلناً ان البلاد العربية جمعاً . موجبة قلبها نحو فلسطين ، وما الذين قدموا
ليجاهدوا فيها الا طليعة السبعين مليون عربي :

قائد الثورة العربية العام في سوريا الجنوبية

فوزي الدين القاوقجي

وفي بلاغه الثاني الصادر في ٢ يول ١٩٣٦ اعان خبر تأليف محكمة مهمتها تأمين
الامن ونشر العدل والنظام في البلاد ، وقطع دابر الخيانة والتجسس والفساد .
وقد تابعت قيادة الثورة اصدار البلاغات ، تصف فيها الحركات الحربية والمواقع الدائمة
التي حصلت بين قوة الثورة والجيش البريطاني ، وما اصاب كلا منها من خسائر .
وكان لقيادة الثورة دائرة استخبارات منظمة ، تنقل اليها حركات الجيش السرية
فتمكنت بذلك من عرقلة اعمال الحكومة للعشور على مكامن الثوار .

واتخذ القتال في هذه المرحلة من الثورة شكلاً حروبياً منظماً . فكان هناك خطط
هجوم واستدراج وانسحاب ، تنفذ حسب تعليمات القيادة ، وتسير حسب خرائط حربية
خاصة . وزادت في هذه المرحلة مؤن الثوار الحربية فاصح لديهم مدافع رشاشة ،
وبنادق من قاذفات القنابل ، وغيرها لاسقاط الطائرات . . .

وكانت المعارك في هذه المرحلة شديدة وحامية . وكانت تبدأ صباحاً حتى المساء .

او انها تمتد طول الليل الى اليوم الثاني . وكانت هذه المعارك تمتد على خط طوله من الخمس كيلو مترات الى الخمسة عشر كيلو متراً وفي بعض الاحيان الى العشرين كيلو متراً . وبعد ابتداء الثورة بستة اشهر قررت الحكومة البريطانية ايفاد لجنة ملكية الى فلسطين لدرس الحالة فيها وتقديم اقتراحات في معالجة تلك الوضعية الخطرة . وقد ارادت اللجنة العليا ان تواظب على الخطة التي اختطتها في سبيل الدفاع عن البلاد وعن حقوق اهاليها العرب فلا تتعاون مع اللجنة الملكية ولا تتصل بها ، ولكن على اثر بعض النداءات من ملوكنا العرب وامراننا قررت اللجنة العربية انهاء الاضراب والاضطرابات في انتظار مجي اللجنة الملكية . وفي ١٢ تشرين اصدر فوزي بك بلاغاً قال فيه : « تلبية لنداءات ملوكنا وأمرائنا العرب وتزولاً على طلب اللجنة العربية العليا في القدس ، نطلب توقيف اعمال العنف تماماً ، وعدم التحرش بأي شيء يفسد جو المفاوضات التي تأمل منها الامة العربية الخير ونيل حقوق البلاد كاملة . . . » ثم غادر قائد الثورة البلاد الى العراق حيث نزل ضيفاً ، كرمياً على حكومتها وأخاً حبيباً على عروبتها . . .

غادرت اللجنة الملكية ، التي صدرت براءة بتعيينها من لدن جلالة الملك ، لندن في ٥ تشرين الاول ، وكانت صلاحيتها ان تحقق في الاسباب الاساسية للاضطرابات التي نشبت في فلسطين ، وان تحقق ايضاً في كيفية تنفيذ صك الانتداب بالنسبة لالتزامات الدولة المنتدبة .

وفي اليوم الذي غادرت فيه اللجنة الملكية لندن اعلن وزير المستعرات في مجلس العموم بأن ليس هناك ثمّة اسباب فحول دون متابعة المهاجرة الى فلسطين ولهذا فانّه يوصي بمنع جدول المهاجرة للعامل الذي آن اوان اصداره ، وقد وافقت حكومة جلالاته على هذه التوصية ، اي ان ابواب الهجرة ظلت مفتوحة كما كانت فيما مضى . وقد كان هذا البيان الذي اصدرته الحكومة البريطانية تحدياً عظيماً لشعور العرب ، وبرهاناً دامعاً على فقدان حسن النية وعلى سوء ما تضمنه الحكومة في حل القضية . ولهذا فقد قررت اللجنة العربية العليا مقاطعة اللجنة الملكية ، واصدرت بذلك بياناً الى الشعب تطالب منه فيه عدم التعاون مع اللجنة .

وعندما وصلت اللجنة الملكية الى البلاد ، لم يعرفها العرب اقل التفات ولم يحضروا حفلة افتتاح اعمالها ، التي اقامها المندوب السامي في داره . وارسلت اللجنة العربية العليا كتابا الى رئيس اللجنة النبيل إيرل بيل ، رحبت فيه بقدمه مع أعضاء لجنته وأكدت له ثقتها وثقة العرب بتراهمهم ، وأسفت لعدم تعاون العرب معها بسبب بيان وزير المستعمرات الذي حال دون هذا التعاون .

ولكن ملو كنا وأمرأونا العرب رأوا خلاف ما رأت اللجنة العربية العليا ، رأوا أنه من صالح العرب ، بل من الضروري ، التعاون مع اللجنة الملكية . فذهب وفد من القدس الى الحجاز والعراق وقابل الملكين العربيين واطامها على وجهة نظر اللجنة العربية العليا ، والاسباب التي دعته الى مقاطعة اللجنة الملكية ، وعاد الوفد يحمل من كل من صاحبي الحلاله كتاباً يحث اللجنة العربية العليا على التعاون مع اللجنة الملكية ويبيح ان ذلك في مصلحة العرب .

وفي ٦ كانون الثاني عقدت اللجنة العربية العليا اجتماعاً قررت فيه التعاون مع اللجنة الملكية ، نزولا على طلب ملو كنا ، وفي ١٢ منه بدأت تقديم الشهادات امامها . . . وما أن درست اللجنة الملكية الحاله وتحققت من اسباب الاضطرابات والثورة حتى وجدت « أن ليس هناك من أقل امل باقامة دعائم السلام في فلسطين على اساس بقاء الانتداب الحالي ^(١) » ولهذا فقد رأت ان خير وسيلة لتأمين هذا « السلام الدائم » ان تفصل بين اليهود والعرب كل منهما في منطقة خاصة له فتقسم فلسطين الى ثلاث مناطق ، منطقة عربية ومنطقة انكليزية ومنطقة يهودية ، متجاهلة ومتناسية ان هذه التجزئة لن تكزن ولن يمكن ان تكون سوى اداة فعالة للاضطرابات والثورات في المستقبل . وقد عدت اللجنة الملكية فوائد هذا التقسيم بالنسبة الى العرب فقالت بانه ينيلهم استقلالهم القومي . وبقطع النظر عن ان تصریحاً كهذا يناقض المادة الثانية والعشرين من عهد عصبة الامم ، فان نوال العرب استقلالهم عن هذه الطريق يكون لقاء خسارة افضل قسم من وطنهم وتقاصهم ضمن المنطقة الطاغية عليها الصحراء .

وهذا التقسيم ان رضي عنه العرب يعني انهم اعترفوا صريحاً بان ذلك القسم الكبير

الذي سيجردون منه في وطنهم الشرعي هو ارض يهودية خالصة وليس ارضاً عربية .

وقالت اللجنة ان التقسيم يزيل ما يساور العرب من خوف طمو اليهود عليهم . وهذا منطوق غريب في ذاته وتعليل صياني يتعامى عن الحقيقة الواضحة . لان ذلك يعني صراحة ان العرب قد نجوا من خشية الوقوع في المصيبة بحصول هذ المصيبة حقاً . وقالت اللجنة ايضاً ان مشروع التقسيم يقيد حدود الوطن اليهودي بحد نهائي ، ويزيل الخشية من امكان وقوع الاماكن المقدسة في الايدي اليهودية . فتمين حدود الوطن اليهودي يعني بالنسبة الى العرب اعترافهم بهذا الوطن من جهة وتنازلهم عن قسم من وطنهم من جهة ثانية . وهذه خسارة كبرى لا يمكن للعرب ان يرضوا بها ، كما انهم لا يمكن ان يرضوا بايجاد انتداب جديد على اراض هي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي .

وقالت اللجنة ايضاً انه يجب التعويض للسكان العرب عن خسارة اراضيهم حين تبادل الاهالي . فهذا التعويض ليس الا استملاك كراهي للارض . وهذا مع العلم انه ليس هناك من ارض زراعية يكون باستطاعة المزارعين العرب المنقولين من حدود الدولة اليهودية استيطانها .

وهذا التقسيم المقترح من قبل اللجنة الملكية يعطي الوطن اليهودي كيان « دولة » وذلك في مكان عظيم الحيوية والاهمية بالنسبة للعرب الذين بجانب الاخطار الاقتصادية الكبيرة التي سيتعرضون لها بموجب هذا التقسيم سيواجهون اعظم حاجز سياسي ضد تحقيق وحدتهم .

وهذا التقسيم يعني بصريح العبارة اهتضام حق الامة العربية وتشويه وحدة الوطن العربي ، وينطوي على سلب العرب ارضاً جديدة واعطائها الى اليهود تحت ستار حدود الدولة اليهودية .

وما ان اطلع العرب على هذا المشروع الذي يهضم حقوقهم بشكل كره حتى سفروا على التعاون الذي ابدوه واطروه ورجعوا يستأنفون ثورتهم الكريمة يؤيدون بها ما يريدون ويتوصلون عن طريقها الى ما يهدفون .

ومما يستدعي اشد الاسف ان تفكر هذه اللجنة الملكية التي وضع العرب ثقتهم فيها ، هذا التفكير الخاطى . فترى هذا الرأي الذي لا يمكن ان يكون باي شكل من الاشكال عملياً واقعيًا . من المؤسف ومن الاستهزاء والسخرية حقاً ان تكون هذه اللجنة قد فكرت في حل القضية الفلسطينية حلاً غير منطقي ، ومن الاجحاف والظلم والجور ان تأخذ حكومة لندن هذا الحل بعين الاعتبار فتجرب ان تحل هذه القضية على ضوء هذا المشروع . فتحقيق وتنفيذ مشروع تقسيم فلسطين لا يزيد القضية الفلسطينية الاتعقيداً وصعوبة وخطورة ، ولا يقضي على الاضطرابات بسبل يزيدها ويكون دافعاً مباشراً الى اشتداد لهيبتها وتتابعها . وهو لا يوجد التوفيق بين العرب واليهود بل يزيد التفرقة والعداء . ويزيد الاضطرابات شدة وتأصلاً ، اذ ان السبيل الوحيد لايجاد هذا التوفيق بينهم في فلسطين وخارجها ، هو تغيير السياسة الصهيونية من اساسها :

رأى العرب بهذا المشروع الحقيقية الواضحة البينة من ان هذه اللجان التي تأتي فلسطين لدرس الحالة فيها لم تكن سوى « حقن تحذيرية » تبغي الحكومة من وراءها استغلال الوقت لتهدئة النفوس الثائرة والاعصاب المهانجة . رأى العرب في هذا الحل قضاءً على كيانهم السياسي والاقتصادي في فلسطين ووسيلة لتحويل هذه البلاد من بلاد عربية الى بلاد يهودية ، فعادوا الى ثورتهم يستنفوها وهم ينقمون على الساعة التي بها اوقفوها .

عاد العرب في فلسطين الى الثورة يواصونها وقد برح بهم التعب والكد المتواصل في نضالهم الشريف وجهادهم النبيل العظيم ، عادوا الى الثورة وقد فاضت بين حناياهم وجوانحهم روح جديدة تواقه الى المحد والعظمة والاستقلال والتحرر ، عادوا الى الثورة وهم يحملون آثار دامية من جراح بليغة وخطوطاً طويلة في وجوه شاحبة من جراء ما اصابهم من نصب واعياء وكد واجهاد ، عادوا الى الثورة وهم يحملون آمال الامة من حرية ووحدنة ذات سيادة وكيان حر مستقل . علم العرب ان الوطن بدعوهم ثانية للدفاع عنه راجياً ايهم الا يتقاعدوا عن نصرته ومعونته ، طالباً منهم المزيد من التضحية ، فعادوا الى سيوفهم التعبة يتشقونها والى رماحهم المنهوكه يرفعونها عالياً ، واخذوا

يتسارعون اليه ويتراكمون بابا، وشحم ، وراحوا يقيمون طول سنتين ونصف من اجسادهم حصونا وسدودا في كل زاوية من زوايا البلاد ليتقوا بها مدافع ورشاش ، استعمار وعبودية ، مدنية وحضارة ، نور ورقي العصر العشرين ، عصر النور والحرية . وهناك في هذا العراك الهائل اصطدمت العبودية بالحرية ، وتقاوت وحشية الانسان بالسانية ، وواجه اللحم والدم الحديد والنار ، وتغالب الحق والباطل ، وتنافرت فتحاربت مدينة الرشاش وحضارة الرصاص مع حقوق العرب الانسانية الاولى .

وتوتر الرأي العربي العام بوجه شامل على اثر هذا المشروع ، فبادرت الحكومة البريطانية عندئذ الى سحب مشروع التقسيم ولم تعد تعتبر المشكلة مشكلة محلية فقط وإنما اعتبرتها مشكلة قومية عامة يهتم لها العرب في شتى اقطارهم كما يهتم لها اليهود في كافة ارجاء العالم .

ولهذا فقد وجهت بريطانيا دعوة الى الدول العربية للمفاوضة في شأن القضية الفلسطينية بغية إيجاد حل ملائم لها . فعقدت هذه الغاية مؤتمر برليني اشتركت فيه الدول العربية المستقلة وممثليون لبعض الحكومات الاسلامية ايضا . وفي شهر شباط عام ١٩٣٩ عقد مؤتمر دولي في لندن يعرف باسم مؤتمر المائدة المستديرة ، اشترك فيه مندوبون عن الدول العربية والبريطانيين واليهود ، بغية إيجاد الحل الواقعي لهذه المعضلة المعقدة .

وقد بدأت المفاوضات بين رجال الحكومة البريطانية من جهة ، وبين اعضاء الوفدين العربي واليهودي ، كل على حده من جهة ثانية . وكان هدف الحكومة البريطانية من ذلك سماع وجهات نظر كل فريق بمفرده ثم العمل في سبيل التأييد بين هذه الوجهات في حل يرضي الجانبين ، ولكن لم يطل امد المفاوضات حتى اتضح ان الجمع بين آراء العرب واليهود غير ممكنا ، كما انه لم يكن من الممكن جمع ممثلي الفريقين يجلسوا واحدة مشتركة . ولهذا فقد كانت نتيجة هذا المؤتمر الفشل ، وذلك بسبب تفاوت آراء ومصالح ومطالب الحاضرين المتقابلين ، الذين يستند كل منهما على وعود مقطوعة له من الحكومة البريطانية ، لذلك وجدت الحكومة أنه من الضروري ازالة هذا التموض المتعاق بموقفها ومسؤوليتها على الاقل ، وتحديد ماهية معني

العهد المقطوعة من السلطات البريطانية الى كل من الفريقين المتخاصمين .

وفي مثل هذا الجو ، أصدرت الحكومة البريطانية « الكتاب الابيض » المشهور أمره في شهر آذار عام ١٩٣٩ . وقد تضمن وجهة نظرها في حل القضية . وتتلخص الحلول التي عرضت في هذا الكتاب بما يلي :

أولاً : بالإضافة الى عدد اليهود الموجودين حالياً في فلسطين يسمح بادخال ٢٥ الفاً من المهاجرين اليهود وذلك خلال خمس سنوات من تاريخ اعلان الوثيقة . فيكون بذلك عدد اليهود يوازي ثلث مجموع السكان على وجه التقريب .

ثانياً : أثناء الخمس سنوات الاولى التي تلي اصدار الكتاب الابيض تمهد الحكومة الفلسطينية السبيل لإنشاء حكومة وطنية يمثل فيها العرب واليهود تبعاً لنسبتهم العددية .

ثالثاً : بعد مرور عشر سنوات على تأسيس هذه الحكومة ، تنظر الحكومة البريطانية في الفأ . الانتداب والاعتراف باستقلال فلسطين استقلالاً تاماً .

رابعاً : يسمح لليهود في منطقة من فلسطين - حددها الكتاب الابيض - بجزيرة التملك وشراء الاراضي بدون قيد ولا شرط . وفي منطقة ثانية لا يسمح بانتقال أرض عربية إلى الصهيونية إلا بعد موافقة الحكومة المحلية والمنطقة الثالثة حظر انتقال الاراضي العربية وبيعها الى اليهود .

ولكن هذا المشروع الجديد قوبل حين صدوره بالرفض من العرب واليهود على السواء . ولكن عندما اعلنت الحرب ، وجد العرب ان الحكومة البريطانية سوف تحتاج الاربعة الفاً من الجنود الذين حشدتهم في فلسطين ضد الثورة ، وتحتاج الى الامن والسلام في هذه الارض اعظم حيويتها في سلامه المواصلات . ولهذا فقد اوقف العرب حركة المقاومة في فلسطين وامنوا السلام في البلاد فأدوا بذلك خدمة لانكلترا لم

تكن تنتظرها ووقفوا معها في اشد ساعاتها حرجاً وضيماً . فهل تقدر انكلمنا هذا الموقف الشريف الذي وقفه العرب لجانبها ؟ . . . هل تأخذ انكلمنا بعين الاعتبار هذه العاطفة الشريفة يظهرها العرب تجاهها على الرغم من سياستها المشوهة معهم في الماضي ؟ . . هل تقف انكلمنا مع عربي فلسطين . والوقوف معه يعني المحافظة على العهود والمواثيق والحق والتزعات الحرة العادلة - فتد له حقوقه وتعوض عليه عن ماضيه الاليم بمستقبل حسن امين ؟ ام انها تظل على ما كانت عليه من سياسة بتراء . نكرا . ؟

وقد غيرت الايام والاحداث موقف العرب تجاه الكتاب الابيض من موقف سلبي عدائي الى موقف ايجابي ، فاصبحوا يقرونه مبدئياً ويميلون الى الاعتراف بانه حل للقضية الفلسطينية فيه خير لا بأس فيه . اما اليهود فقد ازدادوا على الايام شدة في رفضه واصراراً على مقاومته ، حتى انهم لجأوا اخيراً الى السلاح والارهاب والاعتيالات يتوسلون بها الى القضاء على هذه الوثيقة ، مما لم يكن منتظراً منهم قط وخاصة بعد تلك السلسلة الطويلة من العطف والتأييد لمطالبهم ضد مصالح العرب التي عاملتهم بها انكلمنا طول خمس وعشرين سنة في فلسطين .

اما موقف العرب الذي تطور نحو الايجابية ، فلم يكن بشكل رسمي . وذلك لانه لم يصد الى الآن اي تصريح بالاعتراف الرسمي بمشروعية الكتاب الابيض او قبوله ، لا من الهيئات العربية في فلسطين ، ولا من المقامات الاخرى خارجها . ولكن مقاومة العرب بعدم السماح لليهود في مطالبتهم بالفائه واستنكارهم لذلك يؤخذ دليلاً على موافقتهم ضمناً على هذا المشروع ، وعلى اعتباره خطوة تمهيدية اولية لحل القضية الفلسطينية حلاً نهائياً .

ولكن هذا الموقف الايجابي تجاه الكتاب الابيض من العرب واستثناسهم به اخذاً يتزعزعان في المدة الاخيرة اذ لم تتخذ انكلمنا اية خطوة تمهيدية في سبيل تأسيس اي شكل من اشكال الحكومة الوطنية ، ولم تمنع المهاجرة ولم تسيطر بموجب الحدود التي وضعتها هذه الوثيقة فيما يتعلق بمآلة الاراضي .

ونحن العرب لا يمكن ان ننظر بعين الاستئناس والتفاضل الى السياسة الفلسطينية
 الا عندما تجيئنا الحكومة الى مطلبنا الاساسي الرئيسي وهو اقامة حكومة وطنية
 وهدوء امام مجاس نيابي ينتخب من كافة السكان العرب واليهود بنسبتهم العددية
 فيمنح حق ممارسة جميع الصلاحيات ومظاهر السيادة وحق السيطرة على مقدرات البلاد
 ومقوماتها ، اما ان لم تبشر انكلترا بدون ابطاء في اعطاء هذا الحق الرئيسي لفلسطين
 العربية ، فاننا يجب ان نلجأ الى كل وسائل العنف والقوة في سبيل تحرير اخواننا من يبر
 انكلترا الظالم الجائر وبغية تأمين مصيرهم ومستقبلهم تأمينا اكيدا بالخلاص من سياسة
 بريطانيا العاشمة في هذا الجزء العربي العزيز . . .

هذه نبذة عامة موجزة عن ثورة عرب فلسطين المحيطة ضد انكلترا المستعمرة الجائرة
 في سياستها الصهيونية العاشمة .

فقد اراد العرب حقوقهم وطالبوا بها فأبت عليهم انكلترا ذلك . اراد العرب
 حقوقهم وسعوا للحصول عليها فقاومتهم انكلترا ومنعتهم منها . التجأوا الى المنطق
 والعقل والحكم السام فلم ينتفعوا لابقابل ولا بكثير . نادوا بالمعاهدات والمعهود
 والوعود فوجدوا أنها حبر على ورق لا توصل الى حق مهضوم . نادوا وصرخوا
 فما وجدوا الضجيجهم وصرائحهم غير أبوابا موصدة وأذانا غير صاغية . جاهدوا وسعوا
 عن طريق الوسائل القانونية والعاطفة الانسانية فلم يجدوا في الاستعمار غير العواطف الجائرة
 الظالمة الشرهة البهيمية . مشوا الى حقهم بالطرق السامية وجربوا كل الذرائع
 الحبية فاجدوا غير المتجرف والمكابرة ولم يلهسوا سوى الازدراء والاعراض والاحتقار .
 عاملوا المستعمر بالوفاء فقابلهم بالعدو ، عاملوه بالعدل فقابلهم بالجور والنكث ، عاملوه
 بالمودة فقابلهم بالعداوة ، عاملوه بالصدق والحب والحق فقابلهم بالكذب والبغض
 والباطل ، عاملوه بكل طريقة شريفة نبيلة فقابلهم بكل وسيلة بذئنة حقيرة .

استبد الاجنبي بهم فاستعمرهم غير آبه للعصر العشرين الذي أمنه على شعائره ولواؤه من نور وحرية ، من حضارة توريقي ، بل أغرق في أنانيته فاكل وأجاعهم ، ساد واستعبدهم أثرى وأفقرهم ، حكمهم وأزلمهم ، واسترسل في نفعيته الحرساء . فسرق حقوقهم الطبيعية الأولية هادفاً لإبادتهم وإحلال شعب غريب محلهم .

استبد الاجنبي بهم فلم يراع ذمة وعهداً ، ولم يراع شرفاً ونبلًا ، وليس من ذنب اقترفوه الا أنهم لم يعلموا أن الشرف ، الناموس ، الشهامة ، الوعود ، المعاهدات ، الاخلاق عزة النفس ، الاخلاص ، الامانة والنزاهة والاستقامة ، كل هذه أسماء بلا مسميات في عرف السياسة الاجنبية الاستعمارية .

لم يك من ذنب اقترفوه وجرم أتوه سوى انهم في الحرب العامه الماضية ضحوا بجزيرة شباههم والالوف من أبناءهم في سبيل نصره هذا الاجنبي الفرنسي والانكليزي الذي بدلاً من أن يؤيد حريتهم واستقلالهم سعى وبغيته استثمارهم واستنزاف دمايتهم . فقد خدع العرب ، فدفعوا ثمن جملهم لما تنطوي عليه هذه السياسة الاجنبية من رياء ونفاق ثنًا غالياً وغالياً جداً . هم قوم شرفاء يشهد لهم تاريخهم والعالم أجمع يشهد لهم أنهم إذا قالوا فعلوا وإذا وعدوا وفوا بوعودهم ولو كلفهم ذلك حياتهم النفيسة وأرواحهم الغالية الثمينة ، ظنوا الاجنبي يتقيد بمعاهدات أقسم على التقيد بها ، ولم يعلموا ما تنطوي عليه كلمات الاجنبي من خداع وكذب ، من لؤم ونفاق والتواء ، فوقعوا تحت خطر سياسه ترمي الى آسيتهم وتشريدهم واضمحلالهم من بلاد فلسطين .

رأى العرب بوضوح أن الاستعمار يسعى بكل الوسائل الممكنة لانقراضهم وفنائهم وطردهم من بلادهم ، وتحويل هذه البلاد من بلاد عربية الى بلاد يهودية يعيش فيها اليهود على أنقاضهم وحطامهم .

رأى العرب ان الانقراض يهددهم والفناء يكمن لهم ويرصدهم إن لم توقف تلك السياسة الاستعمارية عند حدها فتمنع عن متابعة سيرها .

رأى العرب أن الحرية والاستقلال هما من حق الشعوب القوية فقط وأن الشعوب الضعيفة منها بلغت من الحضارة والمدنية فليس لها إلا استعباد وعبودية إن لم تلبس حقها ومدنيتها لباس القوة .

رأى العرب ان المفاوضات والمشاورات الدبلوماسية والوسائل والوسائط السلمية هي مضيعة للوقت فلا تنفعهم ولا توصلهم الى حق وحرية .
 رأى العرب بعد الاختبار والتجربة أن استخلاص حقوقهم المهضومة وحريتهم المحورة المذبوحة ليس في معاهدة ووعود وعهود ، بل في اسنة الرماح واحدة السيوف ، في ازيز الرصاص ولعلة البارود .

رأى العرب بعينهم ولمسوا بيدهم الحقيقة الواقعة وهي ان ارادوا الحياة فعليهم ان يثبتوا مقدرتهم على الحياة فاشعلوها ثورة عتيدة جبارة ضحوا فيها بزهرة شبابهم وكانت زيوتها ووقودها من لحمهم ودمائهم واجسادهم التي قدوها ضحية في سبيل خلاص كيانهم وتحرير عروبتهم وبلادهم .

اعلن اخواننا عرب فلسطين ثورتهم الكريمة ، فعصفت وفي زئيرها وطنيتها صدى ماض طوي على الذل والاستعباد . زوبعت وصفرت ، هطلت واعامت حاملة بين طياتها وجوانبها رنين سنين مضت بعسف واضطهاد وعار واستعبد ، ما ومض في يوم منها قبل دفاع عن الحق الا وتردى براحل وسنوات من ظلم وارهاق .

افاقت العروبة الفلسطينية من سكرتها ، استيقظت من سباتها العميق ، انتعشت بعد خمول طويل وارتعشت بعد نوم عظيم . تململت وانتبعت من غمرة الذل ونظرت الى ما يحيطها من ذلة ومسكنة فرات اشلاء . وجثت بنيتها الذين دافعوا عنها في كل سجن مبعثرة وفي كل حذب وصوب مهشمة ، فجمعت صفوفها ووحدت جموعها ، لمت اطرافها ونادت شبابها ورجالها وانتفضت انتفاضة من اراد الحياة الحرة الشريفة ، فنهضت نهضة كبرى وثارت ثورة عظيمة عصفت رياحها غضبي وفي زئيرها وهمتها صدى انات شعب ضعيف مستعبد ، وفي رنينها وطنيتها آهات وزفرات المنكوبين المشردين وتحت كل بقعة هائمين ، وذنبهم الوحيد انهم ابوا ان يعيشوا عبيداً ادلاء خاضعين ، وان يجتمعوا الى ضم احاق بهم واهانة حقتهم وسياسة ترمي الى تقويض اركانهم وتشيت شملهم من بلاد هي بلادهم وارض هي ارض اجدادهم واسلافهم .

غمرت العرب الفلسطينيين نشوة ورغبة جامحة في الحرية والاستقلال وتنظيف

البلاد من اليهود و الاجانب فاخذوا يتوافدون مئات والوفاء ملتحقين بالشوار وقد
تعاورتهم هزة عنيفة من ذكرى امجادهم الغابرة فراحوا يرعشون ويبتالون ، فيبتايدون
وياتمسسون حرياتهم السالفة وسيادتهم الماضية على اضاوا. وذكريات جديدة ، فيسقطون
كاوراق الحريف هزتها ربيع قوية في معارك النزاع والنضال فتمترج دماؤهم بدما.
اجدادهم الغابرين واسلافهم اليعربيين الذين افتتحوا هذه المواطن والربوع قبل الف
وثلاثمئة من السنين فانشثوا فيها دنيا جديدة من الحرية والرقى والمدنية ، على
اطلال دنيا وانقاض عالم لا يضطرب في غير الاوهام والاكاذيب والظلم والسفاسف
والاباطيل .

ثارت العروبة في فلسطين واخذت تلتحق بالثورة وهي باسمه الثغر ، تستقبل
الموت بصدر رحب وفكر منشرح ، لعلمها انها ان ماتت فتموت في سبيل بلادها ،
لعلمها انها ان قضت فتقضي في سبيل خلاص بلادها من الاجانب الاخساء ، لعلمها ان
ماتت في تلك المعارك الطاحنة فانها تذهب فداء بلادها ، لعلمها ان ثارت فانها تلبى
صوت الوطن الجريح لتكون تريباقا شافيا لجراحه وآلامه ، لعلمها انها ان قضت قتلا من
نار مدفع او رصاص رشاش او شطايا قنبلة فانها تموت في الدفاع عن كيانها وحياتها ،
عن وجودها وحريتها ، عن تقاليدها وعاداتها ، عن شعائرها ومبادئها .

ثار العرب ضد الاستعمار ، فكانوا يقعون صرعى وتقتل في ساحات الحرب والوغي
ببطولة وشهامة ، باباء وشمم ، مضرجين بدم ذهب فداء حريه طالما تمنوها وفداء وحدة
عربية تامة ناجزة طالما سعوا اليها مقتحمين المهالك والايخطار والموت والمنسايا
بصدور مفتوحة ووجوه باسمه مسرورة في سبيل انشائها وتأسيسها والاعلاء من
شأنها ومركزها .

ثلاث سنوات واخواننا عرب فلسطين يجاهدون ويناضلون بعزيمة شماء
وهمة عصماء ، فلا يتقاعدون او يتقاعدون عن اداء واجبهم تجاه عروبتهم
وبلادهم وامتهم .

ثلاث سنوات والحق والعدل والحرية تصارع الظلم والجور والعبودية . ثلاث
سنوات والحضارة والمدنية تحارب اساحة المهججية والهريرية :

ثلاث سنوات وشعب ضعيف لا سلاح له الا سلاح عقيدة متينة وايمان راسخ
 وطيد ، لا سلاح له الا سلاح شفقه بحقه في الحياة من حرية واستقلال ، لا سلاح له إلا
 استقامته في سبيل تحصيل حقوقه المهضومة ، يقاوم بلحمه ودمه فيقيم من
 أجساد ابناؤه حصوناً وسدوداً ضد الاستعمار الذي يرمي الى تهويد بلاده وتشثيت
 شمله واضمحلال كيانه .

فتحية لكم يا اخواننا عرب فلسطين ، تحية لكم يا مفخرة من مفاخر العرب ، فقد
 رفعتم رأسنا عالياً وحافظتم بدماءكم على شرفنا القومي نظيفاً غير مائتاً .

تحية لكم يا اخواننا عرب فلسطين فقد برهنتم على أننا لا نزال أحفاد العرب
 الأولين ، ومن نسل اولئك الاجداد الفر الميامين .

تحية لكم يا اخواننا عرب فلسطين ، فقد اوضحتم بجلاء ووضوح للاجنبي ان
 العرب يعرفون كيف يحافظون على حقوقهم وحريتهم ، أن العرب لا يزالون
 أولئك العرب الذين يعرفونهم حق المعرفة ، وان العرب قوم لا ينسامون على ضم ولا
 يرضخون أبداً لاي ذل وهوان مهما كان شكلها او نوعها .

الباب الخامس

مباحث سياسية عامة

الفصل الاول

— نظرات في الوطن القومي اليهودي —

— ١ —

— اليهود لا يؤلفون وحدة قومية —

لقد اتبع الحلفاء بعد انتصارهم في الحرب الكبرى المماضية سياسة تقسيمية « قالوا عنها » انها استوحيت روحها من المبادي، والاسس القومية الجديدة، فهل ياترى كانت سياسة الوطن القومي اليهودي ترتكز على هذه الاسس والمبادي؟... ولكي نجيب جواباً صحيحاً على هذا السؤال يجب علينا اولاً ان نبحث في الاسس التي تبعاً لها وبموجبها يحق لجماعة ما ان تؤلف وحدة قومية لئلا نرى اذا كان الوطن اليهودي يقوم على هذه الاسس ام لا .

لقد شرح البعض اسس الوحدة القومية فقال انها تنحصر في وجود الامور التالية وهي : وحدة الجنس ، وحدة اللغة ، وحدة الارض . فالشعوب بالتسلسل من اصل واحد يكون رابطة متينة بين الشعوب ، واللغة التي يتفاهم بها ابناء الشعب الواحد هي عامل رئيسي في تماسك هذا الشعب ، والشعوب التي تعيش في ارض واحدة تنتهي باعتناق عادات واحدة وتحتفظ بذكرى الحوادث السعيدة والحوادث السيئة

التي مرت عليها .

وقال البعض : ان القومية وحدة روحية .

وقال البعض : ان الاسس الاولى والرئيسية لكل وحدة قومية هي في ثلاث : أ - وجود أرض - ٢ وجود شعب - ٣ وجود ثروة طبيعية تكفل استقلال الشعب الاقتصادي والسياسي .

ولنأخذ اولاً وحدة الجنس ؛ فهل ياترى اليهود يؤلفون وحدة جنسية ؟ . كلا طبعاً فـشعب قد تشقت منذ الفي سنة فلم يدع شعباً الا واختلط فيه ولم يدع امة الا وخالطها واحتك بها يستحيل عليه ان يحفظ شيئاً من الوحدة الجنسية . وفقدان هذه الوحدة الجنسية لا يعود الى تشقت اليهود في كافة ارجاء العالم واختلاطهم مع كافة شعوب الارض فقط ، بل يعود من جهة ثانية الى اعتناق اقوام شتى لديانه اليهودية ، والذين اصبحوا يهوداً وهم لا يتحدثون اصلاً بقليل او كثير من الشعب العبراني . فالكلام عن وحدة جنسية بين اليهود جنون . مطبق فان كان من وحدة بين اليهود فهي في الوحدة الدينية والوحدة الدينية فقط .

اما اللغة الاصلية التي يتفاهم بها ابناء الشعب الواحد فكانت مفقودة تماماً بين اليهود عندما اعلنت سياسة الوطن القومي . فيهود روسيا يتكلمون باللغة الروسية ويهود اميركا وانكلترا يتكلمون باللغة الانكليزية ويهود المانيا يتفاهمون باللغة الالمانية ويهود بولونيا يتكلمون باللغة البولونية ، وهكذا دواليك . . . أما لغة اليهود الاصلية اي اللغة العبرانية فكانت مجهولة تماماً الا من فئة ضئيلة تكاد لا تذكر من ذوي الثقافة العالية .

أما الاساس الثالث اي وحدة الارض فلا يحتاج الى حجة وبرهان ليسان عدم وجوده . فكل واحد منا كبيراً او صغيراً ، جاهلاً ام مثقفاً ، يعلم ان ليس من ارض واحدة تجمع بين اليهود وان ليس من ارض تدعى بالارض اليهودية ، وان الشعب اليهودي يسكن الكرة الارضية بكاملها ، وان ليس من ارض خاصة تكون ملكاً خاصاً لليهود .

ولنأخذ الوحدة الروحية التي هي اساس الوحدة القومية . فهي ولا شك تكون

ناتجة عن وحدة الارض اولا ، عن وحدة البيئة الاجتماعية ثانياً ، عن وحدة ثقافية ثالثاً ، عن وحدة تاريخية رابعاً . وبما ان اليهود فاقدون وحدة الارض تماماً وبما انهم يعيشون في بيئات اجتماعية متناقضة ، وبما انهم يخضعون لثقافات ومناسج تربية مختلفة اختلافاً كبيراً ومتباينة تبايناً عظيماً ، فلا شك اذن انه ليس هناك من وحدة روحية تجمع بينهم .

وهذه الناحية من نواحي المسألة اليهودية كانت ناحية ضعف وخطر تهدد سير الوطن اليهودي في فلسطين بشروط مستطير . اذ ان انشاء دولة على عجل ومن عناصر متفرقة وجنسيات مختلفة لا يجمع بينها الا الدين كما هي حالة اليهود المتعددي النزعات والاهواء والمختلفي المبادي . والعقائد الذين يأمنون فلسطين من جهات العالم الاربع ولا من جامعة تجمعهم ورابطه تربطهم ، لا تؤمن على مصيرهم وكيانهم ولا تكون دواء لبؤسهم وعلاجاً لشقاؤهم .

اما من أن الاسس الرئيسية للوحدة القومية هي في وجود شعب وأرض وثروة طبيعية تكفل استقلال الشعب الاقتصادي والسياسي ، فكل واحد منا يعلم انه ليس هناك من ارض يهودية خاصة اليهود ، وكل مطلع يعلم انه ليس هناك من شعب يدعى بالشعب اليهودي ، وبما ان الارض الخاصة غير موجودة ، فشيء طبيعي ان لا تكون الثروة الطبيعية موجودة .

وهكذا يظهر بكل وضوح أن اسس الوحدة القومية غير موجودة عند الاقوام اليهودية ؛ وان التكلم عنها ليس الاخرافة . ولهذا فقد اعلن مؤتمر الرابانيين الاميركيين في بنسبرغ : « اننا لانحسب نفوسنا بعد أمة بل ملة دينية ولذلك لا نرغب في الرجوع الى فلسطين . ولا في اعادة الذبائح والعبادة وراء بني هرون . ولا في ارجاع الشرائع المختصة بالامة^(١) .

فاليهود لا يؤلفون أمة ولا وحدة قومية ، بل هم ملة دينية تجمع بينهم رابطة الدين فقط . وكل ما يمكن قوله في هذا المعنى هو ان اليهود يجربون ان ينشأوا نشأة قومية في الارض الفلسطينية ، اما لماذا انكلمتوا ايدت هذه البدعة فلم تراعي الاسس

التي بموجبها يحق لجماعة ما ان تكون وحدة قومية، فليس ذلك كما قلنا سابقاً لانها تحب
وتحنو على اليهود اكثر من العرب، بل لانها تريد ان تؤمن على مصالحها بآية طريقه وسيله كانت .
فيهودية دين، وعندما نقول عن فلان انه يهودي فعنى ذلك ان فلانا يعتقد الدين اليهودي
وليس معنى ذلك ان فلانا ذو جنسية يهودية ، لان يهودية ليست جنساً موحداً ، بل
هي دين كبقية الاديان العالمية تجمع تحت لواها مختلف الجنسيات والقوميات . وهذا
الخلط من اليهود بين الدين والجنسية كان الدافع الاساسي والعامل الرئيسي في تلك
الاضطهادات الكثيرة التي لاقاها اليهود في كل ناحية من نواحي العالم وبقعة من
بقاع الارض ، فانهم على الرغم من توطنهم مختلف البلدان والممالك وعلى الرغم من
اختلاطهم بمعظم الشعوب والامم ، وعلى الرغم من مؤثرات البيئة والمحيط والوسط
التي تعرضوا لها ، فانهم كانوا يأبون دائماً الا الاتخاذ من الدين جنسية وانكار تلك
الجنسية التي اكتسبوها بتتابع القرون وتوالي العصور وتعاقبها . فالاختلاف في فلسطين
هو اختلاف بين العنصر العربي والعناصر اليهودية ، وأقول « عناصر يهودية » لان اليهود
ليسوا من عنصر واحد فلا ينتمون الى قومية واحدة بل هم مزيج من مختلف القوميات
والجنسيات ، فمنهم رومانيون ، ومنهم المان واميركان وانكليز وروس وفرنسيون .
الى ما هناك من عناصر لا يجمع بينها ويصل حلقاتها الا رابطة الدين وجامعته .
فيا ترى اية قومية من القوميات اليهودية عنها الانكليز يارجاعها الى فلسطين ؟
أهي القومية الانكليزية ؟ أم هي القومية الفرنسية ؟ أم هي القومية الروسية او
الاطسالية ؟ . . . وذلك لان الذين ياتون فلسطين هم من جنسيات متعددة
متباعدة وفي اكثر الاحيان متعادية ، وهم يريدون ان يجعلوا منها قومية واحدة ،
فلو ان الانكليز اقتصروا في عملهم هذا على قومية واحدة من القوميات التي تؤلف
الدين اليهودي لكان لهم شبه عذر في الادعاء بان ما قاموا به يرتكز على شيء من
الاساس القومي وليس الديني .

ولكن الواقع يرينا ان الذين هاجروا فلسطين من اليهود هم من مختلف القوميات
والجنسيات المنتشرة في جميع أنحاء العالم . فلهذا لا نرى حلاً منطقياً عقلياً نتيجة عملهم
هذا الا القول انهم يعنون بالقومية اليهودية الدين اليهودي . ولا اظن كل من عنده

ذرة من العقل والتفكير الصحيح الا موافقاً معي على انه لا يوجد شعب في العالم كله يدعى بالشعب اليهودي ، فنحن لو سألنا يهودياً من النمسا أو رومانيا أو اميركا أو أية دولة أخرى عن قوميته لاجاب انه ينتمي الى الامة التي يعيش بين ظهرانيها وليس للقومية اليهودية . وهكذا يرى القاري . ان اليهودية في العالم ليست الا ديناً كبقية الاديان المختلفة وان وعد الانكليز انما كان للذين يعتقدون الديانة اليهودية وليس القومية اليهودية . و البرهان الدامغ القاطع والحجة الظاهرة المتألفة على ما أقول هو أن من كان يهودياً واسلم او تنصر فانه يحرم من وعد بلغور ولو كان داود بذاته او من نسل سليمان نفسه ، وان كل من يعتقد الديانة اليهودية ، يرحب به منهم فيدخلونه بين صفوفهم ولو كان ابن القردة ومن نسل الشيطان .

ولهذا فان الذي يفهم من هذا الوطن القومي هو أنه حملة دينية ، كتلك الحملات الصليبية التي كانت تهاجم الشرق العربي خلال العصور الوسطى ، ترعمتها انكلترا ضد الاسلام وبقية الطوائف المسيحية العربية الاخرى .

ومما يجدر ذكره في هذا المقام بين الوطن القومي والحملات الصليبية هو الشبه الذي بينهما من جهة قذف الكثيرين من غير المرغوب فيهم من الجرائم التي تثقل من كاهل الشعوب الاوروبية ، وتكون عبثاً ثقيلاً على عاتق حضارتها ومدنيتها . فقد قال برنار « الذي يدعى بالقدس . . . » يصف الصليبيين بقوله : « ان بين الوف الصليبيين الذين كانوا يأتون فلسطين كان لا يوجد غير فئة قليلة جداً تكاد لا تذكر من الافراد الصالحة في المجتمعات الاوروبية ، والباقيون كانوا كاهم ملحدين ومانافقين وقتلة ومجرمين ، وضعيفي البنية وهزيلي الاجسام ، فكان ذهابهم الى فلسطين ربح مزدوج لاوروبا المسيحية التي تخلصت من شرورهم وآثامهم من جهة ورجحت منهم من جهة ثانية بذهابهم الى العالم العربي لخلاص فلسطين من المسلمين . فكان ذهابهم نافعاً من وجهتين : بغيابهم عن اوربا وبذهابهم الى فلسطين » ^(١) . وهذا هو امر اليهود الذين يتدفقون الى فلسطين ، فهم حثالة الاقوام اليهودية الذين لفظتهم الشعوب الاوروبية التي لم تطق صبراً عليهم

(١) جايس مارفي او بنسون وهنري بريسند : تاريخ اوربا العام : ص : ٦٤١

فأرادت التخلص من آثامهم وشروهم فنبذتهم ومن بين ربوعها طردتهم ، فجاءوا
 فلسطين غازين ناهبين ، والمدافع عنهم في ذلك الجيوش البريطانية والحرب الانكليزية
 التي طالما اذيع عنها انها اسلحة لا تسخر الا للحق ولا تستعمل الا في سبيل القضاء على
 الباطل والدفاع عن الضعاف والمساكين والمظلومين ، فكانت الحقائق الاكيدة الثابتة
 على العكس من ذلك ، فقد جاءت مبرهنة ان تلك الاسلحة لا تستعمل ولا تسخر
 الا في سبيل المصالح البريطانية وفي سبيل الطغمت الاستعمارية الرأسمالية .
 وهكذا تكسون إنكلترا قد سجلت عليها مظلمة تاريخية فاضحة
 منكرة ستبقى تلو الاجيال لظخة ذل ووصمة عار في جبين أبناءها
 من بعدها

- ٢ -

بواعث الوطن القومي وتفسيره

ان مصدر الوطن القومي او الصهيونية السياسة يرتكز على أسس باطلة غير مستقلة
 للنشأة . فالوطن اليهودي هو رد فعل للحصومة الاسلامية التي اضطرت نازها ضد
 اليهود في اوووبا الشرقية ، ولعقيدة اليهود بان الامم و متاعبهم لن تروى وتنتهي طالما
 هم يؤلفون اقلية السكان في كل بلد يسكنونها وفي كل دولة يتوطنونها ، وهم بذلك
 يخالفون الحقيقة الواقعة من ان تلك الوضعية الصعبة التي يتذمرون منها انما ترجع الى
 شذوذهم عن الشعوب التي يخاطونها وليس الى انهم يؤلفون الاقلية والعدد الضئيل
 من الامم التي يعيشون معها ويسكنونها .

فالوطن اليهودي لا يستند على عوامل صحيحة متينة في سبيل ازدهاره ونموه لانه
 يساير الحصومة الاسلاميه شدة في جميع تطوراتها . فاذا اشتدت الاسلاميه ضده ، اشتد
 هو ايضاً في نموه ، واذا خبت نار الاسلاميه فترت حماسته وانطفأت روحه المعنوية
 فتضعف عزائمه وتهن عن السعي المتواصل في سبيل اهدافه وغاياته . فينساب
 الهجرة اليهودية على فلسطين ليست هي من تلك البلدان التي يعيش فيها اليهود بطائفة

وراحة ، انما هي من تلك البلدان التي أخذت على عاتقها تطهير أرجائها من اليهود ، فاندلعت فيها نار اللاسامية وطار شرارها مما دفع باليهود الى الهجرة منهم لانهم اصبحوا فيها لا يطمئنون على حياتهم ولا يعلمون بما يجنبه لهم القدر من الامور الجسام ، وهكذا فالمشرداليهودي كان والحالة هذه لا يجد الراحة والطمانينة المنشودين الا في فلسطين حيث ينزل كما يظن ويعتقد بلاداً هي بلاده وأرضاً هي ملك بينه » وكان الوطن القومي اليهودي في بدنه تجربة لا أكثر ولا اقل وذلك لفضالة عدد المهاجرين اليهود الذين كانوا يأوون فلسطين ، حتى ان احد اقطاب الصهيونية صرح في سنة ١٩٢٦ بان الامل ضعيف بتغلب اليهود على العرب في العدد»^(١) .

ولم تبدو بارقة من الامل لانشاء الدولة اليهودية الا عندما كثرت الهجرة اليهودية على أثر الاضطهادات التي وجهت ضد اليهود للقضاء عليهم وفنائهم في البلاد الالمانية التي كان قد استلم زمام الحكم والادارة فيها الحزب النازي . وعندما نعلم ان المانيا وبوونيا وروسيا مع بقية ذلك الجزء الشرقي من اوربا الذي كانت تحصل فيه الاضطهادات اليهودية يوجد فيه تسعة ملايين من اليهود ، اي اكثر من نصف اليهود بكاملهم ، نعلم عندئذ مبلغ تلك المهاجرة الواسعة الاطراف التي فاضت عن فلسطين على أثر تلك اللاسامية التي اندلع لهيها ضد اليهود فنكلت بهم شر التنكيل .

فلولا هذه الحوصومات اللاسامية التي اندلع شرارها ضد اليهود لما قيد لوطنهم القومي في فلسطين امل ازدهار ونمو وتطور وتقدم . وانه يتبين لنا ايضاً أن اليهود الموجودين في اليابان وأميركا وانكلترا وفرنسا وإيطاليا الذين بهمهم ولأجلهم قامت هذه الدول بعد الحرب الكبرى تؤيد مشروع الاستعمار اليهودي لفلسطين ، لا يبدو فيهم شي من الاقبال والرغبة على استيطان هذا الوطن الجديد

ولكن ما هو هذا الوطن القومي ؟ .. ما معناه ؟ .. والى اي مدى يجب ان يبلغ هذا الوطن ؟ .. ما تفسير هذا الوطن ؟

في سنة ١٩٢٠ ، في ٢ حزيران ، حدد هيربرت صموئيل ، المندوب السامي لفلسطين

معنى الوطن القومي اليهودي بقوله : « إن اليهود ، ذلك الشعب المشتت في جميع أنحاء العالم ، والمتجهة قلوبهم على الدوام نحو فلسطين ، يجب أن يمكنوا من إيجاد وطنهم هنا وأن بعضاً منهم يجب أن يأتوا إلى فلسطين ضمن حدود مقرونة بالأرقام وبمصلحة السكان الحاليين حتى يساعدوا بمواردهم وجهودهم على تحسين البلاد لخير جميع السكان ^(١) » .

وفي سنة ١٩٢٢ ؛ في شهر حزيران ، أصدر وزير المستعمرات الانكليزية ، المستر تشرشل ، بياناً للسياسة البريطانية في فلسطين ، وقد تضمن هذا البيان التفسير التالي للوطن القومي : « لقد أعاد اليهود في القرنين الأخيرين أو الثلاثة قرون الاخيرة تكوين طائفة لهم في فلسطين يبلغ عددها الآن ثمانين ألفاً ، ربعمهم تقريباً مزارعون أو عملة في الارض . وهذه الطائفة إدارات سياسية خاصة منها مجمع منتخب لإدارة شؤونها الداخلية ومجالس منتخبة في المدن وجمعية للإشراف على مدارسها ورئاسة ربانيين ومجلس رباني منتخب لإدارة شؤونها الدينية ، وتستعمل هذه الطائفة اللغة العبرية كاعتها الوطنية ولها صحف عبرية تعني بحاجاتها وهي تتبع نمطاً تهديبياً يعجزها عن سواها وتبدي نشاطاً كبيراً في الحركة الاقتصادية . . . فلو سأل سائل عن معنى تنمية الوطن القومي اليهودي في فلسطين لا يمكن الرد عليه بانها لا تعني فرض الجنسية اليهودية على اهالي فلسطين إجمالاً ، بل زيادة نمو الطائفة اليهودية بمساعدة اليهود الموجودين في جميع أنحاء العالم حتى تصبح مركزاً يكون فيه للشعب اليهودي برتمه اهتمام وفخر من الوجهتين الدينية والقومية ، ولكي يكون للطائفة اليهودية أملاً في التقدم الحر ويفسح للشعب اليهودي مجال كاف لظهور مقدراته كان من الضروري أن يعلم ان وجوده في فلسطين هو حق وليس منة ، وذلك هو السبب الذي جعل من الضروري ضمان إنشاء الوطن القومي لليهود ضماناً دولياً والاعتراف رسمياً بانسه يستند الى صلة تاريخية قديمة ^(٢) »

ففي هذا البيان التشرشلي يجب الانتباه الى نقطتين مهمتين ، وبما يجدر ذكره ان هذا البيان ما أعطي الالتظمين العرب وتأمينهم على مصيرهم في فلسطين على أثر

(١) تقرير بيل ص ٠ ص ٢٠٢

(٢) الكتاب الابيض لعام ١٩٢٢ ص ٢٥ - ٢٩

الاضطرابات التي عمت البلاد في ذلك الوقت ، ولكن السياسة البريطانية كعادتها
كان الغموض هدفها والابهام قصدها في هذا البيان الذي أصدرته .

ففي النقطة الاولى التي اراد بها السيد تشرشل . . . تأمين العرب على مصيرهم نجد
ان تنمية الطائفة اليهودية تظل قائمة في فلسطين الى ان تصبح هذه الطائفة مركزاً يكون
فيه للشعب اليهودي برمه اهتمام وفخر من الوجهتين الدينية والقومية . فهذه كلمات
غامضة مستترة بألف ستار وستار ، واقوال مبهمه تحجب بين طياتها الف معنى ومعنى ؛
فلا يفهم ما المراد منها او المقصود بها فمتى يا ترى يكون ذلك الوقت الذي به
يكتفي اليهود بما احرزوه من مقام في فلسطين ؟ . . . ومتى تكون تلك الطائفة في
فلسطين مبعث فخر وعظمة لكل يهودي في العالم ؟ . . . وهل يكتفي اليهود يا ترى
بجزء من فلسطين او فلسطين كلها لكي يضمنوا ذلك الفخر ؟ . . . وهل يا ترى يقرون
بذلك الفخر قبل ان تصبح فلسطين برمتها مع شرق الاردن بكاملها تحت سيطرتهم
وتفوذهم كما صرحوا مراراً بأهدافهم ومقاصدهم ؟ ومن هو باترى صاحب الشأن الذي
يعلن ان فلسطين قد بلغت المركز الذي يؤهلها لذلك الفخر ؟ . . . اهو الحكومة
البريطانية ؛ ام الصهيونية العالمية ، ام جمعية الامم ، ام يا ترى عرب فلسطين ؟ . . .
فهذا مما لا يعلمه الا الله والسيد تشرشل . . .

والنقطة الثانية التي يجب الانتباه التام اليها في هذا البيان هي ان الاعتراف بحق
اليهود بصلتهم التاريخية بفلسطين وضمان ذلك ضماناً دولياً كان لسبب واحد وهدف
واحد لا غير وهو : صالح اليهود ، لان تقدمهم ورفقيهم وافساح المجال لهم لاطهار
مقدرتهم وتفوقهم كان يتطلب ضرورة مثل هذا التصريح الذي يقول بوجود اليهود في
فلسطين كحق وليس كمنة . اذن فالذي يستتج من هذا التصريح التشرشلي هو انه ليس
للإهود حق في فلسطين وانما ذلك التصريح بحقهم اعلان لغاية واحدة وهي افهام اليهود
بانهم ان عملوا وجدوا واجتهدوا في سبيل رقي فلسطين فانهم يعملون في بلاد هي بلادهم ،
فيرداد نشاطهم ويجتهدون في بذل كل ما اوتوا من قوة وجهد في سبيل انشاء المملكة
الجديدة . ومن الوجهة الثانية يجب ملاحظة ما يكون لهذا الاعتراف بحق اليهود بفلسطين
من التأثير العظيم الفعال في موقف ونفوس هؤلاء المهاجرين الذين انتقلوا من عيشة الذل

والعبودية التي كانوا يعيشونها خارج فلسطين الى تلك العيشة الحرة التي اخذوا يتمتعون بها ، مما يبيح عواطفهم ويستفز شعورهم الى درجة قصوى يبيتون معها ثلثين بنجمة الوطن القومي والعودة الى فلسطين التي يأتونها وهم خاسبين ان هذه البلاد هي بلادهم وان العرب الذين يقطنونها دخلا . عليها غرباء . عنها محتلسين حقهم فيها .

— ٣ —

— هدف الصهيونية —

ما وضعت الحرب الماضية اوزارها وأعلن وعد بلفور ، حتى انكشف النقاب عن المطامع الصهيونية ، وأخذ الزعماء اليهود يهللون فرحاً بقرب الرجوع الى البلاد التي طالما حملوا بها ، والى الارض التي طالما تمسقوها وارادوها . أطلقوا لاستنهم العنان بأهدافهم ومآصدهم العاشمة ، صرخوا من على المنابر التي اعتلواها وعلى صفحات الجرائد التي نشروها وبخطبهم اللاسلكية التي اذاعوها بكل وقاحة ان الهدف الذي تسعى اليه الصهيونية والذي لا ترضى عنه بديلاً هو اقامة دولة يهودية على انقاض الشعب العربي الفلسطيني وجعل فلسطين يهودية كما ان انكلترا انكليزية . فكانت الجمعيات والفرق والاحزاب التي اسسوها ، والطرق والحلطات الواسعة التي وضعوها وتلك الدعاية التي قاموا بها ونشروها وتلك المستعمرات اليهودية التي اسسوها وتلك الخطب والتصريحات والمقالات التي اعلنوها البرهان القاطع والحجة البينة الظاهرة على ما تضمنه الصهيونية من شر للعرب وكيد للعروبة .

والاهداف الصهيونية بعيدة المرمى والمدى ؛ فقد كتب نورمن بنتوش يقول : « لا حاجة لان تكون فلسطين المستقبلية محدودة بحدودنا التاريخية . ففي امكان المدنية اليهودية الامتداد على جميع البلاد التي وعدوا بها في التوراة ، من البحر الابيض المتوسط حتى الفرات ، ومن لبنان حتى نهر مصر ، وهذه هي البلاد التي اعطيت للشعب المختار » (١) . وقد صرح ايضاً وفيغ ريبيل ، قائد حركة « السير الى فلسطين »

(١) الدكتور هيبكل : ص : ١٩٣

ورمزها « فلسطين اليهودية » : « اننا لا نعين الان حدود اسرائيل ، وهذه الحدود تكون تلك التي تقدر على الوصول اليها ^(١) »

ولا يطمع الصهيونيون بائشاء مملكتهم اليهودية في بر الشام وقسم من العراق فقط ، بل هم يطمحون الى ابعد من ذلك بكثير ، هم يطمحون الى استعمار الشرق العربي استعماراً اقتصادياً كلياً يجعله مطية سهلة هينة لمطامعهم وأهوائهم ، فيقضون بذلك على حرية واستقلال ابناءه العرب لأن كل شعب لا يستقل استقلالاً اقتصادياً ولا يبني حياته على اساس اقتصادي متين فليس له ان يبني نفسه باستقلال سياسي قوي ، فهم لا يريدون فلسطين العربية وحدها ، بل يريدون الاستيلاء على البلاد العربية باجمعها ، فيسيطرون على قسم منها سيطرة سياسية كلية ، ويستولون على الباقي منها استيلاءً اقتصادياً .

اما الخطوة الاولى التي يسعى ابناء الصهيونية الى تطبيقها ، فهي استيلاؤهم الكلي على فلسطين ، وجعل هذه البلاد بكاملها يهودية كما أن إنكلترا إنكليزية . ففي مؤتمر باريس المنعقد في سنة ١٩١٩ أوضح اليهود فكرتهم الاستعمارية بطالبيهم الآتية :

- ١ - ان تعترف دول الحلفاء بما لليهود من حق تاريخي في فلسطين وبما لهم من حق اكيد في تأسيس وطنهم القومي .
- ٢ - ان تكون فلسطين في وضعية من الاحوال الاقتصادية والادارية والسياسية يمكن معها إنشاء الوطن القومي اليهودي ، مما يجعل بعدئذ من الممكن تأسيس دولة يهودية مستقلة ، ولكن من دون ان تحدث هذه العملية اي ضرر بما يتمتع به اليهود من حقوق في البلاد الاخرى .
- ٣ - ان تتعاون الحكومة فيما يتعلق بالمهجرة اليهودية مع مجلس يهودي خاص يعمل باسم يهود العالم أجمع ^(٢) »

(١) . ورتغ بوست ١٢ تشرين الثاني سنة ١٩٣٦

(٢) (الارض المقدسة تحت الانتداب : الجزء الاول : ٣٥٦ .

وإن كان اليهود لم يصرحوا بظلمتهم الاستعمارية بجميع بر الشام وشمالي العراق في ذلك الوقت ، فذلك لحوفهم من استشارة العالم العربي والعالم الإسلامي وهم في بدو عملهم وفي أول طريقهم ، ولكنهم لم يخفوا رغبتهم الجارحة في جعل فلسطين بسلافاً يهودية في كل شي . ، بلاداً تكون خاصة الشعب اليهودي .

وقد صرح الصهيونيون « أن اليهود يسعون بفارغ الصبر لاعادة دولتهم اليهودية المندثرة فيقيمون هيكل سليمان ويعيدون عرش داود . وأن اليهود يسعون لاقامة العبادة في هيكل سليمان الذي يجب ان يشاد في مكان الجامع الاقصى وأن إنشاء الدولة اليهودية يجب ان يكون في البلاد الفلسطينية بكاملها (١) » .

وقد صرح السير الفرد موند في مقال له : « أن اليوم الذي تتمكن من اعيادة بناء هيكل سليمان أصبح قريباً ، وانني سأخصص ما بقي لي في الحياة لتشييد هذا الهيكل المشود في مكان المسجد الاقصى (٢) » . وهم يريدون باستيلائهم على الاماكن المقدسة أن يقضوا على كل أثر من آثار المدنية العربية في فلسطين فلا يبقى بذلك للعرب اقل علامة مادية أو روحية تربطهم بفلسطين التي تصبح بقلبها وقلبها ملك اليهود الخاص . وقد يظن بعض الناس ان اليهود المعتدلين هم اقل تطرفاً وطمعاً من اليهود المتطرفين ولكن الامر على غير ذلك ، فكل الفريقين يسعى لتحويل فلسطين الى دولة يهودية ومملكة اسرائيلية ، وكل ما في الامر أنها اختلفا في الطريق المؤدية الى ذلك ، فان المعتدلين من الصهيونيين ليسوا اقل تطرفاً بتصورهم لغايتهم القصوى من المتطرفين انفسهم اذ ان كليهما يتوقان الى ايجاد دولة يهودية في فلسطين (٣) » .

وعندما جاءت لجنة هايكرفت للبحث في اسباب الاضطرابات التي وقعت في فلسطين عام ١٩٢٠ ، صرح الدكتور ايدر ، رئيس اللجنة الصهيونية امامها : « بأنه ليس من المعقول والممكن ان يكون في فلسطين وطانان ، وانما يجب ان يكون هناك وطن واحد لا غير ، وهو الوطن اليهودي ، وان لا يكون شي من تعادل الحقوق

(١) القضية العربية الفلسطينية . ص : ١٨ : الدكتور كنعان

(٢) القضية العربية الفلسطينية . ص : ١٨ الدكتور كنعان

ديوبالستين : ١٠ كانون الاول سنة ١٩٢٦

والمساواة بين العرب واليهود ، بل يجب ان تسود وتسيطر سيادة اليهود حالما يكون عددهم قد ازداد الى درجة كافية (١) . »

وقد قالت بعض الصحف اليهودية « انه يوجد عند اليهود الالوف الكثيرة من الشبان الاقوياء المتفنين باساليب الحرب التي يتقونها كما يتقنها البريطانيون ، وهم لا يطلبون اكثر من السماح لهم بتأليف فرق عسكرية تقوم بمهمة الدفاع عن كيانهم وقضيتهم فيوفرون على العساكر البريطانية مؤونة الدفاع عنهم وخسارة الاموال الارواح (٢) . »

وهكذا يرى القارى ان اليهود يريدون تأليف جيش يهودى ليكون الدعامة الكبرى لوطنهم اليهودي وحجر الزاوية لبنيناهم القومي ، ولكن عندما يعلم القاري ان هؤلاء « الشبان الاقوياء » كانوا اذا وجدوا بطريق المصادفة في بعض المعارك التي كانت تدور بين العرب والانكليز في اثنا الثورة الاخيرة يحتشون في بعض الخنادق او وراء الصخور فلا يأتون بأقل حركة وهم يرتجفون من اعلى رؤوسهم الى انخص اقدامهم خوفاً وفزعاً ، يعلم مقدار الفائدة ومبلغ الدفاع من جيش يكون قوامه هؤلاء الشبان الاقوياء

وزاد اليهود فاسترسلوا في غوايتهم واخذوا ينتعون العرب ويصفونهم بالكفار وياصقون بهم من التهم والمعائب الشنيء الوافر الكثير ، واليك ما قاله الكاتب اليهودي « شالوم آش » في خطبة أذاعها من محطة الاذاعة الفلسطينية : انني سعيد بأن ارى نفسي مرة ثانية في هذه البلاد المقدسة التي اسير فيها كالحلم ، والتي اصبحت جنة تسير من تحتها الانهار بعد ما كانت مجرداً مهملتة . فكل امة جاءت الى هذه البلاد كانت تحمل سيفاً وترساً ، وكل الكفار الذين جاؤوا اليها هدهوا ما بناه الاوائل . . . فيا اخي العربي تمعن وتبصر فيا قاله هذا اليهودي ، هذا النكرة الصهيوني الزنيم الوقح من نعتة العرب بالكفار الهدامين لكل مدنية وحضارة فتتنظر نظر العين وتلمس لمس اليد وتتأكد كل التأكيد من سؤنة الحكومة التي تسمح بمثل هذه الاقوال تراعى بتشرد من متشردى اليهود ضد بني قومك الاعارب الكرام ، وهي التي اخذت على عاتقها ان توزع العدل وتشر المساواة وتجلب الخير العميم بيزان من عدم التحيز والمحاباة ، فتعلم يا اخي العربي

(١) تقرير هايكرت

(٢) عن جريدة الديلي اكسبرس

ما نضمره هذه السياسة من شرور للعرب ومكائد للعروبة .

والآنكى من هذا، ان السياسة التي سمحت بمثل هذه الأقوال تنفتضد العرب قد وضعت على نقودها وطوابعها الرسمية اسم ارض اسرائيل بدلا من اسم فلسطين ، والاشد نكابة واعظم مرارة والمآثمة سمحت هؤلاء اليهود ان ينشروا صوراً للحرم الشريف ترفرف عليه الاعلام الصهيونية والتاج اليهودي مكان الهلال فوق الصخرة المقدسة .

وان شئت يا اخي العربي زيادة من اقوال اليهود التي تظهر بوضوح طمع هؤلاء المتشردين المتبوزدين في بلادنا العربية المحبوبة فاليك بعضاً منها :
فقد قال ليونارد شتاين « ان جميع اليهود قد فهموا وعد بلغور بأنه عبارة عن تحرير فلسطين والاعتراف بأنها وطن اسرائيلي ^(١) » .

وصرح هاري ساكو ، رئيس اللجنة الصهيونية التنفيذية : « اني اقول ان الامر الذي يهمننا هو انشاء الوطن القومي للشعب اليهودي ، وان تكون هناك ، كما ذكرت سابقاً مهاجرة غير مقيدة بأية قيود اصطناعية ، بل اقول صراحة اننا نأمل ان يسفر هذا التدريج الطبيعي عن إيجاد اكثرية يهودية في البلاد ^(٢) » .

وقد قال الدكتور ويزمن انه « لا يجوز ان يفهم ان وعد بلغور يعني ان هجرة اليهود الى فلسطين يجب ان تتقيد بعدد العرب ولا تزيد عليه ، فالقصد من انشاء وطن قومي لليهود هو تمكين كل يهودي من العودة الى فلسطين ^(٣) كذا . . . » .

وقد قال دعاة رأس المال القومي اليهودي : « ان غاية الطلائع اليهودية هي ان تهيء مجالاً للآلاف والملايين التي في الحارج ^(٤) » .
واقوال الصهيوينيين بهذا الصدد كثيرة عظيمة ، وهم دائماً يرددون قائلين : « انه يجب على العرب ان يهدموا خيامهم ويعودوا الى الصحراء ، المكان الذي اتوا منه ^(٥) » .

(١) من بيان الصهيونية في الكتاب الابيض امام ١٩٣٠ .

(٢) تقرير شو : ص : ١٢٢

(٣) نشرات الوكالة اليهودية : رقم ٤١ ص : ٣٠

(٤) تقرير بيل : ص : ٦٩

(٥) القضية العربية الفلسطينية : كنعان : ص : ١٨

هذه هي يا أخي العربي بعض الاقوال والمطامع الصهيونية في بلادنا العربية الفلسطينية ، وهي قليل من كثير . وللاستيلا . على فلسطين يتمشى اليهود كما شرحنا في الفصول السابقة على خطة ترمي :

« أولاً - الى الاستيلا . على الاراضي الصالحة للزراعة . وقد صرح المستر كزنريك : « اننا في حاجة الى خمسة ملايين دونماً من الاراضي على الاقل ، كما نؤمن على انشاء الوطن القومي ^(١) » .

ومتى علم القاري . ان الاراضي الفلسطينية التي تصلح للزراعة تبلغ ستة ملايين ونصف مليون دونماً ، يعلم اكيذاً ان هدف الصهيونية هو استملاك ما عند العرب من اراضي لاخراجهم من بلادهم وطردهم من وطنهم .

(ثانياً) : سيادة الكلمة الصهيونية على فلسطين بواسطة المهاجرة الواسعة التي تمكن اليهود من إيجاد اكثرية يهودية في البلاد فيستطيعوا بذلك تحت ستار الديمقراطية وظل مبدأ الاكثرية من صوغ البلاد بصبغة يهودية بجمته فيقضون بذلك على مكانة العرب فيها ويسلبونهم كل حق طبيعي يتمتعون فيه .

(ثالثاً) - . . قتل الاقتصاديات العربية ، بغية القضاء على نهضة العرب القومية وحركتهم الوطنية التحريرية التوحيدية . وهم لذلك يستعملون طرقاً شتى وأساليب مختلفة قد ذكرنا البعض منها في فصل سابق من هذا الكتاب .

(رابعاً) - استعمال ما لهم من نفوذ في الدوائر السياسية الانكليزية للقضاء على كل رقي سياسي او اداري من تجسده العرب حتى لا يعرفوا مساعيهم الاستثنائية ويحاولون دون مقاصدهم الاستعمارية . ويعتقد اليهود « وهم في اعتقادهم على حق » انهم متى وصلوا الى تأمين هذا المنهاج الرباعي من برنامجهم السياسي فسوف يقضون على مركز العرب ومكانتهم في فلسطين فلا يبقى لهم الا الرحيل والجلال . عن الديار والاطوان . ولكي يكون ذلك سهلاً هيناً عليهم فقد اخذوا بابتداء الاحتلال يطالبون الحكومة المنتدبة بالتصديق على ما يأتي :

(١) تسريح قوة حدود شرق الاردن العربية :

(٢) تحويل اللجنة التنفيذية حق التصرف بشهادات الهجرة التي تمنحها حكومة فلسطين، تصرفاً مطلقاً لا يقف في وجهه عائق. وذلك ليتوصلوا الى إيجاد الاكثوية اليهودية بسرعة وبدون ابطاء.

(٣) تشكيل وحدات عسكرية يهودية تنضم الى الجيش البريطاني وتكون رهين اشارة الدولة المنتدبة، بشرط أن يصرف عليها من الخزينة الفلسطينية.

٤ - إعادة تنظيم قوة البوليس الفلسطيني على ان تكون فصائل البوليس في الجبال التي يقطنها العرب واليهود بالاشتراك مؤلفة من اليهود فقط.

٥ - سحب كل سلاح من أيدي العرب. حتى ان الحكومة أصدرت قوانين صارمة ضد كل عربي يحمل ولو سكيناً.

٦ - السماح لليهود بحمل السلاح، ومنع العرب من حمله. (١)

وبما يؤسف له أن اليهود قد توصلوا الى تطبيق الاكثوية من هذه البنود من زمن بعيد. واليك بعض ما قالته جريدة يهودية شهيرة في هذا الصدد: «إن الحل المنطقي الوحيد للمشكلة الفلسطينية هو إعطاء اليهود سلطة تامة لكي يحولوا فلسطين ويجعلوها يهودية كما ان إنكلترا انكلزية وكندا كندية، فهذا هو التفسير الوحيد الذي لا ثاني له للوطن القومي اليهودي» (٢)

وايس هذا بالقول الوحيد، فاقوال اليهود في هذه الزاحية كما اوردنا سابقاً عديدة واليك علاوة عنها، ما قاله زانكوبيل: «ليس على العرب إلا ان يقوضوا خيامهم ويهدموا ويرجعون إلى صحرائهم، المكان الذي جاؤوا منه» (٣). وقال آخر: «ما على المسلمين الا ان يرحلوا إلى أرض غير هذه الارض». وقد شرح جايرتسكي، زعيم اليهود الاصلاحيين، وجهة نظر اليهود بما يتعلق بفلسطين فقال: «ان مرمى حزبي ليس سوى إيجاد دولة يهودية في فلسطين، وذلك بتشجيع الاستعمار اليهودي تشجيعاً فعلياً، يمكن معه من التوصل الى إيجاد اكثوية يهودية في البلاد» (٤).

١ هايكرفت . ص : ٧٥

٢ جرش كرونيلكل : ١٠ ايار سنة ١٩٣٠

(٣) دكتور كمان . ص : ١٨

(٤) نيربرشو . ص : ١٤٤

والمطامع اليهودية كما شرحنا لا تقف عند حد . واخطوة الثانية التي جرب اليهود الوصول اليها وتطبيقها هي وضع يدهم على شرق الاردن وفتح أبوابه للسيل الاستعماري اليهودي . وليس هذا مجرد تحمين وظن ، بل ان اليهود طالبوا بهذه البلاد العربية مراراً عديدة ، « فمستّر جابوتنسكي والاصلاحيون يطالبون الاسترسال في توسيع الوطن القومي بسرعة متزايدة وفتح أبواب شرق الاردن للمهاجرين اليهود وافساح المجال في فلسطين الكبرى هذه لملايين اليهود . وهكذا فكل البلاد تصبح حقيقة أرض اسرائيل وتنال في الوقت المناسب استقلالها كدولة يهودية ^(١) » وقد قال الدكتور ويزمن ، زعيم الصهيونية ، بشهادته امام اللجنة الملكية أن شرق الاردن كان يجب ان تكون مفتوحة الابواب امام اليهود ، لانها كانت تؤلف جزءاً من فلسطين عندما وضع صك الانتداب ، ولأن فلسطين لا تكفي وحدها للتسعة ملايين من اليهود المضطهدين في أوروبا الشرقية . وهذا الادعاء بشرق الاردن قد اظهر بطلانه اللورد بيل في تقريره الذي قال فيه : « ان ادعاء اليهود بشرق الاردن باطل ، لان البلاد خارجة عن مواد صك الانتداب المتعلقة بانشاء الوطن القومي ^(٢) »

هذه هي مقاصد الصهيونيين في بلادنا العربية المحبوبة ، وهذه هي بعض من اهدافهم الدنيئة التي ان يستطيعوا تنفيذها طالما يوجد عربي واحد منا يقدر ان يحمل سلاحاً فيناضل ويجاهد ، هذه هي مآربهم التي لن يستطيعوا الوصول اليها الا على جثث السبعين مليوناً من العرب . أما إذا كانوا مشردين منبوذين مضطهدين فليس الذنب ذنبنا وليس على ظهورنا وحسابنا ولا من كيسنا وجيبنا يجب أن يعيشوا ويقتاتوا .

- ٤ -

— ضرر العرب الاكبر من الوطن اليهودي —

لقد كانت الاضرار التي لحقت بالعرب نتيجة لهذا الوطن اليهودي بليغة جدا وكثيرة العدد . وقد شرحنا الكثير منها في الفصول السابقة فأتينا على ذكر بعض الاضرار

(١) تقرير بيل : ص : ١٨٧

(٢) تقرير بيل : ص : ٦٠٧

الاقتصادية والادارية والاجتماعية والاخلاقية والسياسية ، وبما ان الناحية السياسية تشكل اعظم الاخطار المباشرة واشد الاضرار التي تهدد كيان العرب ، يجب علاوة على ما ذكرناه سابقاً ان ينتبه القارىء العربي « وخاصة الشباب العربي » الى نقطتين مهمتين جداً هما :

(اولاً) - نقطة تنحصر في اخواننا عرب فلسطين وخدمهم وهي القضاء على استقلالهم السياسي ومنعهم من الحكم الذاتي وهو الضرر الاعظم فداحة والابلاغ اثرأ من كل الاضرار التي لحقت بعرب فلسطين وحاقت بهم . فقد اصبح من المعلوم والمفهوم عند جميع العرب ، القاصي منهم والداني ، انه لولا اتباع الحكومة الانكليزية مع عرب فلسطين سياسة صهيونية بحتة لكان عرب هذه البلاد ينعمون بذات الحقوق التي ينعم بها اخوانهم في سوريا والعراق ومصر ولبنان من كيان سياسي واستقلال ذاتي . فبموجب المادة العشرين والمادة الثانية والعشرين ، وبموجب المعاهدات المقطوعة بين الملك حسين والانكليز ، وبموجب مبدأ الانتداب كان يجب على الدولة المنتدبة ان كانت تراعي وتقيم اقل وزنا وحرمة للمعاهدات والواجبات والعهود والمبادئ ، ان تمنح فلسطين ان لم نقل استقلالاً تاماً ناجزاً ، فعلى الاقل استقلالاً داخلياً شاملاً وان تسعى لتزقيته حسب القدرة والمستطاع ، ولكن الوطن القومي بسياسته الصهيونية الاستعمارية الغير انسانية المسيطرة على الحكومة الانكليزية سيطرة تامة هو الحاجز الوحيد الذي يحول دون امانى عرب فلسطين ويقف حجرة عثرة في سبيل رقيهم وحريتهم وتمتعهم بمخترقيتهم الطبيعية الاولية . وذلك لان العرب ما زالوا يؤلفون الاكثية الساحقة من سكان فلسطين ، واذا توصلوا الى انشاء حكومة نيابية تمثل السكان حسب عددهم فذلك يعني القضاء المعرج على الاماني الصهيونية في ايجاد اكثية يهودية تتفوق على العرب ، واندثار آمالهم في تحويل هذه البلاد العربية الى بلاد يهودية . ولهذا فالحطة السياسية التي تتمشى عليها الصهيونية والحكومة المنتدبة في فلسطين هي عدم منح العرب اي استقلال سياسي او اداري حتى يساهون بذلك انشاء الوطن القومي وعندما يصبح اليهود اكثية في البلاد بفضل المهاجرة الواسعة يسمحون عندئذ بإيانشاء

الحكومة النيابية التي تكون عندئذ بأكثريتها اليهودية الملاك القاطع والقضاء. النازل على كل حق للعرب بفلسطين، وكل رابطة تربطهم بهذه الديار العربية . وقد ذكرنا في الصفحات السابقة من هذا الفصل ما قالته جريدة التايمس في هذا الصدد وهو « ان الاهداف السياسية التي تنطوي عليها السياسة الصهيونية في فلسطين هي إيجاد اكثرية يهودية في هذه البلاد لتتفوق على العرب ، ولكي تسود الكفة اليهودية ، وهم في ذلك يخالفون مخالفة ظاهرة صك الانتداب ، وذلك بمساعدة الادارة البريطانية اولا ، ثم بمساعدة الجيوش البريطانية ثانياً ^(١) » هذا قول اعظم جريدة انكليزية في انتقاد السياسة البريطانية والاهداف الصهيونية ، فما قولك يا ايها العربي . . . وما موقفك ازاء واجبك تجاه اخواننا المعذبين في فلسطين ؟ . . .

فالوطن القومي هو السبب الوحيد في عدم انشاء حكومة وطنية مسؤولة امام مجلس نيابي وفي منع العرب من كل رقي سياسي واستقلال ذاتي . وقد اثبتت التصريحات الانكليزية وتقارير الخبراء واللجان الرسمية هذه الحقيقة الاكيدة . ففي سنة ١٩٢٢ عندما ذهب الوفد العربي الى لندن على اثر الاضطرابات التي وقعت وطالبوا الحكومة البريطانية بحكومة نيابية مستقلة استقلالاً داخلها اجابهم مستر تشرشل ، وزير المستعمرات في ذلك الوقت : « ليست المسألة مسألة اعتبار الشعب الفلسطيني اقل تقدماً ورقياً من جيرانه في العراق وسوريا . . . ولكن من الواضح تماماً اننا لا نقدر ان نمنح اهالي فلسطين هذا النوع من الحكم ، لان انشاء حكومة وطنية نيابية في هذا الدور الذي تمر عليه فلسطين يحول دون تنفيذ العهد الذي اعطته الحكومة الانكليزية للشعب اليهودي ^(٢) » فهذا التصريح من قبل الحكومة الانكليزية هو اعظم برهان على ان الوطن القومي اليهودي هو الحائل الوحيد دون أماني فلسطين الطبيعية من انشاء حكومة مستقلة كما حدث في بقية الاقطار العربية ^(٣) . « والسبب في تأخير منح الاستقلال القومي هو رغبة الحكومة البريطانية في اعطاء الوقت الكافي لليهود حتى

(١) بيل . ص . ٧٤

(٢) بيل . ص . ٧٤

(٣) التايمس : ١٩ تشرين الثاني سنة ١٩٣٠

يصبوا اكثرية وتزيد قوى الصهيونية رسوخاً في البلاد^(١) .

وهذه المناورات في السياسة الفلسطينية كانت واضحة جليلة عند العرب في فلسطين الذين فهموا « انه لم يحل دون ادراكهم نفس الاستقلال الذي ادر كته البلدان العربية الاخرى الا الوطن القومي وادخاله في صك الانتداب^(٢) » .

« فهذا الحكم الذي يطبق على فلسطين على طراز الحكم في مستعمرات التاج يستعمل خاصة على الشعوب المتأخرة تأخراً سياسياً في المناطق الاستوائية وليس على شعب اقترت دول عصابة الامم بحضارته ومدنيته وقابليته للاستقلال والحرية . فوضعية فلسطين هذه الشاذة من وجود شعبين يتطلبان السيادة فيها هي سبب تطبيق شكل حكم مستعمرات التاج فيها^(٣) . فكانت هذه الحالة « الدافع الاساسي الى موقف العرب العدائي من الحكومة الانكليزية والسياسة الصهيونية بعبارة ان الوطن القومي يؤدي بازدياد الهجرة الى خضوعهم السياسي والاقتصادي^(٤) » .

(ثانياً) اما النقطة الثانية فتهدد الوحدة العربية التي يسمي اليها العرب في كل وصقع وواد في كل محل ومكان ، والتي يناضل لاجلها ابنا العرب في كل قطر من اقطار بلادهم العربية ، فذهب منهم الالف وعشرات الالف ضحية هذه الغاية وفي سبيل هذا الهدف . ذهب منهم الالف وعشرات الالف في العراق ومصر وتونس والجزائر وطرابلس العرب ضحية هذه العقيدة وفدى هذا المرمى والقصد . فانشأ . وطن قومي لليهود في فلسطين يقوم حاجزاً ابدياً ضد الوحدة العربية التي ينشدها العرب ، ففي اقامته انفصلنا النهائي عن بقية الاقطار العربية الافريقية . ففلسطين نطقة متوسطة بين هذه الاقطار ، وهي صلة الوصل بينها ، فتحويلها الى دولة يهودية يعني انقطاع طريق الاتصال بيننا وبين اخواننا في مصر وطرابلس الغرب وتونس ومراكش . فالوطن القومي اليهودي ان تحقق يكون قضاءً انازلاً مبرماً يقضي على آمال العرب فيحول دون وحدتهم المنشودة المبتغاة .

(١) بيل ص ٧٤ .

(٢) بيل . ص ٧٤ .

(٣) بيل . ص ١٥٩ - ١٦٠ .

(٤) بيل . ص ١٦٠ .

فيا اخي العربي :-

انني اناذيك حيثما كنت ، وأنى تولت وحللت ، انني اناذيك يا اخي ، يا عربي الجزيرة والعراق ، يا عربي مصر وتونس ، يا عربي لبنان والجزائر ، يا عربي سوريا والحجاز وطرابلس الغرب ، يا عربي العراق ومراكش واليمن . . . انني اناذيك يا اخي الى واجبك الاول الرئيسي ، انني اناذيك الى التضال المستميت في سبيل وحدتك التي يتوقف نجاحها وفوزها على فشل تجربة الوطن القومي اليهودي وتطهير بلادك من الميكروب الصهيوني ، انني اناذيك الى مقاومة مدفع ورشاش هذه السياسة الصهيونية ، ولو بدمك وروحك ، بشحمك ولحمك لكي تؤمن بنجاتك ووحدتك فتكون من القوم الخالدين ، انني اناذيك يا اخي ان تكون على كامل الاستعداد والتأهب لتأييد حقك بالقوة ان اراد الاستعمار ارجاع عنقته بائنا . مملكة صهيونية في بلادك العربية الفلسطينية .

فهذه الوحدة يا اخي يجب ان تكون امنيتنا في الحياة ومثلنا الاعلى ، يجب ان نكرس لها وجودنا وجودنا وراحتنا ان كنا نزيد البقاء ونأبى الانقراض والفتنا . فهذه الوحدة التي ذهب ضحيتها الالوف وعشرات الالوف من اخواننا عرب كل قطر من الاقطار العربية يجب ان تكون القصد الذي نستدفعه في نضالنا وجهادنا . هذه الوحدة التي ايدها اخواننا في كل قطر بدماءهم وارواحهم يجب ان نؤيدها بدماءنا وارواحنا يا اخي ان كنا من اهل الكرامة ، ان كنا من اهل الشرف والشهامة لا لامن اهل الذل والهوان .

فالوحدة ، بعزها ومجدها ، بعظمتها ونبلها ، بسعادتها ومعناها تدعوك بعيون باكية وجروح بليغة نازقة وقلوب وافئدة دامية ، فاليها سر يا اخي مسرعاً فليها وبدمائك حافظ عليها واحميا .

الفصل الثاني

— حل القضية الفلسطينية ومصالحة بريطانيا —

منذ ابتداءها والقضية الفلسطينية تحتل الجهد الأكبر من نضال العرب السياسي وتشغل محلاً عظيماً في السياسة الانكليزية وتسير جرود الصهيونية، وهذه الوجيهات الثلاثة ليست الوحيدة التي تهتم بحل هذه القضية، فهناك أمم أخرى عديدة تهتم بها. فالقضية الفلسطينية أصبحت قضية عالمية. ومن ضمن الشعوب التي تهتم بحل هذه القضية الشعوب الاسلامية التي اظهرت في كل فرصة ومناسبة تأييدها التام لوجهة نظر العرب في حل هذه القضية وأعلنت عداها الشديد في ساحات عديدة للسياسة الصهيونية الفلسطينية.

وقد يظن البعض ان هذه المشكلة معقدة ومعقدة متشابكة الاطراف يصعب تذييل صعيها ويشق حلها. فالقضية الفلسطينية هي كذلك ان نوط حلها بالمدفع والعاطفة الاستثمارية والانانية الاستعمارية الغير انسانية. أما من الوجيهة الحقوقية، من وجهة العدل والانصاف، من وجهة الحق والعقل والمنطق، فحل القضية الفلسطينية شيء واضح لا يتطلب نبوغاً وعبقوية وحكمة سياسية.

وحل القضية الفلسطينية من الوجيهة القانونية الشرعية لا يتضارب مع مصالحة بريطانيا بل بالعكس هو في مصالحة بريطانيا.

فالسياسة الصهيونية الفلسطينية تدفع من وجهتين، وجهة يهودية ووجهة انكليزية ولكل وجهة من هاتين الوجيهتين غايات ومقاصد تريد الوصول اليها وتطبيقها. فالاهداف السياسة التي يرمي اليها اليهود بعيدة المرمى والهدف وقد ذكرنا شيئاً منها فيما سبق وهذه الاهداف الصهيونية السياسية تستهدف ثلاث مراحل ويمكن تلخيصها فيما يلي:

١ - القضاء على الكيان العربي في فلسطين وتحويل هذه البلاد من بلاد عربية الى

بلاد يهودية كما أن انكلترا انكليزية وكندا كندية. وهذه هي المرحلة الاولى.

٢ - امتداد السيطرة اليهودية على شرق الاردن وتحويل هذه البلاد ايضاً من بلاد

عربية الى بلاد يهودية ، وهذه المرحلة الثانية .

٣- اخضاع القسم الجنوبي من العراق ومن لبنان لمعابكتهم الاسرائيليه لكي يتم بذلك ما وعدوا به في توراتهم من امتداد مدنيّتهم من البحر المتوسط حتى الفرات ومن لبنان حتى نهر مصر . وهذه هي المرحلة الثالثة .

هذه هي الأهداف الصهيونية السياسية . اما الاهداف الاقتصادية الصهيونية فهي في السيطرة على البلاد العربية سيطرة اقتصادية شاملة يقبضون بها على هذه البلاد من مخنقها فلا يدعونها تتنفس الا برضائهم وبأذن منهم ، وقد شرحنا ذلك في فصل سابق .

هذه هي اهداف الوجهة الاولى أي الوجهة اليهودية ، أما اهداف الوجهة الثانية واعني بها الوجهة الانكليزية فهي نوعاً ما مبهمه .

ولكن من يدرس هذه القضية درساً وافياً ويطلع اطلاعاً تاماً على مجرى السياسة الانكليزية طيلة ٢٥ عاماً تجاه هذه المشكلة يتبين بوضوح أن الحكومة المنتدبة كانت تستهدف غاية واحدة لا غير وهي تضارب المصالح العربية اليهودية لكي تبقى هي في فلسطين . اما كيفية بقاء هذا التضارب بالمصالح وعدم زواله فتتخصّر في ثلاثة حلول وهي :

١ - تجزئة فلسطين الى قسمين ، قسم يسكنه اليهود تحت ادارة حكومة يهودية وقسم يسكنه العرب تحت ادارة حكومة عربية ، اي ايجاد وطنين ، وطن عربي ووطن يهودي ، وتكون هاتان الحكومتان تحت انتداب الدولة الانكليزية . وبهذه الطريقة تبقى انكلترا في البلاد الى الابد كحكومة منتدبة لانه يستحيل ان يكون في فلسطين دولتان كل واحدة منهما في قسم ، ففلسطين لا تتسع الا لشعب واحد وشعب واحد فقط .

٢ - ان تسيّر على سياسة تجعل هناك توازناً دائماً بين القوى العربية والقوى اليهودية بطريقة لا تريد معها احدى هاتين القوتين على الاخرى ، ويبقى الشعبان تابعان لحكومة واحدة هي حكومتها .

٣ - تحويل فلسطين بكاملها الى دولة يهودية ، وتبقى انكلترا في البلاد

كحكومة منتدبة . وذلك لان هذه الدولة لن تقدر على المحافظة على كيانها بدون الاستناد على ساعد حكومة اجنبية .

هذه هي الطرق الثلاث التي تستطيع بها انك لترا ان تعمل على تضارب المصالح العربية - اليهودية ، والتي كانت الطريق الثانية فيها هي الطريق التي سلكتها وتسلكها الى الآن في البلاد الفلسطينية . وهنا نجد الملاحظة ان سياسة تضارب المصالح هذه ليست من الحكمة في شي . لانها تؤدي اخيراً الى اسقياء وتدمير الشعبين من الحكومة المنتدبة فيترتب كل واحد منها فرصة سانحة للاتفاق مع دولة اخرى لتنفيذ امانيه لينقض على الحكومة المنتدبة وقد حصل شي . من هذا في هذه الحرب من كلا العرب واليهود .

والآن لننظر الى مصلحة انك لترا ان كانت في هذه الاهداف والحلول ، او هي يا ترى في الحل الذي طالب به العرب فثاروا ثورتهم الكبرى لاجله ، وهو اقامة حكومة وطنية ينتخبها كافة السكان من عرب ويهود على اساس ديمقراطي حق فاهداف اليهود في هذه البلاد يتعارض على خط مستقيم مع المصلحة البريطانية . فانشاء هذه الدولة اليهودية يهدد المصلحة البريطانية بدلا من ان يؤمنها ، ويجعلها في خطر دائم بدلا من ان يجعلها في مأمن دائم وذلك يعود للاسباب التالية :

١ - فالشعب اليهودي قد برهن في كل ادواره التاريخية ، على انه شعب لا يصادق وعلى انه ليس من اهل الوفاء وعرفان الجميل . وهذا عدا عن ان المصلحة السياسية هي التي تسيّر سياسة كل دولة من الدول في العالم ، وعلى انه ليس ممن سياسيي يقدر ان يؤكد ان المصلحة اليهودية ستكون بالاتفاق مع بريطانيا على خط مستقيم . فالسماح لليهود بانشاء هذه الدولة التي يريدونها يهدد طريق الهند ومصالح بريطانيا في الشرق بشر مستطير .

٢ - ان زعامة اليهود قد افلتت من بريطانيا فاصبحت بيد اميركا . فكل الدلائل والظواهر تدل على هذه الحقيقة . فتكون والحالة هذه مناصرة بريطانيا السلبية او الايجابية العملية لفكرة انشاء هذه الدولة ، ليست من الحكمة في شي . فلا تجني من وراءها غير غضب العالم العربي والعالم الاسلامي وعداوتها .

٣ - ان مركز بريطانيا في الشرق يتركز على صداقة العرب والمسلمين . وقد برهنت الحوادث السياسية والاحداث على هذه الحقيقة فأثبتتها بوضوح ما بعده . من وضوح . فان هي ناصرت الدولة اليهودية تخسر هذه الصداقة التي بدونها يصبح مركزها مهدداً في كل آونة واخرى في البلاد الشرقية ، فيزول من بين ربوعها وجناباتها الغنية ولتذكر بريطانيا انه عندما اكتسح موسوليني بلاد الحبشة كان اول من « طبل » و« زمر » له وعمل على استجداء عطفه وصداقته هم اليهود اصداقواها

والآن وقد ظهر ان مصلحة بريطانيا ليست في تأييد هذه الاهداف اليهودية بل في مقاومتها ومانصرة مطالب العرب ، نأقن الى الاهداف الانكليزية التي تنحصر في سياسة تضارب المصالح العربية - اليهودية ، فهل ياترى المصلحة البريطانية في اتباع هذه السياسة ام هي ياترى في التضاض منها ونبذها ؟

ولبيان ذلك نأخذ الحل الاول الذي يرمي الى دوام تضارب المصالح عن طريق تقسيم فلسطين ، فخطأ هذا الحل لا يحتاج الى تفصيل وايضاح ، ويكفي للدلالة على ذلك ان بريطانيا عندما اعلنت هذا المشروع التقسيمي في عام ١٩٣٦ لم يقبل به الا العرب الذين اعانوا ومقاومتهم له بجد السيف ، ولا اليهود الذين احتجوا عليه بشدة وعنف . لم يقبل به العرب لانهم لا يتنازلون عن شبر واحد في فلسطين لاقامة دولة يهودية فيه ، ولم يرض به اليهود لان غايتهم واهدافهم ابعد من ذلك بكثير .

اما من جهة الحل الثاني الذي يقضي بتوازن القوى العربية والقوى اليهودية لكي تبقى الحكومة المنتدبة في البلاد ، هذا الحل الذي لا تزال السياسة اللندنية الى الآن سائرة عليه ، فلا ادل على خطأه وسوء نتيجته من تلك الثورات المتواصلة والاضطرابات المتتابة التي كانت تجتاح فلسطين من وقت الى آخر وتبرهن بالحجج الدامغة على ان هذه السياسة هي خرقاء بلهاء .

اما الحل الثالث من هذه السياسة التي قواءها تضارب المصالح العربية - اليهودية واعني به تحويل فلسطين الى دولة يهودية تكون مهددة في كل فترة من الدول العربية المجاورة لكي تبقى انكسرتا منتدبة عليها هو حل اظهرنا عدم صلاحه فيما تقدم من

و خلاصة القول ، فان هذه السياسة التي تبغي حياتها من تضارب المصالح العربية - اليهودية بنية بقاء الدولة البريطانية في البلاد هي سياسة جوفاء ، سياسة مغلوطة ليس فيها من الحكمة والمنطق الصحيح اقل شي . . فقد ادت الى استياء و تدمير كلا الشعبين منها . فالعرب غضبوا وحنقوا لانهم يريدون ان تبقى فلسطين عربية فلا تزول عربيتها والصهيونية تدمرت لانها تريد تحويل البلاد بسرعة الى بلاد يهودية .

وهكذا يرى القاريء ان الحل واضح جلي ولا سبيل اليه الا بالرجوع الى الحق والمنطق والعقل ولا وصول اليه الا بالوضوح للانصاف والعدل واحكام السليم . فلسطين بلاد عربية يسكنها قسم من الشعب العربي منذ مئات ومئات الاجيال والسنين ، وكان يؤلف ٩٣ بالمئة من مجموع السكان عند ابتداء احتلال الانكليز . وهذا الشعب اظهر بنضاله المستميت طيلة ٢٥ سنة انه ان يتخلى عن هذه البلاد الا عندما يفنى عن بكرة ابيه ، ولا يقتصر الامر على عرب فلسطين فقط ، بل يتعداهم الى اخوانهم في العالم العربي بكامله الذي ، حسب قول لجنة بيل ، اوشك صبره ان ينفد ، والى العالم الاسلامي باجمعه الذي هو على اتم استعداد لمقاومة ومناوئة كل سياسة استعمارية في فلسطين .

والآن لندع موقتا وجهة نظر العرب التي لا تعترف بتاتا بوطن قومي لليهود في فلسطين جانبا . ولننظر الى الوطن القومي الذي اعلنته انكلترا ل ترى ان كان قد تم انشاؤه ام لم يتم . فتصريح بلفور وصك الانتداب قالا بانشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ، وقد فسرت حكومة لندن هذا القول في عام ١٩٢٢ «بأن عبارات التصريح المنوه عنه لا تشير الى تحويل فلسطين بكاملها وطنا قوميا لليهود ، وانما تعني ان وطنا كهذا يؤسس في فلسطين» . وهكذا يظهر ان الوطن اليهودي محدود حسب نص التصريح وصك الانتداب وروحهما . وشي . طبيعي انه متى وصل الى الحد المعين يكون قد تم انشاؤه وعندئذ يجب ان يقف فلا يتجاوز هذا الحد ، لانه ان تجاوز

هذا الحد الذي اعلنه التصريح ونص عليه صك الانتداب تتحول فلسطين بكاملها الى وطن قومي لليهود ، بدلا من ان يكون الوطن اليهودي في فلسطين .

وهنا يجب أن نعلم اذا كان الوطن اليهودي في فلسطين قد تم انشاؤه بموجب التصريح وصك الانتداب أم لا . فطبيعة الحال توجب أن يكون في فلسطين حداً ينتهي عنده هذا الوطن . فاقتصاديات البلاد محدوده ، فشيء طبيعي أن تكون مقدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب مهاجرين جدد محدودة أيضاً . وعندما تصل هذه المقدرة الى حدها الأقصى ، لا يصح أن يظل انشاء الوطن اليهودي قائماً ، لانه يستحيل عملياً عندئذ توسيع هذا الوطن بدون التدعي والحاق الاضرار الفادحة بحقوق الغير الحيوية . وعلى أساس هذا المبدأ الذي ذكره التصريح ونص عليه صك الانتداب والقائل بان الوطن اليهودي حداً يجب أن ينتهي اليه ، يمكن الوصول والانتهاج الى إيجاد حل للمشكلة الفلسطينية ، بجعل الامن مستتباً في الاراضي المقدسة ويؤمن مصالح العرب والانكليز واليهود .

ونحن ان رجعنا الى تاريخ هذه المشكله فتصفحناه نجد أن اللجن والحبراء الرسميين قد أثبتوا في تقاريرهم منذ سنة ١٩٣٠ ، أن مقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب قد انتهت وتعدى الوطن اليهودي الحدود التي يجب ان يقف دونها فألحق بحقوق العرب ووضعيتهم أضراراً فادحة عظيمة . وهذا يعني حسب تصريح بالفور وصك الانتداب أن الوطن القومي قد اجتاز الحدود التي خطها له هذان النصان ، وأنه كان يجب على الحكومة المنتدبة أن توقف عملية البناء منذ ذلك التاريخ البعيد . .

فقد أصبح عدد اليهود في فلسطين يزيد عن ٥٠٠٠٠٠ بعد أن كان عام ١٩١٨ يقرب من ٥٥ ألفاً ، أي ان عددهم أصبح ثلاث عدد العرب في البلاد ، وهم يشرفون على كل ناحية من نواحي الادارة الداخلية عندهم دون أقل تدخل من الحكومة او سيطرة . فاليهود في فلسطين في الواقع مستلون استقلالاً داخلياً واسعاً عن الحكومة .

والمصلحة اليهودية العامة توجب على الصهيونية « الامبريالية » أن تكتفي بهذا القدر فتتفقد عند هذا الحد ان كانت تراعى حقاً المصاحبة اليهودية . ففلسطين لا تستطيع

تحقيق آمال اليهود ، وليس في امكانها حماية العشرة ملايين من اليهود الغير مرغوب فيهم في العالم . فالحقيقة الواضحة والأمر الواقع يجعلان من المستحيل من الوجهة العملية ادخال هذه الملايين العشرة إلى فلسطين وتأمين معيشتهم فيها لا سيما وقد اثبت الخبراء عام ١٩٣٠ أنه ليس في فلسطين مكاناً لمهاجرين جدد ، دون أن يحلوا مكان أهالي البلاد ، وان مواردها لا تسد حاجة السكان .

وفلسطين لا يمكن أن تكون كما نظرنا مركزاً صناعياً ولا مركزاً تجارياً . فهي بلاد زراعية ولا يمكن لليهود أن يستثمروا فيها مواهبهم الخاصة في الصناعة والتجارة ولا سيما ان ثلاثة أرباع الاراضي غير قابلة للزراعة . واليهود لم يكونوا في يوم من الايام مزارعين قديرين ، فتجاربههم الزراعية في روسيا والارجنتين في خلال القرن التاسع عشر فشلت ولهذا فهم قد فضوا الهجرة الى الولايات المتحدة الاميركية حيث يستطيعون استقلال مواهبهم الخاصة في الحقل التجاري والصناعي ؛ ففلسطين ، نظراً لمساحتها وموقعها في قلب البلاد العربية ، ومواردها الاقتصادية لا تحل المسائل اليهودية . فمن حاول المشكلة اليهودية إيجاد بلاد واسعة تستطيع استيعاب بني اسرائيل ، على ان يكون أهل تلك البلاد راغبين في سكنى اليهود بينهم من تلقاء أنفسهم وعن طيب خاطر ، وليس هذا مجرد نظرية ، فقد عرضت روسيا على اليهود مقاطعة «بيريدجان» ومساحتها تعادل مساحة هولندا وباربيكا معاً ، مع قرض مالي للمهاجرين اليهود ، لتكون تلك المقاطعة جمهورية يهودية مستقلة استقلالاً داخلياً . وقد توطن فيها حتى الآن نحو خمسين الف يهودي . فلو أن الصهيونية صرفت مجهودها الى هذه البلاد الواسعة التي عرضتها عليها روسيا بدلاً من التوجه الى فلسطين لكانت أسعفت ملايين اليهود المضطهدين ، وحافظت على المسكنة التي يتمتع فيها اليهود في العالمين العربي والاسلامي . وهكذا يرى القارىء ان الحل واضح جلي ولا سبيل اليه الا بالرجوع الى الحق والمنطق والعقل ولا وصول اليه الا بالرضوخ للانصاف والعدل والحكم السليم . ففلسطين بلاد عربية يسكنها قسم من الشعب العربي منذ مئات ومئات السنين ، وكان يؤلف ٩٣ بالمئة من مجموع السكان عند ابتداء احتلال الانكليز وهذا الشعب اظهر بنضاله المستميت طيلة ٢٥ سنة انه لن يتخلى عن هذه البلاد الا

عندما يفنى عن بكرة ابيه ، ولا يقتصر الامر على عرب فلسطين فقط بل يتعداهم الى اخوانهم في العالم العربي بكامله الذي ، حسب قول بيل ، اوشك صبره ان ينفد والى العالم الاسلامي باجمعه الذي هو على اتم الاستعداد لمقاومة ومناوئة كل سياسة استعمارية في فلسطين .

فالعقل السليم والمنطق الصحيح يباين هضم هذه السياسة التي ترتكز على اسس مغلوطة نكراء ، فالبلاد يسكنها شعب قد تنبه الى الحياة الحرة وتطلع الى الاستقلال والعظمة فأخذ يناضل مستميتاً في سبيل استعادة مجده الماضي وعزه الفائق منذ عشرات وعشرات السنين . فليس هناك مكان لامة ثانية في بلاد يقطنها شعب قد تنبه ضميره القومي واستيقظ وجدانه الوطني وتربطه بأرضه محبة لا تغلب . فالعبرة الوحيدة والنتيجة الفريدة التي يخرج بها الباحث ويصل اليها الدارس هو ان المساعي والجهود التي بذلت حتى الآن لانشاء واقامة دولة يهودية في فلسطين قد افضت الى تخريب البلاد وشقائها ، وسبب ذلك ليس في عدا. اصيل بين العرب واليهود ولا ضعف عطف العرب عليهم ابان محنتهم العالمية ، فالبلاد العربية هي البلاد الوحيدة التي لم يضطهد فيها اليهود ، فالعرب كلنوا ولا يزالون كما عرف عنهم قوماً كراماً يفيثون الملهوف ويحمون الضعيف ويدافعون عن المظلوم ويحيرون كل مستجير ، بل سبب ذلك هو ان انشاء دولة يهودية في فلسطين لا يمكن ان يتم الا باخراج السكان عامة والفلاحين خاصة بالقوة من ارض منها تغذوا وبن ريعها عاشوا ونشأوا . من ارض فيها دورهم ومعابدهم وتذكاراتهم ومقابر آباءهم واجدادهم . ومن تتبع احوال فلسطين منذ ابتداء الحكم الانكليزي وخصوصاً في اثنا. الثورة الكبرى الى اليوم يلس لمس اليد ان هؤلاء الفلاحين يؤثرون الموت والفناء على التحلى عن ارضهم وتركها ولو لم يكن هناك ولا اعتبار آخر لكان بهذا الاعتبار سبباً كافياً لحل الحكومة المنتدبة على مواجبة الامر الواقع ، فتنبذ سياستها الخرقا. وتتبع المنطق والعقل الصحيحين وتسير بموجب العدل والحق والانصاف فتتشى بحكومة وطنية مسؤولة امام مجلس نيابي يمثل كافة السكان على السواء . اما وهذا الاعتبار يستند فيعزز باعتبارات

أخرى تركز على وعود ومعاهدات وعهود ومقطوعة ، فقضية العرب في فلسطين تصح
 قضية لا ترد ، تصبح واضحة وضوح الشمس في رابعة النهار .
 فالحق والعدل والانصاف ، وشرف المعاهدات والعهود والوعود
 التي يجب ان تحترم ، والحلول القانونية والحقوقية ، والعقل والمنطق كلها تقضي بانشاء
 دولة عربية في فلسطين تمثل كافة السكان في البلاد ، فيأوي اليها من اليهود عدد لا
 يعرض حقوق العرب السياسية والاقتصادية للخطر ، فيعيش فيها اليهودي متمتعاً بجميع
 الحقوق ، في امن واطمئنان وكرامة ، وتعد معاهدة بين الدولة العريية في فلسطين
 والدولة البريطانية تضمن المصالح الانكليزية العسكرية والاقتصادية في البلاد وسلامة
 الاماكن المقدسة وحقوق الاقليات وتشجع ليهود البلاد اوسع آفاق الحرية في رعرعة
 ورفق مثلهم الثقافية والروحية . وليس هناك ثمة اسباب تمنع انشاء هذه الدولة العربية
 ولاسيا وأن فريقاً كبيراً من اليهود يناصرون ويؤيدون هذا الحل . وقد قال الدكتور
 ماغنس ، عميد الجامعة العبرية في القدس ، بعد ان نقده بعض واد تقرير اللجنة الملكية
 ودعا الى رفض التقسيم : « اننا برضى العرب وموافقتهم نستطيع ان نجد ماوى في
 مختلف البلاد العربية لمئات الالوف من اليهود المضطهدين ، اما بغير رضاهم وموافقتهم
 فاليهود في خطر ، حتى ان الاربمائة الف يهودي في فلسطين يظاون والخطر يهدق بهم
 على الرغم من وجودهم في الوقت الحاضر في كنف الحراب البريطانية ^(١) . »

فيجب على الحكومة البريطانية ان كانت تراعي وتقيم اقل الوزن للمعاهدات والعهود
 والمبادئ الانسانية النبيلة ان تنبذ هذه السياسة التي اظهرت خطأها وسوء مغبتها وخيم
 عواقبها تجارب واختبارات خمس وعشرين سنة ، وتسير بموجب الحق والعدل واحترام
 العهود والمعاهدات فتنشئ حكومة وطنية عربية تمثل كافة السكان بقسط النظر عن
 الجنس والدين .

فالعرب هم اصحاب البلاد الشرعيين وملكيتهم لها هي ملكية قانونية شرعية
 لا تشوبها شائبة من الباطل والتضليل ، ومطالبتهم بحكومة مستقلة وطنية هي مطالبة
 تستند على العدل والانصاف وعلى العقل والمنطق ، وعلى معاهدات وعهود ووعود

(١) نيويورك تايمس : ٢٠ - ٧ - ٣٧

مقطوعة ، كما انني لا أشك بأن كل منصف و كل عادل مطلع على هذه القضية يوافق على ان هذا الحل هو الحل الوحيد الذي يمكن ان تنتهي به مشكلة فلسطين ، وان هذا الحل هو الحل الوحيد الذي يمكن لانكلاهما ان تصون به كرامتها وسمعتها وشرفها وان تحافظ به على صداقه العرب والمسلمين ، هذه الصداقة التي عليها يتوقف بقاء مركزها وحفظ مصالحها في الشرق .

فليس هناك حل عملي غير هذا الحل ، ولا اظن سياسيا واحداً الا يوافق معي على ان الحل العملي الوحيد القابل للتطبيق هو في هذا الحل وهذا الحل فقط . وأخيراً ففتحويل فلسطين من بلاد عربية الى بلاد يهودية وجعلها دولة اسرائيلية رغم العرب الذين تملكوا هذه البلاد منذ ثلاثة عشر قرناً والتي يسكنها اجدادهم من مدة تزيد على ضعفي هذا العدد على الرحيل من وطنهم . وارغام هذا الشعب العربي على ترك ارضه ومغادرة بلاده في سبيل تخفيف شقاء جماعة ليس العرب مسؤولين عن شقائهم ، بل على العكس كانوا دائماً الملاجئ الامين الذي يخفف من شقائهم ، لا يعد غلطة سياسية فقط ، بل هو جريمة شنعاء . وعمل غاشم ظالم بصم «مدنية» . . . هل سمعت ايها القاري . . . مدينة . . . العصر العشرين وصحة ستبقى ما بقي التاريخ . . .

— الفصل الثالث —

— اسباب السياسة الصهيونية أو المصالح البريطانية —

والآن يحق للقاري أن يتساءل عن اسباب التناقض في هذه السياسة فيستفهم ويقول : لماذا وعدت انكلترا العرب تلك الوعود وهي تضمن عدم تنفيذها ؟ . . . لماذا أعلنت وعد بلفور وما هي أسباب هذا الوعد ؟ . . . ولماذا نفذت انكلترا وعدها البلقوري ولم تنفذ واجباتها حسب وعودها للعرب ؟ ما هي اهداف بريطانيا وغاياتها من هذه السياسة ؟ ما هي العوامل التي سبوت السياسة الانكليزية في هذه الوجهة المنافية للمبادئ ، الثبيلة ، المبادئ ، الحلقة السامية ؟ . . . فجوابا على هذه الاسئلة وايضاحاً للحق وبراذاً حقيقة هذه السياسة عارية مجردة اليك أيها القاري . ما يلي :

— ١ —

— اسباب وعود انكلترا للعرب وفائدة هذه الوعود —

عندما أعلنت الحرب في عام ١٩١٤ عرض الشريف على الانكليز أن يدخلوا معه في معاهدة تضمن استقلال العرب وتكفل حريتهم مقابل اعلان العرب الحرب معهم . فرفض الانكليز ذلك الاقتراح ولم يقبلوا به . أما لماذا لم يقبلوا ، فذلك لانهم ما أرادوا أن يرتبطوا باقل معاهدة مع العرب تضمن هؤلاء حقوقهم وحريتهم وهم الذين ينوون في أول فرصة ممكنة بعد الحرب استعمار بلادهم وتأهين مصالحهم ومطامعهم فيها . ولكن لما أعلنت تركيا الحرب بجانب الدول الوسطى تغير الموقف تماماً عن ذي قبل . فوجدت انكلترا أن مركزها في الشرق أصبح حرجاً مهدداً في كل آونة ولحظة ، وانها تواجه خطرين عظيمين أولهما أن سوريا وفلسطين قد تتخذان قاعدة لهجوم تركي - الماني على قناة السويس ؛ وثانيهما أن نفوذ الخليفة قد يستعمل في اثاره جميع المسلمين وحماتهم على اعلان حرب دينية ضد الخلفاء . وعندئذ رأت انكلترا أن المساعدة العربية أصبحت ضرورية وضرورية جداً وهي من الحيوية بدرجة لا يستطيعون بدونها حماية مراكزهم في الشرق والمحافضة عليها . ومما زاد في حيوية المساعدة العربية وعظيم ضرورتها والمخاطر التي يتعرض لها العرب بوقوفهم بجانب الخلفاء ، ستوط الحملة التي وجهها هؤلاء .

على يوغاز الدرديز ، ذلك السقوط الذي جعل استانبول في مأمن من كل خطر يهددها .
 وكان السير هنري مكماهون في ذلك الوقت قد احيط علماء بحداثات لمتدوب اللجنة
 الوطنية السورية التي اوضح فيها ذلك المتدوب أن موقف العرب في الاختيار بين الدول
 الوسطى والحلفاء سيكون معلقاً على نوع الضمانات التي تقدمها كل منها لاستقلالهم
 في المستقبل . ولهذا فقد صممت بريطانيا أن تضرب ضربتها وتؤمن مساعدة العرب
 ونصرتهم بعود ومعاهدات لا يكون لها بعد الحرب أقل وزناً أو قيمة .
 أما الفائدة التي جناها الحلفاء من مناورتهم هذه فقد كانت عظيمة
 وحيوية جداً ومن العوامل الأولية التي أدت الى ظفرهم وكسبهم الحرب . واليك ايضاح ذلك ،
 عندما انضمت تركيا الى صفوف الدول الوسطى وأعلن الخليفة الجهاد المقدس
 وقف العالم الاسلامي متردداً بتلبية النداء ، لانه تسال اذا كان يجوز للمسلم ان
 يحارب حرباً مقدسة بحالفة بعض الدول المسيحية ، فحول نظاره عندئذ واتجه بها الى
 سادن مكة لاختذ الجواب الصحيح . فأصبح والحالة هذه قيام العالم الاسلامي ضد الحلفاء .
 متوقفاً على الشريف حسين وعلى الحل الذي يعطيه لنداء الخليفة ، ولكن الحسين ،
 كان في هذا الوقت قد استوثق من الانكليز فأعلن ثورته المشهورة ونادى
 مع الحلفاء ضد الأتراك والامان ففضى بذلك على الأمل الذي كان يساور تركيا من
 معاضدة المسلمين لها ومناصرتهم ايهاا .

ومن حملة الخدمات التي أدتها أيضاً هذه الثورة للانكليز خاصة والحلفاء عامة ما
 كان يجعله الضباط العرب معهم عندما يتركون الجيش التركي ويلتحقون بالجيش العربي
 من معلومات قيمة تتعلق بالجيش العثماني وحركاته وسكناته التي عليها كان يبني القواد
 الانكليز خططهم الهجومية على الأتراك

فالمساعدة العربية كانت السبب الرئيسي في انتصار الحلفاء في الشرق ، وبدونها لم
 يكن في مقدرتهم واستطاعتهم ان يحافظوا على مصالحهم ومراكزهم فيه ، فقد قال
 لويديجورج في مؤتمر عام ١٩١٩ : « ان القضية العربية لم تكن قضية العرب وجددهم انما كانت
 قضية انكترانفسها » . وقد قال الجنرال اللنبي : « ان مساعدة العرب

لنا كانت حيوية وفعالة وعظيمة ، فهي لا تقدر بشمن^(١) » . وقال لويد جورج ايضاً :
 « ان الملك حسين كان قد جمع كل عساكره وحشد كل قواه مؤيداً الحلفاء في ساحة
 القتال ، مما كان المساعد الاكبر لنا في الفوز في النهاية^(٢) » فلولا الثورة العربية لما كان
 الجيش الانكليزي عبر القناة وتقدم في سوريا وفلسطين فهزم الاتراك الذين ارغوا على
 شطر قواهم الى شطرين والمقاتلة في جبهتين ، واليك شهادة اكبر عدو للعرب في هذا
 الصدد ، شهادة جمال باشا كما وردت في مذكراته :

« وكان جل همي في ذلك الوقت « شباط سنة ١٩١٦ » ان اعمل لملل الشريف
 على ارسال كتبية الى فلسطين بقيادة احد ابناؤه ، ولتحقيق هذه الغاية كاشفت
 الشريف فيصلاً وفاوضته ملياً ، وتبادلنا مع الحسين ، سلسلة رسائل وافية ، وفي النهاية
 اصبحت يوم ٢ حزيران سنة ١٩١٦ امام ثورة الشريف حسين ، فكانت الضربة القاضية
 على حملة القتال .

« واخذت افكر بامر الانكليز ، فرايت انهم لو ارادوا مهاجمة فلسطين برا
 لتعين عليهم انشاء خطه واصالات بين القناة وفلسطين كما فعلنا ، وربط هذين القطرين
 بسكة حديد ، ولم تجرؤ كتبية انكليزية في كل عام (١٩١٥ - ١٩١٦) ان تطأ
 ضفة القناة الشرقية ، وأول ما اكتشفناه من اعمال الانكليز الدفاعية كان في او اخر
 شهر كانون الثاني عام ١٩١٦ ، فقد حفروا استحكامات عند رؤوس الجسور في ضفة
 القناة الشرقية تجاه القنطرة الاسماعيلية ، ويوافق تاريخ انشاء هذه الاستحكامات تاريخ
 آخر خطاب ارسله الحسين الى الانكليز ، وأكد فيه خروجه علينا ، ومن هذا يتبين
 انهم لم يقرروا العبور الى الشاطي الشرقي ، او بمباراة اخرى لم يبدؤوا بالهجوم على
 فلسطين الا بعد ان استوثقوا من الشريف ، وتأكدوا ان ثورته ستضطرنا الى اتخاذ
 تدابير خاصة لحماية الحجاز ، بل الى ان نسحب من فلسطين بعض قواتنا ، فضلاً عن
 ذلك فقد كانوا واثقين ان البدو الذين اغروهم بالاموال الطائلة المرسله بواسطة الشريف
 سيثورون ضدنا وان ثورتهم ستضعفنا كثيراً^(٣) » .

(١) راجع الود رايدن : مشكلة فلسطين .

(٢) جرر - انطونوس : العربية : ص : ٣١

(٣) مذكرات جمال باشا : احمد شكري : ص : ٢٨٩

وان كنت تبغني مزيداً ايها القارى . فاليك شهادة الكارلونييل لورنس بفائد الثورة العربية ، فقد قال : « ان الجيش العربي تطور بسرعة من فرق لا نظام يجمعها ومن جماعات بدوية الى فرق عسكرية منظمة كاملة العدة ، فأسر خمسة وثلاثين الفاً . من الاتراك وقتل عدداً اكبر من هذا بكثير ، واستولى على مئة وخمسين مدفعاً وعلى مئة الف ميل مربع من الاراضي العثمانية . وكانت هذه خدمة جلي لنا ، ورأينا انفسنا اننا مديونون للعرب بمكافأة قائلها ولفصل بثملها لاختلاصه في تنظيم القوى العربية حيثما توجه النبي ورحل (١) » .

وقد كان الجيش التركي حيثما توجه يجد نفسه انه في بلاد عدوة محاطاً بكل جانب من الاعداء . بينما كان الجيش الانكليزي حيثما نزل وحل يجد انه في بلاد صديقة وبين اصدقاء . يقدمون له كل مساعدة ومعونة لازمة .
فيا اخي العربي :

هذه هي الاعمال والافعال المحيدة التي قام بها شعبك العربي ، وهذه هي خدماتهم التي لا تقدر بضمن وتضحياتهم العظيمة التي قاموا بها في سبيل نصره الخلفاء وظفرهم . ولكن كل هذا كان بحكم اللاشيء ، لانه لم يكن من قوة عربية تؤيده وتدفع عنه بجد السيف ، اما العبود فهي حبر على ورق ، هي ميتة لا تصلح ان تكون مستنداً يستند عليه العرب بالمطالبة بحقوقهم وحريةهم .

هذا ما فعله قومك يا اخي فكان نصيبهم مقابل خدماتهم الجليلة القدر العظيمة القيمة ، تجزئة خائفة واستعباد قاتل واستعمار جارح ، والادهى من كل هذا والانكى ان هذه السياسة لم تقف عند هذا الحد من طغيانها بل استرسلت في غيا فباعت قسما من شعبك يا اخي متناسية ومتجاهلة المنافع الجزيلة التي اداها لها هذا الشعب ، متناسية ومتجاهلة المئات والالوف التي ذهبت في سبيل نصرتها من أبناء هذا الشعب صرعى في ساحات الحرب والوعى .

اسباب وعد بلفور ونواعشه الاصلية

لقد صرحت انكلترا وضجت وملات الدنيا صراخاً وضجيجاً واعلنت وفي كل مناسبة صرحت أن البواعث الاساسية لوعدها البلغوري لم تكن سوى المبادئ الانسانية التي تنادي بها ، سوى المبادئ الشريفة التي تسعى لتحقيقها ، سوى العاطفة السامية التي نحمّلها لكل شعب ضعيف ، لكل شعب مضطهد مظلوم . . . فهل ياترى هذه الادعاءات صحيحة؟ وهل انكلترا تعني حقاً ما تقول ام هي مغالطة مقصودة؟ . . لا شك في ان القاري يفهم حق الفهم أنه ليس من سبيل للعواطف في السياسة ، ولا أقل ريب ان القاري يبتسم استهزاءً وسخرية بهذه العاطفة التي تحل انقراض وقتل وفناء شعب برمته لاقامة واسكان شعب آخر على انقاضه واطلاله . فأسباب وعد بلغور الحقيقية وبواعثه الاساسية ليست في هذه الاباطيل والعواطف التضليلية والمناورات بل هي فيما يلي :-

وضعية الحلفاء الحرجة في الحرب الكبرى . ففي سنة ١٩١٧ سيطرت على الحلفاء وضعية حربية حرجة ، وضعية خطيرة صعبة جعلتهم على قاب قوسين او ادنى من الانكسار والفشل . فكان موقفهم موقف احتضار وتزاع ، موقف لفظ النفس الاخيرة في الساحات الغربية . فالدول الوسطى كانت قد استولت على بلجيكا واکسمبور وعلى القسم الشرقي من فرنسا ، وعلى بولندا وليتوانيا وكورلندا وبلاد العرب والمهرسك ورومانيا ، وكانت هنغاريا او المجر وبلغاريا تحاربان معها . وكانت الجيوش النمساوية في الاراضي الايطالية منتصرة ظافرة ومما زاد الطين بلة مع الحلفاء ذلك الصلح المنفرد الذي وقع بين الدول الوسطى والدولة الروسية الشيوعية الجديدة في بريست ليتافسك ، وبه تنازلات هذه الاخيرة عن فنلندا واوركرانيا وليفانيا الى الدول الوسطى التي اصبحت تستطيع بفضل هذا الصلح ان توجه كل قواها الى الساحات الغربية التي لم يتمكن فيها الحلفاء على الرغم من جهودهم الجسارة وعلى الرغم من انشغال الدول الوسطى في الجبهة الشرقية ، من الاستيلاء على موقع واحد من خط «هندنبرغ» الذي كان يرابض فيه الالمان .

وعندما سأل لويد جورج عن وعد بلغور قال في هذا الصدد : « ان الوعد كان من موجبات الدعاية لتلك الحالة التي كنا فيها ، فالرومانيون كانوا قد سحقوا والجيوش

الروسية كانت قد فنيت وانحلت، والايطاليون فشلوا فشلاً ذريعاً في موقعة كابورثيو، كما ان العواصم الالمانية كانت قد اغرقت ما يبلغ محموله من الالطنان من السفن البريطانية ولم يكن يوسع الجيش الفرنسي آنذاك ان يقوم بهجوم واسع المجال، وفي تلك الحالة الحرجة ساد الاعتقاد بان اكتساب عطف اليهود او مناوئتهم قد يكون له اثره الفعال في توجيه كفة الميزان نحو الحلفاء. او ضدهم، ثم ان عطف اليهود من شأنه على الاخص ان يضمن معاضدة اليهود في اميركا (١) .

وقد صرح هذا الرئيس للوزارة البريطانية اثناً. الحرب تصريحاً آخر جاء فيه : « وكانت تلك الايام من اشد ايام الحرب ظلاماً، كان الجيش الفرنسي ثائراً، وكان الجيش الايطالى على وشك التلاشي، وكانت لولايات المتحدة قد ابتدأت وحدها فقط بالاستعداد، فنقرر لدينا ان اكتساب عواطف الطائفة اليهودية امر حيوي لنا (٢) . » .

اذن فالحلفاء الذين كانوا في حالة حرجة وفي حاجة ماسة الى المساعدات الخارجية تأتيمهم للخروج من الحرب ظافرين وجدوا في اجتذاب اليهود الى صفوفهم فائزة كبرى تعود عليهم تحقيقاً لغاياتهم، فكان وعد بلفور خطة حربية عسكرية حاكت خطوطها انكلترا بغية الانتصار والظفر .

هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فمعاهدة سيكس بيكو كانت من العوامل التي ادت الى هذا الوعد . فقد نص البند الثالث من هذه المعاهدة بجعل القسم الجنوبي من سوريا ومنطقة حمران يؤسس فيها حكم دولي، يتفق على شكله فيما بعد الحرب . فهذا كان يقض من انكلترا المضجع ويبلبل افكارها وراحتها، لان فيه خطر عظيم يهدد بشر مستطير مصالحيها في الشرق وطرق مواصلاتها بين اجزاء الامبراطورية واقسامها . ارادت انكلترا ان تتخلص من هذا البند وان تتفادى من انتهاك حرمة اليهود التي قطعها للعرب في عام ١٩١٥ انتهاكاً علينا مفضوحاً مسبقاً بمحض الاختيار والارادة والتصميم فيما يتعلق بفلسطين من تلك العهود فجاءت بهذه السياسة التي ترمي الى اقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين بناءً لما لهذا الشعب من صلة تاريخية

(١) تقرير بيل : ص : ٣٢

(٢) الدكتور يوسف هيكل : ص : ٥٧

في هذه البلاد العربية . وهكذا « لم يكن هذا الوعد الا حجة اتخذتها انكلترا لتحويل مبادئ سيكس بيكو التي أخضعت فلسطين لحكم دولي ، وذلك بغية سيطرتها اقتصادياً وسياسياً على هذه البلاد العربية ^(١) » . ومن هذا يظهر ان الدوافع الاساسية والبواعث المباشرة لهذا الوعد ليست تلك العاطفة المزيفة التي ادعتها انكلترا ، بل هي هذه المصالح التي عادت عليها والتي أمنت اهدافها ومطامعها . « فوعد بلفور هو الذي اتاح لانكلترا تمديد سلطتها على فلسطين ، وبسببه حكمت انكلترا فلسطين حكماً مباشراً ^(٢) » .

وذلك كان في وقت ينتظر فيه ان تتحول الخلافة التركية الى خلافة عربية ، وذلك كان بالطبع تحدياً عظيماً لا يحظر لدولة ان تقوم به الا بريطانيا دولة العالمين الاسلامي والعربي الكبرى .

- ٣ -

— لماذا وعد بلفور وليس المعاهدة العربية الانكليزية ؟ —

لقد ذكرنا فيما تقدم من هذا الفصل الاسباب او بالاحرى الفوائد والمصالح التي عادت مباشرة على حكومة لندن من جراء مواعيدها وتعهداتها : والآن وقد اظهرنا عدم قانونية وعد بلفور وابنا قانونية المعاهدة العربية الانكليزية فانه يحق للقاري ان يستفهم متسائلاً عن الاسباب التي حملت انكلترا على تنفيذ عهد غير مشروع ونقض عهد حقوقي مشروع ؟ . . . فهل يا ترى كان ذلك عطفاً على اليهود ؟ . . . هل كان ذلك حباً وانسانية ؟ ام كان وراء الاممة ما وراءها فعملت ما عملته تبعاً لمصلحتها الخاصة وحباً بفائدتها الذاتية وانانيتها الشخصية ؟ . . .

(١) الدكتور موش : ص : ١٧٢

(٢) الدكتور موش : ص : ٧٢

في هذه البلاد العربية . وهكذا « لم يكن هذا الوعد الا حجة اتخذتها انكلترا لتحويل مبادئ سيكس بيكو التي اخضعت فلسطين لحكم دولي ، وذلك بغية سيطرتها اقتصادياً وسياسياً على هذه البلاد العربية ^(١) » . ومن هذا يظهر ان الدوافع الاساسية والبواعث المباشرة لهذا الوعد ليست تلك العاطفة المزيفة التي ادعتها انكلترا ، بل هي هذه المصالح التي عادت عليها والتي امنت اهدافها ومطامعها . « فوعد بلفور هو الذي اتاح لانكلترا تمديد سلطتها على فلسطين ، وبسببه حكمت انكلترا فلسطين حكماً مباشراً ^(٢) » .

وذلك كان في وقت ينتظر فيه ان تتحول الخلافة التركية الى خلافة عربية ، وذلك كان بالطبع تمديداً عظيماً لا يخطر لدولة ان تقوم به الا بريطانيا دولة العالمين الاسلامي والعربي الكبرى .

- ٣ -

— لماذا وعد بلفور وليس المعاهدة العربية الانكليزية ؟ —

لقد ذكرنا فيما تقدم من هذا الفصل الاسباب او بالاحرى الفوائد والمصالح التي عادت مباشرة على حكومة لندن من جراء مواعيدها وتعهداتها . والان وقد اظهرنا عدم قانونية وعد بلفور وابنا قانونية المعاهدة العربية الانكليزية فانه يحق للقاري ان يستفهم متسائلاً عن الاسباب التي حملت انكلترا على تنفيذ عهد غير مشروع ونقض عهد حقوقي مشروع ؟ . . . فهل يا ترى كان ذلك عطفاً على اليهود ؟ . . . هل كان ذلك حباً وانسانية ؟ ام كان وراءه الامة ما وراءها فعمت ما عملته تبعاً لمصلحتها الخاصة وحباً بفائدتها الذاتية واثانتها الشخصية ؟ . . .

(١) الدكتور موش : ص : ١٧٢

(٢) الدكتور موش : ص : ٧٢

كل منا يعلم ان الحكومة الانكليزية لا تتخذ النظريات والعواطف قاعدة سياسية تسبر بوجوبها . وكل مطلع بعض الاطلاع على مجرى الحوادث التاريخية يعلم ان بريطانيا كمثل الدول العالمية تسير على سياسة تستهدف المصلحة فقط ، فلا تراعي عدلا او حقاً . فليس من المنطق اذن ان يعتقد الانسان العاقل ان رائد بريطانيا في السياسة التي تمشي عليها في البلاد الفلسطينية هو كما تقول وتدعى الدفاع عن الانسانية المظلومة وانصاف اليهود من الظلم التاريخي الذي حاق بهم من مدة تزيد على العشرين قرناً ؛ فعملها هذا ليس بمنطقي ولا عقلي . فانها بهذا العمل تعترف جريمة هائلة ، لان نجاح هذه « العاطفة المزعومة » يتوقف على تشريد وتشتيت ، وفناء ما يزيد على المليون من العرب الذين يعيشون في هذه الارض منذ مئات السنين والاجيال . اذن فهذا الادعاء ليس الا حجة باطلة ، وبيئة فاسدة يراد بها اخفاء البواعث الاصلية والاسباب الحقيقية بغية التمويه وتضليل الجماهير والسياسيين السطحيين .

اما هذه الاسباب الاصلية والبواعث الحقيقية التي ادت الى تنفيذ وعد بلفور وتطبيق السياسة الصهيونية من دون المعاهدة العربية الانكليزية فهي :

(أولاً) - ان الدولة البريطانية ترى في اليهود الذين يسكنون بين ظهورانيها والذين يعتقدون بأكثريةهم الساحقة المبادئ الشيوعية التي تحاربها عنصراً خطراً على المبادئ والانظمة والشعائر التي يباينها تدين وتعتمد . فهي تريد التخلص منهم ولكن ليس بطريقة علنية مفضوحة مريية ، بل في « طابق » مستور وعملية خفية لكي تبقي على صداقتهم وولائهم لها . وللوصول الى هذه الغاية ابتدعت تلك البدعة التي كانت اصلح حلاً لهذه المشكلة وأحسن منفذاً من هذا المأزق الحرج .

(ثانياً) - لقد كان لتباشير النهضة القومية التي انتشرت بين الاقطار العربية ، واليقظة التي عمت العرب بأجمعهم ، رنة اسى وحزن لدى الحكومة الانكليزية . فقد باتت بريطانيا تنظر الى هذه الحركة الحديثة التي تركز على نهضة ثقافية علمية وتعشق للاستقلال والحرية ، بوجع وخوف وفزع لانها وجدت فيها شراً نازلاً يهدد سيطرتها وسلطتها في عالم العروبة والشرق . ولهذا فهي رأت بالحركة الصهيونية سداً متيناً وحصناً حصيناً تستند اليه في محاربتها ومقاومتها لهذا التيار العربي الجديد . وجدت أن

اقامتها لهذا الوطن اليهودي يكون سلاحاً قاطعاً تقطع فيه من اوصال هذه الحركة
سياسياً واقتصادياً ، مادياً ومنعوباً . فكان عملها هذا الاستبدادي طعنة نجلاً . صوبت
الى صدر العروبة فاصابتها بجراح عميقة بليغة . . .

(ثالثاً) - سلامة طريق الهند البحرية والبرية . لم تكن هذه الفكرة وليدة
ساعتها . فقد ألف الكاتب الانكليزي هولزورث كتاباً في سنة ١٨٥٢ سماه «اليهود
في فلسطين» حين فيه اعادة اقامة حكومة يهودية تحت الحماية الانكليزية كواسطة
لتأمين طريق الهند . فركز فلسطين الجغرافي هو من الحرية بدرجة أولى للحفاظ على
سلامة موصلات الامبراطورية ، ولكي يكون ذلك واضحاً جلياً ، تقسم أهميتها
الى قسمين : أهميتها البرية وأهميتها البحرية ، فنقول :

ان الطريق البحرية من انكلترا الى الهند هي الطريق التي تأتي من الارض البريطانية
الى جبل طارق الى ترعة السويس الى البحر الاحمر الى الهند ، فترة السويس والحالة
هذه محطة هامة جداً في هذه الطريق وبدونها لا يمكن لانكلترا أن تصل الى الهند
عن هذه الطريق البحرية ، وحيوية هذه الطريق لانكلترا أصبحت مهددة بخطر
عظيمين ؛ الاول مزاحمة ايطاليا لها في نقط خطرة محكمة تسد طريق الهند ، واستيلائها
على بلاد الحبشة ذلك الاستيلاء الذي كان من شأنه ان يعوقل حركة الجنود الانكليزية
في الهند فيجعلها صعبة شاقسة . والثاني ان بريطانيا رأت ان وجودها في مصر اصبح
قصيراً وخروجها صار قريباً وشيك الوقوع بعد انتهاء عهد الحماية . ولهذا فقد كان على
انكلترا لكي تطمأن على سلامة ترعة السويس التي هي حجر الزاوية في طريق الهند
البحرية ان تسيطر سيطرة مباشرة ، كاملة شاملة على البلاد المتاخمة للضفة الثانية من
الترعة وهي البلاد الفلسطينية . ولم يكن ذلك بمقدورها واستطاعتها لولا هذه
البدعة البلغورية .

ولا نكلترا غير الطريق البحرية الى الهند طريق ثان ، وهي الطريق البرية ، فقد
برهنت الحوادث والوقائع أنه يمكن إزعاج الانكليز عن هذه الطريق بقدر ما هو
بالامكان ازعاجهم وتكدير راحتهم وتشويش صفوفهم عن تلك الطريق البحرية
وما علينا الا أن نتبسم على خريطة جغرافية سير السكك الحديدية التي اهتمت لها

الروسيا وانكلترا في القرن التاسع عشر والقرن العشرين ، وما كان حُط برلين
بغداد الذي أرادت المانيا مده إلى العراق فالهند من تأثير مباشر في اعلان الحرب الكبرى
الماضية ، ما علينا الا ان نتبع سير هذه الخطوط الحديدية المتجهة الى العراق فالعجم
فالافغان قاصدة الهند قبله انكلترا السياسية حتى نعلم مبلغ وعظم أهمية هذه الطريق
البرية وحيويتها في نظر الدولة البريطانية

ولانكلترا طريقان الى الهند في البر ، فالطريق الاول يبدأ من لندن ماراً
بأوروبا ، بالبلاد الجرمانية فالبلاد البلقانية فالاستانة فالاناضول فمدينة حلب فالموصل
فبغداد فالبصرة فبندر عباس فكراشي فالهند ، ولكن هذه الطريق لا يمكن ان
تكون في أيدي الانكليز لمورها في بلاد أعداء

والطريق البرية الثانية هي التي تأتي الى روسيا من بحر البaltic فتأخذ الحُط
الحديدي الى القفقاس ومنه الى الهند ولكن هذه الطريق أيضاً لا يمكن لانكلترا
أن تطمان الى سلامتها لمورها في بلاد اجنبية

ولكن هناك طريق مشتركة بين البحر والبر يمكن لانكلترا اتخاذها الى الهند .
فالولى محطات هذه الطريق جبل طارق ، فالاطه فقبرص ، ثم يمكنها لتتجه سيرها الى الهند
أن تتخذ وجهتين للوصول الى العراق فالعجم فالهند .

فالوجهة الأولى هي ميناء اسكندرونه ، ولكن بما ان هذه الميناء قد أصبحت
في قبضة الاتراك بفضل « الأم الحنون » فقد أصبحت انكلترا لا تستطيع أن
تسلك في هذه الطريق المشتركة غير الوجهة الثانية وهي التي تبدأ من حيفا الى دمشق
فالطريق التي تذهب الى بغداد فالبصرة فكراشي فالهند

وهكذا يرى القارىء من هذا الشرح الموجز أن أعظم الطرق سلامة وأمناً
لانكلترا الى الهند هي هذه الطريق المشتركة بين البحر والبر والتي فلسطين قاعدتها
الكبرى وروحها العظمى ولهذا رأيت حكومة لندن ان هي راعت ان تطمان
على سلامة مواصلات الإمبراطورية وطريق الهند البحرية والبرية ، فعلياً ان تكون
صاحبة الكلمة النافذة في سياسة فلسطين فتستولي عليها استيلاء تاماً شاملاً . ولكن
ذلك لم يكن سهلاً هيناً ، بل صعباً شاقاً . ففلسطين بلاد عربية مأهولة بقسم

الروسيا وانكلترا في القرن التاسع عشر والقرن العشرين ، وما كان حُط برلين
بغداد الذي أرادت المانيا مده إلى العراق فالهند من تأثير مباشر في اعلان الحرب الكبرى
الماضية ، ما علينا الا ان نتبع سير هذه الخطوط الحديدية المتجهة الى العراق فالعجم
فالافغان قاصدة الهند قبلة انكلترا السياسية حتى نعلم مبلغ وعظيم أهمية هذه الطريق
البرية وحيويتها في نظر الدولة البريطانية

ولانكلترا طريقان الى الهند في البر ، فالطريق الاول يبدأ من لندن مساراً
بأوروبا ، بالبلاد الجرمانية فالبلاد البلقانية فالاستانة فالاناضول فمدينة حلب فالموصل
فبغداد فالبصرة فبندر عباس فكراشي فالهند ، ولكن هذه الطريق لا يمكن ان
تكون في أيدي الانكليز لمورها في بلاد أعداء . . .

والطريق البرية الثانية هي التي تأتي الى روسيا من بحر البaltic فتأخذ الحُط
الحديدي الى القفقاس ومنه الى الهند . . . ولكن هذه الطريق أيضاً لا يمكن لانكلترا
أن تطمان الى سلامتها لمورها في بلاد اجنبية . . .

ولكن هناك طريق مشتركة بين البحر والبر يمكن لانكلترا اتخاذها الى الهند .
فالولى محطات هذه الطريق جبل طارق ، فالاطه فقبرص ، ثم يمكنها لتسيم سيرها الى الهند
أن تتخذ وجهتين للوصول الى العراق فالعجم فالهند .

فالوجهة الأولى هي ميناء اسكندرونه ، ولكن بما ان هذه الميناء قد أصبحت
في قبضة الاتراك بفضل « الأم الخنون » . . . فقد أصبحت انكلترا لا تستطيع أن
تسلك في هذه الطريق المشتركة غير الوجهة الثانية وهي التي تبدأ من حيفا الى دمشق
فالطريق التي تذهب الى بغداد فالبصرة فكراشي فالهند . . .

وهكذا يرى القارىء من هذا الشرح الموجز أن أعظم الطرق سلامة وأمناً
لانكلترا الى الهند هي هذه الطريق المشتركة بين البحر والبر والتي فلسطين قاعدتها
الكبرى وروحها العظمى . . . ولهذا رأيت حكومة لندن ان هي راعت ان تطمان
على سلامة مواصلات الامبراطورية وطريق الهند البحرية والبرية ، فعلياً ان تكون
صاحبة الكلمة النافذة في سياسة فلسطين فتستولي عليها استيلاء تاماً شاملاً . ولكن
ذلك لم يكن سهلاً هيناً ، بل صعباً شاقاً . ففلسطين بلاد عربية مأهولة بقسم

من الشعب العربي الذي ناضل معها وحارب في صفوفها سعيًا وراء تحقيق وحدته السياسية ونيل الاستقلال الموعود بها بالمعاهدة العربية - الانكليزية . ومن الوجهة الثانية فانفاقية سيكس بيكو جعلت فلسطين تحت حكم دولي لا يحق بوجبه لاية دولة كانت ان تسيطر عليها وتضعها رأساً تحت سيادتها . ولكي تتخلص انكلترا بدون « ضجة » من هذه القيود ابتدعت تلك البدعة الصهيونية التي اوصلتها الى غايتها آمنة مطمئنة . فكان ذلك التصريح حجة تسند بريطانيا في عدم اعترافها باستقلال العرب في فلسطين أولاً ، وفي عدم تطبيق نظام دولي على فلسطين ثانية . وهكذا « فوجد بلفور هو الذي أتاح لانكلترا تمديد سلطتها على فلسطين وبسببه حكمت البلاد حكماً مباشراً »^(١) .

وسلامة هذه الطريق الهندية وبقاؤها تحت السيادة الانكليزية امر عظيم الحيوية لبريطانيا ان هي ارادت ان يدوم نفوذها ولا تزول سيطرتها ، فسر عظمة انكلترا في الهند ، وبدونها لا يمكن لانكلترا ان تكون عظيمة ، ويرجع ذلك لاسباب مهمة : (أولاً) - أن بريطانيا دولة فقيرة وفقيرة جداً بالمواد الاولية ، فلا تقدر أن تكفي نفسها بنفسها أكثر من شهرين ، فهي والحالة هذه بحاجة الى استيراد ما يلزمها من الخارج ، والهند بلاد غنية جداً ، بل هي أغنى بلدان العالم بعد أميركا ، واستغلال ثروتها الطبيعية لا يكلف الدولة الانكليزية الا شيئاً مجسماً رخيصاً .

(ثانياً) - كما يعلم ان بريطانيا بلاد صناعية تعتمد في الدرجة الاولى على انتاجها الصناعي ، ولكي تنمو هذه الصناعة وتزدهر يجب ان تجد لها اسواقاً خارجية يسهل فيها تصريف هذا الانتاج ، ولهذا السبب ، فالهند التي يسكنها ٣٥٠ مليوناً من البشر ، تكون مسرحاً كبيراً وسوقاً واسعاً رحباً ، حيويًا عظيمًا لتصريف ما تنتجه المعامل والقبارك الانكليزية التي يتوقف ازدهارها ونموها على مبلغ استثمار الشعوب والامم الضعيفة أمثالنا .

(ثالثاً) - لقد قلنا أنه من المصالح التي تعود على انكلترا من تثبيت هذا العهد سلامة طريق الهند . والان نقول ان تثبيت ذلك العهد لا يؤمن سلامة طريق الهند

فقط بل يؤمن سلامة طريق النفط أيضاً . ففي فلسطين توجد مدينة حيفا وحيفا
 ميناء العراق وفي العراق آبار النفط . فانشاء دولة عربية في هذه الاقطار ، أو السماح
 لفرنسا بضم فلسطين التي هي جزء من سوريا ، أو اقامة حكم دولي في هذه البلاد
 لا يهدد طريق الهند فحسب ، بل انه يقطع على الانكليز طريق البحر ، فتصبح
 ينابيع النفط التي قماكم انكلترا في العراق ~~الآن~~ تحت رحمة غيرها ، ولهذا السبب
 لم تجد انكلترا لتأمين ينابيعها النفطية اهون واسهل من وعد بافغور .

هذه هي الحقيقة المرة التي كنا ضحيتها يا اخي العربي ، فتمعن بها جيداً وتبصر
 واعلم انه سيأتيك يوم لا جدال فيه ولا كلام بل كل ما فيه مدفع ورشاش يجب ان
 تسرع اليها فان تباطأت يكون مصيرك موتاً وانقراضاً وفناءً .



الكتاب

في هذه المرحلة الفاصلة في تاريخ القضية العربية ، في هذه الفترة التي تجتاز بها الحركة العربية القومية اشد ظروفها حرجاً واكبرها خطراً ، يطلب من كل فرد من افراد الامة ان يعمل في طريقة تتلاءم ومصصلحة بلاده كل الملائمة فلا تنبو عنها ولا تجحد ، يطلب من ابناء الامة ان يعمل كل منهم بوحى ضمير قومي صحيح ووجدان وطني حق فيسير جهوده في اتجاه يستهزى . بالصعاب والعقبات والعثرات التي تعترض سيره ، في اتجاه لا يبغى الا الحياه الحرة ضمن كيان سياسي مستقل حر ، في اتجاه لا يرضى عن حرية امته وتحريرها ، عن جمع شتات شعبه وتوحيده ثناً او بديلاً ، في اتجاه لا يعيش الا للفكرة ولا يحيا الا للامة ، فان العيش للفكرة والحياة للامة هو من كل واجب عربي ، وان ذلك الاتجاه يحمل بين طياته وثنياه تجديد شباب الامة وتحرير حيويتها المتجددة المتوثبة في مصر يستطيع فيه العربي ان يؤدي رسالة امته الخالدة . وهذا الدور الذي نغر فيه ، نحن العرب ، في الوقت الحاضر هو دور يتطلب منا كل يقظة وحذر ، يتطلب منا قيادة عربية مخلصه مقدامة. مضحية تكون واعية وعياً سياسياً صحيحاً كي تؤمن للعرب عدم العثور والسقوط كما حدث لنا اكثر من مرة في الماضي . فعلى قواد الحركة العربية التحريرية تقع مسؤولية وتبعة تأمين العرب على كيسانهم وحريرتهم والسير بهم سيراً حثيثاً اميناً موطداً الى استقلالهم وحريرتهم . فالقضية العربية تمر بمرحلة دقيقة خطيرة ، فعلى زعماء الحكومات العربية وقادة حركتنا التوحيدية ان يقوموا بمهلت القيادة ومسؤولياتها بكل جرأة واخلاص بغية الوصول الى ما نبتغيه من نجاه وخلص .

وعلى قواد الحركة الفكرية التوجيهية خاصة تقع مسؤولية كبرى في تمهيد الطريق وتحريرها مما يكتنفها من ظلمات امام شعبهم وامتهم ، فعلى هؤلاء القواد ان القوا او كتبوا ، خطبوا او نشروا ، ان يتساءلوا دائماً وابدأ ما هي قيمة ما يكتبون بالنسبة الى الفكرة العربية . وعلى هؤلاء القواد ، قواد الرأي ودعاة الفكر ، ان يفكروا بجرأة وان يكتبوا باقدام وبساله . فالجرأة في التفكير

والاقدام في اعلان الحقيقة والشجاعة في توضيح وجلاء المشاكل والعقد التي تعترض سير الامة هي اقل الصفات التي يجب ان يتحلى بها الموجه . ومما يؤسف له ان اكثر انتاجنا الفكري التوجيهي يتلون ويتذوق حسب الظروف والاحوال ، لا يؤدي رسالة ولا يخدم فكرة . فنحن بحاجة الى انتاج يستطيع ان يؤدي رسالة وبحاجة الى مفكرين لا يراعون ظرفاً او اجنبياً او وطنياً في تفكيرهم ، الى مفكرين يعلمون انهم مسؤولون امام ضميرهم وامام التاريخ عن مصير امتهم .

وفي حقل هذه الخدمة القومية لا يستطيع الفرد العربي ان يؤدي واجبه الا وهو على علم تلم بما يحيط امته من المشاكل وما يواجهها من الاخطار ، فيستوعب استيعاباً كاملاً المرحلة التي تمر بها قضيتها ، يتفهم نواحي القرة فيها ونواحي الضعف فيواجه الضعف والاطار ويعمل على ازالة خطرهما والقضاء على شرهما ، والمشاكل والعقد السياسية التي تواجهنا عديدة صعبة ، وهي بانتظار المفكرين العرب ان يقبلوا على حلها وشرحها وايضاها فينبهوا الطريق امام شعبهم ويجررونه من القيود التي تغله وتقيدته . وليست هذه المحاولة في تأليف كتاب يشرح القضية الفلسطينية بجميع نواحيها وبوجه شامل ، الا محاولة عاجزة لا يوضح اعظم مشكلة سياسية يواجهها العرب وانا آمل بذلك ان اؤدي بعض ما يجب علي تجاه هذه المشكلة ، كما انني ارجو ان توفق هذه القضية الى احتلال المقام الاول من الاهمية في الاوساط العربية السياسية فيوجه العرب القوميون اهتمامهم الرئيسي الى حل هذه المشكلة حلا يوافق المصاحبة العربية ، ويعلمون انه ان لم تحل هذه القضية على هذا الاساس وتوصل اليهود الصهيونيون الى تنفيذ مناجهم او الى تحقيق بعض هذا المنهاج ، فذلك يعني القضاء على الوحدة التي يسعى اليها العرب . ولهذا وجب علينا ان نوجه الكثير من جهودنا السياسية الى هذه المشكلة نبغى حلها حلا نهائياً تكون بوادره انشاء حكومة وطنية مسؤولة امام مجلس نيابي يمثل كافة السكان من العرب واليهود بنسبتهم العددية ، تبعاً للاصول الديمقراطية البرلمانية .

اما الكتاب الابيض الذي صدر عام ١٩٣٩ ، فليس بالحل الذي يحقق رغبات العرب فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية ، وليس دفاع العرب عنه في وقت اشتدت به

مقاومة اليهود له ومعارضتهم لمبادئه يعني موافقتهم عليه كحل نهائي للمشكلة
ينطوي على الوضع المنشود الذي يسعى العرب لتحقيقه وتنفيذه . فاليهود يقاومون
ويعارضون هذه الوثيقة لأنها تحول دون تنفيذ اهدافهم الواسعة في البلاد العربية ،
والعرب لا يقبلون به للأسباب التالية :

لان هذا المشروع يمنح اليهود المستوطنين فلسطين حق الاشتراك في السيادة
والمساهمة في الحكم والمشاركة في التشريع ، لا بصفتهم رعايا للدولة الفلسطينية بل
بصفتهم القومية التي يطالبون اقرارها وتثبيتها ثم فرضها تماماً على البلاد فيما بعد ،
وهذا شيء لا يقره العرب قط ولا يرضوا عنه ابداً .

لان هذا المشروع يعطي اليهود الحق بشراء الاراضي بدون قيد أو شرط في
بعض المناطق ، ويبيح لهم ملكية الاراضي في مناطق اخرى بموافقة الحكومة
المحلية ، ولم يمنح انتقال الاراضي العربية اليهم الا في الاقسام الداخلية التي عجزت
الصهيونية ان تمد لها يداً ، والعرب لا يرضون بكل هذا الحل فيما يتعلق بمشكلة الاراضي ،
التي يطالبون بحلها على اساس عدم السماح بانتقال أي جزء من الارض في أية بقعة من
بقاع فلسطين الى اليهود .

لان هذا المشروع سمح بادخال عدد غفير من اليهود زيادة على من كان في البلاد ،
وهذا ما ألم العرب كل الالم وهم الذين ناهضوا سياسة الهجرة طيلة عشرين عاماً
ونادوا سبع مرات ضد هذا التيهود في حقوقهم وكرامتهم وكيانهم ، قد رأوا في
هذا العدد الكبير الذي سمحت به هذه الوثيقة تهيؤاً آخرأ وخطراً جديداً يزيد
اعداءهم قوة .

لان هذا المشروع يقر في الاساس فصل فلسطين عن بقية اجزاء الوطن العربي
ويعمل بمرور الزمن على توسيع الخرق بين هذا العضو من الجسم العربي وبين بقية
اعضائه . هذا الجسم التي لا تستطيع الحياة بدون هذا العضو الحيوي لحياتها ووجودها .
ولانه ايضاً يقوم على ايجاد مستقبل سياسي دولي لفلسطين دعامة توازن دقيق
حساس بين العرب واليهود ، مما جعل العرب يخشون منه على مستقبلهم السياسي في
فلسطين بالانهار والاضمحلال بتوالي الايام وتقدمها . وهذه ناحية من نواحي المشروع

دقيقة جداً وحساسة كثيراً لأن هذا التوازن الدقيق الذي أوجده بين الخصمين سيميل مع الزمن لجهة اليهود لما يرتكزون عليه من دعائم لا يرتكز عليها عرب فلسطين . هذه بعض التعليقات العامة على هذا الحل الذي ارتآه الكتاب الأبيض في القضاء .

على الجوّ المضطرب في فلسطين . وقد رفض العرب بتاتاً هذا الحل في أول الأمر وقاوموه و ارادوا ان يستأنفوا نضالهم الدامي في سبيل تحقيق مطالبهم كاملة غير منقوصة وغير مشوهة . ولكن اعلان الحرب في ايلول عام ١٩٤٩ وحاجة بريطانيا الى الامن التام في هذه البلاد ذات الاهمية الحيوية في سلامة مواصلات المملكة البريطانية جعلت العرب يسكتون عن الكتاب الأبيض وينبذون كل مقاومة ومعارضة للحكومة المحلية مؤقتاً على امل ان تقدر انكلترا لهم هذا الموقف النبيل فتعمل على انصافهم والعدل معهم . ثم كانت سياسة بريطانيا التي ظهرت خلال هذه الحرب سبباً في ان مال العرب في فلسطين قليلاً الى التعاون مع بريطانيا في حل القضية الفلسطينية ، ولهذا فقد تطور موقفهم نحو الايجابية ، فاتخذوا من النقاط والحلول ، التي عرضها الكتاب الأبيض ، والتي تتناسب مع نظرياتهم القومية ووجهة نظرهم واسعة لاعتبار هذا الكتاب حلاً أولياً مبدئياً للقضية الفلسطينية يتخذ كخطوة تمهيدية اولية في سبيل تسوية هذه القضية بحل حكم نهائي يؤمن مصيرهم ويثبت عروبة البلاد بشكل اكيد .

واكن من العدل ان نقول ان الكتاب الأبيض قد لبي بعض المطالب العربية بعض النسبية وانصفها بعض الانصاف . فهو يحدد الهجرة اليهودية تحديداً نهائياً تكون نسبة العرب واليهود نسبة « ٢ » الى « ١ » ، كما انه يقيد ببعض القيود التوسع الفعلي للاستعمار اليهودي في الاراضي الفلسطينية عن طريق شراء الارض العربية بمنع هذا الشراء ببعض المناطق وتقيدته في البعض الاخر . وبكلمة موجزة فان الروح التي صدر عنها هذا الكتاب هي روح توخت ايجاد الموازنة بين وجهات النظر المختلفة عند العرب واليهود ، والتسوية بينها على قدر الامكان .

ولكن اليهود الذين لا يريدون اية تسوية فيها شيء . من العدل ، لا يرضون عن

اي حل فيه شيء . من الانصاف لحقوق العرب ، والذين لا يكتفون بالوضع الراهن في فلسطين ، هذا الوضع الذي حصلوا عليه بقوة الحكومة المحلية ، ومسايرتها وتشجيعها طيلة عشرين عاماً ، والذين لا يهدفون الا تحويل البلاد برمتها الى « وطن يهودي » يزيل صبغة فلسطين العربية ويجعلها الى صبغة يهودية ، والذين لا يعتبرون كل ما صاوا اليه من نجاح وفوز في فلسطين الا خطوات اولية في سبيل انشاء الدولة اليهودية في هذه الارض على انقاض وحطام العرب ، والذين سيروا اثناء الماضي سياسة الحكومة في وجهة تدعم دائماً وابدأ اهدافهم ومصالحهم وغاياتهم وتعمل على تنفيذها وتحقيقها يهضم حقوق العرب واستخلاصها ، قد نعموا على هذا المشروع وثاروا على هذه الوثيقة ساخطين غاضبين حائقين .

و اذا كان العرب يتشبثون بوجود منع اية هجرة يهودية الى فلسطين ويشددون في وجوب اقفال ابواب المهاجرة في وجه اليهود ، فليس ذلك بدافع الحقد العنصري على اليهود بل خوفاً من مجي . يوم لا يشعر به العرب الا وهذه الجماعات من اللاجئين والنازحين قد تحولت الى شعب كامل يستطيع بما لديه من القوى ان ينتزع السيادة على البلاد ويرغم اهاليها العرب على الرحيل من بلادهم الاصلية وارض استوطنوها منذ المئات من السنين . وان كان العرب ايضاً يطالبون بالحاح وتشديد بوجود منع انتقال الاراضي الى الايدي اليهودية فليس ذلك كرهاً بابناء . هذه الطائفة ومقاومة للملكية الفردية وتنمية الثروة الخاصة عند هؤلاء ، انا ذلك خوفاً بان يتوصل اليهود بما لديهم من قوى شرائية كبيرة وبما يسندهم في الخارج من مؤسسات وهيئات ومنظمات الى السيطرة على ارض فلسطين باجمعها ، او على اكثرها . وهذا أخوف ما يخافه العرب اذ تحقق بذلك مخاوفهم من تحويل البلاد من بلاد عربية الى بلاد يهودية ومن وطن عربي الى وطن يهودي فيخسرون بذلك كياناتهم في هذه الارض التي تنشأ فيها الدولة اليهودية على انقاضهم .

والعرب ، لا يمكن باي وجه من الوجوه ان يتساهلوا اقل التساهل في أية خطة ترمي الى تشويه كياناتهم القومي في البلاد ، ولا يمكنهم بأي شكل من الاشكال ان يرضوا عن فصل أية بقعة منها كانت صغيرة او كبيرة من بقاع فلسطين ، وطنهم

الاصلي والشرعي ، لتنشأ فيه دولة يهودية قوامها شذاذ اتخذوا روح العدا للعراب
مبدأً جوهرياً من مبادئهم القومية التي يسعون لتجسيدها في دولة تتمركز في قلب
الوطن العربي . وقيام هذه الدولة يكون بمثابة وضع النار على البارود ، ويناقض
مناقضة تامة صريحة الاسس والمبادئ التي اعلن الحلفاء أن العالم الجديد سوف يستمد
وجوده وحياته منها ، ويكون سبباً دائماً في تواصل الاضطرابات والثورات في هذا
الجزء من العالم الكبير الأهمية والعظيم الحيوية في تأمين السلام العالمي .

وهنا لا بد من الإشارة في هذه الكلمة الى ناحية مهمة من نواحي القضية الفلسطينية
يجب أن تراعى كل المراعاة في أي قرار يتخذ لتقرير مصير هذا البلد العربي ، وهي أن
العرب منذ قاموا بمحركاتهم الاستقلالية في أواخر القرن التاسع عشر الى ان طالبوا
بالانفصال التام عن المملكة العثمانية ، الى أن ثاروا ثورتهم المشهورة بجانب الحلفاء في
الحرب الماضية ، إلى المرحلة الماضية من النضال ضد الانتداب وسيطرة المستعمرين ،
إلى الوقت الحاضر يعتبرون القضية العربية قضية واحدة لا تتجزأ
قضية موحدة لا يمكن التفريط بوحدها ، وينظرون الى الحركات الاستقلالية التحريرية
في شتى الاقطار العربية كفرع للقضية العامة وخطوات لا بد منها لتحرير كل قطر
بفروده ، كي يمكن تدريجياً وبمرحله تسيير بتتابع طبيعي تدريجي الى تحقيق القضية
العامة في قالب الوحدة الناجزة التامة التي تتحد فيها مختلف هذه الاقطار والاطوان .

والقضية الفلسطينية مهما أريد لها من تعدد الألوان ، ومهما الصق بها من تكاثر
الاشكال ، ومهما تنوعت مظاهرها وتباينت واختلفت أصولها ، فهي جزء لا يتجزأ
من القضية العربية العامة التي ترتبط بوجه خاص بالمشكلة الفلسطينية ، أما مصير فلسطين
فهي تنوعت الاقتراحات ومهما تعددت المؤتمرات ومهما تكاثفت الآراء والتطورات ،
فان يخرج عن كونه جزءاً من مصير البلاد العربية العام ومستقبل فلسطين ، فهما أراد
المشرفون على شؤونها ان يكون ، ومهما وضعت أسس ومناهج تستند الى عوامل دولية
مزعومة وموائيق وعهود غير مشبوتة ، لا يمكن بأي وجه وشكل أن ينفصل عن
مستقبل القضية العربية العامة .

والقضية الفلسطينية ، نظراً الى كونها تتخذ مسرحاً لها موطناً عربياً هو بركز القلب

للجسم العربي وتمثل فصولها في نقطة تصل بين اجزاء الامة العربية باجمعها، لها اهمية خاصة بالنسبة للحركة العربية القومية العامة وحلها حلاً مشروعاً قانونياً بالنسبة للقضية العربية شي. عظيم الاهمية في مصير هذه القضية ومستقبلها، ولهذا فليس من عجب اذا قام العرب صفوا واحداً ويدا واحداً يدافعون عن فلسطين ويقاومون كل سياسة ترمي الى تهويد عربيتها، فيجعلون مصير هذه النقطة الغالية على الامة العربية مرتبطاً كل الارتباط بمصير الاقطار العربية الاخرى.

ولهذا فالعرب باجمعهم يودون حل هذه القضية حلاً عادلاً منصفاً عملياً واقعياً يمكن تطبيقه وتنفيذه. ولهذا فنحن لا نرى وسيلة لهذا الحل المذكور أصلح من تلك الوسيلة التي تقدمنا بها وهي انشاء حكومة نيابية تنتخب حسب الاصول الديمقراطية البرلمانية من كافة السكان العرب واليهود بنسبتهم العددية. ونحن على ما نرى لا نجد حلاً أصلح من هذا الحل يتلائم كل الملائمة مع وضعية البلاد الحالية. ولكن هذا الحل يحتاج الى حزم وعزم وحسن نية عند الحكومة الفلسطينية، فنحن نطالب بشدة بهذا الحل ونرجو أن تكون الحكومة تتصف بهذه الصفات، فتبتعد أخيراً عن تلك «المهجية» التي كانت تسيير عليها في الماضي ضد العرب.

ونحن ان اتخذنا فلسطين كوحدة سياسية وجغرافية مستقلة تمام الاستقلال، ونظرنا الى اوضاع البلاد واعتبرنا ظروفها المختلفة نجد ان هذه البلاد حسب وضعها الحاضر قد ضاقت بين فيها، وانها حسب تقارير اللجان والخبراء التي اوردناها فيما سبق قد اصبحت تضيق عن احتمال اية زيادة في عدد السكان، وان اية زيادة من هذا النوع تهدد البلاد بمستقبل اقتصادي مظلم، وان مقدرة البلاد الاقتصادية قد بلغت حدها الاعلى فلم يعد هناك مجال للقيام بأي مشروع يرمي الى التوسع الاستعماري الداخلي فيها. وهذا الوضع في البلاد الفلسطينية هو حجة على ان المنهاج الصهيوني في سبيل تحقيق الوطن اليهودي غير قابل للتنفيذ، وأن مطالبة اليهود بفتح ابواب الهجرة لسيول جديدة من المهاجرين هو بجد ذاته عمل يتنافى كل المنافاة مع وضع البلاد الحاضر. وبما ان هذا الوضع يوضع على ضوء الحقائق والوقائع الحالية ان مقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب قد بلغت حدها الاعلى، تكون الشروط التي وضعها

بيان الحكومة الانكليزية للسياسة الفلسطينية عام ١٩٢٢ لمنع الهجرة اليهودية قد تحققت ، وبما أن الحبراء واللجان قد قرروا أن اهالي فلسطين ليسوا اقل استعداداً من اخوانهم في سوريا ولبنان والعراق للاستقلال ، وبما ان العرب يؤلفون الاكثريّة فلا مفر اذن من وجوب انشاء حكومة وطنية تتفق مع جنسية الاكثريّة وتحمل طابعهم .

ومن ناحية اعتبار مصير الشعب اليهودي باجمعه مرتبطاً بمصير الوطن اليهودي بفلسطين ، ليس ذلك الا مجرد خرافة ودعوى عاطفية لا تؤيدها الحقائق والوقائع ، ليست الاحجة خيالية لا تقوم على اساس من اسس العقل والمنطق . وذلك بسبب فقر فلسطين الاقتصادي وضيق مساحتها . ولان اهاليها وراثتهم سبعون مليوناً من العرب قد وطئوا النفس على الدفاع عن عروبة فلسطين الى آخر رمق من الحياة ، ولان فكرة الدولة اليهودية التي يتعلّق بها الصهيونيون ليست شيئاً حيويّاً الى يهود العالم الا اذا انكر هؤلاء الجنسيات والقوميات التي ينتسبون اليها ، ولان دعاية الوطن اليهودي لم تلق اي اقبال الاعلى اثر الاضطهادات التي تزلت باليهود في بعض الدول الاوربية ، ولان المهاجرين اليهود لم يكونوا من تلك البلاد التي يعيش فيها اليهودي باطمئنان بل من تلك التي يحيا بها اليهودي تحت خطر الموت في كل ساعة او دقيقة ، ولان اخيراً مصير اليهود في العالم وخلصهم مما يحيط بهم من ذل واضطهاد ، لا يعالج باعطاء اليهود وطناً في فلسطين او غيرها من بلدان العالم ، انما يعالج بتحقيق مبادئ الحرية والعدل في شتى انحاء العالم وحماية اليهود بقوانين دولية ترعاهم وتحفظهم . ولهذا يتضح بجلاء . ووضوح ان مصير اليهود غير مرتبط بفلسطين ، ومستقبلهم لا يتوقف على انشاء الدولة اليهودية لاسيما اذا اخذنا بعين الاعتبار ان هناك عدداً غفيراً من اليهود في فلسطين يهدفون الرجوع الى اوطانهم الاصلية التي اتوا منها في اول فرصة ممكنة عندما يستتب الامن في تلك الاوطان .

اما بالنسبة الى العرب ففلسطين جزء طبيعي حيوي من الوطن العربي . والوطن كائن حي لا يمكن قطع اي جزء منه دون ان يكون لذلك اثر ببقية الاجزاء كاهسا وسلامة الجسم باجمعه . فالقضية العربية قضية موحدة واحدة لا يمكن القضاء على فرع من فروعها ولا بشكل من الاشكال ، ولا بأي ضغط من الوان الضغط والشدة

والارهاب . والقضية العربية قضية شعب حر ادى رسالة في الماضي لا يزال العالم يجني ثمارها الى اليوم . وعليها بنى العالم مدنيته الحديثة ، وهو لا يزال ساعياً جاداً في سبيل تبوء المركز اللائق فيه بالحياة كي يستطيع ان يؤدي رسالته الخالدة الى الانسانية جمعاء .

أما مركز فلسطين الجغرافي فهو بمثابة لزارية بالنسبة للوطن العربي التي بدونها لا يمكن انشاء ذلك البنيان ايضاً . كما أنه لا يمكن في يوم من الايام ان تظهر وحدة الامة العربية الى الوجود في ثوب دولة موحدة اذا فصلت فلسطين فأعطت الى شعب غير الشعب العربي . اما جهاد العرب ونضالهم في سبيل تحرير بلادهم وخالصها وتحقيق حريتهم واستقلالهم ووحدهم ، فسوف يكونان عبثاً اذا انشئت دولة اجنبية معادية في هذا المكان الذي يحتمل سويداء القلب من الجسم العربي . وهكذا يظهر ان القضاء على عروبة هذه الارض المقدسة لا يعني القضاء على هذا العدد الذي يبلغ ما يزيد قليلاً على المليون من العرب فقط ، بل يعني القضاء على مصير الشعب العربي بأسره . هذا الشعب الذي له من حيويته المتدفقة والفاضة وعبقريته المتوثبة خير مساعد على المساهمة بدور رئيسي في صيانة الحضارة ومواصلة غوها وتقديمها في مسالك ومسارب تحقيق الانسانية المثلى الصحيحة . والبلاد العربية نقطة اساسية في ترابط المواصلات العالمية ومحطة رئيسية لاهم الخطوط التجارية ، فمن الضروري لسلامة هذه المواصلات والخطوط وتأمين السلام العالمي ان تظل هذه البقعة خالية من كل اضطرابات وثورات ناعمة بالامن والاطمئنان والسلام ، وهذا لا يكون الا بالقضاء على مطامع اليهود الاستعمارية والنهج على سياسة مستوحاة من ضمير انساني حق تكون اولى ظاهراتها المبادرة الى انشاء حكومة نيابية في فلسطين يمثل فيها العرب واليهود بنسبتهم العددية .

والآن ، بما ان القضية الفلسطينية لا تخرج عن كونها جزءاً لا يتجزأ عن القضية العربية العامة ، وبما ان هذه القضية على صلة خاصة رئيسية اولية مع بريطانيا وجب علينا لاستكمال البحث نوعاً ما ان نلقي نظرة على موقف بريطانيا تجاه الحركة العربية القومية . ونحن ان تأملنا في سياسة بريطانيا تجاه العرب وجدنا هذه السياسة تتميز بيزتين واضحتين . الاولى لاعدائية هذه السياسة الموجة العربية ، والثانية مسايرتها للاهداف الصهيونية تلك المسايرة ، التي كانت تبغها في الماضي .

ولنأخذ اولاً الميزة الاولى فنقول : ما هو سبب هذا التناقض في سياسة بريطانيا .
 فلمدة وجيزة انقضت كانت انكلترا تقاوم الحركة العربية وتحارب كل تجوسية ترمي
 الى انعاش وتوحيد العرب ، لمدة وجيزة انقضت كانت بريطانيا تعمل ما بوسعها للحيولة
 دون اي مشروع عربي من اهدافه وغاياته السير بالعرب الى الامام صوب وحدتهم
 وحریتهم ، والان يظهر ان الحكومة اللندنية قد غيرت سياستها من سياسة معادية
 الى سياسة لا معادية ، فهل يا ترى تؤيد انكلترا حقيقة الوحدة العربية التامة الناجزة ؟
 والوصول الى جواب صحيح على هذا السؤال الاخير يجب علينا لمبحث موقف بريطانيا
 تاريخياً تجاه الوحدة العربية ، وثانياً النظر في مصلحتها ان كانت تتوافق مع تحقيق الوحدة
 ام لا تتوافق ؟

فمن الوجهة التاريخية ، فكل منا يعلم بصريح العبارة ان انكلترا كانت في الماضي
 عدواً للعرب ولكل حركة ترمي الى وحدة العرب . كل منا يذكر محمد باشا و ابراهيم
 باشا والامير سعود والحسين وفيصل ، كل منا يذكر هؤلاء الابطال العرب الذين قاموا
 بحركات ترمي الى توحيد شعوبهم وجمع صفوف امتهم المبعثرة في كيان دولة موحدة
 وكل منا يذكر المساساة الاخيرة على اثر الحرب الماضية والتي كان لفرنسا « المجرمة »
 اكبر سهم فيها واعظم نصيب ، كل منا يذكر ذلك ويذكر ان الدهاء البريطاني كان
 دائماً يلاحق هذه الحركات العربية الزامية الى وحدة الامة العربية فيعمل على فشلها
 وخذلانها وتقويض اركانها ودعائمها .

والآن هل ياترى تتنافى الوحدة العربية مع المصاحبة البريطانية ؟ . . . هل مصاحبة
 بريطانيا في الوحدة ام في محاربتها ؟ . . . ولكي نتجاوب جواباً حقاً وجب علينا
 النظر في قواعد السياسة البريطانية لترى ان كانت باهدافها وغاياتها تتلائم مع انشاء
 دولة واحدة للعرب . فهل هناك قواعد عامة للسياسة البريطانية ؟ وان كان هناك
 قواعد لهذه السياسة فما هي هذه القواعد ؟ . . .

ان القواعد الاولى والرئيسية للسياسة البريطانية تنحصر في ثلاث وهي اولاً سيادة
 البحار ، ثانياً التوازن الاوروي ، ثالثاً المحافظة على طريق الهند . فالحروب العديدة التي
 اشتركت فيها لم تكن في الاكثرا لصيانة هذه القواعد التي بها تحفظ السيادة الانكليزية

والتي عليها تقوم دعائم العظمة البريطانية .

ونحن ان أمعنا النظر في الوحدة العربية على ضوء هذه القواعد نجد انها تناقض المصلحة البريطانية مناقضة تامة . فالوحدة العربية تسد طريق الهند على بريطانيا وتقوم حاجزاً دون امتداد نفوذها الى الشرق ، وبهذا نفقد انكلترا الهند التي قال عنها بعض الساسة أنها سر العظمة البريطانية ولولاها لما ثبتت العظمة البريطانية . وتفقد موارد البلاد العربية وثروتها وخاصة النفط منها وتفقد نتيجة ذلك سيادتها على البحار ، ومتى فقدت انكلترا هذه الامور واعني بها طريق الهند والهند وسيادة البحار يتزعزع مركزها السياسي والحربي فلا تستطيع بالتالي ان تحافظ على التوازن الاوروبي . ومن هذه الملاحظة يتبين لنا ان الوحدة العربية التامة الناجزة تناقض تماماً مصلحة بريطانيا فلا يمكن ان تتفق معها .

اما اذا قال قائل مثلاً بان زمن التوازن الاوروبي قد مضى ، وان هذه السياسة اصبحت سياسة رجعية ، وان الحركة العامة في اوروبا اصبحت تتجه في اتجاه غايته التعاون التام بين اجزاء هذه القارة ، فان ذلك ليس الا مجرد وهم قوامه خطأ في تفهم الواقع ، فلا النفسية الاوروبية اصبحت بدرجة من الاختار تؤهلها لهذا التعاون بين اجزائها ، ولا الروح الانسانية هي خاتمة على قابلية الموافقة مع تعاون دولي فعال . وما يمكن انتظاره في اوروبا هو ان يكون التوازن قائماً بوجود كتل قوام كل واحدة منها مجموعة من الامم . فالمادة الاجتماعية تسير سيراً حثيثاً مطرداً الى الامام ، والعلم والعقل يدرجان بشكل لم يشاهد له التاريخ مثيلاً . اما الناحية الانسانية فقد تأخرت تأخراً كبيراً عن التقدم الذي احرزته العقل والعلم ، واصبح بينها وبين ذلك التقدم هوة واسعة هي بمثابة ينبوع دائم لاضطراب جبل السلام في العالم منذراً البشرية في كل آونة ولحظة . وهذا المقم الذي اصاب الناحية الانسانية بالنسبة للناحية العلمية العقلية هو الخطر الكامن الذي يقف بالمرصاد لهذه المدنية مهدداً اياها بالفناء في كل مرحلة ، وهذا ما يقودنا الى التفاوض واعتبار كل هيئة دولية تتبع هذه الحرب ذات مصير اسوأ من مصير عصبة الامم

وهنا لا بد من علامة استفهام تقول : ان انكلترا تقف الآن موقفا غير عدائي

من الوحدة العربية ، فهي ان ترى بهذه الوحدة خطراً على مصالحها فلماذا لا تقاومها كما كانت تقاومها في الماضي ؟ . . .

فجواباً على هذا نقول بالبحر ان بريطانيا لا تؤيد حالياً انشاء وحدة عربية شاملة ناجزة بل هي بعبارة دقيقة تصف حق الوصف سياستها تقف موقفاً لا عدائياً من الاتجاه العربي ، وهناك فرق لا يصح ابدأ ان يتخذ اساساً للمقايضة بين تأييد الاتجاه العربي او الموجة العربية وبين تأييد وحدة عربية تامة ناجزة تضم تحت لواها كل عربي في آسيا و افريقيا كما يريد العرب . ومن هذه الناحية يجب الانتباه الى ثلاث نقاط يضعها كل عربي منا نصب عينيه وهي اولاً : ان الوحدة العربية يجب ان تكون يوحى وطني داخلي ونتيجة شعور عربي قومي عميق يتفاعل الى اعقق أعماق الروح العربية . وهذا الشعور لم يحقق بعد . ثانياً : ان الوحدة العربية لن تعطي بل تؤخذ . ثالثاً : ان الوحدة العربية لن تتم عن طريق المفاوضات والمشاورات ، بل بتحقيقها يتم عن طريق القوة اما المفاوضات والمشاورات التي تجري بين اقطاب العرب في مصر فلا يمكن ان تؤدي ولا بشكل من الاشكال الى وحدة العرب المنشودة . وكل ما نقدر ان ننتظره حالياً من هذه المفاوضات الجزء اليسير الذي لا يذكر من آمالنا واهدافنا وهو تعاون اقتصادي وسياسي وشبه تعاون ثقافي ، فلا اتحاد ولا وحدة تكون نتيجة المفاوضات والمشاورات .

وهنا لا بد من بيان الفرق بين تأييد انكسار الاتجاه العربي وبين تأييدها الوحدة العربية فتأييد انكسار الاتجاه العربي لا يعني انها تؤيد الوحدة العربية ، وذلك لان هذه الوحدة لن تتحقق دفعة واحدة ، بل هناك خطوات ومراحل عديدة يجب ان يقطعها العرب قبل الوصول الى الوحدة التي يجب ان يتدرجوا اليها تدريجاً . وتأييد انكساراً للوحدة العربية يعني تأييدها لشتى المراحل التي يجب ان تمر بها القضية العربية لتصل الى الوحدة التي لا تعترف بشيء يدعى اليمن ونجد ، العراق ولبنان ، مصر ومراكش ، ولا تعترف الا بامه واحدة ذات حكومة واحدة تمر فقطاع من اقصى هذه البلاد الى اقصاها ومن مشرقها الى مغربها . اما تأييدها للاتجاه العربي فلا يعني تأييدها لشتى المراحل التي يجب ان يمر بها هذا الاتجاه ومختلف الخطوات التدريجية التي يجب ان يتدرج بها

بل يعني تأييد مبهم لبعض المراحل الغامضة من هذا الاتجاه. ولهذا يجب على قواد العرب وزعماء حكوماتهم واقطارهم وعلى العرب اجمعين ان يكونوا يقظين متنبهين تجاه السياسة البريطانية وان يقدروا الى اي مدى سوف تكون هذه السياسة لا عدائية تجاه الاتجاه العربي، وان يتبينوا الى اي مدى يمكن ان تتفق مصلحة الحركة العربية التوحيدية مع سياسة انكلترا .

ومن جهة ثانية يجب على زعماء العرب واقطابهم ان ينتفعوا كل الانتفاع من هذه المرحلة فيعملون بجد واخلاص على دفع امتهم الى الامام على قدر الامكان والمستطاع : وكم من المؤسف حقاً ان نجد في هذه الظروف الحسنة الملائمة لنا والتي ابتدأت تمر علينا منذ سنتين رجالاتا يقودون حكومتى لبنان وسوريا هم باكثرهم ضعاف الشخصية ، فلم يفيدوا من هذه الظروف الملائمة ولم يعبروا اعتباراً لهذه النقطة المهمة وهي : ان كل حركة سياسية تقوم بها يجب ان تتوافق مع الوضع الدولى العام ، أن الظروف الدولية والوضوح العالمية تلائمنا كل الملائمة على القيام والنهوض وتحرير البلاد من «الحشرات الفرنسية» وتطهيرها من هذه الحثالة الاوربية، ان فرنسا ، بمفاوضاتها لا تبغى الا المهادنة والتسوية ، وذلك لانه كلما تقدم الزمن كلما وافقت الاوضاع العالمية سياسة فرنسا المتعبرة في سوريا ولبنان ، أنه ان لم يكن هناك اسباب للاصطدام مع الفرنسيين يجب خاتق هذه الاسباب أن الظروف مؤاتية لتنظيف البلاد من مستعمرين لوؤها بأوضار وأدران خلقهم وروحهم طيلة خمس وعشرين عاماً ، ان الاحوال مناسبة للتحرر من زمرة من اللصوص والابواش ويكونون امة كانت احط الامم جميعها في حركاتها الاستعمارية . نعم ، من المؤسف والمؤسف حقاً ان لا ينتهز قوادنا في سوريا ولبنان هذه الظروف الملائمة وأن يكونوا الى الآن لم يحجرونا من هذه «العصابة الفرنسية» مع انه كان بقدرهم ان يحققوا هذا التحرر منذ امد بعيد وبصورة حاسمة مجيدة .

ولكن من الانصاف والعدل ان نعطي الرجال حقها فننصف ونعدل بالحكم ، وذلك للعبرة والتاريخ ، مع رجل استلم زمام الحكم في لبنان العربي في ابتدا . هذا

العهد الجديد ، وقد كانت الامور وقتئذ غامضة مبهمة فبتين بما امتاز به من
 حذق سياسي ان الظروف مؤاتية فقرر انتهازها وما لبث ان صادم الفرنسيين بشكل
 حاسم جعل بعض رجالات العرب ينعتونه بالتسرع ، ولكن ما هي الابضعة من الايام
 حتى يتبين كل فرد مبلغ صلاح سياسة صاحب الدولة رياض الصلح بذلك الانتصار
 الحازم الذي ناله واحرزه ضد « عبيد اوربا البيض » الارقاء الفرنسيين .

وربما يقول قائل ان هناك وراء الحجب والستر في السياسة الخارجية الوانا من
 الضعوبات والعراقيل تحول دون رجالاتنا ودون تحرير هاتين البقعتين العريبتين من
 بلاد العرب بشكل حاسم سريع . وربما يقول قائل ان هناك ... وهناك ...
 وهناك ... الى ما هناك ... من الحوائل المانعة لهذا التطور السريع الذي يؤدي
 الى التحرير الثابت الاكيد ... ولهذا نقول ان اولى الصفات الرئيسية التي يجب ان
 يتوج بها السياسي الحق الذي يستطيع ان يقود دولة ويشرف على مقدرات امة ان
 يتفهم الاتجاهات السياسية المختلفة ويستوعب الواقع الدولي قانماً فيسير دفة السياسة في
 آتمته بشكل يتلائم مع تلك الاتجاهات وهذا الواقع ، وان السياسي الحاذق هو من
 ينتهز كل فرصة ملائمة في هذا الواقع الدولي ويستغلها لمصلحة اتمته وبلاده . ولهذا
 وجب على رجالاتنا ان ينتهزوا هذه الفرصة المؤاتية وان لا يدعوها تفلت من ايدينا ،
 فهذه الفرصة لن تحدث مرتين في التاريخ وهي تلافنا بشكل اكيد يجب ان نستغلها
 للاصطدام مع « الطغمة الفرنسية » ، ونحن في كل اصطدام يقع على رقعة من نصر ترقم مكين .
 اما اذا قال رجالاتنا بان هناك اوضاع واحوال لا يعلمها احد غيرهم ترغهم على
 التريث وهذا السيد البطيء ، فليس لنا على ذلك الا قول واحد هو : انه اذا بقي فرنسي
 واحد في هاتين البقعتين ، وانه ان لم يحرروا البلاد من قيود واصفاد فرنسا التي يتسراها
 الالمان فتخدمهم كجارية طائمه ، انهم ان لم يصلوا الى هذه النتائج فاننا نترك للاجيال
 العربية المقبلة ان تلعن على فئمة من الاجداد لم تستطع الاشراف على مصائرنا ، فكانت
 قيادتها تفرط بجموح الامة .^(١)

(١) اما الان وقد اخذت سوريا استقلالها وحصل لبنان حريته فيجب على العرب ان
 يشدوا قوام حشدا قويا للمقاومة الفرنسيين في المغرب العربي ، فيحرروا هذا المغرب
 من هؤلاء المستعمرين ويؤمنوا له مصيره في حجر العروبة الاصم .

أما انكلاترا ، فيجب ان تنتهي معها من هذه المساومات التي تقوم بها بشأننا ،
يجب ان تنتهي معها من هذا « اللب ورا. الستار » الذي تستغلنا فيه مع غيرها من الدول ،
يجب ان تنتهي معها من هذا النفاق السياسي الذي كنا ضحيته منذ سنين وسنين .
فمذ عشرات السنين وانكلاترا تساوم علينا وتربح فتظفر بصقعات ثمينة على
حسابنا وبسببنا . فهذه المساومة يجب ان تقف عند حدها في هذه المرحلة . وليعلم
رجالنا وقادتنا في حكومتنا لبنان وسوريا العربيين خاصة وفي الامة العربية عامة ان
ذات الدور الذي مر علينا في الماضي يمر علينا الان ، فمساومة انكلاترا علينا عام ١٩١٨
واطمئنان العرب اليها ، كان من نتائجها دخول الفرنسيين الى بلادنا .
ونحن لولا تلك المساومة التي كانت تلعب باوراقها انكلاترا لما قدر لتلك العصابة
الفرنسية ما قدر لها من النجاح . وكل مطلع على خبايا تلك المسألة يعلم هذا
حق العلم .

ولهذا فاننا ننتظر من زعمائنا - وفيهم من الافراد الافذاذ والساسة الدهاة
والمخاضين الامناء. الذين نفخر بهم - ان يكونوا دائما على انتباه ازاء هذه المساومة التي
تلاعب دورها بمهارة فائقة وان لا يدعوا التاريخ يعيد نفسه فتمتطي الامور الى اسوأ ما
انتهت اليه في ميسلون وبعدها . فنحن نطالب بشدة ايقاف هذه المساومة والانتها .
مع الفرنسيين ، وننذر انكلاترا بان تحدد موقفها بجلاء . ووضح تجاه عرب
فلسطين بما يحفظ عروبة هذه البلاد ، وان تعلن سياستها صراحة
ازاء عرب لبنان وسوريا في نضالها ضد فرنسا اما اذا عمدت انكلاترا الى التسويات
« البلاقة » في قضية عرب فلسطين ، والى المساومات في قضية عرب لبنان وسوريا ،
كما كانت عاداتها وكما عودتنا ان تفعل ، فاننا نوجه وجهتنا ضدها وهل اعلم من انكلاترا
بلائمة الظروف لنا على نبيذ التعاون معها ؟

وهنا لا بد من الجواب على سؤال سوف يتردد في ذهن القاري . الكريم وهو
لماذا تقف انكلاترا هذا الموقف من الاتجاه العربي ؟ . . ما هي الاسباب التي دفعتها
الى ذلك ؟ . .

فلا سباب التي دفعت بانكلاترا الى هذا الموقف تجاه الاتجاه العربي هي كما

يقراي لنا ، بكلمة موجزة مايلي :

اولا : التنافس الاستعماري في الحقل التجاري الاقتصادي بينها وبين اميركا في الشرق مما جعلها تعمل على استمالة الرأي العام العربي نحوها .

ثانياً : لان انكلترا لا تستطيع ان تحافظ على مكائنها السابقة فتظل في مركز مساو لمركزى روسيا واميركا ، الا بعد نفوذها في الشرق ، وهذا ما تتوخاه سياستها .

ولا تستطيع انكلترا ذلك الا اذا كسبت الرأي العربي العام .

ثالثاً - لانها تريد كسب المعركة التي كان يودها ان تربحها عام ١٩٢٠ في التخلص من

مضايقة فرنسا لها في الشرق ، وهذا لا تحصل عليه الا بربح الرأي العام العربي الى جانبها

وهذا لا يكون الا بالتأييد العملي للاهداف العربية .

رابعاً : استشارة الحماس القومي عند العرب ليكون حائلاً دون تعميم الفكرة

الشيوعية . اذ انه من الامور الثابتة ان الحماس القومي اذا اشتد يقف حاجزاً دون انتشار

المبادئ الشيوعية .

خامساً : الافادة من هذه المرحلة الحديثة في القضية العربية حال وقوع اصطدام

عسكري بين الديمقراطية والشيوعية . وخصوصاً وهذا الاصطدام لا بد واقعاً غير بعيد .

فالاصطدام لا بد سيقع ، لاسيما وقد ظهرت بوادره جلية واضحة ، فالعالم اضيف من

ان يتسع للديمقراطية والشيوعية .

اما الكلام عن اتفاق الدول الثلاث ، روسيا واميركا وانكلترا ، فليس الا

كلام فارغ يلقى ستاراً غير مميك على الواقع . فان كان العدو المشترك قد جمع بينها

فان زواله يفرق بينها . اما الكلام عن وضع مبادئ عامة للتعاون مع اجزاء العالم

بغية السلام والامن ، والتحدث عن ايجاد هيئة تشرف على هذا التعاون يكون قوامها

هذه الدول الثلاث ، فليس الا خرافة . فكنتلة دولية لا يمكن ان تقوم ان لم تكن

عقائد اعضائها السياسية متلائمة متناسبة متسقة .

وهنا لا بد من تثبيت كلمة اخرى هي ان الديمقراطية قد سجلت

على نفسها خطأ فادحاً سوف تذكره في مستقبل الايام . فكان عليها ان تعلم ان

النظام الديمقراطي ليس له حيوية النظام الشيوعي .

وانه ان خلا الجو من النظام النازي فلا شك ولا اقل ريب بان الغلبة سوف تكون
 بجانب الشيوعية اكثر من بجانب الديمقراطية . وهذا ما سوف تأسف عليه الديمقراطية
 أشد الاسف، وهذا ما سوف يجعلها تعض بنان الندم على مسايرتها لروسيا تلك المسايرة
 المتطرفة الغير منطقية ضد المانيا اذ تعلم عندئذ خاسرة ان النظام الوحيد الذي يستطيع
 مقاومة الشيوعية هو النظام النازي . فان الزمن الذي تبكي فيه الديمقراطية وتندب نفسها
 سوف يأتي عندما يقع الاصطدام بينها وبين الشيوعية العالمية . وهل جبهة الديمقراطية موحدة
 كالجبهة الشيوعية ؟ وهل كتلة الديمقراطية غير منقسمة على ذاتها كالكتلة
 الشيوعية ؟ وهل للديموقراطية من الفتوة ما للشيوعية ؟ وهل للديمقراطية
 من اتباعها هوساً كالهوس الذي للشيوعية من ابنائها ؟ واخيراً هل
 للديمقراطية ذلك السلاح الرهيب الهائل الذي بيد الشيوعية ، واغني به السلاح
 الشيوعي ؟

هذه هي ، على ما تراهي لنا الاسباب التي دعت الى تغيير سياستها الماضية . ونحن
 كل ما نرجوه هو ان يعتبر قادتنا في سوريا ولبنان خاصة هذه الفرصة الثمينة التي تلائمنا
 كل الملائمة فيعملون على طرد آخر فرنسي من هذين البلدين واستخلاص كل حقوقنا
 من فرنسا ، وان يعملوا في نفس الوقت على مساعدة اخواننا عرب مراکش والجزائر
 وتونس في حركتهم التحريرية ضد العبودية الفرنسية لينالوا حريتهم واستقلالهم ،
 وان يعلموا ان كل عربي قومي ينتظر قراراً حاسماً منهم بهذا الشأن ، يتألم ويتوجع لوضع
 اخوان لنا يخضعون لغير طغمة ان انصف الدهر لوجب خضوعها لالف نير ونير .

والآن فان الظواهر تدل على ان بريطانيا قد اخذت تسير في اتجاه جديد يرمي
 الى التقرب من العرب والاتفاق معهم ، وانها اخذت تبتعد قليلاً قليلاً عن سياستها
 الفلسطينية الماضية التي كانت تهدف الى تحويل فلسطين الى بلاد يهودية . فنحن نرحب
 كل الترحيب بهذا الاتجاه الجديد تسير عليه نكلاً ونوداً بشكل اكيد ان يحل

التفاهم والتعاون بيننا بدلاً من التنافر والحصام . ولكن هذا لا يمكن ان يكون ان لم تسارع بريطانيا الى حل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً يحفظ للعرب كياناتهم ويؤمنهم على مصيرهم وحقوقهم . ولهذا فان ارادت بريطانيا ان تكسب صداقة العرب الحيوية وتأييدهم لها ووقوفهم بجانبها ، عليها ان ارادت ذلك ان تمنع المهاجرة منعاً باتاً وتحظر انتقال الاراضي العربية الى الايدي اليهودية ، ثم تبادر بعد اتخاذ هذه الخطوات الاولى ، الى اقامة حكومة وطنية تنتخب حسب الاصول الديمقراطية العلمانية من كافة السكان العرب واليهود . ونحن عندما نطالب بهذه الحكومة الوطنية نطالب بها ونحن مدفوعين بحسن نية تبغي السلام والامن في الارض المقدسة ، ومسيرين بضمير انساني يتناسى ويتجاهل سيئات الماضي ويقبل على المستقبل بروح متزهة من كل اثر من آثار الحقد والضغينة . وهذه الحكومة الوطنية التي نطالب بها ، والتي تقوم بشراك اليهود فيها حسب الاصول الديمقراطية على اساس انهم رعايا الدولة الفلسطينية هي برهان جديد في التاريخ على مبلغ المسامحة التي يحملها العربي في قرارة نفسه واعماق روحه .

وهنا يجب ان لا تفوتنا ملاحظة وهي ان بريطانيا ، قد وصلت الى الغاية التي ربما كانت تتروحاها من سياستها الصهيونية الفلسطينية الا وهي ايجاد طبقة كثيفة من اليهود في البلاد كي تهدد بهم العرب كلما رأت ضرورة لذلك . ففي البلاد الان ما يقرب من نصف مليون من اليهود هم مستعدون في المستقبل ان يسعروا على اية خطة ترسمها بريطانيا ويكون هدفها محاربة نهضة العرب وجركتهم التحريرية . فهؤلاء اليهود هم « شوكة في عين العرب » يجب عابهم ان يتخلصوا منهم في اول ساعة بترحيلهم وطردهم من البلاد

ومن هذا يتضح ان معالجة القضية الفلسطينية وحلها حلاً نهائياً يضمن للعرب حقوقهم فيؤمن السلام ويوطد الامن في البلاد ليس هو الحل الذي تقدم ذكره . من اقامة حكومة وطنية نيابية ، بل يجب ان يتبع هذا الحل بخطوات نهائية ان اراد العرب تأمين مصيرهم نهائياً في هذا البلد .

اما هذه الخطوات النهائية لحل هذه المشكلة فان تكررنا لا بالوحدة العربية التي تستطيع ان تزد كما قلنا مقدماً ان تطرد اليهود وتشتتهم ، فتؤمن يد الله على البلاد ومصيرها

من الاضرار اليهودية والايخطار الصهيونية . ومن المؤسف حقاً ان يرغما اليهود على اتخاذ هذا الحل معهم . فالبلاد العربية كما جاء على لسان كثير من المستشرقين وفي تقرير لجنة بيل وفي شهادة الدكتور ويمن نفسه هي البلاد الوحيدة التي لم يضطهد فيها اليهود التي كانت دائماً وابدأ ملجأ أميناً وماوى سليماً لليهود المضطهدين المبعثرين . ولكن موقف اليهود وقد قابلوا بالاساءة احساننا هو الذي يدفعنا الى اتخاذ هذا الموقف والانتظار بشوق عظيم لتلك الساعة التي نستطيع بها ان ننفذ هذا القرار .

وهناك ظاهرة جديدة لصقت بالقضية الفلسطينية فزادتها تعقيداً ، وذلك ان الولايات المتحدة قد زجت نفسها في هذا الميدان وخاضت هذا المضمار وراحت تتدخل بهذه القضية المعقدة بآراء ارجالية وسياسة مستوحاة من مصلحة الصهيونية . وقد استرسلت حكومة الولايات المتحدة بهذه السياسة الحرقاء وامعنت فيها حتى ادى الامر بها الى تبني وجهة نظر اليهود بكاملها . وقد اخذت هذه السياسة ترداد رسوخاً حتى انها تكاد تكون سياسة تقليدية لحكومة الاميركيين ، وكل ذلك بدون مراعاة لحقوق الغير ، ودون اقل اهتمام بالوقوف على وجهة النظر العربية .

وهناك « بعض » في البلاد العربية ربما تعجبوا من هذا الاتجاه في السياسة الاميركية وهم يظنون ان حكومة الولايات المتحدة متزهة عن اعمال كهذه الاعمال . فعلى هذا البعض ان يتزعوا هذه « الصورة » لاميروكا من مخيلتهم ، ويعلمون ان اميركا كانت دائماً وابدأ دولة جشعة عندما تجدد ضرورة لذلك ، وانها كالدول الاخرى لا ترعى عهوداً ولا معاهدة ولا ميثاق الا عندما يكون ذلك غير منافياً لمصلحتها . ومن يريد برهاناً على ذلك فعليه مراجعة تاريخها ، وخاصة مع الفيليبين ، و كولومبيا ، وكوريا ، وليطالع على الثمن الذي قبضته للسكوت عن الانتداب بعد ان قاومته ، وعلى موقفها تجاه الصين وغير ذلك من الاحداث الكثيرة .

سياسة اميركا قد حشرت نفسها حشراً في قضية ليس لها بسا اقل علاقة . فالقضية الفلسطينية تتعلق بانكلترا وحدها ، وهي الدولة صاحبة الشأن في هذه القضية . فان كانت السياسة الاميركية تأبى الا ان ترج بنفسها فيما لا يعينها ،

فاننا نستنكر اشد الاستنكار ان يأخذ الامير كيون القضية من طرف واحد، ويعملون
لايجاد حل لهذه المشكلة يستوحوه من منظار ضيق جداً يتحيز لجهة واحدة دون الاخرى
ويعتبرون القضية قضية الشعب اليهودي وحده .

فالامير كيون احرار بالعطف على اليهود ، والامير كيون احرار ان يسعوا للتخفيف
من ويلات وآلام اليهود ، ولكنهم يجب ان يفهموا انه ليس بالتجني والاعتداء المحرم
على حقوق الغير يكون هذا العطف، وانه ليس بالاجرام الفظيع يكون السعي لتخفيف
آلام لليهود والعمل على ازالة شقاؤهم وويلاتهم . فحرص حكومة اميركا على مصلحة
اليهود ، والعمل على انصافهم بموجب مبادئ العالم الجديد الحرة العادلة التي تعلمنا لا
يكون من جيب العرب ، انما يكون بتأمين اليهود على مصيرهم في اوطانهم الاصلية ،
وبتحرير تلك الاوطان من العدا العنصري والمبادئ الجائرة والتحكم الظالم الاثيم ،
وليس باقتراض فلسطين العربية واغتصابها من اهاليها العرب الاصليين ، اصحابها
الشرعيين ، وتنديها لعمة هيينة سائغة لليهود ، اذ ان ذلك « العطف المزعوم » يجور على
العرب من المآسي والآلام ما يتضال بجانبه شقاء اليهود وخطبهم .

نعم ، ان الامير كيون يستطيعون اعلان هذا العطف المزيف والتبجح بهذه
الانسانية المشوهة في ستر اطماعهم واهوائهم ، والامير كيون قادرون ان يعلنوا هذه
السياسة الشوهاء في تأييد مناهج الصهيونيين باستعمار فلسطين والظفر بها من اهاليها
العرب ، ولكن ليسوا قادرين ولا يستطيعوا ان ينفذوا هذه الاقوال الجوراء فيضعوها
موضع التنفيذ ، اما اذا اصرت حكومة الولايات المتحدة على هذه السياسة فهناك
بالمصاد لها ٧٠ مليوناً من العرب و ٢٥ مليوناً من المسلمين على اتم الاستعداد بان
يجابهوا هذا التحدي والتجني وان يقابلوا هذا العدوان بعدوان يذيق اميركا من الندم
على سياستها هذه الاشكال والالون . . .

ولا بد لنا من التليح الى رأي يقول به البعض وهو ان روسيا ان ترضى عن السياسة
الصهيونية . فهذا تخمين لانستطيع الاطمئنان اليه . ومرد ذلك يرجع الى عوامل
عديدة ، منها اولاً : ان روسيا تنطوي على اهداف استعمارية بعيدة المدى ، وقد بدأت
تظهر بوضوح في الاونة الاخيرة .

فهل من المستبعد ان تطالب بجزء من البلاد العربية ، والبلاد العربية لا تبعد عنها اكثر من ٢٥٠ ميلا ؟ ... هل من المستبعد ان تساو من علينا كي تؤمن مصالحها في تركيا وايران والبلقان وفنلندا وبولندا ؟ ... ان ذلك ليس بعيداً وقد اخذ يقع فعلاً .

ثانياً : ان اليهود يتمركزون في اكثر الوظائف الكبرى وهم مسا في البلاد السوفياتية ويتعمقون بنفوذ واسع لا يرد في السياسة الخارجية . ثالثاً : ان روسيا تسير على سياسة في الحقل الخارجي ترمي الى « بلشفة » اكبر عدد ممكن من الشعوب ولهذا فهي تشجع سياسة كالياسة الصهيونية كما انها تشجع كل حركة اخرى تؤدي الى زرع النفور والاستياء بين الشعوب الناشئة وبين الدول الديمقراطية

رابعاً : ان السياسة الروسية الخارجية تسير تبعاً لمصلحة روسيا ومصالحها فقط . ولهذا فان اتفقت هذه المصلحة مع مصالحنا تساعدنا والا فلا فهل يبعد ان تؤيد روسيا الصهيونية وهي على ما هي عليه من القوة والنفوذ ؟

وعلى كل فبريطانيا هي صاحبة الشأن في فلسطين ويدها الحل والربط ، فهي التي تبنت سياسة الوطن القومي لليهود ، وعليها وحدها تقع مسؤولية كل ما يجري وكل ما سوف يجري في فلسطين من اضطرابات وثورات . فعلياً من الوجهة الادبية والسياسية والحقوقية والقانونية ، ليس فقط نسيب سياستها الصهيونية ، بل مقاومة كل سياسة او تدخل يرمي الى تأييد الاهداف اليهودية ، ان كانت تقم للمثل الادبية ، وللعدل والحق ، والمعاهدات والعهود اقل وزناً او قيمة .

فبعد معركة ميسلون ، التي دخل على اثرها اوغساد اوربا الاقوام الفرنسية الى سوريا ، كتب المغفور له جلالة فيصل الاول مذكرة ارسالها الى الحكومة اللندنية جاء فيها : ان قضية العرب ليست متعلقة باي قرار من قرارات مؤتمر الصلح او قرار اية دولة من الدول ، خلا انككترا . فنحن قد تفاوضنا مع انككترا لا سواها والعهود التي قطعت لنا انما هي عهد قطعها انككترا .

ونحن نعيد في ختام هذا الكتاب ما قاله المغفور له الملك فيصل الاول فنقول بان حل القضية الفلسطينية لا يتعلق باية دولة من الدول غير انككترا . فعلى

انكثرا تقع تبعة حل هذه المشكلة حلاً عادلاً ، وعلى انكثرا تقع مسؤولية مقاومة كل دولة تود التدخل بهذه المشكلة ، فهي المسؤولة امام التاريخ و امام اليهود والمعاهدات عن حل هذه القضية حلاً شريفاً منصفاً

فنحن العرب ، بعددنا البالغ سبعين مليوناً ، ومن وراءنا العالم الاسلامي باجمعه يؤيدنا ، نقف لانكثرا بالانتظار والمرصاد ، نقف لها مهددين نذرنا بان تحدد موقفها تجاه هذه القضية بجلاء تام وشكل حاسم ، والا فانها سوف تشاهد التيار العربي اتيا جارفاً هائجاً لا يمكن ان يقف في سبيله الى ما يبتغيه من وحدة كبرى وقيادة انسانية عظمى واولى اي عائق وحاجز ينصب عليها بجيويته الجبارة فيدك نفوذها في الشرق دكاً اكيداً ويصوب على اركان ودعائم مركزها في الشرق جحافلها فيجعلها تنطير تحت مطارق العقيدة العربية القومية التي بلغت من القوة والنضوج درجة بها اصبحت قوية ، بها اصبحت تفرض ارادتها ، وبها تسير بقدم ثابتة الى الامام بخطى ثابتة امينة لا يحول دون رسالتها الخالدة تؤديها الى العالم الانساني حائل مهما كبر وعظم مها اشدد وقوي .

اننا نقف لانكثرا ، مهددين ساخطين ، بان توضح سياستها ، فقد اصابتنا « تحمة » من هذه المناورات والمساومات تعمل عملها وتستغلنا ، وبان تضع الحركات على الحروف في القضية الفلسطينية فتسارع الى البر . . . ولو مرة . . . بعودها ، فتعمل على اصلاح اخطاها . الماضي بكل هذه القضية حلاً عادلاً يضمن لهذه البلاد عروبتهما ولعربها كيانهم . فتبادر الى انشاء حكومة وطنية مسؤولة امام مجلس نيابي ، وتسرع الى الضرب بيد من حديد على اهداف وغايات ومقاصد الصهيونية المحرمة بشكل يجعل كل عربي يؤمن بدون شك ولا ريب بحسن نيتها تجاه العرب ، والا فنحن سوف نلجأ الى القوة نؤيد بها مطالبنا ، والا نحن سوف نمشي الى حقوقنا نطالبها والى امانينا نخلصها بشورات لا يطفأ لهيها ولا يخمد نارها ابداً ، والا فنحن سوف نعلن حرب مقاومة ضدها نقدم الى آتونها ارواح الالوف المؤلفة من شباب العرب الذين هم على اتم الاستعداد بتضحية ارواحهم في سبيل الدود عن امتهم . اننا نقف لانكثرا بالمرصاد اولانتظار ، نذرنا بان سياسة المهادنة والتسوية والتسويات البلافة لا تروق لنا ، ان

سياسة المساومة والاستغلال تلحق بنا الاضرار الفادحة الكبيرة ، واننا صممنا على القضاء عليها نهائياً والى الابد ، فنطلب منها للمرة الاخيرة بان تنبذ اساليبها العتيقة البالية في هذه القضية فتسارع الى اجابة اخواننا عرب فلسطين الى مطالبهم وما مطالبهم الا عين الحق والعدل ، تسارع الى تلبية طلباتهم العادلة فتقف الى جانبهم وتنصر ما ينادون به من حق ضد ما تدعيه الصهيونية من باطل ، تسارع الى لفظ ونبذ ما تعودته وسارت عليه الى الان تجاه عرب هذه البلاد من شدة وقوة واجرام فتعوض عليهم ولو قليلاً عن تلك الاضرار الفادحة التي احقتها بهم وعن تلك الآلآقي والشدائد العديدة المتعددة التي انزلتها بهم ، فتسارع الى الوقوف موقف نصفه وعدم تحيز ومحاباة في هذه القضية فتقضي على هذا الظلم المحيق باخواننا عرب هذه البلاد بقضائهم على تلك السياسة التي كانت دائماً وابدأ تؤيد الصهيونية ضد العرب ، التي كانت دائماً وابدأ تساعد وتدعم وتسدد الصهيونية اقتصادياً وسياسياً ازاء العرب ، التي كانت السبب الاول والرئيسي في تلك الكوارث والالام والالوجاع التي داهمت العرب فاحاطت بهم من كل جانب واذاقتهم من النكبات صنوفاً وصروفاً وانواعاً لا تزال من جراحها جراح هذه العروبة دامية نازفة غير مضمدة .

اننا نقف لانكثرا بالمرصاد والانتظار ، وقد ضاق ذرعنا واوشك ان ينفذ صبرنا ، نطلب بشدة واحلح بان تحرر انكثرا سياستها الفلسطينية من روحها الصهيونية وتززع عنها كل ردا من الاتواء والمواربة وتعمل بدون لف ودوران ومناوشات على تنفيذ خطوات اربعة بدونها لا يمكن لعربي ان يطمان لسياستها ، من دونها لا يكون بمقدور عربي واحد ان يثق بها ويتعاون معها تعاوناً فعلياً فعالاً ، بدونها لا يمكن لها ان تكسب صداقة الامة العربية والرأي العام العربي الذي بدونه لا يمكن لها ان تحافظ على مركزها في الشرق ، وهذه الخطوات الاربعة هي : تجريد المستعمرات والمنظمات اليهودية من اسلحتها . منع بيع الاراضي بتاتا وايقاف الهجرة اليهودية نهائياً . اقامة حكومة وطنية ذات طابع عربي . مسؤولية امام مجلس نيابي يمثل كافة السكان بنسبتهم العديدة . اننا نطلب هذا وما نضال العرب بالوسائل السلمية الا طلائع للوسائل العنيفة التي يريدون الالتجاء اليها لتأييد حقهم في هذه

المشكلة ، اننا نطلب هذا صارخين بوجه انكلترا بان الجراح التي الحقتها سياستها
الفاشمة الجائرة في الماضي بهذا الجسم العربي تريد تضييماً ، وقد آن آوان تضييدها ،
ان هذه الجراح لا تزال نازفة واننا على قطع تزييفها مصممين ، ولن يصدنا عن تنفيذ
تصميمنا صاد ولا يقف في سبيلنا معتد ائيم مهما بلغ من قوة ومنعة .

اننا نقف لانكلترا بالمرصاد والانتظار ، ونحن على تقبل الموت والنفي والقتل ،
ونحن على مجابهة الجوع والحمران والتشريد ، ونحن على مواجهة العذاب والآلام
والاوجاع والاضطهاد في سبيل توحيدهمنا العربية وتحريرها ، في سبيل اسعادها
وتجميع صفوفها في قالب دولة واحدة موحدة تستطيع تأدية رسالة العرب الخالدة الى
البشر على اشد واقوى وامنع تصميم ، فنطلب من انكلترا قائلين : ان انفسنا
قد سئمت من هذه المساومة التي تجربها من وراء الستار على حسابنا ، ان ارواحنا
قد ضاقت ذرعاً بهذه المساومة تقوم بها في قضية عرب لبنان وسوريا ضد الظفنة
الفرنسية للافادة من هذا الوضع في استقلالنا وتأمين مصالحنا من جيئنا وعلى اكتافنا ،
ولذا فاننا نطلب بشدة ان توضح موقفها بوضوح تام ايضاً في هذه المشكلة فتعلم ان كل
مساومة تجربها ضدنا سوف تنقلب عليها ، ان كل محاولة تقوم بها وتنطوي على اقل تهويد
لحقوقنا تفقدنا الى الابد صداقة العرب الحيوية لها ، ان كل كسب تعمل على الوصول
اليه عن طريق هذه المساومة ويكون يهضم بعض حقوق العرب سوف يكون كالمعول
يهدم ويقوض دعائم نفوذها في الشرق .

اننا نقف لانكلترا بالمرصاد والانتظار ، نزيدها ان تعلم اننا قد صممنا على تنظيف
هذه البلاد وتطهيرها من السيطرة الفرنسية ، اننا قررنا والفرصة الملائمة قد آتتنا ، بعد
طول انتظار ، على الانتقام من هذه المشالة التي ضيقت علينا طيلة خمس وعشرين من
السنين اننا قد جمعنا الكلمه ووجدنا الصفوف فاندفع العرب في هاتين
البعثتين العربيتين خاصة ، وفي دنيا الامة العربية عامة ، في اتجاه واحد يرمي الى
طردهم من هذه البلاد ، في اتجاه محجته تقويض أركان النفوذ الفرنسي ،
محقة وازالته الى الابد من هذه البلاد . فنحن على ذلك مصممين وفي سبيل تلك
المرورة متوجهين . فعلى انكلترا ان تؤيدنا بدون مواربة وتقويه ، من دون تزييف

وزور وتضليل في هذا الجهاد النبيل ، وان توقف هذه المساومة الخسيسة التي تلعب « بأوراق مكشوفة» في هذه القضية ، فتربح بذلك صداقتنا بدلاً من عداوتنا ، والا فالعرب يجدون انفسهم مرغمين على اعلان حرب طاحنة لا هوادة فيها ولا لين ضد انكسرتا ايما كانت وحيثما وجدت وحلت .

وأخيراً أيها العرب ، أو بالاحرى يا شباب العرب ، انني أنادي بكم ها تقرأ بصرخة صادقة داوية قائلاً : نحن الشباب ، شباب الامة العربية ، يجب ان نتفهم ونبهتنا بالنسبة لقضيتنا فنعلم اننا عصب الامة النابض واننا محور الحياة ومصدر الوجود في هذه الامة ، فنحن المسؤولون بالدرجة الاولى الرئيسية وقبل كل كائن عربي عن مصير هذه الامة ومستقبلها وعلى عاقتنا وعاقتنا وحدنا تقع مسؤوليات وتبعات تحرير هذه الامة ، وعلينا وحدنا أن نحابه آثام وجرائم وشرور ومنكرات الاجانب فنقاوم السيف بالسيف ونقارع القوة بالقوة ، ونقابل الوحشية بوحشية أعظم واكبر فنضحي براحتنا وهنائنا وأنفسنا في سبيل اسعاد أمتنا الذي ان يكون الا بتوحيدها في كيان سياسي واحد بقال دولة واحدة .وحدة تأمر فتقطع من أقصى مراكش الى أقصى الحجاز واليمن .

يا شباب العرب : ان قضيتنا تمر بدور خطر صعب تطالب عوناً من كل عربي ولا تحتمل اي ابطاء واهمال . وان تطور العالم الى الامام يسير سيراً حثيثاً ، يسير سيراً جنونياً بلا هوادة ولا تمهل ولا ليونة ، وان هذا التقدم المسرع يرقى بشكل «كاشة» سوف تطبق بصورة أكيدة على الامم التي لا تتبعه ولا يكون لها من الحيوية ما يكفل لها أن تمشي معه جنباً الى جنب ، فويل للامم الخائفة الذليلة ، وويل للامم الحاملة الكسلة وويل للامم التي لا تثور على عراقيل تعوقل سيرها في حقل الرقي العام ، وويل للامم التي لا تحوز وتملك المؤهلات والاستعدادات التي تؤمن لها كيانها وتحفظ لها حياتها في هذه المرحلة من التاريخ التي كثرت بها عوامل الموت والفتناء .

يا شباب العرب : هناك امامنا عدة موانع وحوائل ومعاثر تقف حجر عثرة في طريقنا الى المحجة التي نقصدها . فعلينا ان نقوم بثورة عميقة شاملة تتغلغل الى اعماق الامة ، علينا ان نشور ثورة جبارة عتية شديدة لارحمة فيها ولا شفقة ، علينا ان نشور بافئدة لا وهن فيها ولا ضعف وبقلوب صلبة لا يقربها الخوف ويرتجف امام جبروتها

الموت نفسه ، علينا ان نشور ونشور ، ثم نشور ونشور بدون تردد وبروح معنوية لاينالها
 لقب ولا نصب ولا اعيان ، علينا ان نشور ، ونشور ثورة كاملة عامة تتناول بها كينيتها
 وانفجاراتها كل منحي من مناحي الواقع العربي فتقوض بتيارها هذا الواقع وتكونه
 تكويناً جديداً يتيح لعبقورية امتنا فرصة تظهر بها وجودها ويهيئ لها مجالاً
 تعمل فيه حيويتها المتدفقة الوثابة التي لا ترضى ولن ترضى لها ابداً عن قيادة العالم
 وسيادته مصيراً .

يا شباب العرب : وان الناحية الاولى التي ادعوكم الى تقويض اركانها ومحق
 وجودها محقماً ابدياً ، وان الناحية التي اهيب بكم الى مقاومتها بدماءكم
 وارواحكم فتوجهون اليها نضالكم ، ان الناحية الاولى التي يجب ان توجه اليها
 الضربة الاولى من ثورتنا الشاملة الكاملة ، ان الناحية الاولى التي علينا ، نحن الشباب
 العربي القومي ، ان نصب عليها جام غضبنا ونصب اليها الانفجارات الابتدائية من
 ثورتنا هي السيطرة الاجنبية على بلادنا العربية . والان فان الظروف ملائمة مائة
 لتحرير الجزء العربي الذي يدعونه - سوريا ولبنان - فعلياً ان لا ندع هذه الساحة
 تقوتسنا بل علينا ان نحشد كل قوانا في هذا السبيل ونصدم فرنسا صدمة ننتقم
 بها لعذاب امتد لخمس وعشرين عاماً من السنين ، علينا ان نكتمل جهودنا وندفعها بشدة
 وعنف ضد فرنسا سرية الالمان ، فنمزق فلولها شراً تمزيقاً . وفي حالة وقوع
 هذا الصدام الذي يجب ان يكون قريباً والذي يجب على حكومتي هذا الجزء العربي
 ان تعلنه باقرب وقت ، يجب علينا الانتقام ، والانتقام الهائل لارواح شهدائنا الابرار
 الذين سقطوا بالالوف تحت نيران هذه الطغمة الفرنسية في ربع قرن من الزمن فنبيد كل
 أثر لها في بلادنا .

يا شباب العرب : هناك وراء الستار تلعب بريطانيا « لعبتها التقليدية » معنا واعني بها
 المساومة علينا . فانها على ما يظهر تريد ان تضم فرنسا الى « عائلتها » وهي لاجل هذا
 تتخذ من قضيتنا معها وسيلة المساومة . ولهذا يجب علينا بأسرع ما يمكن وبأقرب
 وقت ان نقضي على هذه الالاعيب والمساومات ، وما الطريق الى ذلك الا الصدام
 مع الفرنسيين بهذه الاوضاع المواتية . فحذار من ميسلون ثانية تصيبنا ، حذار حذار من كارثة

ثانية تنقض علينا وتكون نتيجة لاهمالنا وترددنا وضعفنا ، فلا نتخذ من الماضي امثلة حية مثلى لنا فيها . يا ايها الشباب نعالننا ثورة لا تبقي ولا تذر ضد البقايا الفرنسية و صوب الاصطدام الماحق ضد كل أثر من آثار هذه البقايا بدار بدارا سراع سراع . .

يا شباب العرب : هناك منهج استعماري خطر يهدد الامة العربية بأعظم شر ممكن ان يحدث لها ، ويجب ان نتيقظ كل اليقظة ونحذر كل الحذر خوفاً من ان يكون هدفاً لهذه المناورات السياسية البريطانية التي نشاهدها . أما هذا المنهج فهو فصل الجزيرة العربية والعراق وسوريا ولبنان وشرق الاردن عن شرقي البحر الابيض المتوسط فصلاً نهائياً باقامة مناطق نفوذ اجنبية بهذا الشاطئ العربي . ولهذا كانت مأساة اسكندرون ، ولهذا كانت فاجعة فلسطين . ولهذا يجب ان نكون على انتباه تام خوفاً من ان يتأدى بنا الاموالى وقوع نتائج وخيمة من هذه الناحية ، وحذراً من ان يكون هذا المشروع الاستعماري من اهداف بريطانيا ، وخوفاً من ان تنتهي هذه « المساومة » بأن نؤيد انكلترا حشد فرنسا في لبنان وتأييد نفوذها في هذا البلد ، فعلياً ان نسارع كل المسارعة الى اعلان حرب عنيفة ضد الفرنسيين في هذا الجزء العربي بأسرع ما يمكن وباقرب وقت مستطاع . فالقضية قضية حياة او ممات ، ولهذا يجب على كل شاب عربي منا أن يضع نصب عينيه نضالاً مستميتاً في سبيل تحرير هذين البلدين العربيين من كل اثر من آثار النفوذ الاجنبي ، فاما تحرير هذين القطرين تحريراً نهائياً وبشكل اكيد ، واما الموت يجب على كل منا ان يوطن النفس عليه .

واما القضية الفلسطينية فهي القضية السياسية الاولى التي يجب ان نهم لها ونعمل على حلها حلاً يلائم مصالح العرب ويتوافق مع الحركة العربية التحريرية القومية . فيجب على كل عربي قومي مؤمن بعروبهه وبحقه في الحياة من حرية وسيادة متفوقة على كل سيادة ، يجب على كل عربي يعمل في حقل القضية العربية مناضلاً في سبيل توحيد امته وتجميع صفوفها وجمع شتاتها واسعاد جماعاتها ، يجب على كل عربي ينوي الخدمة الحقة ويهدف العمل المفيد ويسعى ساعياً جاداً في سبيل استرجاع ماضي امته التليد وخالقها خلقاً جديداً ان يهتم بقضية فلسطين قبل الاهتمام بقضايا مراكش وتونس وطرابلس والجزائر وسوريا والعراق ولبنان . فان لم تحل هذه القضية

حلاً يتناسب مع مصلحة العرب فإن يكون لبنان وسوريا وعراق ، لن يكون استتلال
ولن تكون وحدة عربية .

ان موقف بريطانيا تجاه هذه القضية لموقف غامض يجب ان
تتوجس فيه كل الشر وكل الضر . وعلينا ان ننتهي من هذه الماطلة التي تمثي عليها
انكلترا في هذه القضية، يجب أن ننتهي من هذا التسوية والمواربة السياسية وأن
لا نؤجل ولا نتردد ، أن لا نتباطى . في الخلاص من هذا الالتواء . اما تلك
التسويات « البلافة » المحبوسة بالدهاء . والمعجونة بالخبث ، والتي لم تكن تعلقها بريطانيا
بسياستها الفلسطينية العاشمة الجائرة الا لتتخذ منها ستاراً تستر به اهدافها وغاياتها فتكون
لها بمثابة ابر مورفينية تحدر العقول وتقرفن الأنفس ولو موقتاً ، ان هذه التسويات الموهوة
المزيفة المضللة التي احقت بنا ابلاغ الاضرار واشدها هولاً وفضاعة ، يجب ان لا نقبل بها
ابداً يجب ان لا تتعاون مع انكلترا على اساس تسوية جديدة كالتسويات الماضية ، فأنا
زريد حلاً نهائياً ، حلاً يحفظ عروبة هذا البلد ويصونها حلاً أكيداً تكون بوادره الاولى
انشاء حكومة وطنية مسؤولة امام مجلس نيابي ينتخبه كافة السكان بنسبهم العديدة .
اما اذا بقيت انكلترا سائرة على هذه السياسة الموهوة ، اما اذا ارادت انكلترا الرجوع
الى عنعناتها القديمة بإعلان تسوية جديدة كسابقاتها ، فيجب علينا عندئذ ان نأجأ
الى العنف والقوة في سبيل تأييد مطالبينا وتحصيل حقوقنا لا يردعنا عن ذلك تضحية
مها عظمت وكبرت .

فان لم تسارد انكلترا الى اعلان حسن نيتها تجاه المشكلة الفلسطينية
بجل صالح تكون طلائعه بايقاف الهجرة اليهودية ومنع بيع الاراضي ، ان لم تسارع
بريطانيا الى انشاء حكومة وطنية حسب الاصول الديمقراطية
البرلمانية ، وان عمدت انكلترا الى « لعبتها التقليدية » ، لعبة التسوية الغامضة التي ليست
الا وسيلة لكسب الوقت والزمن ، ان عمدت انكلترا الى ذلك وجب علينا عندئذ
وجوباً مقدساً ان نعلن حرباً عامة في كل اجزاء البلاد العربية وفي كل بقعة من بقاعها
ضد انكلترا ، وفرض علينا فرضاً حتمياً واجباً وقتئذ ان نأجأ الى العنف فنشهر سلاح
القوة بوجه انكلترا في كل حدب وصوب وناحية من بلادنا العربية فلا ننهد الحرب ولا

نترك السيف والقتال والعراك الا وقد وصلنا الى حقوقنا كاملة غير منقوصة
او مهودة .

ان اخواننا عرب فلسطين قد رفعوا علم جهادهم عالياً ، وذادوا
عن كياننا طيلة خمس وعشرين عاماً بدمائهم واموالهم ، اما نحن في بقية الاقطار
العربية فلم نقم بواجبنا تجاه هذه القضية بل قصرنا تقصيراً كبيراً . اننا لم نقدم لـ اخواننا
في هذا البلد معونة عملية ذات قيمة ولا مساعدة تذكر . فقد اقتصر شعورنا تجاه هؤلاء
الاخوان على تقديم الاحتجاجات والمذكرات والقاء الخطب ونشر المقالات وتنظيم
المظاهرات والاجتماعات ، اما الخطوات العملية الايجابية التي يجب ان تدعم تلك
الخطوات السلبية فكنا بعيدين عنها بعداً شاسعاً . فقد بقينا الى الآن في دائرة القول
دون ان ندخل ونلج نطاق العمل النافع المجدي .

يا شباب العرب : لقد طالت مرحلة القول وامتد مدى وضع الخطط والبرامج
والمناهج ، وقد آن الاوان ودقت ساعة العمل المجدي ، ساعة الانتقال من نطاق القول
الى نطاق التنفيذ والتطبيق . فالصهيونية تتلقى مؤونة لا تنضب من الاموال والتأييد
المعنوي ، ونحن عن ذلك لاهون بالاقوال والخطابات والاجتماعات وما شاكل ، فالعمل
العمل ، العمل ، العمل . . . في سبيل حل هذه القضية حلاً ملائماً لمصاحتنا ، حلأيو من
لنا حقوقنا ، قبل أن يتأصل الداء . وقبل ان تصل الصهيونية الى هدفها الاول فتحوّل
هذه البلاد من بلاد عربية الى بلاد يهودية تقوم بها الدولة الاسرائيلية على انقاض العرب
في مركز هو بمثابة القلب من الجسم العربي .

يا شباب العرب خاصة ويا أيها العرب عامة : هل سمعتم بما حصل لنا بالاندلس ، هل
وعيمت تلك الفضائع والآثام والجرائم الحيوانية التي ارتكبتها الاجانب مع أجسادنا في
هذه البلاد ، هل علمتم بتلك الألوف من أجسادنا الذين محقهم الاجنبي في هذه البلاد قتلاً وشتقاً
وحرقاً ؟ ان كنتم اخذتم علماً بذلك فاعلموا أن المأساة ستعيد نفسها في
فلسطين ان لم نبادر الى ايقاف هذه الحيوانية الاستعمارية التي يسير عليها الاجنبي في هذه
البلاد ضد اخواننا العرب . فالبدار البدار يا أيها العرب ويا أيها المسلمون في العالم قاطبة
الى تقديم المعونات اللازمة من كل نوع ومن كل لون لعرب هذه البلاد ، والا فان هناك

مستقبل مظلم قائم حالك يرضدنا بأرزائه وشدائده ونكباته . البدار البدار الى تقديم
العون لفلسطين العربية الشهيدة قبل ان يستفحل الداء وقبل ان يفوت الوقت فتصبح هذه البلاد
أندلساً ثانياً . فالنصرة النصرة يا أيها العرب ، يا احفاد الراشدين والامويين والعباسيين
والاندلسيين ، النصره النصرة يا أيها العرب ، يا اهل النخوه والكرامة والمرؤه
النصرة النصرة يا ابنا . قوم سادوا على العالم فكانت سيادتهم السيادة الاولى
والمثلى في التاريخ . فالعون العون ان اخواننا عرب فلسطين قد حملوا أكثر من
طاقتهم في هذه القضية فلم يعد باستطاعتهم أن يحملوا العبء منفردين . . . العون
العون . . . فقد بلغ السيل الذبي ، فالى أموالكم وكم وكل ما تملك أيديكم
أنفقوا في سبيل فلسطين . . . النجدة النجدة . . . احشدوا قواكم بأجمعها والفوا
المنظمات العسكرية والاعتيالية خاصة لتأمين عروبة هذه البلاد ضد الاجانب
المستعمرين

فيا شباب العرب خاصة : يا محور الحياة في الامه ، يا ابنا . خير امة واشرف امة
وأسمى امة ، يا ابنا . امة فاقت بنبلها ومموها كل الامم ، يا من يجب أن تعيشوا لامتنا
أولاً وآخراً ، يا من يجب أن ترفعوا أمتكم العربية الممتازة على كل أمة ، الى فوق
الامم جميعاً فتكون علمياً سائدة مترعمة قائدة ، يا من يجب ان تسترجعوا ماضيكم
الفائق في مستقبل زاهر تكون فيه قادة العالم وأساتذته كما كنا في الايام الماضية
والازمان الخوالي ، يا ابنا . اجداد كانوا صفوة البشر في الماضي ووجب علينا تبعاً لهم ان
نكون صفوة الناس في المستقبل الآتي ، يا من يجب ان تعلموا أننا قوام الامه وان
ارواحنا وأفئسنا هي أنجس شيء . تقدمه في سبيل تفوق امتنا ، أمتنا العربية الخالدة . . .
يا أيها العرب والمسلمون عامة احشدوا قوانا قوانا بكاملها المادية منها والمعنوية
ووجوهها في وجهه نضال مستميت غايته تأمين عروبة هذه البلاد ضد الاجانب
المستعمرين وحفظها في حضن العروبة الام فيها هيا . . . الى حشد القوى
بدار ! بدار ! . . . ومن ان يفوت الوقت حذار ! . . . حذار !

(١)
مخالفة

« ان انكلترا لن تترك فلسطين الا
بسوط يسيط جلدھا وبارود يحرق جسمها ،
فيا ايها العرب لقد آن آوان هذا السوط
نجلدها به ودقت ساعت هذا البارود نبيدها
باليهيه ونفيها »

نرمم يطار

هدف انكلترا الدولة اليهودية

لعل الاساس الاول الذي يجب علينا ان نبني عليه دفاعنا عن فلسطين هو ان نفهم غاية إنكلترا وهدفها من سياستها الفلسطينية . ما هدف انكلترا ؟ ما هي الغاية التي يسعى اليها ؟ . . . ان انكلترا تستعمل مناوراتها السياسية لتزيد القضية غمراً وابهاماً عن يوم ، وتشمل هذه القضية بتعقيدات وستر ، وتضفي عليها لوناً كثيفاً قائماً بغية احاطتها بحلقة تستر مآربها واهدافها الاصلية التي تبغيها وتسعى اليها عن طريق هذه القضية وهدف انكلترا من العموض والتناقض تحيط بهما هذه القضية هو ان تجعل العرب يترددون تجاهها فلا يتخذون موقفاً حازماً صريحاً ضدها مبتنياً على تفهم لاوطارها وغاياتها ومما يؤسف ان هذه السياسية الغامضة المتناقضة تسير عليها انكلترا في فلسطين كانت لها الغاية التي تتوخاها من جعل العرب يقفون موقفاً حائراً متردداً قلقاً ، فقد ترددنا امام ذلك المد والجزر ، واحجمنا تجاه ذلك « التخدير » وتلك « المرفنة » وتساءلنا عن المتناقضات والتعقيدات تقابلنا بها سياسة انكلترا الفلسطينية . ونحن لو انصقنا مع انفسنا لما وقفنا امام تلك الظواهر نتساءل عن ماهيتها ونضع جهدنا حولها ، بل لعلمنا ان لا قيمة لها في ذاتها ، ان لا « حقيقة » لها ، بل هي مجرد وسائل واساليب في خدمة غاية موضوعة من قبل تريد تحقيق ذاتها بطرق تستعملها بالنسبة الى الظروف والاحوال . . . « فالسياسة العربية » كانت طوال هذه المدة سياسة قاصرة لا تستطيع احتواء المشاكل التي تجايبها من ناحية « كليه » ، انما كانت تكتفي بالنظر اليها من وجهة « جزائية » لا تعني بالمطلوب وهي في آنا هذه المرحلة الماضية كانت تقف امام « العرض » لا تستطيع ان تتعداه الى « الجوهر » ، وامام « الظاهرة » لا تمتد نظرها الى « الحقيقة » ، على ان هذا الضعف ليس من طبيعة « السياسة العربية » بل هو « واقعة طيبة » توافق كل سياسة في ابتداء حياتها . « فالسياسة العربية » لا تزال طفلة لم تبرز الى الوجود الا من مدة لا تريد على

الثلاثين عاماً . وهذه الطفولة على الرغم من ضعف ونقص ، فقد كانت طفولة خصبة ومتفوقة بالنسبة الى طفولات غيرها من سياسات الامم . ولكن يلاحظ ايضاً ان هذه السياسية لا تزال الى الآن في دور طفولتها . فقادتنا - بأكثرتهم المطلقة - ليس عندهم شيء . من صفات ومميزات القائد ، روحهم روح مائعة مترددة ، فيها قلق وخوف وخنات ، ونفسياتهم نفسية فزعة حائرة متقلبة ، فيها جبانة وتردد والانحراف لا تقدر بشكل من الاشكال ان تصادم وتعارك ، أن تقود وتوجه ، أن تفهم وتدرک ، أن تتحمل التبعات والمسؤوليات .

ما هي الغاية التي تسعى اليها إنكلترا من سياستها الفلسطينية ؟ ان لفلت هذه القضية بجلباب من العموض والتناقض ، فهل يعني ذلك انها موفقة في ابقاء حقيقة سياستها مخبوءة ؟ ان السياسة العميقة التي تنظر الى المشاكل نظرة شاملة عامة كلية ، السياسة المبصرة الواعية المدققة لا تحتاج الى اي جهد كي تستبين بوضوح سياسة انكلترا في فلسطين من وراء مظاهر القضية الفلسطينية

ان « جوهر » السياسة الانكليزية الخارجية يقوم على المحافظة على « الدعائم » التي تقوم عليها الامبراطورية البريطانية ، وصيانتها من كل أذى وضرر بالنسبة الى أي مكان وأي زمان ، باية وسيلة كانت باي سلاح كان

وكي تحافظ انكلترا على هذه « الدعائم » التي شيدت عليها امبراطوريتها ، وجدت « لظروف طارئة » ، أن عليها ان تتمركز في فلسطين . وهذا التصميم على التمرکز في فلسطين لا يبدو أن يكون نتيجة الاحتمالات التالية :

أولاً : - ان الحركة العربية أصبحت حقيقة واقعة مملوسة وتياراً جارفاً قوياً ، وهي حركة توحيدية تريد ان تعبر عن ذاتها بدولة قومية واحدة تجمع شتات العرب في وحدة واحدة من الاطلسي الى الخليج ومن طوروس الى المحيط

ثانياً : - ان الحركة العربية في حال تحقيق ذاتها في دولة قومية تجمع العرب قاطبة فان الامة العربية لن تكون في مركز ثانوي في العالم ، بل ستكون في طليعة الامم

لا يوازئها في قيمتها الدولية الامة او اثنتان على الاكثر . وذلك يعود للاسباب التالية :
 ا - لموقعها الجغرافي . ب - لكثرة عدد العرب . ج - لانها ستصبح الدولة القائدة
 في الشرقين الادنى والاطوسط . د - لامكانياتها الطبيعية الغنية . هـ - لانها ستصبح
 قائدة المسلمين في العالم قاطبة . ولهذا فلو ان العرب لا يملكون هذه المميزات لساعدتهم
 انكلترا واتخذتهم تحت حمايتها اما بهذه المميزات فان الدولة العربية هي التي
 تقدر ان تأخذ انكلترا تحت حمايتها ، وليس انكلترا هي التي تأخذ دولة العرب تحت
 حمايتها وان شاء الله لن يكون ذلك الوقت بعيداً وعلى كل فهو مهما بعد
 وبعد فهو لا شك آت لا ريب فيه

ثالثاً : - ان تحقيق هذا الهدف يعني القضاء المبرم على دعائم الامبراطورية البريطانية
 فلا تقوم لها قائمة ، لانه يفصلها عن البحر المتوسط ويخرجها من الشرق الادنى والشرق
 الاوسط ويبعدها عن الشرق الاقصى ، اي تحسر بذلك مقومات عظمتها ، وعندئذ
 تصبح انكلترا جزيرة نائية لا وزن لها ولا قيمة تذكر في الميزان الدولي
 رابعاً : - ان سياسة « فرق تسد » لم يعد يرجى منها ان تأتي بالنتائج المرجوة في
 محاربة الحركة العربية . فالحركة العربية اخذت تنال فوزاً متتابعاً في اقطار العروبة ،
 والفكرة العربية حطمت الحركات الاقليمية واعلنت كفكرة تمثل الواقع القومي في
 كل اقطار العرب .

خامساً : - ان اقتطاع اراض عربية من جسم العروبة واسكان عناصر غريبة
 دخيلة في هذه الاراضي هي طريقة اجدى في محاربة القضية العربية ولهذا كانت
 مشاكل عربستان - والاشوريين - والاسكندرون

سادساً : - انه بالنسبة لسرعة المواصلات الحديدية وتطور آلة الحرب ، فان انكلترا
 كي تحافظ على مركزها في البلاد العربية ليست بحاجة الى التمرکز في بقع عديدة ،
 بل يكفيها التمرکز في قطر من هذه الاقطار يقع في وسط هذه البلاد كي نحافظ على
 مصالحها ومركزها .

سابعاً : - انها امام قوة الحركة العربية لمست لمس اليد انها لا بد تاركة مصر
 والعراق بوقت قصير . ولذا فانها وجدت انه بالتمرکز في فلسطين ، على بعد ساعات

قليلة من العواصم العربية ، فان الاستقلال الذي تمرزه اقطار العرب لن يكون الا زيفاً وباطلاً .

ولهذا فواجبة لهذه المشاكل وحلها ، فان السياسة الانكليزية ، وهي سياسة تجتاز على كل سياسة بعمقها ونظرياتها الواعية الشاملة ، تطلعت الى ما حولها فما وجدت الا فلسطين منفذاً تنفذ منه فتحل مشاكلها ومركزاً تتمركز به فتؤمن على مصالحها . أليست فلسطين بمثابة القلب من جسم العروبة ؟ . . . أليس التمرکز في فلسطين خير اداة تكفل لها بقاء العروبة تحت كنفها وحمايتها ؟ . . . أليست فلسطين مركزاً تستطيع منه ان تمد اصابعها الى بلاد العرب قاطبة فتؤيد مصالحها في هذه البلاد بواسطته ؟ . . . أليست فلسطين مركزاً تقدر منه ان تحارب الحركة العربية القومية حرباً سياسية وعسكرية دائمة ؟ . . . أليس التمرکز في فلسطين معتاداً دائماً في سبيل تحقيق وحدة العرب ودولتهم القومية ؟ . . . أليست فلسطين محوراً لشبكة المواصلات الامبراطورية ؟ . . . أليست فلسطين بمكان الخطوط الدفاعية الاولى بحراسة ممتلكاتها الشرقية ؟ . . . أليس التمرکز في فلسطين يكفل لها الوصول الى صنعاء والرياض وبغداد ودمشق وبيروت بساعات قليلة ؟ . . .

هذه هي حقيقة فلسطين ، وهذه هي اهمية موقعها بالنسبة الى الامبراطورية البريطانية . فالتمرکز في فلسطين ثمرة من ثمار النزعة الاستعمارية البريطانية التي تبغى دائماً وابدأ استغناء وهنا . وعظمة وسيادة الدولة الانكليزية ولو بافقار ، باذلال ، بامتصاص واستنزاف دماء الشعوب الضعيفة ، موتها وفنائها .

وتطلعت السياسة الانكليزية الى ما يحوطها تفقش عن حجة تحتج بها لتثبيت هذا التمرکز في فلسطين . أليست فلسطين بلداً عربياً ناضل معها في الحرب الكبرى الماضية . ناصرها ، فاستشهد العدد الكبير من ابنائه في سبيل نصرتها ؟ . . . أليست فلسطين بلداً وعدت العرب باستقلاله واستقلال غيره من بلاد العروبة لقاء انضمام العرب الى جانبها في الحرب الماضية ؟ . . .

تطلعت انكلترا الى ما يحوطها فوجدت في الحركة الصهيونية خير عون لها وخير وسيلة على تثبت تمرکزها في فلسطين . أليست الصهيونية حركة هدفها محق العروبة

وسحقها ؟ ... اليس تقدم الصهيونية موقوف على نسبة تأخر العرب وتقهرهم ؟ ...
 اليس الصهيونية حركة ترمي الى تحويل فلسطين وغيرها من اقطار العرب الى دولة
 يهودية ؟ ... اليس الصهيونية بحاجة - وهنا بيت القصد - الى حماية ابدية من
 دولة قوية ؟

هذه هي حقيقة الصهيونية بالنسبة الى السياسة الانكليزية فالصهيونية هي وسيلة
 انكلترا للتمركز في فلسطين هي ربيبة الاستعمار وابنته ، هي ثمرة من ثمار الجشع
 الهريطاني الشره واداة من ادواته .

والآن يزداد الموقف في فلسطين خطورة يوماً عن يوم ، وانكلترا تجاه الحالة تقف
 موقفًا غامضاً وتجاه الامور مجابهة لينة مرنة تنشد من ورائها تأييد اوطارها واهدافها .
 فالمشكلة الفلسطينية تطاب بالحل وانكلترا تريد حلا يضمن لها « التمركز » في فلسطين
 تمركزاً اكيداً ونهائياً . ولكي تحصل انكلترا على هذا التمركز لا بد لها من نبذ ومقاومة
 الوجهة العربية التي ترمي الى انشاء دولة عربية في فلسطين تمثل كافة السكان وتقوم
 على اساس حق العرب القومي الطبيعي في هذه البلاد . وهذا ما قامت به انكلترا
 بالفعل طوال ثلثي وعشرين عاما ذلك لان انشاء دولة عربية لا يتفق مع سياستها ولا
 يتلائم معها . وهي في سبيل ذلك راحت تساعد الصهيونية في مسعاها خلق الدولة اليهودية
 وامتلاك اراضي فلسطين قطعة قطعة . بقي على انكلترا كي تدعم تمركزها في فلسطين
 أن تلجأ الى احدى وسيلتين ، اما ان تحافظ على توازن القوى بين العرب واليهود
 فتبقى بمثابة وازع بين الجبهتين ويبقى انتدابها على البلاد الى ما لا نهاية له ، واما ان
 تساير وجهه نظر اليهود فتعمل على خنق الدولة اليهودية في فلسطين . فأما الوسيلة الاولى
 فهي وسيلة خطيرة لانها تعرض البلاد الى ثورات واضطرابات دائمة وتبعد العرب واليهود
 في آن واحد عن انكلترا . واما الوسيلة الثانية فهي اصلح بالنسبة الى انكلترا اذ ان
 الدولة اليهودية تكون دائماً وأبداً بحاجة الى حماية دولة قوية ، وهكذا تبقى انكلترا
 في فلسطين الى ماشاء الله ... ولكن لاسباب عديدة فمن المرجح أن يكون هدف
 انكلترا انشاء دولة يهودية في قسم في فلسطين وليس تحويل فلسطين بكاملها الى
 دولة يهودية ... وهي في ذلك تسعى الى هدفها ببطء وتؤدة وتعمل على ذر الرماد

في العيون بشتى الطرق والوسائل وتحيط سياستها بسدف كثيفة كي تضع العرب امام الامر الواقع وتصل الى غايتها بأقل ضجيج ممكن . . . ومن المؤسف حقاً ان لا يزال هناك في حقل السياسة العربية كثير من « العقول المحققة » التي لا تزال حسنة الظن بنية انكلترا تجاه حقوق العرب . . . ومن المؤلم جداً أن السياسة العربية لا تزال هي هي تؤمن بطريقة المفاوضات والمشاورات التي لولاها لما وصلنا الى ما نحن عليه اليوم ، والتي اظهرت فسادها وسورها ثلاثون سنة من التجارب والاختبار . . . والاشد ألماً ونكابة ان القيادة لا تزال قيادة مائعة مترددة قاصرة ، فأني متى تتحول هذه القيادة الى قيادة تقدر ان تصادم المعارك ؟ . . . اي متى تستطيع هذه القيادة ان تثور وتقابل ؟ . . . اي متى تستطيع هذه القيادة ان تصح قيادة ؟ . . .

- ٢ -

انكلترا تعمل للدولة اليهودية

ان احداث ووقائع ثلاثين عاماً من الزمن تدل بجلال وصفاء ما بعدهما من جلاء وصفاء ان السياسة الانكليزية في فلسطين كانت تؤيد دائماً وابدأ الاهداف الصهيونية وتسمى حثيثة الى خلق الدولة اليهودية . وليس في قضية فلسطين الاسلسلة تامة من الادلة على هذا الاتجاه في السياسة الانكليزية . اتجاهاتها ومقدماتها وميزاتها ليست الا وسائل في خدمة غاية واحدة ترمي الى انشاء مملكة اسرائيل . . . فأحداث وواقعات الماضي بأجمعها تعلن عن هذه الحقيقة الصريحة . . . فانكلترا كانت تريد تقديم فلسطين بكاملها للصهيونية تشى . فيها دولتها ، ولكن موقف اليهود غير الصهيونيين هو الذي حال دون تنفيذ هذا المشروع . ففي ١٨ تموز من عام ١٩١٧ ، على اثر مفاوضات واتصالات بين الزعماء اليهود والانكليز اصدرت وزارة خارجية بريطانيا تصريحاً الى الصهيونية جاء فيه : ان حكومة صاحب الجلالة . . . تقبل ببدء الاعتراف بفلسطين وطناً قومياً للشعب اليهودي . . . وترى تحقياً لهذا المبدأ ان تجعل الهجرة حرة الى فلسطين . وانه من الضروري انشاء شركة يهودية قومية لاستعمار الاراضي . . .

وما ان عرض هذا النص على ممثلي اليهود من غير الصهيونيين حتى ردوه بكامله وحملوا عليه حملة عنيفة . اذ ان هؤلاء قد تحوفوا من خالق جنسية يهودية قد تضطرهم الدول فيما بعد الى اعتناقها والى الهجرة الى فلسطين . وازاء هذه الحملة عدو النص وبعد مشاورات بين الصهيونيين والانكليز واليهود غير الصهيونيين اتفق على التصريح الذي اثبتناه في هذا الكتاب والذي عرف باحم تصريح بلفور .

وهكذا يظهر ان الفضل في التطبيق الذي حصل في وعد بلفور لا يعود الى بريطانيا التي رضيت بمذكريتها الى اميركا وروسيا بتقديم فلسطين بكاملها الى اليهود ولكنه يعود الى اليهود وغير الصهيونيين الذين لا يؤمنون بوجود « قومية يهودية » والذين تحوفوا من انشاء دولة يهودية .

ووعده الحكومة البريطانية للصهيونية باعطائها وطنا قوميا في فلسطين لم يكن لكي تستميل عطف اليهود على قضيتها فتربح مناصرتها فقد كانت تعلم بريطانيا ان اعداء الصهيونية من اليهود الاميركان كانوا يتمتعون بمرکز مالي منيع ، وتفهم ان الاتفاق مع الصهيونية يغضب هؤلاء اليهود ويحملهم على التنكر لقضية الحلفاء . فالسبب الاصيل لهذا الوعد هو رغبة بريطانيا في الاستيلاء على فلسطين وتمرکزها فيها على مقربة من قناة السويس وفي سويداء شبكة المواصلات الامبراطورية . فقد قال هربرت صمويل للورد غراي « ان اجبنا مطالب اليهود في فلسطين ، نكون قد اوجدنا في جوار مصر وقناة السويس دولة موالية لنا . »

والكتاب الأبيض الذي أعلنته بريطانيا كحل للقضية الفلسطينية عام ١٩٣٩ لم يكن الا مؤامرة ارادتها أنكلترا كي تصل الى الدولة اليهودية بطريقة لبقة غير مباشرة فاباحة البيع في المنطقة المباحة ليس الا لاقام الغزو اليهودي وانتزاع الاراضي العربية الباقية في ايدي العرب . وهكذا فان تلك المنطقة تصبح بعد احقاق المنهاج الموضوع لها يهودية في ارضها وسكانها ، والشئ الواضح ان هذا التصنيف في بيع الاراضي ليس الا توحيد المنطقة اليهودية يسير بتودة وخفاء . وتنفيذ هذا التصنيف يؤدي الى حشد القوة اليهودية في مناطق معينة وتوجيهها توجيهاً اقليمياً . أما النتيجة التي لا مفر منها فهي خروج العرب من تلك المنطقة وانتقالهم الى حيث الكثرة العربية ، ومما

يؤكد ان الكتاب الابيض لم يكن الا مؤامرة لحاق الدولة اليهودية هو ان المنطقة التي ابيح فيها البيع هي المنطقة التي ارادها مشروع التقسيم لانشاء الدولة اليهودية .

وانكلترا كانت تسعى دائماً وابدأ منذ ابتداء انتدابها على فلسطين لدعم الصهيونية فقد سخرت سياستها الفلسطينية مجملاتها لتنفيذ المنهاج الصهيوني ومحاربة العرب حرباً غايتها تغليب اليهود عليهم . ونظرة واحدة نلقيا على نشاط هذه السياسة في شتي حقول القضية الفلسطينية : في المهجرة ، في الاراضي ، في الحكم الذاتي ، في الاحوال الاقتصادية والادارية واخيراً في المقارنة بين موقف انكلترا المانع تجاه الارهاب اليهودي وموقفها « الهمجى المتبرير » تجاه ثورة العرب عام ١٩٣٦ نظرة سريعة على ذلك تكفي كي تظهر بجلا . ووضح هذه الحقيقة

وان اراد القاري زيادة فاليه تصريحات اعضاء الوزارة التي اصدرت تصريح بلغور فقد قال لويد جورج : « . . . لقد رأينا ان يفسح المجال لجعل فلسطين دولة يهودية في المستقبل ، ان عرف اليهود ان يستفيدوا من التسهيلات التي اعطيت لهم ايهاا . . . » . . . وها ان الظروف تبهرن على ان اليهود عرفوا كيف يستفيدوا ربما اكثر مما كانت تظن انكلترا

وقال اللورد كرزون « ان الوطن القومي هو كيان سياسي يؤلفه اليهود ويسدير شؤونه اليهود ويمحق له استملاك البلاد او على الاقل اكثرية الاراضي في البلاد . . . » .

اما الوزير الثالث ، وهو المرشال سمطس فقال : « ستشهدون قوياً سيلاً جارفاً من اليهود يغادرون البلدان التي كانوا يضطهدون فيها من قبل المسيحيين ، وستنظرون في الاجيال المقبلة دولة يهودية تنشأ من جديد في فلسطين » .

وقال هربرت صموئيل ، وهو المندوب السامي الاول لفلسطين : « . . . يجب على سياسة الحكومة الفاسطينية اتخاذ اكل التدابير التي تصبح البلاد بموجبها باقرب وقت ممكن دولة مستقلة تحت اشراف اكثرية عديدة من السكان اليهود » .

وهكذا فانكلترا تعمل علانية وفي وضوح النهار على انشاء الدولة اليهودية وتسخير

كل سياستها الفلسطينية في سبيل هذا الهدف ، والسياسة العربية تنهوب من مواجهة هذه الحقائق الواضحة البينة فتتعامى عنها وتتجاهل أخطارها الحطرة . . . والقيادة العربية تضع بينها وبين الواقع ستاراً كثيفاً فتنام متخاذلة خانعة ذليلة . . . الا فلتنفض السياسة العربية عنها غبار الذل والخنوع والتخاذل . . . الا فليعلم قواد الحركة العربية ان النشأ الجديد المتوثب المتيقظ قد ضاق صدره من خنائهم وترددهم وانه لن يصبر طويلاً على هذا الخنثاء المذل ولن يحتمل اكثر مما احتمل من ترددهم المريع . . . الا فليعلم قواد العرب ان عليهم تقع مسؤولية خلاص فلسطين وان التاريخ العربي ينظر اليهم بنجمل وغضب وانهم ان كلوا على هذا المنوال فليس لهم عند هذا التاريخ الا لعنة واحتقار . . .

- ٣ -

حول بيان بيغن

في ٢١ آب عام ١٩٤٥ طلب الرئيس ترومن رسمياً الى الحكومة البريطانية فتح أبواب فلسطين لايوا . مائة ألف يهودي من اولئك اليهود الذين لا يرغبون البقا حيت يقيمون . وطلب ايضاً نقل اكبر عدد ممكن من اليهود الذين لا وطن لهم سريعاً ، وان يكون نقلهم الى فلسطين .

وبعد ان تسلمت الحكومة البريطانية هذا الطلب الرسمي من الحكومة الاميركية رأت ان تجمع ممثليها في الشرق الادنى للمباحثة في صدره . وبعد التداول معهم التي وزير خارجيتها المستر بيغن بياناً حول قضية فلسطين في ١٤ تشرين الثاني عام ١٩٤٥ ، وهذا البيان لم يشذ عن البيانات القديمة التي سبقته . فقد كان مثلها غامضاً مبهماً فيه مواربة وزيف لا يتصرف على صراحة او وضوح ، اتخذ في معالجة القضية طريقاً ملتوية عرجاً . ارادها ، كما اراد في سابقها ، بما طلة وتسويقاً ولفلفة ، وارتكر بذلك على منطق حائر فيه قلق ودوران يحوم حول القضية ولا يسها بقرب منها ولا يدخل اليها ، يعني مسايرة العرب في فقرة فاذا به يغضبهم في فقرات ، ينوي التقرب للعرب بيمض كلمات ، فاذا هناك الاكمام وكلها تحديات لشعورهم وهضم لحقوقهم . اراد البيان

ان يطعن فافاق ، وان يوضح فابهم وان يسترضي فاغضب اما اهم النقط التي وردت فيه فهي : أ - ان المشكلة الرئيسية في رأي الحكومة البريطانية هي مشكلة يهودية عالمية . ب - فصل المشكلة اليهودية العالمية عن المشكلة الفلسطينية . ج - اشراك الولايات المتحدة الاميركية في تحمل قسم من المسؤولية في حل قضية فلسطين . د - تاليف لجنة تحقيق انكليزية - اميركية مشتركة تبحث المشكلة اليهودية الاوروبية ، ثم تنظر في قضية فلسطين على اضواء هذا البحث . هـ - احلال نظام الوصاية الدولية محل الانتداب الحالي . و - الى ان تقدم اللجنة المشتركة تقريرها تستمر الهجرة اليهودية الى فلسطين بمعدل ١٥٠٠ مهاجر في الشهر .

وما ان اعلن هذا البيان الذي لا يضمن حقاً للعرب ولا يحقق مطلباً ، هذا البيان الذي لم يكن الا مناورة لكسب وقت وستر اهداف منوية وموضوعة من قبل ، هذا البيان الذي لم يكن الا مداورة ارادت بها انكلترا تخدير العرب وتهدئة ثأرتهم مؤقتاً والتويه على الرأي العام بانها اخذت هذه القضية بعين الانصاف تريد ان تحلها بموجب قسطاس العدل ، اقول ما ان اعلن هذا البيان حتى اخذت الهيئات الرسمية والاحزاب والحكومات والصحافة العربية تعلق وترد عليه الردود وتعلن البيانات والشروح حوله . ويا ليتها كانت بكما . خرساء ، او ياليتها تعامت وتعاظت فلم تلق بيانات او شروح .

اما من يطلع على تلك الردود والشروح والتعليقات فانه لا يسعه الا ان يخرج بالاستنتاجات التالية .

- ١ - ان الصحافة العربية - ما عدا اقلية ضئيلة فيها - لا تزال كما كانت قبلاً لاتودي رسالتها تجاه الامة ، انها صحافة تسمى وتلحق كثير من الاضرار في مصاحبة القضية العربية .
- ٢ - ان السياسة العربية لا تزال سياسة قاصرة ، وان الامر الغريب في هذه السياسة انها لم تستفد من تجارب واختبارات ثلاثين عاماً برهنت بوضوح ما بعده من وضوح على عقم وجذب نضال قومي دعامة الملاينة والمشاورات والاحتجاجات والخبر والورق
- وان السياسة العربية كان عليها بدلا من أن تقف تجاه هذه الظواهر السطحية في سياسة انكلترا ان تتغلغل الى جوهر هذه السياسة فتبين مقوماتها وخصائصه وتبني

نضالها على أساس استيعاب لذلك الجوهر

٣ - ان القيادة العربية ملائمة بالقواد الذين يجنون العرب عن قصد وتصميم ،
وانها قيادة عاجزة مجردة من مميزات ومشخصات القيادة الصالحة ، وان قواد العرب -
ما عدا فئة قليلة لا تتجاوز عدد الاصابع - لا يستطيعون تحمل تبعات ومسؤوليات
ولا يمكنهم الاشراف على مقدرات قضية كالقضية العربية .
وعنا كلمة نتوجه بها الى القيادة العربية نلفت نظرها الى حقيقة في واقع الحركة
العربية التوحيدية الاستقلالية وهي : ان الشباب العربي الجديد ، هذا الشباب الذي
حفظ جبينه أيضاً نظيفاً فلم يعرفه بالتراب ، والذي صان روحه قوية وثابتة فلم يرغها
بوحد من الاحوال ، هذا الشباب المتوثب الثائر يريد قيادة وبجاجة الى قيادة متوثبة
ناهضة تلبى توثبه وثورته . . . فهو ناغم غاضب ، في روحه اضطراب وازورار ، فحيثما
شاهدته وانى قابته وجدته وقد ضاق ذرعاً بقيادته . . . فحذار يا ايها القواد فان
الشباب ليس من شيمه الصبر ولا من طبيعته طول الاناة . . . فروح الشباب
العربي روح اصبحت في غليان ، فيها ضرام وسعير ولهب و نار . . . فهو متمرد ويريد
قيادة تلي قمره

اما اولئك الحونة المأجورين الذين طلبوا وزمروا لسياسة انكسار الجديدة التي
ابتدأتها بالبيان فخصوا الاعمدة الطوال في الصحف لايضاح حسناته ، وراحوا يزمرون
ويصفقون لبعض كلمات « حبية » تجاه العرب وردت على لسان تلك السياسية كي
يساعدوا على تحبئة نواياها الجشعة ويسترون قتادها وسماها وشوكها ان اولئك
الحونة من خدمة الاستعمار ودعاة اليهودية والناfoxين في ابو قبا ، اولئك الذين يسترون
بالالفاظ والكلمات الوطنية فيعملون في الخفاء ومن وراء الستار على مساعدة الاجنبي
بالاجترار والتجنبي على حقوق البلاد القومية ، اولئك الذين حياتهم سلسلة من الاجرام
يسخرون عقولهم والسنتهم واقلامهم لخدمة مناهج الاجنبي الدخيل وبرامج الاستعمارية . .
ان اولئك العبيد ليس لهم عند الشباب العربي القومي الجديد سوى جواياً واحداً ومنطقاً
فرداً : الانتقام والانتقام الرهيب . فان هذا الشباب العربي القومي قد آلى على نفسه
ان يحرق عربته من ابنائها المارقين قبل ان يحرقها من الدخلاء المعتصين ؛ وليس على

هؤلاء الابناء الذين كفروا بنعماء بلادهم وبكرامتها الا ان ينظروا الى ما اصاب امثالهم
والى اية نتيجة سيئة قادهم تنكرهم . . . ليعلموا اي مصير رهيب ينتظر على يد هذا
البعث الجديد من الشباب الجديد

- ٤ -

لجنة التحقيق الانكلو - أميركية

وعلى الرغم من شكوى عرب فلسطين وثورتهم ضد يفرن ، فان انكلترا لم
تصغ الى دعواهم ، بل أوفدت بالاشتراك مع الولايات المتحدة لجنة التحقيق التي أشار
اليها وزير خارجيتها في بيانه . أما الاعمال التي يجب أن تتناولها صلاحيات هذه
اللجنة فهي :

١ - تحري الاحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية في فلسطين من
وجهة تأثيرها على قضية الهجرة اليهودية والاستيطان هنالك ورفاهية الشعوب التي تقطن
البلاد في الوقت الحاضر .

٢ - درس حالة اليهود في البلدان الاوربية حيث كانوا فريسة الاضطهاد النازي
والفاشستي ، ودرس التدابير العملية المتخذة او التي ينوي اتخاذها في تلك البلدان
ليتمكنوا من العيش دون تفريق أو اضطهاد ، وتقدير عدد الذين يرغبون في
الهجرة الى فلسطين او الى اية بلاد اخرى خارج اوربسة او يجربون على ذلك من
جرا . ظروفيهم .

٣ - الاستماع الى وجهات نظر ذوي الكفاءة من اليهود ، والمباحثة مع ممثلين
من العرب واليهود بخصوص مشاكل فلسطين . . . وتقديم اقتراحات الى حكومة جلالاته
وحكومة الولايات المتحدة لمعالجة هذه المشاكل وقتياً وحلها حلأ راهناً .

٤ - تقديم اقتراحات . . . لسد الاحتياجات العاجلة الناشئة عن الحالات المتحررة
في الفقرة الثانية اعلاه بالقيام بالاعمال الناجمة في البلدان الاوربية المذكورة او بتوفير
الهجرة وتسهيلها الى بلدان خارج اوربسة والسكنى فيها .

وبعد رحلات تمويبية ظاهرية قامت بها هذه اللجنة في اوربوا والبلاد العربية وضعت
تقريرها ، ويسهل فهم ماهية هذا التقرير بفهم التوصيات التي وضعها في مسائل الاراضي

والهجرة والاستقلال وهي المسائل الثلاث الكبرى في قضية فلسطين ، ومقابلة هذه التوصيات باحكام الكتاب الابيض لعام ١٩٣٩ .

الاراضي : - قسمت اراضي فلسطين عام ١٩٤٠ الى ثلاث مناطق بموجب احكام الكتاب الابيض . في المنطقة الاولى يسمح ببيع الاراضي العربية الى اليهود بدون قيد ولا شرط . وفي الثانية يسمح بانتقال الاراضي بالحصول على اذن خاص من الحكومة . وفي الثالثة يمنع هذا البيع بتاتا وعلى الرغم من ان اليهود ابتاعوا بعد صدور هذا الكتاب ، في السنوات الخمس الماضية ، ما يزيد على ٤٠٠ الف دونم ، فأصبحوا يملكون مليوني دونم من الاراضي الصالحة للزراعة ، اي ما يعادل ٤٣ بالمئة من مجموع الاراضي المزروعة في فلسطين ، وعلى الرغم من ان العائلة العربية بحاجة حسب تقرير سمبسون ، الى ١٣٠ دونم على الاقل ، وان معدل ما تملك اليوم قد اصبح قريبا من ٣ دونم ، اي ربع المعدل الذي يجب ان تملكه لتحافظ على كيانها ، فان لجنة التحقيق اوضحت بأن تلمى جميع القيود المفروضة سابقاً على انتقال الاراضي .

الهجرة : - لقد نص الكتاب الابيض بالسماح لـ ٧٥٠,٠٠٠ يهوديا بالدخول الى فلسطين في خلال خمس سنوات تنتهي عام ١٩٤٤ . وعندما يكتمل هذا العدد ، تغلق ابواب الهجرة نهائياً ولا يسمح بعدها بدخول مهاجر واحد الى فلسطين .

وقد استكمل عام ١٩٤٤ العدد المصرح به في الكتاب الابيض ، غير ان الحكومة البريطانية - كعادتها - نقضت تعهداتها وممحت بادخال ١٥٠٠ مهاجر شهرياً الى فلسطين ، اما لجنة التحقيق ، فطالبت بفتح ابواب فلسطين لمائة الف يهودي خلال عام ١٩٤٦ وحده ، واشترطت ان لا تقف الهجرة بعد ذلك ابداً . ففلسطين بلد لكل يهودي حق مشروع بالهجرة اليها ان اراد ذلك .

الاستقلال : اعلنت الحكومة البريطانية في كتابها الابيض ان الهدف الذي ترمي اليه هو « ان تشكل خلال عشر سنوات حكومة فلسطينية مستقلة ترتبط مع المملكة المتحدة بمعاهدة تضمن للبلادين مصالحهما التجارية والاقتصادية في المستقبل ضماناً مرضياً . وهذا يعني انه لو قدر لهذا الكتاب الابيض ان ينفذ لجعل فلسطين دولة مستقلة عام ١٩٤١ ، مرتبطة بمعاهدة مع بريطانيا ، في ظل اكثرية عربية تبلغ ثلثي السكان . . .

وهذا بقطع النظر عن اتفاقات سرية عقدت عام ١٩٤٠ بين الكولونيل نيو كومب باسم حكومة بريطانيا والسيد جمال الحسيني وموسى العالبي باسم عرب فلسطين ، كان فحواها تقريب اجل هذا الاستقلال وتحقيقه قبل الموعد المضروب .

اما اللجنة فتقضى على كل امل بالاستقلال في الحاضر وفي المستقبل ، فتقول :
 « الى ان يزول العداة الناشب بين العرب واليهود يجب ابقاء الانتداب على ما هو عليه الآن حتى يتم الاتفاق على تنفيذ وصاية الامم المتحدة . ويا ليت اللجنة الموقرة . . . وقفت عند هذا الحد من تحدي العرب والاستهزاء بهم . . . بل ذهبت الى ابعد من ذلك فأسرفت اسرافاً كبيراً في تعنتها وراحت تنكر على العرب الادعاء بحقوق قومية في فلسطين ، وكل ما تفضل وتتكرم به عليهم من الحقوق ، « هو ان لا يضطهدوا في المستقبل بدعوى انهم ليسوا يهوداً » .

وما اعلنت هذه النواحي ، حتى رحب بها ترومن وعلان سروره . . . اما الحكومة البريطانية فصرحت بلسان رئيسها انها لن تفكر في تنفيذ التواصي ما لم تشارك معها الحكومة الاميركية في تحمل المسؤوليات العسكرية والاقتصادية ، وما لم يتزع السلاح من اليهود والعرب معاً ، اما حكومات العرب وجامعة دولهم فقد احتجت وصحبت ولكن احتجاجها وصخبها كانا حسب الطريقة المألوفة ببيانات . . . واجتماعات . . . وحوار وورق

هذه هي توصيات لجنة التحقيق وهذه هي قراراتها . فقد جاءت دليلاً قاطعاً على ان هذه اللجنة لم تعط اي وزن ولم تعراي اهتمام لاقوال العرب ، بسل استهزات بتقاريرهم فلم تطلع عليها وسخرت من قوتهم فلم تهتم لها ، وانها محاولة لم يكن المقصود منها احقاق حق وعلان حقائق ، انما كانت محاولة جديدة لدعم الباطل ، باطل انكلاترا واميركا ، وانها لم تعمل شيئاً سوى انها نفذت او امرجاتها و اعلنت نتائج رسمت لها في لندن وواشنطن .

ولكن وجه المهزلة ليس في توصيات لجنة التحقيق وقراراتها ، وليس في نتائجها او قراراتها ، انما المهزلة كل المهزلة كانت في تعاون القيادة العربية معها وقد كان عليها ان تقاومها وتقاطعها ، ومن استقبلها بود ورحيبها بها وكان عليها ان تمنعها من دخول

بلادها وتحقرها وترديها ، ومن تقديمها المذكرات والمستندات والوثائق وكان عليها ان تقدم لها بدلا من ذلك حرايا ورضا ، دخانا وبارودا . . . نعم ، كان على القيادة العربية ان تتخذ هذا الموقف ، انما بقوف كهذا الموقف تستطيع ان تحلص فلسطين من برائن الدخلاء الاجانب ، وليس بتلك «الميوعة» التي تظهرها يكون خلاص فلسطين ونجاتها . فليس هناك اية حاجة للتحقيق لان القضية الفلسطينية قتلت بحثاً ودرساً وتحقيقاً في السنوات الثلاثين الماضية . فالحكومة البريطانية ليست بحاجة الى دراسة جديدة في تفهم هذه القضية . وقد بلغت التحقيقات التي اجريت حتى الان حول هذه المشكلة سبعة عشر تحقيقاً . ولكن كل هذه التحقيقات لم تأت بأية فائدة ، اذ ان كل ما جاء في تقارير لجان وخبراء التحقيق في صالح العرب اهملا تماماً لم يعمل به ، انما عمل بمكسده تماماً لصالح اليهود .

وهذا يعني حقيقة واحدة وحقيقة واحدة فقط لاثانية لها ، مجردة من كل ابهام وغوض . هذه الحقيقة المرة الاليمة التي لاشك فيها ولا ريب ولا اقل ظن ، والتي نحن العرب عامة والقيادة العربية خاصة نترب من مواجهتها ، هي ان هناك مؤامرة مرسومة من قبل ان تظهر هذه القضية على مسرح فلسطين ، ترمي الى تهويد هذه البلاد وتهديدها . ولهذا فان كل تحقيق مهما كانت نتيجته ان لم يأت موافقا لتلك المؤامرة المرسومة لا يعمل به .

اما ماهية هذه المؤامرة فهي العمل لايجاد دولة يهودية في فلسطين تستطيع انكلمترا عن طريقها ان تصون المركز الذي تريده في هذه البلاد . اما لجان التحقيقات فليست الا سياسة مقصودة ترمي انكلمترا من ورائها ملاحظة وتسويقا الى ان تهي . تدريجيا عناصر الدولة اليهودية .

هذه هي توصيات لجنة التحقيق والاعجب في ذلك انما العجب ان لا تكون كذلك . فهذه النتائج كانت منتظرة لا يدعز صدورها عن لجنة التحقيق الى اي عجب او دهشة . ونظرة سريعة حول الكيفية التي الفت بها هذه اللجنة كافية لظهار ذلك . فان الرئيس ترومان تقدم الى الحكومة البريطانية بطلي رسمي يطلب فيه منها ان تسمح بدخول مائة الف يهودي الى فلسطين . فتجاوبه الحكومة البريطانية بان الامر يحتاج

الى «مباحثة» ويتفق الطرفان بعد قليل من المداولة على تأليف لجنة مشتركة نصف اعضائها من الاميركيين والنصف الثاني من الانكليز لبحث القضية واميركا قد صرحت حكومة وشعباً بانها تريد انشا. دولة يهودية في فلسطين، وهذه تصريحات رجالها المسؤولين وقرارات احزابها وطلبات مجلس الشيوخ والنواب تدل دلالة صريحة على اغراضهم ونواياهم ويعين الرئيس ترومان الاعضاء الاميركيين، والرئيس ترومان معروف بتحيزه وتأييده لليهود اليس في هذا العرهان الكافي على انه لا يمكن ان ينتج عن تلك اللجنة الا تلك التوصيات ؟

وسياسة واعية لا تكفي بالوقوف امام الفروع بل تنظر دائماً الى الاصول ، لا يمكن ان تخفاها الاسباب التي حدثت بانكلترا الى تأليف هذه اللجنة والتي من الممكن ان تفسرها الاحتمالات الآتية :

١ - انه حسب الكتاب الابيض الذي اصدرته انكلترا عام ١٩٣٩ واعلنت ان سياستها ستسير بموجبه ، يتحتم عليها ان تنشئ في فلسطين عام ١٩٤٩ دولة فلسطينية مستقلة . وهذه الدولة ستكون في ظل اكثرية عربية وهذا ما تاباه انكلترا وترفضه رفضاً باتاً . ولهذا وجدت في تأليف لجنة التحقيق خير مناورة للتخلص من هذه العقدة .

٢ - ان التنافس بين انكلترا واميركا في الشرق شديد جداً . وبهذه اللجنة وجدت انكلترا وسيلة تقدر بها ان «تحرق» سمعة اميركا عند العرب .

٣ - بتأليف هذه اللجنة المشتركة وباشتراك اميركا في هذه القضية تريد انكلترا ايضاً وضع «شوكة» في عين العرب ، فتهددهم كلما الحوا عليها بتلبية مطالبهم القومية باميركا وترغبتها لتأييد الصهيونية .

٤ - ان انكلترا تريد بذلك ابداء عذرها تجاه العرب عندما يصدر قرار لجنة التحقيق ينقض الكتاب الابيض وتأييد مطالب الصهيونية في فلسطين ، بالقضاء تبعه ذلك على اميركا وهذا يتضح عندما نذكر تلك الضجة المصطنعة التي اقامتها انكلترا عن طريق «خدمها» حول الاختلاف بين الاعضاء الاميركيين والانكليز في اللجنة

العنف طريق الخلاص لفلسطين

ان من يدرس القضية الفلسطينية لا يسهه الا ان يعجب لظاهرة غريبة في النضال العربي هي عدم تغيير هذا النضال لانساليب سار عليها طيلة ثلاثين سنة فلم تلت بفائدة ما . فسياسة المفاوضات والمشاورات والبيانات والاحتجاجات التي كانت تستند عليها المقاومة العربية ظهر فسادها وخطأها وبان انها سياسة عديمة الجدوى والفائدة . فتاريخ هذه القضية يدهن على ان سياسة المذكرات والعرائض والمفاوضات والمشاورات لا تجدي ، وان اصلح وسيلة ندافع بها عن فلسطين هي ان ندافع عنها بجميع الوسائل وفي طليعتها وسيلة رئيسية اولية هي الانكسار على القوة والارتكاز على العنف .

فقد برهن قادة العرب وزعماءهم وكتابهم على بطلان أسس الوطن القومي اليهودي وبرهنوا ذلك بشتى الوسائل والطرق . ولكن التجارب والاختبارات تدل على ان هذه الوسيلة في الدفاع لا تجدي فائدة ، وان الحقوقيين والمشتريين والسياسيين لا يستطيعون النجاح في حل مشاكلهم ان لم يكونوا اقوياء ، وان لم يجعلوا رائحة البارود تتصاعد من خلال كلماتهم وبراهينهم وحججهم ففهما ابدع العرب وتفننوا في ايضاح عدم شرعية اسس الوطن اليهودي بالحجج والمناقشات الحقوقية، فجواب انكلترا كان دائماً وابدأ : ليس هناك اسس غير مشروعة . فما الفائدة من الحجج والوثائق ان لم يكن هناك قوة تحميها وتسمع صوتها ؟ وما الفائدة من الوعود والمعاهدات والمستندات ان لم تسندها وتدعمها قوة سياسية وعسكرية تسهر على تنفيذها وتشرف على تحقيقها ؟

فالعرب ما فتئوا يطالبون منذ ابتداء هذا القضية بحقوقهم القومية وتحقيق مطالبهم الوطنية ، وانكلترا لا تزال الى الآن تنكسر وتأبى ذلك عليهم ، وتمانع في قلبية مطالبهم على الرغم من ان تلك المطالب هي حق طبيعي مقدس من حقوقهم يرتكز على المبادي الديمقراطية البديهيية ويستمد قوته من فكرة العدالة والانصاف

وعلى الرغم من أن عدم إحقاق ذلك الحق هو ظاهرة من ظاهرات الجور والظلم تتنافى مع المثل الإنسانية وتناقض المبادئ الديمقراطية التي اعلنت إنكلماتها حمايتها ونصبت نفسها مدافعاً عنها . . . وكيف تلي انكلماتنا مطالبنا ونحن لا نسند حقنا بالقوة ولا نخرج جهرنا بالدم ولا نقرون أصواتنا بأصوات الرصاص وأزيزه . . . كيف نسمع انكلماتنا لشكوانا ونحن لا نقابل القوة بالقوة والتحدى بتحدٍ أقوى والتبجي بتجنٍ أشد . . .

ففي ربع قرن ونيف من النضال كانت انكلماتنا ، كلما أظهر العرب استياءهم وغضبهم ، تسرع الى سياسة اللجان والجهراء فتخدر بها الاعصاب وتثير بها الضجة حول اعمالها وأقوالها وتجد فيها خير وسيلة للتسويق والمهاولة . وبينما يكون العرب يتلمون بمثل هذه الاحاييل ويصرفوا نشاطهم الى الاهتمام بها ويعاقوا الآمال الجسام على نتائجها تكون هذه اللجان تقتل القضية بجحاً وتنقياً ، ثم تنشر تقارير مبنية على ضو ذلك الدرس وتصور مقترحات هي بمجملها اقرب الى مصلحة العرب ، ولكن الحكومة المنتدبة كانت دائماً وابدأ تهمل من تلك التواصي والمقترحات كل ما من شأنه تأييد مصالح العرب ومطالبهم ، عندما تعلم أن العرب اتكالا على « حسن النية » . . . ونقصاً في ضعف العزم قد هداؤا وسكنوا .

ولعل أكبر مهزلة في هذه المشكلة تمثل الآن على مسرح الحياة في فلسطين . وأعني بهذه المهزلة الارهاب اليهودي . فهذا الارهاب ليس إلا السمة موجبة ضد العرب فإنكلماتنا تستطيع القضاء على هذا الارهاب بأسبوع إن أردت ذلك . ولكنها لا تريد ولا تعمل في هذا السبيل ، بل تسير في وجهه مضادة فتشجع هذه الحركة الصهيونية ومآربها من ذلك من إيجاد عذر تحمل به الجيوش الى فلسطين فتجعلها معسكراً تعتمد عليه في سيطرتها بعد أن أصبحت معسكراتها في بقية أقاليم العرب في طريق الزوال . فإنكلماتنا ، هذه العجوز الهرمة ، تساعد هذا الارهاب على الامتداد وتسنده في أعماله وأفعاله كي يتسنى لها نقل جيوشها الى هذه الارض . أما هدف هذه الجيوش التي أصبحت تقرب من متي ألف فهو العرب وليس اليهود .

ومن المؤسف حقاً أن القيادة العربية لا تزال ساخرة على طريق المشاورات والمفاوضات هذه الطريق التي لن تجدينا نفعاً في تأمين مصالحنا . فهناك طريق واحدة يجب علينا

السير عليها حالياً وهي إعلان حكومة عربية مستقلة في فلسطين ودعم هذه الحكومة بجيش عربي كبير تشتترك بتأليفه اقطار العرب كافة فيكتسح فلسطين ويؤمن عربيتها إلى الأبد .^(١)

هذه هي الطريق والظروف تساعدنا مساعدة تامة على النجاح . إن القضية أصبحت في حالة تدعو الى الحذر والقلق الشديد ولا تحتل اية ماطلة أو تسويق . فهي مسألة حياة أو ممات . وليس هناك حل بينها . فعلى القيادة العربية أن تقتنع اقتناعاً تاماً بعمق طرقها في الدفاع وأن تواجه الواقع فلا تنهرب منه : فتأمين عروبة هذه البلاد والاطمئنان على مصيرها لن يكون بدون قتال وعراك مع إنكلترا ، فهل ياترى تستطيع قيادتنا أن تسمي في هذا السبيل ؟

ففي الثلاثين السنة الماضية التجأ عرب فلسطين في الدفاع عن قضيتهم وعروبة بلادهم إلى جميع الطرق الدستورية والسياسية ، ولكنهم هزموا ولم يصابوا بذلك الى هدف ، ولا منعت تلك الطرق وقوع ما أحاق بهم من حيف وظلم فقد برهنت الوقائع والاحداث أن الحكومة البريطانية لم تكن تستمع إلى العرب إلا عندما كان هؤلاء يقربون كلامهم بالرصص ومفاوضاتهم بالاضطرابات والثورات ، فعندئذ وعندئذ فقط كانت انكلترا تعيرهم اهتماماً واذناً صائبة . ولهذا فلم ينتصر العرب انتصاراً حقاً الا في مرحلة واحدة تلك هي مرحلة عام ١٩٣٨ - ١٩٣٩ ، مرحلة النار والحديد والدم . . . فقد أرغموا الحكومة المنتدبة الى الإذعان إلى مطالبهم ، بفضل قيامهم بثورة عربية كبرى على نقض مشروع التتسيم ، وعلى إعلان سياسة جديدة توقف الهجرة ، وتقييد بيع الاراضي وترف بفسطين دولة مستقلة في ظل اكثرية عربية .

وهذه السياسة الجديدة كانت فوزاً للعرب ، وقد أحرزوا هذا الفوز لا بمفاوضة أو طرق دستورية ، إنما احرزوه بفضل جهادهم ودماء شهدائهم وثورتهم ، وهم لو لم يشوروا في وجه الاجانب الدخلاء واستعملهم ، لكان نفذ مشروع التقسيم وقطعت فلسطين شراً تقطيع ، ولو قدم العرب مليون حجة وبرهان ولو كل حقوق في العالم أيد

كنا نود ان نفضل هذه النقطة ونواح اخرى يتعلق بهذا الدفاع عن فلسطين - مشروع سوريا الكبرى مثلاً ولكن أجلنا ذلك الى كتابنا « دفاعاً عن الوحدة » كي يكون الشرح أم . . .

ولما كان هذا العام وقام اليهود هذه المرة بمقاومة السلطة بالحديد والنار رضخت الحكومة البريطانية كما دعتهم وجاءت الأرض المقدسة لجنة التحقيق الانكليزية الاميركية التي كان فيها ما كان إعطاء اليهود جميع مطالبهم وبخذلان العرب خذلانا عظيماً رغم انتصار جامعة الدول العربية لهم ورغم اشتراك الحكومات العربية وشعبها في تأييد عرب فلسطين أمامها . وما سبب ذلك إلا لان العرب نسوا أمثولات لغتهم إياها الماضي ، فاجأوا أيضاً وأيضاً إلى الطرق الدستورية في المطالبة بحقوقهم . أما اليهود وقد راحوا إلى القوة يؤيدون باطلهم بها ، فقد لبّت الحكومة البريطانية ذلك الباطل وأيدته ضد حق العرب ضاربة بذلك عرض الافق بالموازرة - « الكلامية » . . الواسعة التي أعلنتها الحكومات العربية بدعم الحق العربي فيها .

والآن وقد أخفقت الطرق الدستورية وفازت وسائل العنف والبطش والقوة ، فعلينا أن كنا نزيد حقاً حفظ عروبة فلسطين أن ننبذ تلك الطرق نهائياً ونلجأ إلى هذه الوسائل بشكل تام ننسف به وسائلنا العتيقة في الدفاع ، ونبني هذا الدفاع على روح جديدة صدها الرصاص والبارود ولحمتها الحديد والنار . . . فسياسة « المفاوضات والبيانات والخطب » هي سياسة رعنا . شوها . يجب الابتعاد عنها سريعاً وفي الحال . .

فماذا نحتج ونفاوض ، ومن نحتج لديه ونفاوضه لا يعتبر هذا المنطق ولا يفهم بهذه اللغة ؟ . . ولماذا نحتج ونفاوض وحقنا العربي في فلسطين أقوى من أن يحتاج إلى وثيقة أو يستند على نص ؟ . . . ففلسطين بلاد عربية وعربية منذ قرون وقرون ، وعندما أعلنت بريطانيا العظمى سياستها الصهيونية « ولعبتها البلغورية » كان ٩٣ بالمائة من سكانها عرباً . فلا يحق لأي كان تحت الشمس مهما بلغت قوته وجبروته أن يتحكم بكيان هذه البلاد بدون موافقة اهاليها . لا يحق أن يقرر مصير هذه البلاد دون أن يؤخذ رأي سكانها بعين الاعتبار ، لا يحق لأي دخيل أو لاية دولة اجنبية أن تقرر مصير فلسطين بشكل ينافي رغبات سكانها ومصالحهم هذه المنافة الجائرة الزكراء .

لا يحق لإنكلترا وهي دولة غربية لاصلاحية لها بالتصرف بقدرات فلسطين أن تتداخل هذه المداخلة في مصيرها ، وأن تمنح اليهود هذه الامتيازات الثقيلة من جيب العرب اصحاب البلاد الشرعيين . فنحن لا نعترف بوثائق ومناهج وسياسات تتصرف

ببلادنا دون علم منا ، لا نعترف ولا نقربل ننقض ونشجب وعد بلفور ، وصك الانتداب ، وكل ما جاءت به هذه السياسة من وعود وعهود ، من وائيق ومقررات ، من توصيات ومقترحات وبيانات ولجان وخبراء ، نشجب ذلك وننقض هذه الدائرة الكبيرة من الاباطيل والاكاذيب ، من التحديات والتعديبات ، فهي بطل وهتان وكذب وجور لاغية في الاصل وفي الروح ، فالقضية الفلسطينية قضية واضحة وضوح الشمس في رابعة النهار لا غموض فيها ولا ابهام ، فحق تقرير مصير فلسطين لا يحق ألا للذين كانوا يسكنونها يوم سقطت عنها سيطرة الدولة العثمانية ، الذين قاموا فيها منذ عشرات الاجيال وحافظوا على ارضها بعرق جباههم ودماء قلوبهم .

فسياسة الوطن القومي صفقة تجارية متفق عليها بين الصهيونية وانكلترا ، فالصهيونية تخدم أهداف بريطانيا ومناهجها الاستعمارية ، وبريطانيا تقدم لها ثمناً مقابل تلك الخدمات . أما نحن العرب فلنسنا مستعدين أن نكون ذلك الثمن تقدمه بريطانيا للصهيونية ، لسنا مستعدين أن نرضع لهذه السياسة الحمقاء ولو كلفنا ذلك فناؤنا جميعاً ، فلم يبق شي في الشرق يدعى بالعرب والعروبة ، لسنا مستعدين أن نترك انكلترا تسرقنا وتسلبنا ، فإن أرادت انكلترا إبرام صفقة فعلها أن تفتش في جيبيها ، لأن تختلس وتسرق من جيب غيرها

- ١ -

القضية الفلسطينية قضية العروبة قاطبة

هذه هي فلسطين !

وقضيتها قضية كل عربي مؤمن بعروبه ، مجاهد في سبيل انسانيته وحرية ، مدافع عن ذاته وحقه الطبيعي في كيانه القومي بهذا الوجود ، هي الجرح الدامي العميق الذي طغنت به القضية العربية العامة في صدرها ، فسأل دواً زكياً وجاش بالآلام والواجع المبرحة

فقضية العرب الفلسطينية قضية واضحة جلية لانها قضية الحق منبثقة من فكرة العدالة والانصاف والمثل الاخلاقية والانسانية السامية . أما أصول هذه القضية وفروعها ، فليست بالأمور الخافية على العرب المجاهدين الذين تاروا منذ ظهورها على

ما لحق العروبة من غبن فيها وما يتهددها وينذرهما من الخطر الدائم عن طريقها . فنحن نكتب عنها لنسجل ظلماً أوقعه الأجنبي الدخيل على بلادنا ، ولتسرخ ذكرى ذلك الظلم في نفوس الأجيال العربية الآتية فتكون لهم في مستقبل حياتهم عبراً .

فقضية فلسطين هي قضية كل عربي ، هي قضية العروبة قاطبة . فعرب فلسطين هم اصحاب البلاد تناقواها قبل التاريخ الجلي ، وتوارثوها من قرون كثيرة عديدة ، عملوا فيها ، وذاذوا عنها ، ولهم فيها ذكريات ورموز لمفاخر تاريخية لا يمكن أن تمحي فسياسة أنكلترا الصهيونية تهدد مستقبل كل جزء من أجزاء البلاد العربية وتضر بمصالحه أضراراً فادحاً لا تقع بحصر .

وهذه القضية هي الأولى من نوعها ، وليست من تلك القضايا التي كثر حصولها بين دول الأرض وشعوبها . فسياسة الوطن اليهودي تعانها إنكلترا وتؤيدها بدافعها وحواجها ليست إلا بدعة سياسية ، ومربية دولية ، واعتداء قومي وإنساني خسيس لم يشاهد التاريخ له مثيلاً . هي محاولة تحاول بها هذه السياسة اغتصاب بقعة أساسية حيوية من قلب وطن طبيعي كبير متكامل لتحولها إلى وطن جديد موهوم لا يرتكز على شيء من الاستعدادات الواقعية ، هي نهج يسعى لإجلاء شعب عريق في الحضارة آمن في أرضه ، من وطن مر عليه فيه مئات الأجيال فغذاه من دماء شهدائه وامتزج بمانه وتربته وهوائه هي خطة ترمي لحشد وتجميع شذائه بعثره في مشارق الأرض ومغاربها كي تقيم لهم وطناً مزيفاً باطلاً على أنقاض الوطن الطبيعي ، وتؤلف منهم شعباً ينهض على حطام الشعب السابق الصحيح الاصيل

والصهيونية ذات اهداف بعيدة المدى والمرمى ، ان نفذ قسم منها لاكلها ، ففيه الكفاية لقتل البلاد العربية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً . فلسطين ليست الاهداف الأول في منهاج الغزو الصهيوني ، وهي لا تتسع لاقامة دولته يهودية تضم أكثر يهود العالم الذين كان عددهم ستة عشر مليوناً . ولهذا السبب كانت خطة الصهيونية منذ ابتداءها هي توسيع مساحة فلسطين على حساب الأجزاء العربية المجاورة كي تتسع لعدد يبلغ اثنا عشر مليوناً فالصهيونية ليست قانعة بفلسطين تتطلع بشوق وشره الى ما يجاورها . وهي قد طالبت رسمياً في مؤتمر السلام في باريس بضم شرق الأردن وجنوبي سوريا وجنوبي لبنان الى فلسطين . وهي تردد دائماً أن البلاد التي تريدها هي «البلاد التي وعد بها اليهود في

التوراة من البحر المتوسط حتى الفرات ومن لبنان حتى النيل .

وقال ابن غوريون في خطاب ألقاه في القدس في ١٩ ايار عام ١٩٤٤ : « ان خريطة فلسطين الحالية انما هي خريطة الانتداب وللشعب اليهودي خريطة اخرى يجب على شباب اليهود ان يحققوها وهي خريطة التوراة جاء فيها : « وهبتك يا اسرائيل ما بين «دجلة والنيل» وقال الدكتور هدوزين : .. ان اليهود يريدون فلسطين ليؤسسوا فيها الدولة اليهودية الصرفة . بعد ان تتحقق هذه الدولة ، تبدل اتجاهات الهجرة ، فلا تستهدف فلسطين بنوع خاص ، بل تتوزع بين البلدان العربية المجاورة وقال ايضا : « ان هذه القبائل - اي العرب - لا تستطيع ان تدير شؤونها بنفسها ، بل تحتاج الى حماية دولة اجنبية « ويوسع الوطن القومي اليهودي ان يمدن الشرق ٥٠٠ بل يوسعه ان يهتم بشؤون القارة الاسيوية بكاملها » .

وقال ماكس فوردو ، تلميذ هرتسل : « سنحقق في آسيا الصغرى ما حققه الانكليز في الهند عقدنا النية على ان نأتي الى فلسطين حاملين لواء المدنية الأوروبية وأن نوسع حدود أوروبا الى ما وراء الفرات » .

هذا ما يضمه اليهود للعرب ، وهم انما يريدون فلسطين اولا ليتخذوها قاعدة يمدون منها شبكاتهم ومناهجهم . وهكذا يتضح أن فلسطين هي الخط الاول من خطوط الدفاع العربي ضد الصهيونية . فالصهيونية تهدد كل قطر من أقطار العروبة ، وما عرب فلسطين الا الجيش العربي الأول يربط في ذلك الخط الأول . فيجب على الامة العربية بأسرها أن تسند هذا الخط بكل ما اوتيت من قوة وبكل ما تملكه من وسائل . فاذا انهار هذا الخط ، لا قدر الله فان سوريا ولبنان ومصر وشرقي الاردن تصبح في الخطوط الأولى تجاه الغزو الصهيوني . عليها ان تقابلة وتدافع ضده عن كيانها وحياتها ووجودها . ولكن بذلك تكون بحاجة الى قوى اكثر من القوى التي يحتاجها عرب فلسطين ، للدفاع ضد الخطر المداهم ، لان الصهيونية تكون قد ازدادت قوة باحوازها النصر في الارض المقدسة ، بينما تكون العروبة قد نقصت قوتها وضعفت بنحسراتها لهذه الارض العربية ، ولهذا يجب على كل حكومة عربية ان تدافع عن فلسطين وكأنها تدافع عن نفسها ، ويتحتم على كل عربي اني كان وفي أي قطر وجد ان يذود عن فلسطين وكأنه يذود عن نفسه ، لان الخطر الصهيوني يتهدد

كل عربي في اي قطر كان . وهكذا يتضح جلياً ان الجهود والتضحيات والاموال التي يجب على البلاد العربية ان تقوم بها حالياً في نصرة فلسطين لا تقاس ابداً بتلك الجهود والتضحيات والاموال التي تطلب منها دفاعاً عن كيانها ووجودها اذا كسر عرب فلسطين وانهار هذا الحُط الدفاعي الامامي .

فلسطين ، نظراً لموقعها الجغرافي في وسط وطن العرب هي بمثابة القلب من الجسم العربي هي حلقة الاتصال والارتباط بين كافة اجزاء البلاد العربية ؛ فاذا ما زالت عروبتهـا - لا يمح الله - زال ذلك الاتصال وانقطع ، واصبح ذلك الوطن الغريب الدخيل خطراً يهدد كيان كل من اقطار العرب . وتحم عندئذ على هذه الاقطار ، وقد اصبحت الفريسة الثانية « للغزو » ان تدافع عن نفسها بوسائل لو دافعت بجزء منها قبل انهيار جبهة فلسطين لأمنت على نفسها وصانت حياتها ووجودها .

فالقضية بالنسبة الى كل عربي منا هي قضية حياة او ممات قضية بقاء او فنا . ليس فيها مصير وسط ولا « بين بين » . . .

فيجب على العرب قاطبة ان يشوروا ضد اي تدبير يقصد منه تشويه عروبة فلسطين ويتمردوا على اي مسلك يهدف تغيير الكيان العربي القومي والتاريخي لهذا البلد . فلسطين هي جزء طبيعي وحيوي من الوطن العربي ، والوطن كائن حي لا يمكن انتزاع اي جزء منه دون الاضرار البالغ بهذا الكائن ككل . وقضية العرب هي قضية واحدة لا يمكن ان نفرق بين فروعها بتاتاً وابدأ . ولهذا لا يمكن ان تخرج القضية الفلسطينية عن نطاق القضية العربية العامة ، بل هي منها ومصيرها مرتبط دائماً وابدأ بمصيرها . فمصر العرب اجمع مرتبط بمصير فلسطين التي تؤلف حجر الزاوية في البناء العربي باجمعه . فالقضاء على عروبة هذا البلد لا يعني القضاء على الاهالي العرب فقط ، بل يعني القضاء على مستقبل الامة العربية بأسرها ، اذ ان ذلك يحول نهائياً دون قيام الدولة العربية الموحدة ودون حصول العرب على حقوقهم من الحرية والاستقلال في هذا الوجود . ففقد فلسطين يباعد بين اجزاء الامة العربية المترابطة ، ويشل حركاتها ، فتمجز عن تحقيق ما تهيئه من الحُط لحُدمة مصالحها الواحدة .

هذا ، والعرب منذ ابتداء حركتهم التحريرية الاستقلالية حتى الوقت الحاضر كانوا ولا يزالون يعملون لقضية عربية واحدة ، هدفها تحرير سائر اجزاء الوطن العربي ، والقضاء

٢٤٤
على الحواجز التي تفصل بين قطر وأخر ، ثم دمج هذه الاقطار في وحدة تامة نجعل منها
وطناً عربياً موحداً . وعلى هذا الاعتبار ايضاً يظهر ان القضية الفلسطينية ليست قضية
عرب فلسطين وحدهم ، بل هي قضية العرب باجمعهم ، وانه منها تنوعت الوان هذه القضية
وتشعبت اصولها ، فلن تخرج عن كونها جزءاً من القضية العربية العامة ، وان مصير
فلسطين مهما اريد له من الهامج ووضع له من الخطط والمناهج لا يمكن له ان ينفصل
عن المصير العام الذي تصير اليه الامة العربية . ولهذا فقد اعلنت الجامعة العربية ان
القضية الفلسطينية هي قضية الامة العربية قاطبة ، واعتبرت الحكومات العربية هذه
القضية قضية كل عربي انى كان وفي اي قطر وجد .

والان فان القضية الرئيسية التي نطالب بها ، والغاية الاولى التي يجب ان نحشد
جهودنا في سبيل تحصيلها هي : الاستقلال . فنحن العرب لا يمكن ان نرضى باي حل
سوى حل واحد فقط ، هو ان تستقل فلسطين ، وتعتزف الدولة المنتدبة حقاً وصراحة
لاهلها بحق تقرير مصيرهم وقيادة انفسهم وحق تدبير امورهم في الخارج والداخل . اننا
نطالب بالاستقلال لفلسطين ويجب ان نحصل على هذا الاستقلال باسرع ما يمكن فلا
ندع الوقت يفوتنا . فنحن نؤلف الاكثوية الغالبة ، واذا استقلت فلسطين كان بمقدورنا
ان نحفظ ونؤمن عروبة هذه الارض ونبعد عنها كل خطر .

وفي هذا الصدد نضع الجامعة العربية امام حكم التاريخ ، فهي المسؤولة الوحيدة
رسمياً عن مصير فلسطين ومستقبلها . وبما يؤسف له حقاً ان موقف الجامعة تجاه هذه
القضية التي تهدد العرب بشر مستطير كان موقفاً متخاذلاً قلقاً ، متردداً خائراً . فالجامعة
تسير على سياسة مائعة حائرة فيها سقام وضعف تجاه هذه القضية ، فعلمنا ان ارادت اداء
رسالتها التي وجدت لاجلها ، ان تنبذ هذه السياسة السقيمة وتبدلها بسياسة عزم وصلابة
وشدة ، بسياسة تتجرد من كل ضعف وتلكؤ واهمال وخنوع وتردان باقدام وجرأة
وقوة فالروح التي تعالج بها الجامعة هذا القضية هي روح لا تكفل حلها حلاً
يؤمن حقوق العرب ويثبت مصيرهم . فالمقررات التي تتخذها ، ان كان سرأ او جبراً ،
هي مقررات مجاعة كهدي الى الكثير والكثير من الجرأة والشدة والصلابة . فكان
التردد والخوف صفة ملازمة لكل عمل تعمله وتأتيه ، فهي الى الان لم تظهر ولا مرة
واحدة تجاه انكسار المعتدية بظهور قوي جرى . فيه تصحيح وعزم على ان لا يهضم حقاً ،

وهذا ليس من العجيب ان نرى اميركا وانكلترا تسييران في سياستها لا تأبهان للعرب
بتاتاً و كأنهما لا تشعران بوجود جامعة تدعى جامعة الدول العربية .

واذا ظلت الجامعة سائرة على هذه الحطة فان مصير فلسطين لاشك مصير مشؤوم .
فيجب على الجامعة ان تقتصر عن تقديم المذكرات والبيانات الدبلوماسية ، ...
والمذكرات والبيانات المائعة الخائرة .. خصوصاً .. كردها على بيان يفتن مثلاً ..
فيجب على الجامعة العربية التي يتحتم عليها ان تمثل ارادة العرب في الاستقلال والحرية
والوحدة خير تمثيل ، يجب عليها ان لا تقف ، وقفاً قلعاً تجاه هذه القضية وان لا تستجدي
في سياستها ولا تستعطف ولا تستثير عاطفة انسانية ولا تتردد ولا تحار . يجب عليها ان
تفرض ارادتها فرضاً وتلجأ الى سياسة قوية تدعمها حقوقها . فتاريخ هذه القضية
يعان بوضوح ان سياسة الاستجداء . والمناقشات القانونية ما تجدي نفعاً ، ويظهر لنا اننا
لم ننل حقاً الا عندما نبذنا هذه الاباطيل والحزبيلات في موقفنا تجاه المستعمر الدخيل .
فسياسة الثورة ، سياسة الرصاص والبارود ، سياسة التهديد والانذار ، سياسة الحديد
والنار ، هي السياسة التي تستطيع ان تسمع صوتنا وتجعل انكلترا المتعدية تحقق
مطالبنا وتقر بحقوقنا . فان الوسائل الدستورية والسياسية قد فشلت فشلاً ذريعاً في
الماضي ولم تنجح الا سياسة العنف ، فيجب على الجامعة العربية ان تسيرو بحسب هذا
المنطق وتعلم ان عرب فلسطين يعجزون عن الوقوف في وجه بريطانيا الآتمة وحدهم
وبفردهم ، ولا بد لهم كي يتغلبوا على اعتدائها من مؤازرة واسعة فعالة تدعمهم بها الامة
العربية قاطبة .

والآن وفي هذه الظروف الدولية الحرجة والملائمة لنا كل الملائمة كي نتخذ سياسة
عنيقة في حل هذه القضية ، يجب على الجامعة العربية أن تعمل وتعمل سريعاً بعزم
وجرأة . ولعلني لا أكون مبالغاً بالقول : أنه بالنسبة الى هذه الظروف الدولية الموافقة
فان القضية الفلسطينية ربما لا تكون بحاجة الى المدافع والرشاشات كي تحلها ، وربما
تحل سريعاً وبصورة نهائية تثبت عروبة البلاد وكيانها العربي بطريقة واحدة تنحصر
في عزيمة صادقة يتخذها العرب شعباً وحكومات ، وبوقف جرى . صريح تفقه العروبة
بأجمعها تعلن فيه عن عزمها الاكيد في الدفاع المستميت عن فلسطين ، فسياسة العزم
والجرأة هي طريق الخلاص والنجاة .

على انه يجب على العرب أن يعلنوا هذه الغزوة الصاحقة بسرعة . فالقضية لم تعد
تحتل اي ابطاء واهمال وتأجيل . فيجب علينا حشد كل قوانا في الميدان السياسي
وندفع بكل امكانياتنا ضد السياسة الآتمة ، فلا نتراجع أبداً ، فاما الموت واما
تحقيق الاستقلال التام لفلسطين . اما وسائل الدفاع الاقتصادية والتجارية والاجتماعية
كشريع « صندوق الامة » و« المشروع الانشائي » و« المقاطعة » ، فيجب أن تأتي
في خدمة الكفاح السياسي تدعمه وتسندة وتكون وسائل في يده ولا تتقدم عليه .
فقضية انقاذ اراضي فلسطين وحفظ عربيتها ليست قضية اقتصادية تجارية ، بل هي
في الدرجة الاولى وقبل كل شي . قضية سياسية قومية يجب ان تبني اولاً على كفاح
سياسي عنيف .

هذه هي وسيلة الدفاع عن فلسطين وطريق حفظ كيانها العربي في حجر العروبة
الام . فان كنا نطالب من انكلترا الجانية تغيير سياستها فيجب علينا اولاً ان نغير
أساليب كفاحنا فانكلترا هي الدولة المعتدية وهي الاصل في هذه القضية ، وهي التي
سببت لنا هذه المتاعب والارزاء ، وهي التي هدرت دماء الالوف من ابناء عربوتنا
الذين ارادوا دفاعاً عن وجودهم ضد بربريتها واعتداءاتها الاثيمة . أما الصهيونية
فهي فرع في القضية وأداة من أدوات الاستعمار في يد انكلترا المعتدية . . . هذه هي
فلسطين . . .

تلك الارض المقدسه . . .

تلك هي قدس من أقدس أقداس العرب ! . . .

تلك هي بقعة حماها العرب ضد كل أجنبي دخيل ! . . .

تلك هي بلد سقاها العرب دموعاً ودماءً بدلاً من سقايتها الماء . . .

تلك هي جزر أصيل في ذلك الكل العربي الكبير ! . . .

تلك هي رمز مجسم لذكريات العرب ومفاخر تاريخهم الابي ! . . .

هذه هي فلسطين ! . . .

هي بلد عربية ، وقضيتها قضية كل عربي ، وهي اولى قضايا القضية العربية واهمها
تماماً وعلى الاطلاق ، هي عربية وكل فرد عربي بدفاعه عنها يدافع عن نفسه وذاته
وحياته ، هي عربية وجزء من « الجوهر العربي » ، فكل البلاد العربية تشد أزرها

وتسندها لانها لا تستطيع التنازل عن أي جزء من جوهرها ، والجوهر واحد لا يتجزأ
وان جزأ ذهبت وحدته ، هي عربية مهددة بعروبتها تصرخ في وجه الامة العربية :
يا ايها العرب أفيقوا واتجدوا ، ثوروا ولا تسكتوا ، هلموا جيشوا الجيوش وأعدوا
المعدات ، فان الارض التي سقيت بدماء عشرات الالوف من ابناءكم على ممر القرون
مهددة بسياسة آثمة تقوم بها انكلترا المعتدية لازالة كيائها العربي ... يا ايها العرب
اسرعوا ... اسرعوا ... اسرعوا ... العوث العوث ... غوث المدافع والرشاشات
والآثار ... لا غوث الاحتجاجات والمشاورات والخبراء ... اسرعوا ... اسرعوا ...
وليكن شعاركم اما الغناء واما فلسطين ... هذه هي فلسطين ...

هي بلد عربي ، هي عربية بأهلها ، بموقعها الجغرافي وآثارها ، بتاريخها قديماً وحديثاً ،
بمقوماتها وميزاتها وخصائصها . هي جزء عربي لا يتجزأ من أجزاء وطن العروبة الكبير هي
عربية تقع من وطن العرب في السويداء والصميم . هي عربية لا مجال لتزاع عروبته بوجهه او
شكل ، لا غنى للوطن العربي عن هذا الجزء الحيوي ، تؤلف الحلقة الرئيسية للاتصال
بين مختلف اجزائه وكافة نواحيه وامصاره . هي عربية ، والصفة التي كنا ولا
تزال نعلمها ونطلقها على فلسطين منذ ان تعرضت لهذه المحنة القاسية عن يد انكلترا
المعتدية هي كونها « عربية » بكل معنى من معاني هذه الكلمة ، هي عربية وجوهر
الدفاع عن قضيتها هو صيانة عربيتها ، والاحتفاظ بها كجزء حي فعال من الوطن العربي
الاكبر ، عربي بارضه وسكانه ، وبأوضاعه السياسية والادارية . هي عربية على
الرغم من الوثائق والمستندات ، من الوعود والعهود ، من التوصيات واللجان والخبراء .
هي عربية وسوف نصون عروبته بدمائنا ونحفظها بأنفسنا ونحميها بأكبادنا ونحوطها
بقلوبنا وادراحننا الى ان يتاح لهذا الوطن الاكبر ان تتحد اجزائه ، والى ان يتسنى لهذه
الامة العربية الواحدة ان تجمع شتاتها في دولة واحدة موحدة تكتنفها من المحيط الى
المحيط ... ونحن عرب علمتنا عروبتنا عدم الصبر على الاعتداء والتجني والتحدي ،
نحن عرب وقد لقننا تاريخنا الثورة على كل ضم واذى ، لقننا ان نشور في سبيل الحق
والكرامة لا في سبيل الجور والاعتداء ، لقننا ان نهفر الى الموت وزيده ضد ذل
وهوان .

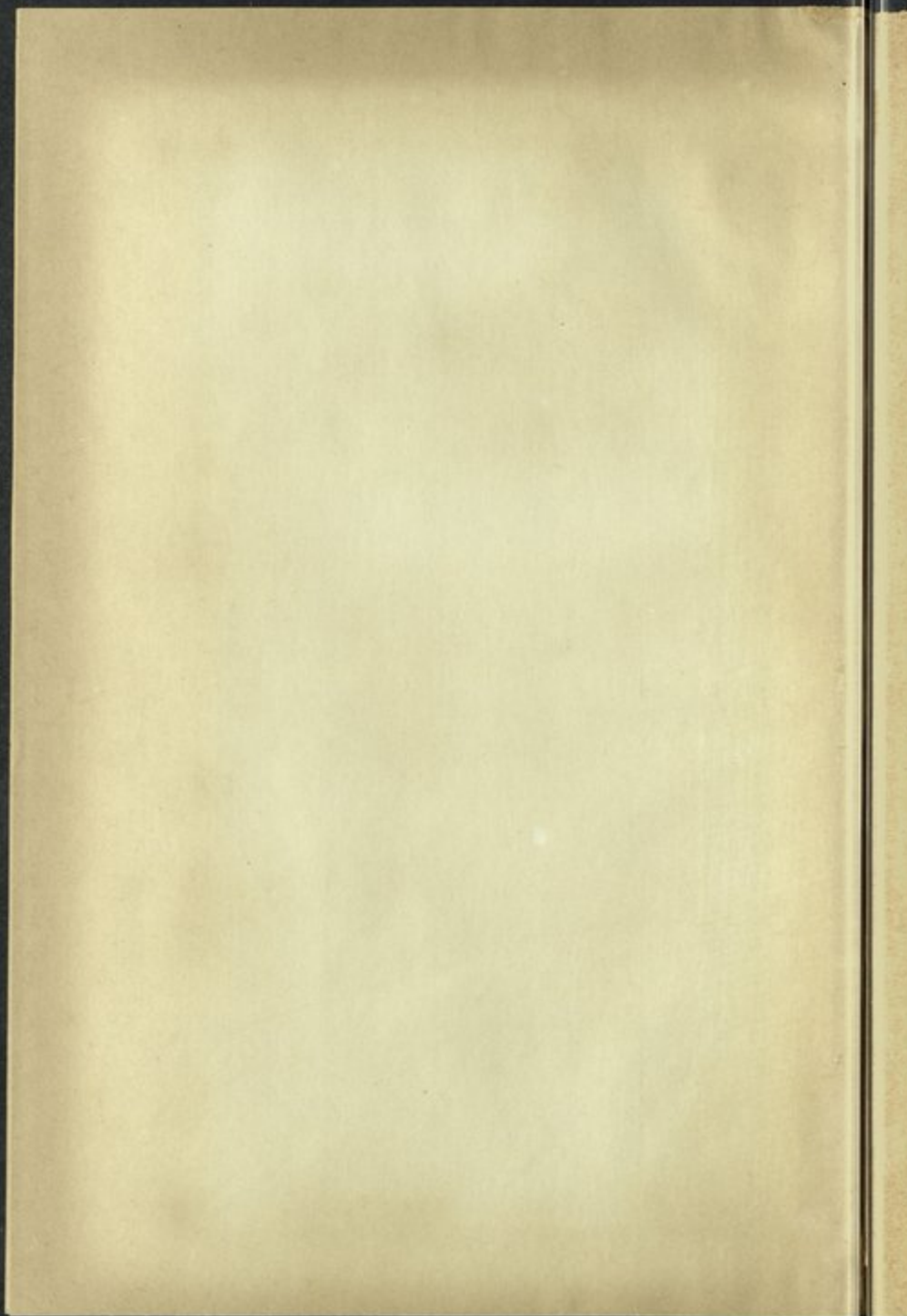
نديم بيطار

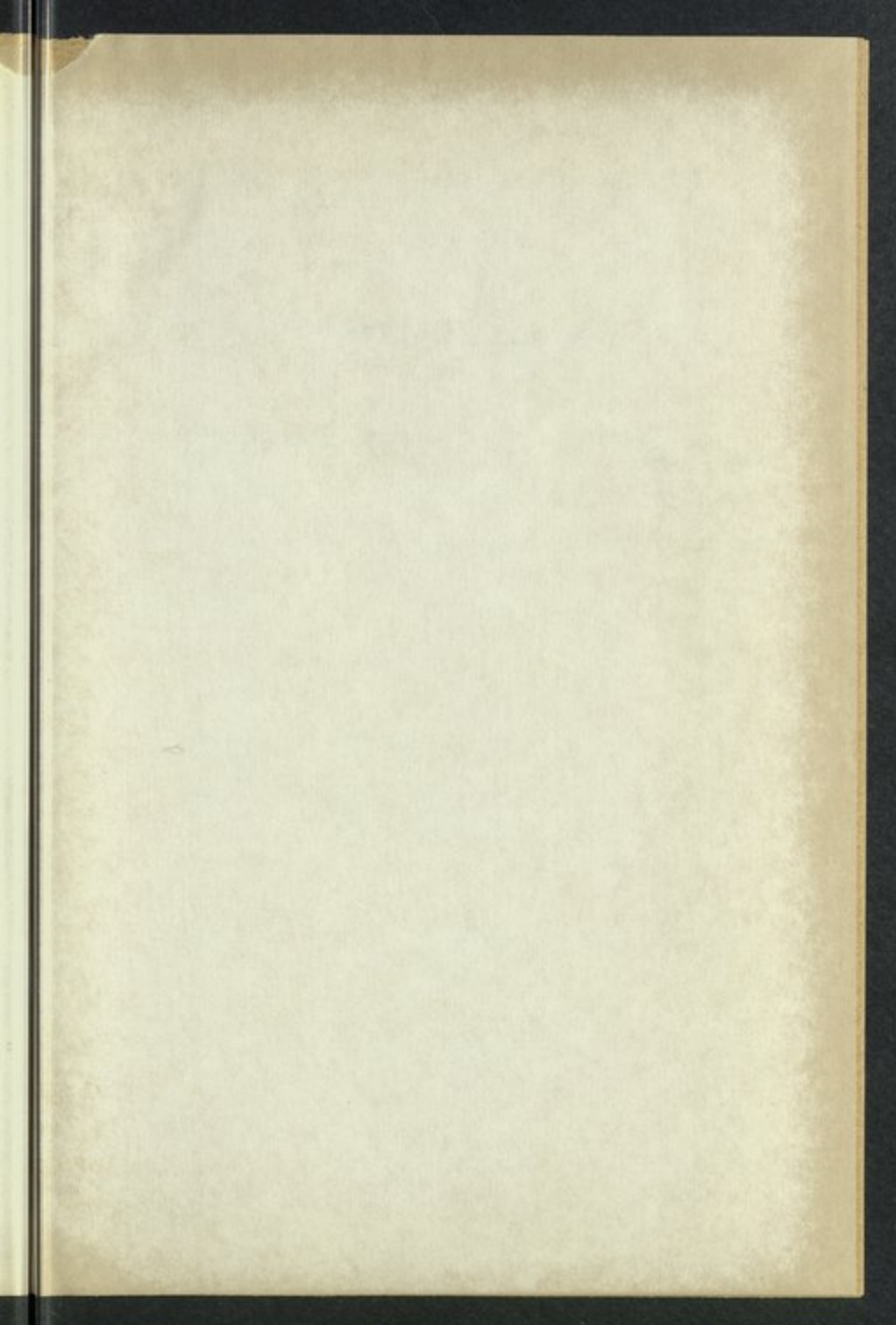
ابنان - عكار : بينو

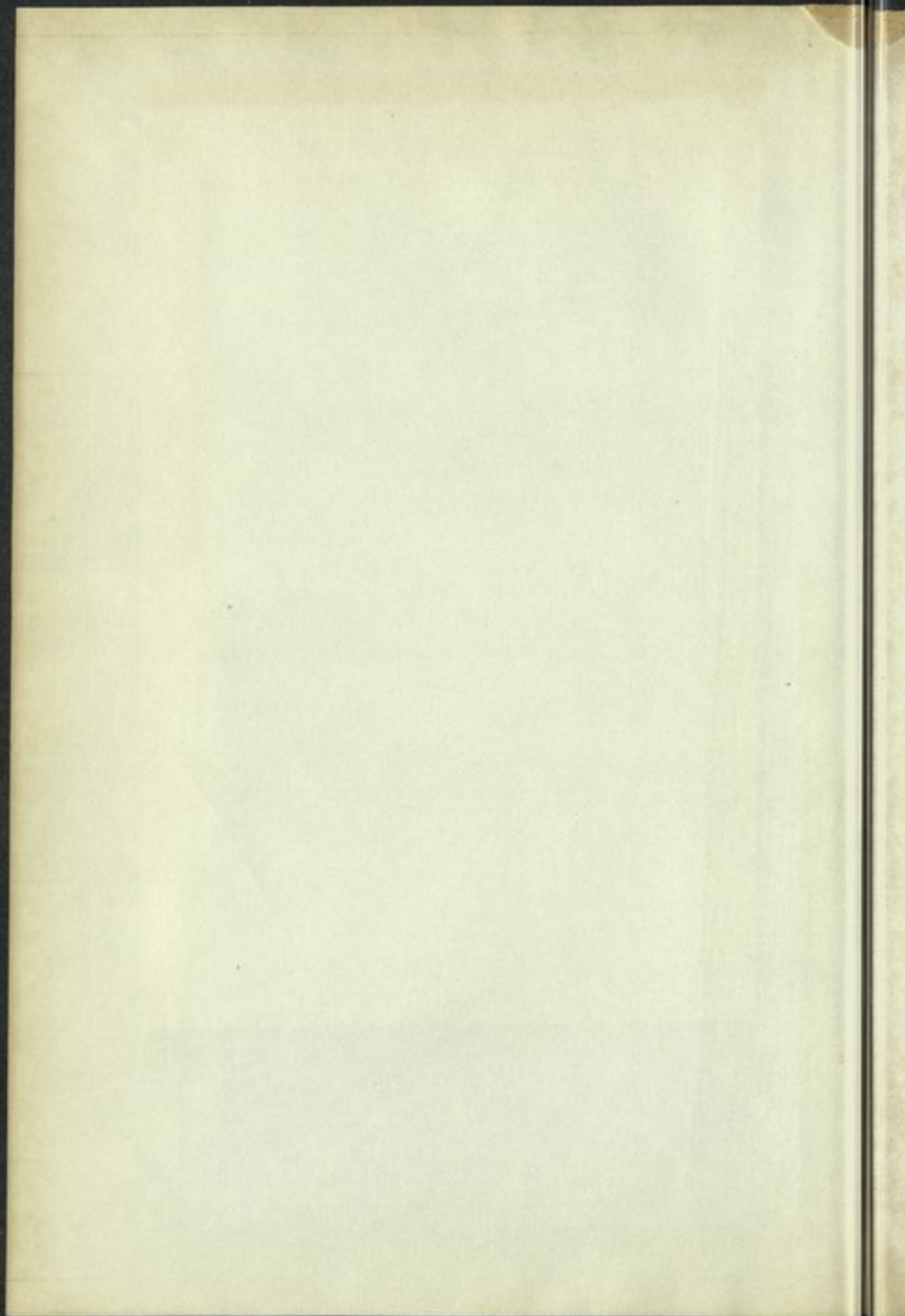
للمؤلف ، في طريق الطبع :

« ٤٠٠ صفحة : سيصدر قريباً »

الى الوحدة العربية
دفاعاً عن الوحدة .
حقيقة العروبة .







DATE DUE



A. U. B. LIBRARY

956.9:B36kA:c.1

البيطار، نديم

قضية العرب الفلسطينية

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01056153

956.9
B36kA

